

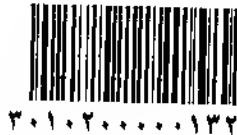
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

قام الطبع بتجميع الرسالة

الجامعة العربية السعودية

جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

محمد محمد
١٤٠٨ / ١١ / ١٧



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٣٢٩

الحكام العبدية

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا

وراسة مقارنة في الفقه الإسلامي

٢٠٢٤٣٠

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

اعداد

الطالب / محمد بن عبد الرحمن بن ميناة عبد الخالق



إشراف

الدكتور الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن ميناة

١٤٠٧ - ١٤٠٨ هـ

١٩٨٧ - ١٩٨٨ م

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى واشكره على ما أنعم به عليّ من النعم العظيمة التي لا تعد ولا تحصى ، وما وفقني إليه من اتمام هذه الرسالة سائلاً إياه أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم .

ثم أتقدم بشكري الجزيل لحكومة المملكة العربية السعودية الرشيدة ممثلة في جامعة أم القرى التي يسرت سبل العلم لأبناء الأمة الاسلامية وأعانتهم على ذلك فجزى الله الكريم القائمين على شؤنها خير الجزاء .

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للمسؤولين في كلية الشريعة والدراسات العليا، ومركز البحث العلمي ، والمكتبة المركزية على مايسروه لنا من خدمات جليلة للعلم وطلابه .

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لشيخي الكريم ، وأستاذي الفاضل الدكتور احمد عبد الرزاق الكبيسي حفظه الله ، الذي أشرف على الرسالة ، وارشدني بتوجيهاته وأفادني بمعلوماته ، وكان لرعايته وتوجيهه اثر بارز في اخراج هذا البحث ، وما اقتصر الإشراف على الساعات الرسمية ، بل بذل لي الوقت الكثير من أوقاته الخاصة في البيت والجامعة ، فأسال الله سبحانه أن يجزيه عني خير الجزاء ، وان يتمتع بالصحة والعافية ، وأن يبارك في علمه وعمله .

وفي ختام كلمة الشكر أشكر كل من أفادني في بحثي من اساتذة وزملاء بأى صورة من الصور وساعدني في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود .
وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع بقبول حسن ، إنه سميع قريب مجيب الدعوات .
وصلّى الله على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي شرع الأعياد وإبهاجاً للعباد وإكراماً لهم واسعاداً لهم
لتتعلق بالطاعات قلوبهم ، وتزكو بالعبادات نفوسهم ، فيقدمون عليها
من غير سأم ولا ملل ، ترويحاً عن النفوس فينة بعد فينة ، فسبحانه
من مُشْرِعٍ حكيمٍ ، جعل السَّرات والأعياد خاتمة العبادات زيادات على
الحسنات والمثوبات .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أتانا بشريعة شاملة كاملة ،
شملت بأحكامها ما تستلزمه حياة المسلمين ، وسرورتها ما يتحقق به
سعادتهم ويستغنون بها عن كل نظام مُحدث أو منهج وضعي ، فوضحت
السبيل للمؤمنين وَفَضَّلَتِ الأحكام لهم ، وتركهم صلى الله عليه وسلم بها على
الحجة البيضاء ، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، فتراها اهتمت
بأيام جدهم وسعيهم في سائر أوقاتهم كما اهتمت بأيام أعيادهم ، فبينت
ما يحل لهم من الأعمال في أيام الأعياد وما يحرم وما يجب عليهم وما يُسَنُّ
وما يُكْرَهُ وما يندب فيها ، ليصبحوا على بينة من أمرهم وبصيرة من تصرفاتهم،
ومن أجل أن لا تلهيهم مباحج الأعياد فتخرجهم عن حدود الطاعات ،
أو يسترسلوا في الغفلة فيقعوا في المخالفات والمنهيات ، لذا فإن أحكام
أعيادهم في شريعتهم واضحة جلية (ليحيوا من حي عن بينة ويهلك من
هلك عن بينة) .

ورضى الله عن الآل والأصحاب الذين ظَمَوْا وَعَلَوْا وَسَدَّدُوا وقَارَبُوا
فكانت عبادتهم أعياداً لنفوسهم ، وكانت أعمالهم في أعيادهم عبادات

غيرهم ، فأولئك الذين رضي الله عنهم وأرضاهم وأولئك الذين هداهم
الله فبهدهم اقتده .

وبعد :

فلما انتهيت من السنة المنهجية لمرحلة الماجستير ، وَقَعْتُ نَفْسِي
حيرة لا ينفك عنها الأغلبية من أمثالي الدارسين ، ألا وهي اختيار
الموضوع الذي سيكون المكمل لنيل شهادة الماجستير ، وبينما أنا نسي
فترة تداول الموضوعات التي تصلح للأمر الذي ذكرت أشار عليّ من أنسق
بمَشُورته أن أكتب في أحكام العيدين لما لهذا الموضوع من أهمية نسي
حياة المسلمين من جهة ولأن أقلام الباحثين المحدثين لم تتناوله بشكل
منفصل .

فتأملت مَشُورته وأعدت النظر في مُقْتَرِحه ، فشح الله صدرى له وعلمت أنه
خير هداني الله اليه لأن الناس أحوج ما تكون الى هذه الموضوعات ومعرفة
أحكامها وتفصيلها وموقف الشارع الكريم منها ، ولأنه في الآونة الأخيرة غاب
عن الناس ما ينبغي أن تكون عليه أحوال أعيادهم وتصرفاتهم فيها ، فاخطط
عليهم الحلال بالحرام والمشروع بالمحذور وما يحل من الأعياد وما لا يحل .
فرايت أن أجمع سائل أحكام العيدين وما يتعلق بهما وأبسطُ
أقوال الأئمة فيها وأذكر أحكام الأعياد المحدثه وموقف الشريعة منها
أداء لما هو واجب عليّ ومساهمة مني بتوعية المسلمين بأمرهم وتذكيرهم
بجانب من جوانب شريعتهم طالما غفل عنها الناس وتناسوها في الآونة
الآخيرة ، فلم يبق من أحكامها الا الشيء اليسير الظاهر .

فكتبته بخطه ووافق مجلس الكلية على اختياري لهذا الموضوع وأن يكون هو رسالتي المكلمة لنيل شهادة الماجستير .

ولا ادعي أنني كنت الأول من كتب في هذا الموضوع ، بل سبقني علماء أجلاء وكتاب فضلاء ، ولكن ما كتبوه فاما أن تكون كتابة حديثة فلا تغني عن التفصيلات الفقهية ، واما كتابات فقهاء لكنها مختصرة موجزة لا تحصل الغنية ولا الروية . فجاء بحثي جامعاً لمزايا من ذكرت واستكملاً لما فات في كتابة من ذكرت .

فأسأل الله أن يكتب لهم المثوبة ولي الأجر فيما قدمت ، وبذلت .

منهج البحث

كانت دراستي في هذا البحث دراسة مقارنة بين المذاهب الأربعة ،
واتبعتُ في ذلك المنهج التالي :

— قمت أولاً بجمع المسائل المتعلقة بالموضوع ، ثم رتبتهـا حسب ورودها
في كتب الفقه ، فقدمت مثلاً مسائل صلاة العيدين ، ثم أحكام عيد
الفطر ، ثم أحكام عيد الأضحى وهكذا.....

— خرجت هذه المسائل من كتب فقه المذاهب الأربعة المعتمدة ، مراعيـاً
نسبة القول الى قائله .

— قمت بنقل أدلة هذه المسائل من كتب أصحاب المذاهب اذا وجدت .

— قمت بتخريج أدلة المسائل ووجه الدلالة منها .

— قارنت بين المذاهب في المسائل ، ورجحت المذهب الذي قوى دليله .

— عزوت الآيات الى المصحف الشريف .

— خرجت الأحاديث وذكرت حكمها من كتب التخريج .

— ترجمت بعض الأعلام الواردة في الرسالة بايجاز ، وذكرت مصادرتهم .

— قمت بوضع فهرس الآيات ، والأحاديث والأعلام ، والموضوعات .

خطة البحث

قسمت البحث الى مقدمة وتمهيد ، وخمسة فصول .

أما المقدمة فجعلتها في أهمية الموضوع ، ومنهج البحث ، وخطة البحث .

وأما التمهيد فجعلته ، العيد . من حيث معناه ومشروعيته وموقف الشرع من الأعياد التي كانت قبل الإسلام والأعياد المحدثثة بعده .
المبحث الأول : في معنى العيد لغة وشرعا ومشروعية العيديين ،
والحكمة من مشروعيتهما ، وحكم الاحتفال بهما .

والمبحث الثاني : موقف الشرع من الأعياد التي كانت قبل الإسلام ، والأعياد المحدثثة بعده .

الفصل الأول ، ففي الأحكام المشتركة في صلاة العيديين ، ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول في صلاة العيديين من حيث مشروعيتهما ، وحكمها ، ووقتها ،
وحكم الأذان والاقامة فيها .

المبحث الثاني ، شروط صلاة العيديين .

المبحث الثالث ، في كيفية صلاة العيديين ، ومكان أداؤها ، ومن تجب عليه .

المبحث الرابع ، حكم الجماعة فيها ، وقضاؤها إذا فات وقتها .

المبحث الخامس ، سنن العيديين ومستحباتها ومكروهاتها .

الفصل الثاني ، فيما يخص عيد الفطر من أحكام وفيه مبحثان :

المبحث الأول ، فيما يتعلق بعيد الفطر من السنن والمستحبات .

المبحث الثاني ، فيما يتعلق بعيد الفطر من المحرمات والمكروهات .

الفصل الثالث ، في أحكام صدقة الفطر ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول ، في تعريف صدقة الفطر ودليلها ، وحكمها ، وحكمة مشروعيتها .

المبحث الثاني ، وقت وجوبها ، واخراجها ، وعلى من تجب .

المبحث الثالث ، مقدار الواجب ، وبيان الأجناس التي تخرج منها .

المبحث الرابع ، مصرف صدقة الفطر .

الفصل الرابع ، فيما يخص عيد الأضحي من أحكام ، ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول ، في بيان سنن عيد الأضحي وسنناته .

المبحث الثاني ، في بيان أيام التشريق والتكبير فيها .

المبحث الثالث ، في حكم صوم يوم عيد الأضحي وأيام التشريق .

المبحث الرابع ، في عمرة الحاج في أيام التشريق .

الفصل الخامس ، في أحكام الأضحية وما يتعلق بها ، ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول ، في تعريفها ، ومشروعيتها ، وحكمها ، ودليلها .

المبحث الثاني ، شرائط الوجوب والأداء وكيفية القضا .

المبحث الثالث ، فيما يجزى في الأضحية وما لا يجزى من الحيوان .

المبحث الرابع ، في بيان سنن الأضحية وسنناتها .

هذه هي خطة بحثي ومنهجي فيه وسبيلي اليه . وقد بذلت ما

وسعتني من جهد في جمع مادته واستقصاء معلوماته من المراجع المختلفة

فان وُفِّتَ فيها فما توفيتني إلا بالله العلي العظيم ، وله الحمد
والشكر على توفيقه . وان أكن قد قصرت ، فأرجو من الله
العلي القدير ألا يغفرتني أجر المجتهد وصلة الانتفاع بالعلم
في الدنيا والآخرة ، انه سميع مجيب الدعوات .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،،

التمهيد

العيد من حيث معناه ومشروعيته وموقف الشرع من الأعياد
المحدثّة - وفيه بحثان :

المبحث الأول : في معنى لفظ العيد لغة وشرعا ، مشروعية
العيدين والحكمة من مشروعيتهما .

المبحث الثاني : موقف الشرع من الأعياد التي كانت قبل الاسلام،
والأعياد المحدثّة بعده .

المبحث الأول

لفظة العيد لغة :

والعيد في اللغة " كل يوم فيه جمع " واشتقاقه من عاد ، يعود عيداً تحولت
السوا في العيد ياءً لكسرة العين ، كأنهم عادوا إليه .
وقيل اشتقاقه من العادة ، لأنهم اعتادوه ، والجمع أعياد .
سمي العيد عيداً لأنه يعود كل سنة بفرح مجدد (١) .
وقيل سمي العيد بهذا الاسم ، لأن الله تعالى فيه عوائد الإحسان أي
أنواع الإحسان العائدة على عباده في كل يوم ، منها : الفطر بعد المنع عن الطعام ،
وصدقة الفطر ، وإتمام الحج بطواف الزيارة ولحوم الأضاحي ، وغير ذلك . ولأن العادة
فيه الفرح والسرور ، والنشاط والحبور (٢) .

لفظ العيد في الكتاب والسنة :

وقد استعمل هذا اللفظ بهذا المعنى في الكتاب والسنة .
أما الكتاب فقوله تعالى : " قال عيسى ابن مريم اللهم رمنا أنزل علينا
مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا وآية منك وارزقنا وأنت خير الرازقين " (٣)

(١) انظر : محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ، لسان العرب ،

٣١٩ / ٣ .

(٢) انظر : الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين : رد المحتار على الدر

المختار ، شرح تنوير الأبصار ، المشهور " حاشية ابن عابدين " وكتبته

دائماً باسم الشهرة " حاشية ابن عابدين " ١٦٥ / ٢ .

(٣) سورة المائدة / آية ١١٤ .

قال القرطبي (١) : في تفسير اللفظ : " العيد كل يوم يجمع الناس كأنهم عاد وإليه ، فهو يوم سرور الخلق كلهم " ، ف قيل ليوم الفطر والأضحى عيـــــدان لأنهما يعودان كل سنة " (٢) .

وأما لفظ العيد في السنة ، فجاء في الأحاديث مرارا بهذا المعنى ، كما روت عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي أبو بكر وعندي جاريتان من جَوَاري الأنصار تَفَنِّيَانِ بما تَقَاوَلَتْ به الأنصارُ يوم بُعِثَ ، قالت : وَلَيْسَتْا بِمُفَنِّئَتَيْنِ ، فقال أبو بكر — أَيْمُزْمُورُ الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك في يوم عيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر إِنَّ لكل قوم عيداً وهذا عيدنا (٣) .

وعن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفه ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهي أيام أكل وشرب " (٤) .

العيد شرعا :

والعيد في الشرع اسم ليومين : يوم الفطر من رمضان وهو أول يوم من شوال ، والثاني يوم الأضحى وهو يوم العاشر من ذى الحجة ، وليس للمسلمين عيد غيرهما إلا يوم الجمعة ، ويوم عرفة ، وثلاثة أيام بعد يوم الأضحى ، لأن الله تعالى لم يجعل لهم

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر فرج الانصارى ، الخزرجى ، الاندلسى ، أبوعبد الله ، القرطبي ، من كبار العلماء المفسرين ، صالح متعبد ، من أهل قرطبة ، رحل الى الشرق واستقر بمنية ابن خضيب ، من كتبه " الجامع لأحكام القرآن " عشرون جزءاً وله مؤلفات كثيرة غير ذلك . توفي سنة ٦٧١ هـ . انظر : خير الدين الزركلى ، الاعلام : ٣٢٢/٥ .

(٢) انظر : القرطبي ، أحكام القرآن : ٣٦٨/٦ .

(٣) انظر صحيح مسلم : ٦٠٧/١ ، كتاب صلاة العيدين ، انظر شرح هذا الحديث ص : ٩ .

(٤) انظر سنن الترمذى : ١٤٣/٤ ، أبواب الصيام وقال عنه حديث حسن صحيح .

عيداً غيرهما ، ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا خلافة بين أهل الإسلام في ذلك ولا يحرم العمل والبيع في شيء من هذه الايام ، لأن الله تعالى لم يمنع من ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم (١) .

أما يوم عرفه وثلاثة أيام التشريق فقد جاء في الحديث أنها أيام عيـد للمسلمين كما رواه الترمذى عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يوم عرفه ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب (٢) .

أما يوم عرفه فإنه يوم عيد للحجاج الواقفين بعرفات لأنه يوم سرور لهم ولهذا يكره لهم الصوم بعرفات .

وأما غير الحجاج فلا يكره لهم الصوم في يوم عرفه ، بل الصوم مستحسن فيه (٣) .

- مشروعية العيد :

قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ،... من مكة المكرمة بعـيد الهجرة ، وكان لأهل المدينة يومان ، وهما النيروز ، (٤) و المهرجان (٥) ،

(١) انظر أبى محمد على بن أحمد بن حزم : المحلى : ٥ / ٨١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٣

(٣) انظر سنن الترمذى : ٤ / ١٢٤ ، باب ما جاء في فضل صوم عرفه .

(٤ و ٥) النيروز هو أول يوم السنة الشمسية ، معرب نوروز .

وأما المهرجان ، فالظاهر بحكم مقابله بالنيروز ان يكون أول يوم الميزان ،

وهما يومان معتدلان في الهواء لا حر ولا برد ويستوى فيهما الليل والنهار .

انظر عون المعبود : ٣ / ٤٨٥ .

واختاروهما للعيد (١) ، فالنبي صلى الله عليه وسلم ما أحب أن يفرهم على هــنـه
الأيام الجاهلية وشرع لأمته يومان غيرهما وعينهما أيام العيد للمسلمين كما روى عـسـن
أنس قال : " قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما
فقال : ما هذان اليومان ؟ قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية ، فقـال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما : يـسـوم
الأضحى ويوم الفطر " (٢) .

وشرعت فيهما الصلاة والصدقة ، والأضحية لثلاث تكون أيام السرور خالية
عن العباد ة ، لأن السرور الحقيقي فيها .

وأما أيام التشريق فهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، وهي أيام منى ، وهذه
الأيام داخله في أيام العيد وحكمه جار عليها في كثير من الأحكام كجواز التضحية
وتحريم الصوم ، واستحباب التكبير وغير ذلك (٣) .

وكذلك يطلق في الشريعة ليوم الجمعة ، يوم عيد ، تشبيهاً به ، لأنه يوم
اجتماع في الأسبوع ، كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن يوم الجمعة يوم عيد ، فلا تجعلوا يوم عيدكم
يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده (٤) .

(١) المصدر السابق مجون المعبود ٣/٤٨٥ .

(٢) انظر : ابوداود : ٦٢٥/١ ، باب صلاة العيدين ، الفتح الرباني ٦/١١٨ .

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٨٤/٦ .

(٤) انظر : أحمد عبد الرحمن الهنا : الفتح الرباني ، لترتيب مسند الامام

أحمد الشيباني مع شرحه المسمى بلوغ الاماني من أسرار الفتح الرباني :

١٠/١٤٤ .

انظر الحافظ أبا عبد الله الحاكم النيسابوري ، المستدرک علی الصحیحین

وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي رحمهما الله . وقال الحاكم : صحيح الاسناد

إلا أن أبا بشير مجهول : ١/٤٣٧ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه عن الجمعة ، وأنا مجمعون " (١) .

فهذه الأحاديث تدل على أن اسم العيد يطلق على يوم الجمعة .

أما الحكمة من مشروعية العيدين :

فما هو معروف ومسلم به ، أن لكل قوم يوم يتجملون فيه ويخرجون من بيوتهم بزينتهم وتلك عادة لا ينفك عنها أحد من طوائف العرب والعجم ، وقدم صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما : فقال عليه الصلاة والسلام " قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم الأضحى ويوم الفطر " ، وانما أبدلا لأنه ما من عيد في الناس الا وسبب وجوده تنويه بشعائر دين أو موافقة أئمة مذهب .

فخشى النبي صلى الله عليه وسلم ان تركهم مع عادتهم أن يكون هناك تنويه بشعائر الجاهلية أو ترويج لِسنة أسلافها ، فأبدلهم بيومين فيهما تنويه بشعائر الملة الحنيفية ، وضم مع التجميل فيهما ذكر الله وأبوابا من الطاعة لئلا يكون اجتماع المسلمين بمحض اللعب ولئلا يخلو اجتماعهم من اعلاء كلمة الله .

(١) انظر أبو داود : ٦٤٧/١ ، كتاب الصلاة . وقال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه : ٤١٦/١ ، وفي اسناده بقية ابن الوليد وفيه مقال . انظر العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي : عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية ٤١١/٣ .

ومقصد آخر من مشروعية العيدين : وهو أن لكل مسلمة لابد لها من عرسة يجتمع فيها أهلها لتظهر شوكتهم وتعلمهم كثرتهم ، ولذلك استحب خروج الجميع حتى الصبيان والنساء الى المصلى .

ولما كان أصل العيد الزينة أستحب حسن اللباس ، ومخالفة الطريق والخروج الى المصلى (١) .

حكم الاحتفال بهما :

ويجوز الاحتفال بأيام العيدين ، لأنهما أيام سرور للمسلمين وأيام أكل وشرب (٢) ، كما رواه مسلم عن نبیثة الهذلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل " (٣) .

إذا كانت أيام التشريق أيام أكل وشرب ، فأيام العيد بطريق أولى . ولهذا يحرم صومهما . وقد وردت الأحاديث باستحباب الأكل قبل صلاة عيد الفطر (٤) .

-
- (١) انظر الشيخ احمد المعروف شاء ولي الله المحدث الدهلوى ، حجة الله البالغة : ٣٠ / ٢ وما بعدها .
 (٢) انظر أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، شيخ الاسلام ، اقتضاء الصراط المستقيم : ١٢٩ .
 (٣) انظر صحيح مسلم : ٨٠٠ / ١ ، باب تحريم صوم أيام التشريق .
 (٤) انظر الفتوح الرباني : ٦ / ١٢٩ .

وأمر بأكُل اللحم الأضحية في يوم عيد الأضحى ، واهدائها الى الأصدقاء
والفقراء وهذا كله يدل على الاحتفال بهذه الأيام .

وكذلك يجوز اللعب المباح ، واللهو البرى ، لأن ذلك
من شعائر الدين التى شرعها الله فى يوم العيد ، رياضة للبدن وترويحاً للنفس (١) ،
وقد وردت الأحاديث فيها : كما روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال :
قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فى الجاهلية ،
فقال : إن الله تبارك وتعالى قد أبدلكما بهما خيراً منهما يوم الفطر ويوم النحر (٢) .
فالنبى صلى الله عليه وسلم ما منعهم عن اللعب ، بل غير الأيام لثلاث يكون شعار
الجاهلية باقياً بينهم .

وما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت دخل عليّ أبوبكر وعندي جاريتان
من جوارى الأنصار تغنّيان بما تَقَاوَلْتُ به الأنصار يوم بُعِثَ (٣) قالت وليستنا
بمفسنتين ، فقال أبوبكر: أُبْمَزْمُورُ الشيطان فى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وذلك فى يوم عيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا بكر إن لكل قوم
عيداً وهذا عيدنا " (٤) واللفظ لمسلم .

(١) انظر بلوغ الامانى من أسرار الفتح الربانى ١٦٢/٦ ، اقتضاء الصراط
المستقيم : ١٢٩ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) بعث : اسم حصن للاوس ويوم بعث يوم مشهور من ايام العرب كانت فيه
مقتلة عظيمة للاوس مع الخزرج . انظر فقه السنة : ١/٣٢٣ .

(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٨٢/٦ .

" وفي هذا الحديث جملة من الفوائد منها مشروعية التوسعة على العيال في أيام الأعياد بأنواع ما يحصل لهم بسط النفس ، وترويح البدن من كلف العبادة ، وفيه أن إظهار السرور في الأعياد من شعار الدين " (١) .

(٥) وما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاء جَبَشُ بْنُ زَيْنُونٍ في يوم عيد في المسجد ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت رأسى على منكبيه فجعلت أنظر الى لعبهم حتى كنت أنا التي أنصرف عن النظر إليهم واللفظ لمسلم (٢) .

وفي رواية البخاري عنها قالت " وكان يوم عيد يلعب السودان بالسدرق والحراب ، فإما سألت النبي صلى الله عليه وسلم وإما قال : أَتَشْتَهِيَنَّ تَنْظِرِيَنَّ ؟ قُلْتُ : نعم ، فأقامنني وراءه ، خدتي على خدّه وهو يقول : دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفِدَةَ حَتَّى إِذَا مِلْتُ قَالَ حَسْبُكَ ؟ قلت : نعم . قال : فَأَذْهَبِي " (٣) .

وفي هذه الأحاديث بيان ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرأفة والرحمة وحسن الخلق والمعاشرة بالمعروف مع الأهل والأزواج وغيرهم وفيه جواز اللهو واللعب في أيام العيد (٤) .

(١) انظر فتح الباري : ٩٤/٣ وما بعدها .
(٢) و (٣) انظر صحيح البخاري : ٢/٢ ، كتاب العيدين ، صحيح مسلم : ٦٠٩/١ وما بعدها .

(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٧٤/٦ وما بعدها ، بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني : ١٦٤/٦ وما بعدها .

(٥) يَزِينُون ، أى يرقصون .

المبحث الثاني

حكم الأعياد قبل الاسلام :

الأعياد من جملة مظاهر الأديان وشعائرها ، فما وجدنا
 ذكراً لعيد موحد قبل الاسلام لأن المشركين ما كانوا
 على دين واحد .

وقد كانت للجاهليين أعياد لها صلة بأديانهم ، غير أننا لا
 نستطيع أن نتحدث عن وجود أعياد عامة يعيد فيها
 جميع الجاهليين إلا الحج في حد ذاته كان عيداً من أعياد
 الجاهليين . لأن الأعياد العامة تستدعي وجود ديانة واحدة
 وعبادة إله واحد ، أو إلهة مشتركة يعبدوها جميع القوم . ولذا
 كانت العرب لا تعبد إلهاً واحداً أو إلهة مشتركة ، فلا يمكن
 أن نتصور وجود الأعياد العامة لجميع العرب . أما غير العرب
 فذلك فإنهم ملل ونحل وشعوب مختلفة .

وذكر العلماء بعض أعياد قبل الاسلام ، وأعياد اليهود والنصارى ،
 ومنعوا التشبه بها أو الاحتفال بمواسمها (١) .

واستدلوا على تحريم التشبه في عيدهم بما رواه أبو داود عن
 ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من تشبه بقوم فهو منهم" (٢)

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم : ١٨٠ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥ ، ٣٠٠ .

(٢) سنن أبي داود : ٣١٤/٤ .

ولا يجوز المشاركة في أعيادهم بالفرح والسرور ، والإهداء اليهم
تعظيماً ليومهم (١) ، لأن هذا كله تشبه بأعمالهم .

"ومن كان له خبرة بالسَّيَرِ علم يقيناً أن المسلمين على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا يشاركونهم في شيء من
أمرهم ، في أمور أعيادهم .

" غاية ما كان يوجد من بعض الناس ، ذهاب اليهم
يوم العيد للتنزه بالنظر إلى عيدهم ونحو ذلك فنهى عمر
رضي الله عنه وغيره من الصحابة عن ذلك " (٢)

حكم إحداث أعياد جديدة في الاسلام :

ان الله شرع لهذه الأمة على لسان نبيها صلى الله عليه وسلم ،
سبعة أعياد في سبعة أيام ، وهي يوم الجمعة ويوم الفطر ، ويوم
الأضحى ، ويوم عرفة ، وأيام التشريق ، وقد سبق ذكره بشيء من
التفصيل . ولا يجوز للمسلمين أن يحدثوا أعياداً جديدة غير هذه
الأعياد . لأن إحداث أعياد جديدة والاحتفال بها يدخل في
البدعة والمحدثات (٣) . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن البدعة والإحداث في الدين كما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله

(١) انظر فتح الباري : ٣ / ٩٥ .

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم : ١٩٥ وما بعدها ، ٢٠٨ وما
بعدها .

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم : ٢٦٧ .



ورضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أحمرَّتْ عَيْنَاهُ ، وَغَلَّصَتْهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ ، يَقُولُ صَبَحَكُمْ وَمَسَاكُمْ . ويقول : "بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ" وَيَقْرُنُ بَيْنَ إِصْبُعَيْهِ السَّبَابِقِ وَالْوُسْطَى وَيَقُولُ : "أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا . وَكُلَّ بَدْعٍ (١) ضَلَالَةٌ الْخ (٢) .

والبدعة هي ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة ولا إجماع (٣) .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أحدث فني أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " (٤) .

وفى رواية عنها قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " (٥) .

والحديث معناه فهو باطل غير معتد به . وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم . فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات (٦) .

(١) البدعة عند أهل اللغة : هي كل شيء عمل على غير مثال سابق . وسيأتي التفصيل في هامش ٣ ص ١٦ . انظر بلوغ الأمان من أسرار الفتوح الرباني : ٨٦/٦ .

(٢) انظر صحيح مسلم : ٥٩٢/١ كتاب الجمعة .

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم : ٢٦٨ .

(٤) انظر صحيح مسلم : ١٣٤٣/٢ . كتاب الأفضية (١٧١٨) ، صحيح البخاري : ١٦٧/٣ ، كتاب الصلح .

وروى أبوداود عن العرياض بن سارية عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : " إِنَّهُ مَنْ يَعِيشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ
الْخُلَفَاءِ الْمُهَدِّبِينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعُصُّوا بِهَا لِنَوْاجِذٍ ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدِّثَاتِ
الْأُمَمِ فَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ مُدَّعٍ بِدْعَةٍ وَكُلِّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " (١) .

فالأحاديث الصحيحة دلت على أن كل ما أحدث في الدين فهو بدعة .
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٢) : « وهذه قاعدة دلت عليها
السنة والاجماع ، مع ما في كتاب الله من الدلالة عليها أيضا . قال الله تعالى :
" أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ " (٣) فمن ندب إلى شيء
يتقرب به إلى الله تعالى أوجب به بقوله أو فعله ، من غير أن يشرعه الله ، فقد شرع
من الدين ما لم يأذن به الله . ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذ شريكا لله ، شرع له
ما لم يأذن به الله " (٤) .

وبعد ذكر الأحاديث على امتناع إحداث أعياد جديدة
في الإسلام ، فأقول لوفقه الناس قول الله تعالى : " الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا " (٥) .

- (١) انظر سنن أبي داود : ١٣ / ٥ ، كتاب السنة . سنن الترمذي : ٤٤ / ٥ ،
كتاب العلم ، وقال عنه هذا حديث حسن صحيح .
(٢) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضرم
الدمشقي الحراني الدمشقي ، الحنبلي أبو العباس ، تقي الدين ابن تيمية ،
الامام ، شيخ الإسلام ، ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ
واشتهر ، وطلب إلى مصر من أجل فتوى افتى بها . ثم أعيد إلى دمشق
وله مؤلفات كثيرة . ولد سنة ٦٦١ هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٧٢٨ هـ . انظر
الاعلام : ١ / ٤٤ .
(٣) سورة الشورى : آية ٢١ .
(٤) انظر اقتضاء الصراط المستقيم : ٢٦٨ .
(٥) سورة المائدة : آية ٣ .

ما تجرأ أحد على الزيادة في الدين وإكمال الكامل ، وإتمام ما تم ،
ولكنه الهوى ، وتزيين الشيطان لأعمال الناس .

ولو نظر الناظر إلى حال الأمة الإسلامية اليوم لوجد لكل فرقة أعياناً (١) ،
ويصعب معها على الباحث أن يحصيها فضلاً عن أن يدرسها . فما لا يخفى
على كل إنسان ما تحدثه بلاد المسلمين من أعياد وطنية وقومية التي تزداد يوماً
بعد يوم إنحرفوا بها عن هدى النبي القويم ومنهج الإسلام الحكيم ، وكانوا
تبعاً لأُم الكفر في ضلالتهم ، وإنحرفاتهم ، ومحدثاتهم ، وتحقق فينا ما
أخبر عنه صلى الله عليه وسلم فيما جاء في الصحيحين عن أبي سعيد
الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لتتبعن سنن الذين
من قبلكم . شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا في جحر
حُمٍّ لا تتبعتموهم " قلنا يا رسول الله : آلهود والنصارى ؟ قال
" فمن " واللفظ لمسلم (٢)

وأما ما أحدث من الأعياد الدينية فأبرزها :

عيد مولد النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي اشتغل الناس به ، واحتفلوا
في البلاد الإسلامية به ، وهو الذي نخصه بالذكر إن شاء الله تعالى
وذلك بإيجاز لأن الموضوع كثر حوله الكلام والنقاش (٣) .

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم : ٢٩٣ .

(٢) صحيح مسلم : ٢٠٥٤ / ٣ ، كتاب العلم (٢٦٦٩) صحيح البخاري

١٥١ / ٨ ، كتاب الاعتصام بالسنة .

(٣) انظر : الدكتور عزت علي عطية " البدعة " تحديداتها وموقف الإسلام منها
٠٤١١

- فضيلة الشيخ اسماعيل بن محمد الأنصاري القول الفصل في حكم
الاحتفال بمولد خير الرسل "

- حمود بن عبد الله بن حمود التويجري " الرد القوي "

- محمد بن علوي بن عباس المالكي الحسني " حول الاحتفال بالمولد النبوي
الشريف "

اذ المسلمون في استباحة لاحتفال ذكر المولد على فريقين ،
فريق المجوزين ، وفريق المانعين .

أما المجوزون فقالوا :

"إن تعظيم هذا الشهر الكريم (١) الذى من الله
تعالى علينا فيه بسيد الأولين وآخرين ، فكان يجب
أن يزداد فيه من العبادات والخير شكرا للمولى

(١) والمراد من الشهر هو شهر ربيع الاول ، واختلفت الأقوال
في بداية هذا المولد ، فقول أمراء الفاطميين سنة
٣٦٢ هـ ، وقيل أول من أحدثه هو صاحب اربل المذكور
المظفر أبوسعيد سنة ٦٤٤ ، وكتب له الحافظ أبو الخطاب
عمر بن الحسن المعروف بابن دحية الكلبي كتابا سماه
٣التنوير في مولد البشير النذير " أنظر البدعة : ٤١١ . واتفق
جمهور العلماء على أنه صلى الله عليه وسلم ولد عام الفيل يوم
الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الاول . انظر الاحتفال بمولد
خير الرسل : ٦١ .

سبحانه وتعالى على ما أولانا من هذه النعم العظيمة ، وان كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد فيه على غيره من المشهور شيئا من العبادات وما ذاك إلا لرحمته صلى الله عليه وسلم بأمته ورفقه بهم لأنه عليه الصلاة والسلام كان يترك العمل خشية أن يفرض على أمته رحمة منه بهم .

واستدلوا على فضيلة يوم مولد النبي صلى الله عليه وسلم بما رواه مسلم عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه في حديث طويل إلى أن قال " وسئل عن صوم يوم الاثنين ؟ قال : (صلى الله عليه وسلم) " ذاك يوم ولدت فيه . ويوم بعثت (أو أنزل على " فيه " (١) " فتشريف هذا اليوم متضمن لتشريف هذا الشهر الذي ولد فيه فينبغي أن نحترمه حق الاحترام ونفضله بما فضل الله به الأشهر الفاضلة . وذلك بالاتباع له صلى الله عليه وسلم في كونه عليه الصلاة والسلام كان يخص الأوقات الفاضلة بزيادة فعل البر فيها وكثرة الخيرات " (٢) .

فأخذوا تخصيص هذا اليوم باستحباب عبادة خاصة فيه ، اظهارة للسرور بالمولد وشكرا لله على ما أكرم به من هذا الميلاد . (٣)

(١) انظر صحيح مسلم : ٨١٩/١ كتاب الصيام .

(٢) ، (٣) انظر ابن الحاج ، المدخل : ٣/٢ وما بعدها ، جلال

الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، الحاوي للتفتاوى

١٩٥/١ ، البدعة : ٤١٤ .

ووافق هذا الرأي العلامة السيوطي رحمه الله (١) ، حيث صنف رسالته سماه " حسن المقصد في عمل المولد " وذكر رأيه ، وآراء العلماء فيها .

قال العلامة السيوطي رحمه الله : " إن أصل المولد هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن ورواية الأخبار الواردة في مبدأ أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع في مولده من الآيات ثم يمد لهم سماء يأكلونه وينصرفون من غير زيادة على ذلك هو من البدع الحسنة (٢) التي يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي صلى الله عليه وسلم وإظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف " (٣) .

واستدل على جوازه بما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود صياما يوم عاشوراء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما هذا اليوم الذي تصومونه ؟ " فقالوا :

(١) انظر ترجمته ص .

(٢) البدعة في اللغة من الابتداء وهي الانشاء والابتداء والاحداث وفي الشرع هي: الفعلة المخالفة للسنة وهي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي . انظر لسان العرب : ٦/٨ .

وقد قسم العلماء البدعة الى : حسنة ، وسيئة فانظر البدعة :

٢٩٤ .

وقال الشيخ المحدث محمد يوسف بنوري رحمه الله " أنكر المحققون من كون البدعة حسنة ، وهي لا تكون عندهم الا سيئة ، ومن حققه الشيخ الحافظ أبو اسحاق الشاطبي في كتابه " الاعتصام " وعلى ذلك مشائخنا علماء ديوبند ومشائخ دهلوي من شاه ولي الله رحمه الله واتباعه " انظر معارف السنن ، شرح سنن الترمذي : ٤/٤٣١ ، ٤٣٢ ، مطبوعة كراتشي باكستان .

(٣) انظر الحاوي للفتاوى : ١٨٩/١ .

هذا يوم عظيم ، أنجي الله فيه موسى وقومه ، وغرق فرعون وقومه ، فصامه موسى شكراً ، فنحن نصومه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " فنحن أحق وأولى بموسى منكم " فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه " (١) .

" فقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم الاحتفال بنجاة موسى عليه السلام بالصوم ، ورأى أن قيامه بذلك تعبير عن سروره وشكره لله على ما من به من هذه النجاة أولى من قيام اليهود بذلك ، وإذا نظرنا إلى ما من الله به على العالم بمولده ، وجدنا أن هذا الميلاد أعظم النعم المستحقة للشكر والمستوجبة للسرور والحبور " (٢) .

ولكن العلماء المجوزين قصرُوا الاحتفال بالمولد على ما يفهم منه شكر الله تعالى من التلاوة والإطعام والصدقة وإنشاد شيء من المدائح النبوية وعمَل الخيرات .

وأما ما أحدثه الناس من كشفه العورات والاختلاط المزرى والألعاب الملهية المشتعلة على فنون النصب والاحتفال فيجب تجريد المولد من كل ذلك (٣) .

وأما الناعون : فأشهر هؤلاء الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي الاسكندري المالكي المعروف بالفاكهاني (٤) قال إن عمل المولد بدعة مذمومة ، وألغا في ذلك كتاباً سماه "المورد في الكلام على عمل المولد" .

(١) انظر صحيح مسلم : ٧٩٦/١ ، كتاب الصوم .

(٢) انظر البدعة : ٤١٤ .

(٣) انظر الحاوي للفتاوى : ١٩٤/١ ، المصدر السابق .

(٤) هو عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الاسكندري ، تاج الدين الفاكهاني : عالم بالحنو من اهل الاسكندرية . زار دمشق سنة ٧٣١ هـ واجتمع به ابن كثير صاحب البداية والنهاية ، وله مؤلفات كثيرة ولد سنة ٦٥٤ هـ وتوفي سنة ٧٣٤ هـ . انظر : الاعلام ٥٦/٥ .

قال رحمه الله : " لا أعلم لهذا المولد أصلاً في كتاب ولا سنة ولا ينقل عمله عن أحد من علماء الأمة الذين هم القدوة في الدين ، المتسكون بأثار المتقدمين بل هو بدعة " (١)

وقال : إن الرجل إذا احتفل بالمولد من عين ماله لأهله وأصحابه وعباله لا يتجاوز في ذلك الاجتماع على أكل الطعام ولا يقتربون شيئاً من الآثام كان هذا الاحتفال بدعة مكروهة وشناعة مذمومة لأنه محدث ولم يفعله أحد من فقهاء الاسلام ولا علماء الأمة ، ولا أساس له من الشريعة ، فإذا ماض الاحتفال إلى شيء من الفتن ، كالغناء واجتماع الرجال مع النساء وغير ذلك من المنكورات والمحرمات فلا خلاف في حرمة (٢) .

ووافق هذا الرأي كثير من العلماء منهم شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله والشاطبي وغيره (٣) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : وما يحدثه بعض الناس إماماً مضاهاة للنصارى في عيد ميلاد عيسى عليه السلام ، وإماماً محبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، من اتخاذ مولده صلى الله عليه وسلم عيداً . فإن هذا لم يفعله السلف مع قيام المقتضى له ، وعدم المانع منه . ولو كان هذا خيراً محضاً ، أو راجحاً لكان السلف رضي الله عنهم أحق منا ، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله

(١) انظر : الحاوي للفتاوى : ١ / ١٩٠ .

(٢) انظر المصدر السابق ٤ : البدعة : ٤١٢ .

(٣) وعليه علماء ديوبند كما قال الشيخ البنوري رحمه الله ، ولم يكن يليق بالمحدث ان يؤلف في مثل هذه البدعة ، انظر معارف السنن : ٤ / ٤٣١ ،

صلى الله عليه وسلم تعظيماً له منّا ، وهم على الخير أحرص (١) .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله : " أصل عمل المولد بدعة لم تنقل
عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتعلت على
محاسن وضدها ، فمن تحرى في عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة
وإلا فلا " (٢) .

الترجيح :

وبعد ذكر أقوال العلماء المجوزين والمانعين ، فالذى أراه راجحاً
وهو القول بأنها بدعة محدثة في الدين لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفعلها
ولا خلفاؤه الراشدون ولا غيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم ولا التابعون
لهم باحسان في القرون المفضلة وهم أعلم الناس بالسنة وأكمل حباً لرسول الله
صلى الله عليه وسلم ومتابعة لشرعه من بعدهم (٣) .

وقد صرح العلماء بانكار المولد والتحذير منه عملاً بالأدلة المذكورة
ولكن بعض العلماء أجازوه إذا لم يشتمل على شيء من المنكرات . واعتبروه
أنه من البدعة الحسنة على رأى من يقسم البدعة إلى حسنة وغير حسنة كما ذكره
ابن حجر . وأما ما استدلوا به من الأدلة .
فالجواب عن حديث مارواه مسلم عن أبي قتادة الأنصاري رضى الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين ؟ فقال :

(١) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم : ٢٩٤ .

(٢) انظر الحاوى للفتاوى : ١٩٦ .

(٣) انظر : الاحتفال بمولد خير الرسل : ٢٨ .

" فيه ولدت وفيه أنزل علي (١) .

أولاً : أن صوم النبي صلى الله عليه وسلم كان في أسبوع يوم الاثنين — لولا هذا هو الدليل على المولد فيكون المولد بكل يوم الاثنين من الأسبوع وما قال به أحد من المجوزين . بل يحتفل الناس في شهر ربيع الأول كل سنة — يوم الثاني عشر ، ولا يخصصونه بيوم الاثنين .

ثانياً : أن النبي صلى الله عليه وسلم علل صيامه ليوم الاثنين والخميس — بأنهما يومان تعرض فيهما الأعمال على الله تعالى وأنه يحب أن يعرض عمله وهو صائم ، كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس . فأحب أن يعرض علي وأنا صائم " (٢) .

أما حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء . فقال النبي صلى الله عليه وسلم " فأنا أحق بموسى عليه السلام منكم ، فصامه ، وأمر بصومه " .

فالجواب عنه : أن عدم عمل السلف الصالح بالنص على الوجه الذي يفهم منه من بعدهم يمنع اعتبار ذلك الفهم صحيحاً إذ لو كان صحيحاً لم يعزب عن فهم السلف الصالح ويفهم من بعدهم كما يمنع اعتبار ذلك النص دليلاً عليه (٣) .

ثم إن هذه الأحاديث تدل على صوم هذه الأيام لا على الاحتفال بهما — والصوم ممنوع في أيام العيد والمولد عندهم يوم سرور ويوم عيد فيظهر التناقض في استدلالهم .

-
- (١) انظر صحيح مسلم : ٨٢٠ / ١ ، كتاب الصيام .
 (٢) انظر سنن الترمذي : ١٢٢ / ٣ ، كتاب الصوم وقال حديث حسن غريب . الفتح الرباني : ١٥٧ / ١٠ .
 (٣) انظر الاحتفال بمولد خير الرسل : ٧٨ .

وأما وجوه الترجيح بأنه بدعة محدثة فكثيرة منها :
أن تخصيص هذا اليوم لهذا الاجتماع ، وهو تخصيص لا يوجد له في الشريعة ما يخصه وقد ورد النهي عنه .

وعدم الاحتفال لا يدل على عدم محبته صلى الله عليه وسلم ، لأن كمال محبته صلى الله عليه وسلم وتعظيمه في متابعتة وطاعته واتباع أمره وإحياء سنته باطنًا وظاهرًا ، ونشر ما بعث به والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان ، فإن هذه هي طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان (١) .

وأما الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي من أفضل القربات والأعمال الصالحات كما قال الله تعالى : " إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً " (٢) .

وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً " (٣) . وهي مشروعة في جميع الأوقات ، خاصة في يوم الجمعة وليست بها ، كما قال عليه الصلاة والسلام : " أكثروا على من الصلاة فيه " (٤) .

ولا يخفى على أي مسلم ما أحدث الناس في هذه الأعياد البدعية من المنكرات والخرافات . (٥)

-
- (١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم : ٢٩٥ .
 - (٢) سورة الاحزاب : آية ٥٦ .
 - (٣) صحيح مسلم : ٣٠٦/١ - كتاب الصلاة (٤٠٨) .
 - (٤) سنن أبي داود : ٦٣٥/١ ، أبواب الجمعة .
 - (٥) انظر الحاوي للفتاوى : ٢٩٣/١ .

وإذا كان ذلك في زمانهم ، فما بالك بزماننا ؟ حيث الانبساط
في العيش ووفرة الأسباب .

وفي نظري أن غياب الحكم الاسلامي الصحيح عن الساحة هو السبب
في استفحال هذه الأعياد وانتشارها . ويقتكك دليلا على ذلك تهنئي بعض
الحكومات (الاسلامية) لهذه الأعياد والتشهير بها والدعاية لها ، وذلك للفست
الناس عن حكم الاسلام ورغبة في إرضاء العامة وكسبهم . ولكن هل ينفـع
ذلك ويدوم ؟ . . .

والجواب عن ذلك عند الصحوة المباركة التي تشهدها الأمة الاسلامية
" والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون " وهو حسبنا ونعم الوكيل ،
وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

...

الفصل الأول

الأحكام المشتركة في صلاة العيد

ويشتمل على خمسة مباحث :

- المبحث الأول : في صلاة العيدين من حيث مشروعيتها ، حكمها ، ووقتها ، وحكم الأذان والاقامة فيها .
- المبحث الثاني : شروط صلاة العيد .
- المبحث الثالث : في كيفية صلاة العيدين ، ومكان أدائها ، ومن تجب عليه .
- المبحث الرابع : حكم الجماعة فيها ، وقضاؤها إذا فات وقتها .
- المبحث الخامس : سنن صلاة العيدين .

...

المبحث الأول

في صلاة العيد يــــن

- * مشروعيتها ودليلها ، وحكمها ، ووقتها .
- * حكم الأذان والإقامة فيها .

مشروعية صلاة العيد بين :

شرعت صلاة عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ، وفيها فرضت زكاة الفطر ، ونزلت فريضة صوم رمضان في شعبانها ، وحولت القبلة (١) .
وقد ثبتت مشروعية صلاة العيد من الكتاب ، والسنة والإجماع .
أما الكتاب فقوله تعالى : " وذكر اسم ربه فصلی " (٢) .
نقل القرطبي ، عن أبي سعيد الخدري ، وابن عمر ، وابن عباس ، والضحاك أن المراد من " فصلی " في الآية صلاة العيد (٣) .
وكذلك قوله تعالى : " فصل لربك وانحر " (٤) .
والمشهور في تفسير الآية أن المراد من الصلاة ، صلاة العيد ، وانحر ، النسك والذبح يوم الأضحى بعد الصلاة . ونقل القرطبي عن الإمام مالك رحمه الله قال : ما سمعت في تفسير الآية شيئاً ، والذي يقع في نفسي أن المراد بذلك صلاة يوم النحر ، والنحر بعدها (٥) .

(١) انظر محمد محمود بن أحمد العيني : البناية في شرح الهداية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الفكر ، (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) ٢/٨٤٩ ، منصور بن يونس البهوتي : كشاف القناع عن متن الإقناع ، تعليق الشيخ هلال مصلحي مصطفى هلال ، (الرياض : مكتبة النصر الحديثية) ٢/٥٠ .

(٢) سورة الأعلى : آية ١٥ .

(٣) انظر : أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، (القاهرة ، دار الكتب العربية) ٢٠/٢١ .

(٤) سورة الكوثر : آية ٢ .

(٥) انظر : أحكام القرآن للقرطبي : ٢٠/٢١٨ .

أما مشروعيتها من السنة :
فقد ثبت بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلاة العيدين (١) .

كما روى في الصحيحين عن ابن عباس قال : شهدت صلاة الفطر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكلهم يصليها قبل الخطبة ثم يخطب (٢) .

وعن أبي سعيد الخدري قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة " (٣) .

وعن البراء قال ، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال : " إن أول ما يبدأ من يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فننحر فمن فعل فقد أصاب سنتنا " (٤) .

- مشروعيتها من الاجماع :

وأجمع المسلمون على مشروعية صلاة العيد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ، واطبوا عليها من غير ترك ، ولأنها من شعائر الإسلام الظاهرة ، وتركها تهاون بالشرع (٥) .

(١) انظر: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة : المغنى على مختصر الخرقى وعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى : الشرح الكبير ، مطبوعه كلاهما معا ، وكتبت دائما اسمها معا ، طبعة جديدة بالافست . (بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٢ م)

٠٢٢٣/٢

(٢) (٤، ٣، ٢) صحيح البخارى (تركيا ، دار الدعوة) ٢/٤، ٥ ، كتاب العيدين ، صحيح مسلم ، (تركيا دار الدعوة) ١/٦٠٥ كتاب صلاة العيدين .

(٥) انظر: يحيى بن شرف النووي : المجموع شرح المذهب ، (مصر ، مطبعة الامام) ٣/٥ ، المغنى والشرح الكبير ، ٢/٢٢٣ .

- حكم صلاة العيد -

اختلف الفقهاء في حكم صلاة العيدين على ثلاثة أقوال :

القول الأول : وبه قال فقهاء الحنفية أنها واجبة ، على كل من تجب عليه صلاة الجمعة ، سوى الخطبة فإنها سنة بعد صلاة العيدين (١) .

استدلال الحنفية :

استدل فقهاء الحنفية على وجوب صلاة العيدين من الكتاب ، والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى : " وذكر اسم ربه فصلى " (٢) .

نقل القرطبي عن أبي سعيد الخدري ، وابن عمر ، وابن عباس ، والضحاك ، أن المراد " فصلى " في الآية صلاة العيد (٣) .

وكذلك قوله تعالى : " فصل لربك وانحر " (٤) .

(١) انظر علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني : كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، وهي شرح لكتاب ، تحفة الفقهاء ، لعلاء الدين السمرقندي ، الطبعة الثانية ، (بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م) ٢٧٤/١ وما بعدها . البناء : ٨٥٢/٢ ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام ، شرح فتح القدير ، (وهي شرح الهداية شرح بداية المبتدى ، على بن أبي بكر الميرغيناني) ، الطبعة الأولى ، (مصر ، مكتبة البابي الحلبي ، ١٣٨٦هـ ، ١٩٦٦م) ٧٠/٢ . محمد أمين الشهير بابن عابدين ، رد المختار على الدر المختار ، المشهور " حاشية ابن عابدين " الطبعة الثانية ، (مصر ، مكتبة البابي الحلبي ، ١٣٨٦هـ ، ١٩٦٦م) ١٢٦/٢ وما بعدها .

(٢) سورة الأعلى : آية ١٥ .

(٣) انظر : أبي بكر بن أحمد بن علي الرازي الجصاص ، أحكام القرآن ، الطبعة المصورة عن طبعته الأولى (بيروت : دار الكتاب العربي)

٣/٤٧٢ ، ٤٧٥ ، أحكام القرآن للقرطبي : ٢٠/٢١ ، ٢١٨ .

(٤) سورة الكوثر : آية ٢ .

نقل الجصاص والقرطبي عن قتادة ، وعطاء* ، وعكرمة " فصل لربك " أن المراد في الآية صلاة العيد يوم النحر .

وقال الحنفية " فصل " أمر ، والأمر يقتضي الوجوب (٢) .

وأما السنة : فبما روى عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة (٣) .

وعن ابن عباس قال : شهدت صلاة الفطر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكلهم يصلونها قبل الخطبة ثم يخطب (٤) .

وجه الاستدلال من الأحاديث ، أنه ثبت بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه على صلاة العيد والخلفاء الراشدون بعده ، فالمواظبة تدل على الوجوب (٥) .

أما الإجماع :

فقد أجمع المسلمون على مشروعية صلاة العيد ، من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا هذا ، ولم تترك الصلاة في أي زمان ولا مكان ، ولأنها من شعائر الإسلام فكانت واجبة صيانة عن الفتور (٦) .

(١) انظر: أبي بكر بن أحمد بن علي الرازي الجصاص ، أحكام القرآن ،

الطبعة المصورة عن طبعته الأولى (بيروت : دار الكتاب العربي)

٤٧٢/٣ ، ٤٧٥ ، أحكام القرآن للقرطبي : ٢٠ / ٢١ ، ٢١٨ .

(٢) انظر: شرح فتح القدير ، ٧٠ / ٢ ، ٧١ .

(٣ ، ٤) صحيح البخاري : ٤ / ٢ ، ٥ ، كتاب صلاة العيد .

(٥ ، ٦) المصدر السابق . فتح القدير : ٧١ ، ٧٠ .

- القول الثاني : أنها سنة مؤكدة :

وبه قال فقهاء المالكية (١) ، والشافعية (٢) ويكره تركها لمواظبة

النبي صلى الله عليه وسلم عليها .

واستدلوا على سنيتها بما روى عن طلحة بن عبيد الله ، أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خمس صلوات في اليوم والليلة ، فقال هل علي غيرها ؟ قال لا ، إلا أن تطوع . الخ " (٣) .

(١) انظر : الامام مالك بن أنس : المدونة الكبرى ، مع مقدمات ابن رشد
الامام محمد بن أحمد بن رشد ، (بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨)
١٥٤/١ .

محمد الخرشى المالكي ، الخرشى على مختصر خليل بحاشية العدوى ،
(بيروت ، دار صادر) ٩٨/١ ، ٩٩ .
أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي ، المغربي ،
المعروف بالحطاب : مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، المشهور
"شرح الحطاب" ، (ليبيا ، مكتبة النجاح) ١٨٩/٢ .
الشيخ محمد عرفه الدسوقي : حاشية الدسوقي على شرح الكبير ،
(مصر ، عيسى البابي الحلبي) ٣٩٦/١ .

(٢) انظر : المجموع ، ٣/٥ ، الشيخ محمد الخطيب الشربيني : مغني
المحتاج ، إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، (بيروت ، دار الفكر)
١٣٩٨ هـ ، ٩٧٨ م) ٣١٠/١ . محمد بن أبي العباس أحمد الرملي :
نهاية المحتاج ، شرح المنهاج ، الطبعة الأخيرة (مصر ، مصطفى
البابي الحلبي ، ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٧ م) ٣٨٥/٢ .

(٣) صحيح البخاري : ١٧/١ ، كتاب الايمان .

ووجه الدلالة من الحديث : أن الغرض الصلوات الخمس وغيرها تطوع
ولا أنها صلاة بلا أذان ، وكل صلاة بلا أذان فهي سنة . فإن قيل : لو كان
حكمها سنة لم تؤد في جماعة ؟ فأجيب : إنما تسن الجماعة فيها لفعله صلى
الله عليه وسلم .

ولذا لو اتفق أهل بلد على تركها ، فعند المالكية ، ووجه عند
الشافعية ، لا يقاتلون ، لأنها تطوع . فلا يقاتلون على تركها كسائر التطوع .
والوجه الثاني عند الشافعية ، يقاتلون لأنها من شعائر الإسلام . وفي تركها
تجاوز بالشرع بخلاف سائر التطوع فإنها تفعل فرادى فلا يظهر تركها كما يظهر
في صلاة العيد .

- والقول الثالث : إنها فرض على الكفاية :

وبه قال فقهاء الحنابلة (١) ، وأبوسعيد الاصطخرى من الشافعية (٢) .
ومعنى فرض على الكفاية : إذا قام به من أهل البلد ما يكفي سقط عن

(١) انظر : المغنى مع الشرح الكبير : ٢ / ٢٢٣ ، كشف القناع : ٢ / ٥٠ ،
محمد بن أحمد الفتوح الشهير بابن النجار : منتهى الإرادات ،
(القاهرة ، مكتبة دار العروبة) ١ / ١٤٠ .

على بن سليمان المرادوى ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف
على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الطبعة الأولى ، صححه وحققه
محمد حامد الفقى ، (القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٦ هـ ،
١٩٥٧ م) ٢ / ٤٢٠ .

(٢) انظر : المجموع ، ٥ / ٣ ، ٥٠ .

- ترجمة أبوسعيد الاصطخرى : الشافعى : الحسن بن أحمد بن
أحمد بن يزيد بن عيسى الاصطخرى الشافعى ، أبوسعيد . تولى (=)

الباقيين ، وعليه فلو اتفق أهل بلد على ترك صلاة العيد قاتلهم الإمام عليهم السلام لأنها من شعائر الإسلام الظاهرة ، كالأذان ، ومثل باقي فروض الكفاية ، كفصل الميت ، والصلاة عليه .

واستدل عليه بما روى عن طلحة بن عبيد الله قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائر الرأس فسمع دوي صوته ، ولا نفقه ما يقول حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرهن؟ فقال لا إلا أن تطوع * (١) .

فثبت أن صلاة العيد ليست من الفرائض بل هي من التطوع ، ولأنها صلاة لم يشرع لها الأذان والإقامة ، فلم تكن واجبة ، بل هي فرض كفاية كصلاة الاستسقاء والجهاز (٢) .

(=) القضاء ببغداد ، وله تصانيف كثيرة ، ولد ببغداد سنة ٢٤٤ هـ ، وتوفي بها سنة ٣٢٨ هـ .

انظر تاج الدين السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٢٣٠ وما بعدها ترجمة رقم ١٦٥ ، خير الدين الزركلي : الاعلام : ١٢٩ / ٢ ، عمروضا كحاله : معجم المؤلفين ، ٣ / ٢٠٤ .

(١) سبق تخريجه ٢٩٠

(٢) المصدر السابق ١٠ / المجموع ٣ / ٥٠ .

- الترجيح :

والراجح هو القول الأول ، وهو ما ذهب إليه فقهاء الحنفية ، وهو أن صلاة العيد واجبة ، كما رجحه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله (١) . وقال " والقول بوجوبه على الأعيان أقوى من القول بأنه فرض على الكفاية " . وجه الترجيح : أن صلاة العيد ثابتة من القرآن والسنة المتواترة والاجماع ، كما سبق توضيحه في أدلة الحنفية .

واستدل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، على وجوب صلاة العيد بما جاء من الأحاديث والآثار ، فقال " والسنة مضت بأن المسلمين كلهم يجتمعون خلف النبي صلى الله عليه وسلم وكذا خلفائه ما بعده ، ولم يفعل هذا في سائر التطوعات .

وقال أيضا " أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرعها للنساء فحسب بل أمرهن أن يخرجن يوم العيد حتى أمر بإخراج الحيض فقالوا له : إن لم يكن للمرأة جلباب قال عليه السلام : " ولتلبسها صاحبها من جلبابها " (٢) . وعن أم عطية قالت أمرنا أن نخرج العواتق وذات الخدور ويعتزلن الحيض المصلى (٣)

(١) انظر : شيخ الاسلام ^{عبدالحليم بن} عبد السلام بن تيمية الحراني : مجموع الفتاوى

(طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز -

آل سعود ، اشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين)

١٨٠ / ٢٤ وما بعدها .

(٢ ، ٣) صحيح البخاري : ٩٠٨ / ٢ . كتاب العيدين . الفتح الربانسي :

وهذا تأكيد لخروجهن يوم العيد مع أنه في الجمعة والجماعة قال عليه السلام : " ويوتهن خير لهن " (١) وذلك لأنه كان يمكنهن أن يصلين في البيوت يوم الجمعة كسائر الأيام فيصلين ظهرا فلو كانت صلاة العيد مشروعة لهن في البيوت لاغنى ذلك عن تأكيد خروجهن (٢) .

كما استدل عليه بفعل على بن أبي طالب رضي الله عنه قيل لـه : إن بالمدينة ضعفاء لا يمكنهم الخروج معك ، لو استخلفت من يصلي بهم . فاستخلف من صلى بهم . فلو كان الواحد يفعلها لم يحتج إلى الاستخلاف الذي لم ترض به السنة فلا يجوز أن يتخلف عنها من هو القادر عليها (٣) . ولو كان يجوز وحدانا لأمر على رضي الله عنه أن يصلي الضعفاء في المسجد وحدانا أو في البيت .

وأجاب شيخ الاسلام عن قال إنها تطوع فقال : " وأما القول بأنها تطوع فهو ضعيف جدا ، فإن هذا ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم عليه هو ، وخلفاؤه والمسلمون بعده ، ولم يعسرف دار الإسلام يترك فيها صلاة العيد ، لأنها من أعظم شعائر الإسلام " . لأن قوله تعالى : " ولتكبروا الله على ما هداكم " ونحو ذلك من الأمر بالتكبير في العيد ، أمر بالصلاة المشتعلة على التكبير الراتب والزائد بطريق أولى ، فإذا لم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في تركه للنساء فكيف للرجال (٤) .

(١) انظر: الفتح الرباني ١٩٥/٥ ، مشروعية صلاة النساء في المساجد ويوتهن خير لهن .

(٢) انظر فتاوى شيخ الاسلام : ١٨١/٢٤ .

(٤) المصدر السابق .

وأما من قال "إنها فرض على الكفاية" فأجاب عنه شيخ الإسلام رحمه الله :

"ومن قال " هو فرض على الكفاية " هذا إنما يكون فيما تحصل مصلحته بفعل البعض ، كدفن الميت ، وقهر العدو ، وليس يوم العيد مصلحة معينة يقوم بها البعض ، بل صلاة يوم العيد شرع لها الاجتماع أعظم من الجمعة ، فإنه أمر النساء بشهودها ، ولم يأمرهن بالجمعة ، بل أذن لهن فيها ، وقال : " صلاتكن في بيوتكن خير لكن " .

ثم هذه المصلحة بأي عدد تحصل ؟ فمهما قدر من ذلك كان تحكماً ، سواء قيل بواحد ، أو اثنين ، أو ثلاثة ، وإذا قيل بأربعين فهو قياس على الجمعة ، وهو فرض على الأعيان ، فليس لأحد أن يتخلف عن العيـد ، إلا لعجزه عنه ، وإن تخلف عن الجمعة لسفر أو أنوثة " (١) .

وما يمكن أن يستدل به على وجوبها أنها مسقطه لصلاة الجمعة عند بعض فقهاء الحنابلة ، إذا اتفقتا في يوم واحد (٢) ، فإذا لم تكن واجبة فكيف تسقط بها ما كانت واجبة ؟

وأما الجواب عن حديث الأعرابي الذي استدل به الفقهاء الثلاثة فليس فيه حجة على سنيتها . لأن السائل كان أعربياً كما هو الظاهر من الحديث وليست الجمعة والعيد على أهل البادية .

(١) المصدر السابق . فتاوى شيخ الإسلام : ١٨١/٤٤ .

(٢) انظر المفني مع الشرح الكبير : ٢١٢/٢ ، فضيلة الشيخ الاستاذ

سيد سابق ، فقه السنة ، ٣١٦/١ .

ثانيا : أن سؤاله كان عن أركان الإسلام وشرائعه . فأجاب النبي صلى الله عليه وسلم إجابة مطابقة لسؤاله .

وقال النووي (١) في شرح هذا الحديث : إنه لم يذكر فيـه جميع الواجبات ولا المنهيات الشرعية ، ولا السنن ولا المندوبات ، بل وضح له رسول الله صلى الله عليه وسلم شرائع الإسلام (٢) .

فالحديث لا يدل على عدم وجوب صلاة العيد ، ولو أنها لم تجب ، لم يجب قتال تاركيها ، إذا اتفقوا على تركها لأن القتال عقوبة (٣) .
فالقول بالوجوب (٤) أقوى وأرجح من القول بأنها فرض على الكفاية ،

(١) ترجمة النووي : يحيى بن شرف بن مرى بن حسن ، النووي الشافعى أبوزكريا ، محي الدين . علامة بالفقه والحديث والرجال . مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران بسورية) ولد سنة ٦٣١ . صاحب تصانيف كثيرة في الحديث والرجال والفقه . شارح لكتب عديدة . توفي سنة ٦٧٦ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٥ / ٨ ، ترجمة رقم ١٢٨٨ ، الاعلام ١٤٩ / ٧ وما بعدها .

(٢) انظر يحيى بن شرف النووي . صحيح مسلم بشرح النووي : ١ / ١٤٢ .

(٣) انظر المغنى والشرح الكبير ٢ / ٢٢٤ .

(٤) الواجب : ما ثبت بدليل فيه شبهة (كخبر الواحد ، والقياس ، والعام المخصوص ، والاية المؤولة) وحكمه حكم الفرض عملا لا اعتقادا ، حتى لا يكفر جاحده . انظر الشيخ قاسم القنوي : أنيس الفقهاء ١٠١ ، تحقيق سمادة الأستاذ الدكتور احمد عبدالرزاق الكبيسي حفظه الله .

أو سنة مؤكدة (١) .

...

(١) السنة في اللغة: الطريقة ، وفي الشريعة : هي الطريقة السلوكية في الدين من غير افتراض ولا وجوب . فالسنة ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم عليها ، والسنة المؤكدة ، ما يكون اقامتها تكميلا للدين وهي التي تتعلق بتركها كراهة أو إساءة . انظر: المصدر السابق ص ١٠٦ .

- وقت صلاة العيد ——— :

اتفق الفقهاء على أن صلاة العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس وعند طلوعها ، ولا بعد الزوال ، واختلفوا في وقت الاستحباب . فعند جمهور الفقهاء من الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، يبدأ وقتها المستحب بعد طلوع الشمس من حل النافلة ، إذا ارتفعت الشمس قدر رمح أو رمحين ، وهو وقت صلاة الضحى ، وتنتهى قبيل الزوال (١) . واستدلوا عليه بما روى ، عن جندب قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بنا يوم الفطر والشمس على قيد رمحين والأضحى على قيد رمح (٢) .

- (١) انظر: بدائع الصنائع : ٢٧٦/١ ، شرح فتح القدير ٢/٧٣ ، حاشية ابن عابدين ٢/٢٧١ ، الخرشي ٢/٩٩ ، شرح مواهب الجليل ٢/١٧٩ ، حاشية الدسوقي ١/٣٩٦ ، المغنى والشرح الكبير ٢/٢٢٤ ، كشف القناع : ٥٠/٢ .
- (٢) انظر: احمد بن على بن حجر العسقلانى ، تلخيص الحبير فى تخريج احاديث الرافعى الكبير ٢/٢٨٣ ؛ أبى محمد عبد الله بن يوسف الزيلعى : نصب الراية لأحاديث الهداية : ٢/٢١١ وقال حديث غريب ، احمد عبد الرحمن البنا : الفتح الربانى كترتيب مسند احمد بن حنبل الشيبانى ، ومع شرحه بلوغ الامانى من اسرار الفتح الربانى (القاهرة : دار الشهاب ، توزيع رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد) ٦/١٣٠ . وقال احمد البنا : وأورد الحافظ فى التلخيص ولم يتكلم عليه .

قال الشوكاني : في هذا الحديث إنه أحسن ما ورد من الأحاديث في تعيين وقت صلاة العيدين (١) .

وعند الحنفية : لو زالت الشمس وهو في الصلاة فسدت ، وإن حصل الزوال قبل القعود قدر التشهد تنقلب الصلاة نفلاً .

وإن صلاها بعد طلوع الشمس قبل ارتفاعها قدر ربح ، فصلاؤه صحيحة مع الكراهة (٢) .

- وقتها عند الشافعية :

وعند فقهاء الشافعية وقت صلاة العيدين من طلوع الشمس وإن لم ترتفع إلى الزوال ، ويسن تأخيرها إلى أن ترتفع الشمس قدر ربح (٣) .

(١) انظر: محمد بن علي بن محمد الشوكاني : نيل الأوطار شرح

منتقى الأخبار ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الفکر ،

١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م) ٣ / ٣٣٣ .

ترجمته : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني : فقيه

مجتهد من كبار علماء اليمن ، من أهل صنعاء ، ولد بهجرة

شوكان سنة ١١٧٣ هـ وله تصانيف كثيرة ، وتوفي سنة ١٢٥٠ هـ .

انظر: خير الدين الزركلي : الاعلام ، ٦ / ٢٩٨ .

(٢) انظر المصدر السابق في فقه الحنفية . صفحـ ٣٧ هامش رقم (١)

(٣) انظر : المجموع : ٤ / ٥ ، ٥ ، مفني المحتاج : ١ / ٣١٠ ، نهاية

المحتاج : ٢ / ٣٨٧ .

واستدلوا على بداية الوقت بما رواه أبوداود قال : " خرج عبد الله ابن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الناس في يوم عيد فطهر أو أضحى فأنكر إبطاء الإمام ، فقال : إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه ، وذلك حين التسبيح " (١) .

وجه الاستدلال : أن المراد من " حين التسبيح " أى حين يصلى صلاة الضحى . وقال بعض العلماء أى وقت صلاة السبحة وهى النافلة .

وقال الشافعية ، إن مبنى الصلاة التى تشرع فيها الجماعة على عدم الاشتراك فى الأوقات فمتى خرج وقت صلاة دخل وقت صلاة أخرى ، وهذه الصلاة ، أى صلاة العيد ، منسوبة إلى اليوم ، واليوم يدخل بطلوع الفجر ، وهذا اليوم ليس فيه وقت خال تشرع له الجماعة ، ولهذا يبدأ الوقت من طلوع الشمس ، وأما كون آخر وقتها الزوال فمتفق عليه ، لأنه يدخل به وقت صلاة أخرى (٢) .

(١) أبوداود : ٦٧٥/١ ومعه معالم السنن للخطيب .

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى " عون المعبود شرح أبوداود مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثانية ، (المدينة المنورة ، المكتبة السلفية ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م) ٤٨٧/٣ وقال النووي فى الخلاصة حديث عبد الله بن بسر أسناده صحيح على شرط مسلم .

(٢) انظر المصدر السابق ص ٣٨ هامش رقم (٣) .

- الترجيح :

والذى يظهر لى من أقوال الفقهاء وأدلتهم :
أن وقت السنة المتفق عليه بين الفقهاء هو بعد طلوع الشمس
وارتفاعها قدر رمح أو رمحين . ويكره تأخير الصلاة بعد هذا الوقت .

حكم الأذان والإقامة للعيديين :

(١) اتفق جمهور الفقهاء على أن صلاة العيديين ليست لها أذان ولا إقامة.
لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها بغير أذان ولا إقامة ، كما روى في
الصحيحين عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله قال " لم يكن يؤذن يوم الفطر
ولا يوم الأضحى " (٢) .

وروى عن جابر بن عبد الله الأنصاري : أن لا أذان للصلاة يوم
الفطر ، حين يخرج الإمام ولا بعد ما يخرج ، ولا إقامة ، ولا نداء ولا شىء
لا نداء يؤمّن ولا إقامة (٣) .

وعن جابر بن سمرة قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
العيديين غير مرة ولا مرتين ، بغير أذان ولا إقامة (٤) .

فهذه الأحاديث صريحة في أن صلاة العيد بغير أذان ولا إقامة .
وروى أبوداؤد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى العيد بلا أذان ولا إقامة وأبو بكر وعمر ، وعثمان . الخ " (٥) .

(١) انظر: بدائع الصنائع : ٢٧٦/١ ، حاشية الدسوقي : ٣٩٦/١ ،

المجموع : ١٦/٥ ، ١٧ ، المغنى والشرح الكبير : ٢٣٥/٢ ، ٢٣٦

(٢، ٣، ٤) صحيح البخاري : ٥/٢ كتاب العيدين ، صحيح مسلم : ٦٠٤/١

كتاب صلاة العيدين .

(٥) أبوداؤد : ٦٨٠/١

فالنبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه صلوا العيد بغير آذان ولا إقامة ،
ولأن الأذان والإقامة شرعنا علما على المكتوبة ، وهذه ليست بمكتوبة ،
فلا يجوز لها . وإذا لم يكن لها آذان ولا إقامة ، فهل يجوز لها الإعرلام
بأي لفظ آخر مثل " الصلاة جامعة " أم لا ؟ للفقهاء فيه رأيان :
الرأى الأول : وإليه ذهب جمهور فقهاء المالكية (١) بأنه لا يسن
ولا يستحب أن ينادى " الصلاة جامعة " بل هو مكروه ، أو خلافا الأولى ، لأنه
ما جاء السنة بها .

وقال بعض علماء المالكية إنها بدعة ، لما رواه مسلم عن جابر بن
عبد الله الأنصاري : أن لا آذان للصلاة يوم الفطر ، ولا نداء ولا شيء ، لا نداء
يومئذ ولا إقامة (٢) . وقالوا : إن قياس صلاة العيد على الكسوف غير
ظاهر ، لتكرر العيد وشهرته وندور الكسوف .

والرأى الثانى وإليه ذهب فقهاء الشافعية أنه يستحب أن يقال
" الصلاة جامعة " .

وه قال بعض فقهاء المالكية والحنابلة (٣) .

(١) انظر : مواهب الجليل : ١٩١/٢ ، حاشية الدسوقي :
٣٩٦/١ .

(٢) رواه مسلم ، وقد سبق تخريجه . ص ١٤١

(٣) انظر : المجموع ١٧/٥ ، ١٨ ، المفنى والشرح الكبير
٢٣٦/٢ .

واستدل الإمام الشافعي رحمه الله بما رواه مرسلا عن الزهري قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر في العيدين المؤذن أن يقول : " الصلاة
جامعة " (١) .

ثانيا : قاس فقهاء الشافعية صلاة العيدين على صلاة الكسوف ،
لما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : " كسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم نوذي أن الصلاة جامعة " (٢) .

وعن عائشة رضي الله عنها أن الشمس خسفت على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فبعثت نارا يا " الصلاة جامعة " (٣) .

وقال الامام الشافعي رحمه الله : " واحب أن يأمر الامام المؤذن
أن يقول في الأعياد وما جمع له من الصلاة " الصلاة جامعة " وإن قسـال
المؤذن " هلم إلى الصلاة " أو قال " حي على الصلاة " فلا بأس به ، ولكن أحب
أن يستوفي جميع كلمات الأذان " (٤) .

واستحسن بعض فقهاء المالكية أن يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها
" الصلاة جامعة " فلا خصوصية لصلاة العيدين (٥) .

(١) انظر: الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي : الام ، ٢٣٥/١

(٢، ٣) صحيح البخاري : ٢٥/٢ ، كتاب الكسوف ، صحيح مسلم ،

٦٢٠/١ ، كتاب الكسوف .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر حاشية السدوقي : ٣٩٦/١ .

المبحث الثاني

شروط صلاة العيد

شروط صلاة العيدين :

إن لكل صلاة شروط (١) وجوب وصحة وإن صلاة العيد لها شروط وجوب وصحة . ولكن جمهور الفقهاء لم يذكروا شروط صلاة العيدين في بابها . وإنما يكتفون بذكرها في باب صلاة الجمعة ، لأن شروطها في الغالب هي شروط صلاة الجمعة .

ففي الهداية " تجب صلاة العيد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة " (٢) .

عند الحنفية صلاة العيد واجبة ، ولها شروط الجمعة وجوبا وصحة . وقال المالكية في شروط صلاة العيد : إنها سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوبا " (٣) .

وقال فقهاء الحنابلة : ويشترط لوجوبها ، أي صلاة العيد ، شروط الجمعة ، لأنها صلاة لها خطبة راتبة ، أشبهت الجمعة ، ويشترط لصحتها الاستيطان وعدد الجمعة (٤) .

(١) الشرط في اللغة : هو العلامة ، ومنه أشرط الساعة ، أي علاماتها ،

وأما في الاصطلاح فهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده

وجود ولا عدم لذاته . انظر : أنيس الفقهاء : ٨٤ .

(٢) انظر ابي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني

الهداية شرح بداية المبتدى : ٨٥ / ١ .

(٣) انظر : مواهب الجليل ١٨٩ / ٢ : حاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ٣٩٦ / ١ .

(٤) انظر : الشرح الكبير مع المغنى ٢٣٤ / ٣ ، كشاف القناع ٥٢ / ٢ .

وعند الشافعية قولان :

القول القديم : أنه يشترط فيها شروط الجمعة ، من اعتبار الجماعة ، والعدد بصفات الكمال وغيرهما .

والقول الجديد : ليست لصلاة العيد شروط كما لصلاة الجمعة . وهذا هو المذهب ، والمنصوص في الكتب الجديدة كلها ، أن صلاة العيد تصح من الرجال والنساء والصبيان ، مسافرين كانوا أو مقيمين ، جماعة أو منفردين ، في البيت أو في المسجد ، أو في المصلى ، فلا تتوقف على شروط الجمعة من اعتبار الجماعة والعدد وغيرهما ، والجماعة فيها أفضل وليست بشرط مثل الجمعة (١) .

فما سبق من كلام الفقهاء يتضح * أن لصلاة العيد شروط للوجوب وللصححة عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة ، وعند الشافعية ليست لها شروط مطلقا .

فعلى هذا ذكرت شروط صلاة العيد مختصرة مأخوذة عن شروط صلاة الجمعة (٢) على مذهب الأئمة الثلاثة فقط .

(١) انظر: النووي ، أبى زكريا يحيى بن شرف ، روضة الطالبين ،

٢٠/٢ ، مغنى المحتاج : ٣١٠/١ ، فقه السنة : ٣٢١/١ .

(٢) كُتِبَ رسالة ماجستير بعنوان " صلاة الجمعة وأحكامها " المقدمة

من الطالب محمد ظاهر اسد الله سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م الموجودة

في المكتبة المركزية ، جامعة أم القرى ، قسم المخطوطات برقم ٤٦٩ .

فالشروط على قسمين :

قسم متفق عليه بين جمهور الفقهاء ، وقسم آخر مختلف فيه .
أما الشروط المتفق عليها بين جمهور الفقهاء فهي : العقل ،
والبلوغ ، والذكورة ، فهي شروط الوجوب والصحة معا .
فلا تجب صلاة العيد على النساء ، والمجانين ، والصبيان ،
ولا تنعقد بهم إذا تفردوا بها (١) .

أما الحرية ، فهي شرط للوجوب فلا تجب صلاة العيد على العبيد ،
وهل تنعقد بهم إذا تفردوا بها ؟ ، ففيه خلاف بين الفقهاء :

فعند الحنفية ، تنعقد صلاة الجمعة ، والعيد بتالعبيد
إذا انفردوا بها ، لأنه إذا حضروها زال مانع الوجوب ، ولأنه لما صححت
إمامة العبيد في صلاة الجمعة والعيد ، انعقدت بهم لأن درجة الإمام
أعلى فلما لم تشترط صفة الحرية في الإمام ففي اليوم أولى (٢) .

وعند فقهاء المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو قول لزفر
من الحنفية (٣) :

(١) انظر : الهداية : ٨٤ / ١ ، حاشية الدسوقي : ٤٠٠ / ١ ، المغنى
مع الشرح الكبير ١٧٢ / ٢ .

(٢) انظر : محمد بن أحمد بن سهل بن أبي بكر السرخسي ، المبسوط
الطبعة الثانية (لبنان ، دار المعرفة) ٢٥ / ٢ ، بدائع الصنائع
٢٧٥ / ١ ، شرح فتح القدير : ٦٢ / ٢ .

(٣) الامام زفر : هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري ، تلميذ
أبي حنيفة ، ولد سنة عشر ومائة . قال ابن معين : ثقة مأمون (=)

" لا تصح إمامة العبد في صلاة الجمعة والعيد ، ولا تنعقد بالعبيد والنساء صلاة الجمعة ، ولا العيد ، إذا انفردوا بها ، لأنهم ليسوا أهل الفرض ، وإنما تصح صلاتهم تبعاً لمن انعقدت به " (١) . ولو انفرد العبيد أو النساء في صلاة العيد فهل يسقط فرض الكفاية عن الباقيين أم لا ؟

الرأى المختار عند الشافعية والحنابلة لا يسقط فرض الكفاية عن الباقيين ، لأنه لا يحصل شعار بفعلهم ، بل لو اكتفى بفعل النساء ، عدت هاون بالدين ، وكذلك العبيد . أما السافرون فيجوز انفرد هم في صلاة العيد وإمامهم أن يخطبهم (٢) .

أما الاستيطان والإقامة :

والمراد به ، هو الإقامة بنية التأييد بحيث لا ينقل عنها صيفا ولا شتاء إلا سفر حاجة ، فليست الإقامة المؤقتة للتجارة أو غيرها استيطاناً ، فلا تجب صلاة العيد على السافر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها

(=) وقال ابن حبان : كان فقيها حافظاً ، قليل الخطأ وتوفى بالبصرة ، سنة ثمان وخمسين وبائة . وله ثمان وأربعون سنة . انظر عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفى : الجواهر المضية في طبقات الحنفية تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلوى مصر ، مطبعة عيسى البابى الحلوى (٢٠٧/٢ وما بعده ترجمة رقم ٥٩٦ .

(١) انظر المدونة الكبرى : ١٤٦/١ ، نهاية المحتاج : ٣٨٦/٢ ، الشرح

الكبير مع المغنى ١٥٥/٢١ ، المبسوط : ٢٥/٢ .

(٢) انظر : نهاية المحتاج : ٣٨٦/٢ ، الشرح الكبير مع المغنى ١٥٥/٢ .

فى سفره ولا خلفاؤه (١) .
 - أما الوقت: فشرط فى صحة صلاة العيد ، وقد تقدم الكلام عليه فى أول الوقت وآخره .
 - أما الجماعة :

فهى شرط لصحة صلاة العيد كالجمعة ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم صلاها بالجماعة ومن بعده الخلفاء فلم يؤدها الرسول صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه فرادى (٢) .

وعند الشافعية الجماعة أفضل فى حق غير الحاج بمعنى وليست شرطاً لصلاة العيدين مثل الجمعة (٣) .

واختلف الفقهاء القائلون باشتراط الجماعة فى العدد الذى تنعقد به صلاة العيد أو الجمعة على ثلاثة أقوال :

- (١) انظر: بدائع الصنائع : ٢٧٥/١ ، شرح فتح القدير : ٧٠/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٩٦/١ ، الخرشي على مختصر سيدى خليل : ٧٦/٢ ، المغنى مع الشرح الكبير ، ٢٥٣/٢ ، الشرح الكبير مع المغنى ٢٣٤/٢ .
- (٢) انظر: المبسوط ، ٣٩/٢ ، شرح فتح القدير ، ٦٠/٢ ، الشرح الكبير مع المغنى ، ٢٣٤/٣ ، كشف القناع ٥٢/٢ .
- (٣) انظر : مغنى المحتاج ، ٣١٠/١ ، نهاية المحتاج ، ٣٢٦/٢ .

- القول الأول : وبه قال أبو حنيفة ومحمد (١) ، بأن أقل عدد الجماعة ثلاثة سوى الإمام ، التي تنعقد بهم صلاة العيد والجمعة ، لأن الجمع الصحيح هو الثلاث .

وقال أبو يوسف (٢) من الحنفية : بأن أقل الجماعة اثنان سوى الإمام في الجمعة والعيد ، وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

واستدل عليه بما روى عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الاثنان وما فوقهما جماعة " (٣) .

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني ، الامام ، صاحب الامام أبو حنيفة ، اخذ عنه الفقه ثم عن أبي يوسف ، وصنف الكتب ونشر علم أبي حنيفة . وروى الحديث عن مالك ودون "الموطأ" وحدث به عن مالك ، وروى عنه الامام الشافعي ، ولازمه وانتفع به . توفي سنة سبع وثمانين ومائة .

انظر : الجواهر المضية : ١٢٢/٣-١٢٧ ، ترجمة رقم ١٢٧٠ .
(٢) أبو يوسف : هو يعقوب بن ابراهيم القاضي الانصاري ، أخذ عن الفقه عن الامام ، وهو المقدم من اصحاب الامام ، وولي القضاء لثلاثة خلفاء : المهدي : والهادي ، والرشيد . وتوفي ببغداد سنة اثنتين وثمانين ومائة .

- انظر : الجواهر المضية : ٦١١/٣-٦١٣ .
(٣) انظر : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الهند ، مجلس علمي حيدر دكن) ٥٣١/٢ ، وقال صاحب نصب الراية طرق الحديث كلها ضعيفة . انظر عبد الله بن يوسف الزيلعي : نصب الراية لأحاديث الهداية ، ١٩٨/٢ .

ولأنه في المثنى معنى الاجتماع ، وبانضمام الإمام يصيرون ثلاثاً
وهي جمع مطلقاً فيتحقق الشرط وهو الجماعة بهما (١) .

أما القول الثاني : وبه قال فقهاء المالكية ، أن أقل العدد في
صلاة الجمعة والعيد هو اثنا عشر رجلاً أحراراً ، ذكوراً ، مقيمين ، غيـر
الإمام وقت الإحرام ، والدخول فيها باقين لسلامها (٢) .

واستدل عليه بما جاء في صلاة الجمعة عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنه أنه قال : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً يوم
الجمعة فجاءت غير من الشام ، فانتفل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر
رجلاً ، فأنزلت هذه الآية التي في سورة الجمعة : " وإذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا
إليها وتركوك قائماً " . . واللفظ لمسلم (٣) .

وفي رواية عند البخاري قال : " بينما نحن نصلّي مع النبي صلى
الله عليه وسلم " (٤) .

(١) انظر: بدائع الصنائع : ٢٦٨/١ ، شرح فتح القدير : ٦٠/٢ ،

ومابعد ها ، الشرح الكبير مع المغنى : ١٧٦/٢ .

(٢) انظر: الخسرش على مختصر سيدي خليل : ٧٦/٢ ، حاشية

الدسوقي : ٣٧٧/١ .

(٣) انظر: صحيح مسلم : ٥٩٠/١ ، كتاب الجمعة .

(٤) صحيح البخاري : ٢٢٥/١ ، كتاب الجمعة .

فلا تجوز صلاة الجمعة بأقل هذا العدد، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة مع اثنا عشر رجلاً ، وكذلك صلاة العيد (١) .

والمشهور في مذهب المالكية أنه لا يشترط عدد معين ، بل تشتط جماعة تتقرب بهم قرية ، ويقع بينهم البيع . وقال الحافظ ابن حجر : ولعل هذا القول أرجح الأقوال من حيث الدليل ويكون هذا الشرط عندهم للوجوب ، وأما حضور اثنا عشر فهو شرط للصحة (٢) .

وأما القول الثالث : وبه قال فقهاء الحنابلة : أن أقل عدد الجماعة في صلاة الجمعة والعيدين ، أربعون رجلاً مع الإمام ، واشتروطوا أن يكون الأربعة مكلفين ، ذكورا ، أحرارا ، مستوطنين ، لأنها لا تجب صلاة الجمعة على أضرارها (٣) .

واستدل عليه ، بما رواه أبو داود ، والحاكم في المستدرک عن محمد بن أبي أمامة بن سهل عن أبيه ، عن كعب بن مالك أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة ، فقلت له : إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة ، قال : لأنه أول من جمع بنا في هذا البيت

(١) المصدر السابق ص ٥١ هامش رقم (٢)

(٢) انظر : الحاوي للفتاوى : ٦٦/١ ، حاشية الدسوقي ٣٢٢/١

(٣) انظر : المغنى والشرح الكبير : ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، كشاف القناع : ٢٢/٢ .

من حرة بنى بياضة في نقيع يقال له نقيع الضخات، قلت : كم أنتم يومئذ ؟
قال أربعون (١) .

واستدل بهذا الحديث لوجوب الجمعة والعيد ولصحتهم
أربعون مع الإمام . وهذا هو الرأي المختار عندهم ، وروي عن الإمام أحمد
روايتان غير هذا : الأولى : العدد المشروط هو الخمسون والثانية
تنعقد بثلاثة .

أما الأقوال الأخرى في عدد الجماعة :

فقد كثر الخلاف في مقدار الجماعة لصلاة الجمعة والعيد ،
وقال الحافظ ابن حجر (٢) في فتح الباري : " ولم يتعرض البخاري لعدد
من تقوم بهم الجمعة ، لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه (٣) .

(١) ابوداود : ٤٦٥/١ .

الحافظ ابى عبد الله الحاكم النيسابوري ، المستدرک على الصحيحين
وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي ، صورة ، (بيروت : دار الكتاب
العربي) ٢٨١/١ وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط
مسلم ولم يخرجاه . وقال الحافظ : اسناده حسن . انظر :
تلخيص الحبير : ٥٦/٢ .

(٢) ابن حجر العسقلاني : هو أحمد بن علي بن محمد الكنانسي

العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين ، ابن حجر من أئمة
العلم والتاريخ أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده بالقاهرة
سنة ٧٧٣ هـ . وله مؤلفات كثيرة ومنها فتح الباري في شرح
صحيح البخاري ، وتوفي سنة ٨٥٢ هـ ، انظر الاعلام ١٢٨/١ .

(٣) انظر : فتح الباري : ٧٤/٣ وما بعدها .

ثم نقل الحافظ ابن حجر خمسة عشر قولاً ، في عدد الجماعة لصلاة الجمعة والعيد ، فبدأ بقوله : أوله تصح من الواحد غير الإمام ، وآخره ثمانون . وفي الأخير قال : جمع كثير بغير قيد ، وقال : لعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل (١) .

ونقل السيوطي (٢) هذه الأقوال كلها وقال : " الحاصل أن الأحاديث والآثار دلت على اشتراط إقامتها في بلد يسكنه عدد كثير بحيث يصلح أن يسمى بلداً ولم تدل على اشتراط ذلك العدد بعينه ففسى حضورها لتنعقد بل أى جمع أقاموها صحت بهم ، وأقل الجمع ثلاثة غير الإمام فتنعقد بأربعة أحدهم الإمام " (٣) .

- الترجيح :

بعد ذكر أقوال الفقهاء في عدد الجماعة لصلاة الجمعة والعيد ، يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه فقهاء الحنفية وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقول بعض فقهاء الشافعية ، وهو اختيار شيخ الإسلام

(١) انظر . المصدر السابق ج ٥٣ ع ٥٣٨ رقم (٣)

(٢) السيوطي : هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين

الخضيري ، السيوطي ، جلال الدين ، إمام حافظ مؤرخ أدیب له نحو ست مائة مصنف . ولد بالقاهرة سنة ٨٤٩ هـ ونشأ يتيماً وتوفي سنة ٩١١ هـ . انظر : الاعلام : ٣٠٢/٣ وما بعدها .

(٣) انظر : الحاوي للفتاوى : ٦٦/١ وما بعدها .

ابن تيمية رحمه الله (١) ، ورجحه الشوكاني (٢) ، بأن صلاة الجمعة والعيد تنعقد بثلاثة ، أحدهم الإمام ، وهو قول الأوزعي وأبي ثور .

واستدل أصحاب هذا القول : بأن الجماعة ثابتة في صلاة الجمعة والعيد شرط لانعقادهما ، ولكن لم يثبت دليل على اشتراط عدد مخصوص وقد صحت الجماعة في سائر الصلوات باثنين ، ولا فرق بين جماعة الجمعة والعيد وغيرهما ، ولم يأت نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الجمعة لا تنعقد إلا بكذا (٣) .

وقال السيوطي : * دليل هذا القول قوى لا ينقضه إلا نص صريح * من رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الجمعة لا تنعقد إلا بكذا ، بذكر عدد معين ، وهذا شيء لا سبيل إلى وجوده (٤) .

الجواب عن استدلال فقهاء المالكية :

وأما ما قاله فقهاء المالكية بأن أقل عدد الجماعة اثنا عشر رجلا ، واستدلوا عليه بحديث الانفضاض ،

-
- (١) انظر: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي : تبين الحقائق ، شرح كنز الدقائق : ٢٢١/١ ، المغني مع الشرح الكبير : ١٧٢/٢-١٧٥ الحاوي للفتاوى : ٧١/١ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام : ١٨٢/٢٤ .
- (٢) انظر: نيل الاوطار : ٢٣٢/٣ .
- (٣، ٤) انظر : الحاوي للفتاوى ٦٦/١ .

فالجواب عنه : أولا : فهي واقعة عين لا حجة فيها ، لأنهم انقضوا وبقي اثنا عشر رجلا ، تمت بهم الجمعة ، وليس فيها أنه لو بقي أقل من هذا العدد ، تسقط الجمعة (١) .

ثانيا : أن الفاظ الحديث مختلفة عند البخاري : " ونحن كنا في الصلاة " . ولكن مسلم رواه " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب فرواية البخاري لا يليق بالصحابة ولا بأي مسلم ، أن يترك الصلاة ، ويرغب في التجارة ، هذا ورواية مسلم أنسب لبيان الواقعة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب ، وعلى هذا يحتمل أنهم انقضوا في الخطبة ورجعوا في الصلاة (٢) .

وأما رواية البخاري " نحن كنا في الصلاة " أي نحن ننتظر الصلاة لأن انتظار الصلاة مثل الصلاة (٣) .

وأما الجواب عن استدلال الحنابلة ، بأن الجمعة لا تنعقد إلا بأربعين رجلا ، فإنه لا دلالة في حديث كعب بن مالك على اشتراط الأربعين ، لأن هذه واقعة عين ، وذلك أن الجمعة فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة ، فلم يتمكن من إقامتها هنالك من أجل الكفار فلما هاجر من هاجر من أصحابه إلى المدينة كتب إليهم يأمرهم أن يجمعوا

(١) انظر: الحاوي للفتاوى : ٦٨/١ .

(٢) انظر: المغنى والشرح الكبير : ١٧٣/٢ .

(٣) انظر: فتح الباري : ٢٥/٣ .

فجمعوا واتفق أن عدد هم كان أربعين ، وليس فيه ما يدل على أن من دون الأربعين لا تنعقد بهم الجمعة . وقد تقرر في الأصول أن وقائع الأعيان لا يحتج بها على العموم (١) .

وأما قولهم لم يثبت أنه صلى الجمعة بأقل من أربعين فننقـض بحد يث الانقضاء الذي نص على أنه لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم إلا اثنا عشر رجلا (٢) .

" وقد قدح في حديث كعب بن مالك بأنه مضطرب لا يصح الاحتجاج به لأنه يروى تارة أن مصعبا صلى بالناس ، ويروى تارة أخرى أن أسعد بن زرارته صلى بهم ، وروى تارة بالمدينة وتارة ببني بياضة ، فلأجل اضطرابه واختلاف روايته لا يصح الاحتجاج به ، ومن اضطرابه أنه روى أنهم كانوا أربعين وروى أنهم كانوا اثني عشر " (٣) .

ثم الأحاديث والآثار التي استدلو بها على تعيين العدد في الجماعة ، فمحمولة لبيان المكان الذي يصلح لمشروعية إقامة الجمعة والأعياد فيه بحيث يؤمر أهله بذلك ، وبالا اجتماع له ، ثم أي جمع أقام الجمعة والأعياد صح ذلك منهم ولم يدل على اشتراط ذلك العدد بعينه في حضورها (٤) .

(١) انظر : الحاوي للفتاوى : ٦٩/١ ، نيل الأوطى : ٢٦٢/٣ وما بعدها .

(٢ ، ٣) انظر الحاوي : ٦٩/١ ، ٧١ .

(٤) المصدر السابق .

أما الصحة : فهي شرط لوجوب صلاة الجمعة والعيد يسـن .
 فلا تجب على المعذور ، ولا على المريض (١) . لأنهم عاجزون عـن
 الحضور ، ففي حضورها حرج عليهم ، ولا حرج في الدين . قال تعالى
 في بيان رفع الحرج عن أصحاب العذر والمريض :

* ليس على الأعـمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض
 حرج * (٢) .

وكذلك قوله تعالى : * وما جعل عليكم في الدين من حرج * (٣)
 وقد روى عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : " من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عذر " قالوا : وما العذر
 قال " خوف أو مرض ، لم تقبل منه الصلاة التي صلى " (٤) .
 فمن شروطها الصحة ، ووجود البصر ، والقدرة على المشى ، لأن
 هؤلاء جميعا يخرجون بحضورها فلا تلزمهم .

ولأن مصلـى العيد بعيد عن العمران فلا تجب صلاة العيد على
 أصحاب الأعذار لرفع الحرج عنهم .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : ١٥٤ / ٢ ، حاشية الدسوقي :

٣٨٠ / ١ ، المغنى مع الشرح الكبير : ٨٢ / ٢ .

(٢) سورة الفتح : آية ١٧ .

(٣) سورة الحج : آية ٧٨ .

(٤) أبوداود : ٣٧٤ / ١ ، وقال أبوداود : روى عن مـفـرأ

أبواسحاق .

أما شروط صلاة العيد المختلف فيها :

فقد تقدم بيان شروط صلاة العيد المتفق عليها بين جمهور الفقهاء ، وفيما يلي تفصيل الشروط التي اختلف فيها الفقهاء التي اشترط فقهاء الحنفية وخالف فيه المالكية والحنابلة ، هي :

المصر الجامع :

اتفق الفقهاء على أن صلاة الجمعة والعيد لا تقام في الصحراء الخالية بعيدا عن البنیان ولا في موضع إقامة أهل الخيام ، لأنهم في تنقل مستمر ، فهم في حكم المسافرين (١) .

فاشترط الحنفية لصحة قيامها المصر الجامع وفنائها ، وهو شرط للوجوب ، فلا تصح صلاة الجمعة والعيد في القرى ولا تجب على أهلها (٢) .

واستدل فقهاء الحنفية على اشتراط المصر الجامع بالأدلة النقلية والعقلية .

فمن الأدلة النقلية ، ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن علي رضي الله عنه قال : " لا الجمعة ولا التشريق إلا في مصر جامع " (٣) .

وذكره بأسانيد مختلفة وبألفاظ مختلفة .

(١) انظر : كشف القناع : ٢٧/٢ ، تلخيص الحبير ٥٣/٢ .

(٢) انظر العيني ، محمود بن أحمد : عدة القارى ، شرح صحيح البخارى ١٨٦-١٨٨ ، البناية : ٢٨٦/٢ ، شرح فتح القدير ٥٠-٥٤ ، حاشية ابن عابدين ١٣٨/٢ وما بعده .

(٣) انظر : ابى بكر عبد الرزاق بن همام ، المصنف : ١٦٧-١٦٩ .

ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح قال : قال علي رضي الله عنه :
 " لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحي ، إلا في مصر جامع أو مدينة
 عظيمة " (١) .

وكذلك ذكر الحديث بأسانيد مختلفة .

وقال الزيلعي (٢) : " وهذا إنما يروى عن علي رضي الله عنه
 موقوفاً ، فأما النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يروى عنه في ذلك شيء " (٣) .

ومن الأدلة العقلية :

أنهم قالوا : إن الجمعة والعيد من أعظم شعائر الإسلام فتختص
 بمكان إظهار الشعائر وهو مصر ، فتصح فيه ولا تصح في القرى .

وهو مروي عن حذيفة ، والثوري ، والحسن البصري ومحمد بن
 سيرين ، وإبراهيم النخعي وغيرهم (٤) .

(١) انظر مصنف ابن أبي شيبة : ١٠١/٢ .

(٢) الزيلعي : هو عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ، أبو محمد
 جمال الدين ، فقيه ، عالم بالحديث ، أصله من الزيلعيين
 (في الصومال) ووفاته في القاهرة سنة ٧٦٢ هـ . ومن كتبه
 نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، في مذهب الحنفية
 انظر الأعلام : ١٤٧/٤ .

(٣) انظر : نصب الراية : ١٩٥/٢ ، وقال غريب : مرفوعاً ، وإنما
 وجدناه موقوفاً على علي رضي الله عنه .

ثم اختلفت أقوالهم في تحديد معنى المصر ، فعرفوا المصر
بتعاريف متعددة (١) .

والتعريف المختار ، المصر الجامع ؛ كل موضع له أمير ، وقاض
ينفذ الأحكام ويقيم الحدود ، ويوجد فيه جميع ما يحتاج الناس إليه فـسـمى
معاشهم ، وإذا اجتمع سكانه في أكبر مساجدهم لم يسعهم (٢) . وقال
ابن عابدين : هذا التعريف يصدق على كثير من القرى (٣) .

والمراد بإقامة الحدود ، هو القدرة على إقامتها ، لأن التنفيذ
لعله لا يتحقق (٤) كما هو الحال في هذا العصر في أكثر البلدان
الإسلامية إلا من رحم الله .

وتجوز صلاة الجمعة والعيد في أفنية المصر وهي : المكان الذي
أعد لمصالح المصر متصل به ، أو منفصل عنه .

(١، ٢، ٣) انظر المبسوط : ٢٣/٢ ، تبين الحقائق : ٢١٧/١ ، شرح

فتح القدير : ٥٠/٢ ، حاشية ابن عابدين : ١٣٧/٢ وما بعدها .

وقيل هو ما يبلغ سكانه عشرة آلاف ، وقيل كل بلدة فيها
سكك وأسواق ولها دساتيق ، ووال وعالم يرجع إليه في الحوادث ،
وهذا منقول عن أبي حنيفة .

وروى عن الإمام محمد أنه قال : هو كل موضع مصره الإسماع
فهو مصر ، حتى لو بعث إلى قرية نائباً لإقامة الحدود والقصاص
يصير مصراً ، فإذا عزله يلتحق بالقرى .

ولهذا قال : إذن الحاكم ببناء الجامع في الرستاق إذن
بالجمعة اتفاقاً .

(٤) انظر : البناية : ٧٩٢/٢ ، شرح فتح القدير : ٥٠/٢ وما بعدها .

واختلفت الأقوال في المسافة بين المصر وفنائ ، فقيل : هو أن يقع بمسافة ميل واحد من المصر ، وقيل ببيلين ، وقيل بثلاثة أميال ، وقيل : يجوز في الغناء إذا لم يكن بينه وبين المصر مزرعة (١) .

وعلى هذا تجب صلاة الجمعة والعيد على الساكنين في هذه المسافة .
وأما فقهاء المالكية والحنابلة فمنهم من لا يشترط لصحة الجمعة والعيد المصر الجامع ، بل أجازوا إقامتها في القرى أيضا ، إلا أنهم اشترطوا للقرية شروطا وصفات إذا توفرت فيها أقيمت الجمعة والعيد وإلا فلا .
اشترط فقهاء المالكية أن تكون القرية كبيرة بحيث يكون فيها سوق ، وجامع ، وأزقة ، وجماعة تتقرب بهم القرية ، ولم يحددوا في ذلك شيئا .

وعلى هذا فلا تجب ولا تصح الجمعة والعيد في القرى الصغيرة ولا تجب على أهل العمود وإن كثروا لأنهم في حكم المسافرين (٢)

واشترط فقهاء الحنابلة لإقامة الجمعة والعيد في القرية أن تكون القرية مجتمعة البناء بما جرت العادة بالبناء به من حجر ، أو لبن ، أو طين ، أو قصب أو شجر ، وأن يستوطنها أربعون مكلفون لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا ، ولهذا لا تجب على أهل الخيام ولا تصح فيها ، لأنه ليس لهم أبنية يستوطنون فيها فأشبهوا بالمساكين (٣) .

(١) انظر البناية : ٧٩٢/٢ شرح فتح القدير : ٥٠/٢ وما بعدها .

(٢) انظر : الخرشي : ٧٦-٧٧ . محمد بن أحمد بن جيزي المالكي ، قوانين الاحكام الشرعية : ٩٥ .

(٣) انظر : المغني والشرح الكبير : ١٧٠/٢ وما بعدها ، كشف القناع : ٢٧/٢ مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ١٦٧/٢٤ وما بعدها .

(٦٣)

واستدل فقهاء الحنابلة والمالكية على جواز صلاة الجمعة والعيد
في القرى ، بعد تحديد معنى القرية ، بالكتاب والسنة .

أما الكتاب فقوله تعالى : " إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة
فاسمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع .. الخ الآية " (١) .

وجه الاستدلال منها أن الآية عامة تشمل المدن والقرى وعمومها
لا يخصص إلا بآية أخرى ، أو سنة ثابتة صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يثبت ذلك عن رسول الله ، بل الأحاديث التي سيأتى ذكرها توافق
عموم الآية (٢) .

وأما السنة :

فكما روى عن طارق بن شهاب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال " الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك
أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض " (٣) .

وجه الاستدلال من هذا الحديث ، أنه مطلق يشمل ^{ساكن} المدن والقرى .
وما رواه البخاري عن ابن عباس أنه قال " إن أول جمعة جمعت بعد جمعة
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجواثي من
البحرين " (٤) .

(١) سورة الجمعة : آية ٩

(٢) انظر عون المعبود ٣/٩٧٣ .

(٣) إبدود : ١/٦٤٤ ، كتاب الجمعة ، وقال طارق بن شهاب قد
رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئا .

(٤) صحيح البخاري : ١/٢١٥ ، كتاب الجمعة .

وجه الدلالة منه : قال الحافظ في الفتح : "إن الظاهر ، أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما عرفه من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمر الشرعية في زمن نزول الوحي ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن " .

ثم إن جواشئ اسمُ خُصَّ بالبحرين ، وهذا يناقض كونها قرية .
وحكي أنها مدينة ، وما ثبت في نفس الحديث من كونها قرية ، أصح
مع احتمال أن تكون في الأول قرية ثم صارت مدينة (١) .

وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وصححه ابن خزيمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أنه كتب إلى عمر رضي الله عنه يسأله عن الجمعة بالبحرين وكان عامله عليها ، فكتب عمر رضي الله عنه " جمعوا حيثما كنتم " (٢) .

وهذا يشمل المدن والقرى .

وما رواه البيهقي عن طريق الوليد بن مسلم قال : سألت الليث ابن سعد عن الجمعة فقال : " كل مدينة أو قرية فيها جماعة وعليهم أمير أمروا بالجمعة فليجمع بهم ، فإن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر بن الخطاب ، وعثمان ، بأمرهما وفيها رجال من الصحابة (٣) .

(١) انظر فتح الهاري : ٣ / ٣١٠ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة : ٢ / ١٠١ وما بعدها . فتح الباري : ٣ / ٣٠٠ .

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقي : ٣ / ١٧٧-١٧٨ .

وجه الدلالة ، من هذا الأثر على جواز الجمعة في القرى ظاهر لأن سواحل مصر لم تكن كلها مدنا .

وبنى فقهاء المالكية والحنابلة مذاهبهم على هذه الآثار الظاهرة الكثيرة ، وهو مروي عن عمر رضى الله عنه ، وابن عمر والزهرى وعمر بن عبد العزيز وغيرهم .

واعتمد عليه العلماء وأجازوا إقامة الجمعة والعيد في القرى (١) .

- الترجيح -

بعد ذكر أدلة الطرفين ، يعنى الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، يظهر لى أن الراجح هو رأي المالكية والحنابلة ، وذلك لوجوه :
أولا : هو من حيث الحجة ، لأن حديث ابن عباس ، وأبى هريرة الظاهر من دلالة ، جواز صلاة الجمعة والعيد في القرى التي توفرت فيها الشروط .

ثانيا : أن رأي الأئمة الثلاثة ليس فيه فرق ، إذا نظر فيه بدقة ، لأن المالكية اشترطوا للقرية أن يستوطنها جماعة تتقرب بهم القرية ، واشتدروا الحنابلة أربعين رجلا .

وإذا اعتبرنا في تعريف المصر عند الحنفية ، وهو كل موضع إذا اجتمع أهله في أكبر مساجدهم لم يسعهم ، فلا تقتصر الجمعة والعيد على المدن بل تقام في القرى الكبيرة ، كما هو الحال في هذا العصر في أكثر قرى البلدان .

شيخ الإسلام

(١) انظر: مجموع فتاوى^١ : ١٦٦/٢٤ وما بعدها .

وذلك إظهاراً وإقامة لهذه الشعيرة العظيمة في البلدان الإسلامية.
 أما إذا كان الأمير والقاضي في القرية يقيم الحدود كما هو مروي في حد يسهث
 أبي هريرة * وكان عامله عليها * .

وكذلك حديث الليث بن سعد ، * كل مدينة أو قرية فيها جماعة
 وعليها أمير * فلا خلاف عند الحنفية في إقامة صلاة الجمعة والعيد فيها .
 وكذا إذا أمر الأمير في قيام صلاة الجمعة والعيد فلا خلاف فيه .
 وكذلك اتفق الفقهاء على عدم جواز صلاة الجمعة والعيد في القرى
 الصغيرة .

والله أعلم بالصواب .

السلطان أو نائبه :

واشترط فقهاء الحنفية ، السلطان أو نائبه ، أو إذنه لصحة صلاة الجمعة والعيد ، فلا تجوز إقامتهما عند هم بغير حضرة السلطان أو نائبه أو إذنه (١) . وهو الرواية الثانية عن الإمام أحمد ، وقال : لأنفسه لا يقيمها إلا الأئمة في كل عصر فصار ذلك إجماعا (٢) .

واستدل الحنفية لمذهبهم هذا بأدلة نقلية وعقلية .

أما الأدلة النقلية :

فبما أخرجه ابن ماجه في باب فرض الجمعة ، في حديث طويل ، عن جابر بن عبد الله قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : واعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا ، في يومى هذا ، في شهرى هذا ، من عامى هذا إلى يوم القيامة ، فمن تركها في حياتى أو بعدى ، وله إمام عادل أو جائر ، استخفا بها ، أو جحدوا لها ، فلا جمع الله له شمله ، ولا بارك له في أمره . الخ (٣) .

وجه الاستدلال : أن التقيد في الجملة الحالية " وله إمام " يفيد اشتراط الإمام لإقامة صلاة الجمعة والعيد .

(١) انظر : البناية : ٢/٧٩٥ وما بعدها . شرح فتح القدير : ٢/٥٤

وما بعدها ، حاشية ابن عابدين : ٢/٢٣٩ .

(٢) انظر المغنى مع الشرح الكبير : ٢/١٧٣ ، ١٩١ .

(٣) سنن ابن ماجه : ١/٣٤٣ ، وفي الزوائد : أسنده ضعيف ، لضعف

على بن زيد بن جدعان ، وعبد الله بن محمد العدوي ، نفس المصدر .

وبما قاله الحسن البصري : أربع إلى السلطان وذكر منها الجمعة والعيد (١) . واستدلوا بأثر على رضى الله عنه أنه قال : " لا جماعة يوم الجمعة إلا مع الامام " (٢) . فالظاهر من هذا الأثر أن السلطان شرط لأداء الجمعة والعيد .

أما الأدلة العقلية :

أولا : قال ابن الهمام : فإن ثوران الفتنة يوجب تعطيله ، وهو متوقع إذا لم يكن التقدم عن أمر السلطان تعتد طاعته وتخشى عقوبته فإن التقدم على جميع أهل المصريع شرفا ورفعة فيتسارع إليه كل من مالت همته إلى الرياسة فيقع التجاذب والتنازع ، وذلك يؤدي إلى التقاتل (٣) .

ثانيا : أن الجمعة والعيد تقام بجمع عظيم ، وهذا يتحقق إذا أقامها السلطان أو نائبه ، لأنها من أعظم شعائر الإسلام (٤) . وأما ما روى أن عليا رضى الله عنه أقام صلاة الجمعة ، وعثمان رضى الله عنه ، الخليفة محصور ، فلم ينكر عليه أحد ، يحتسب أن عليا رضى الله عنه فعل ذلك بأمره (٥) .

(١) انظر شرح فتح القدير : ٥٤ / ٢ وما بعدها .

(٢) انظر : مصنف ابن أبي شيبة : ١٣٥ / ٢ .

(٣) المصدر السابق . فتح القدير : ٥٤ / ٢ .

(٤ ، ٥) انظر : البناية : ٧٩٥ / ٢ ، شرح فتح القدير : ٥٤ / ٢ وما بعدها .

وأما فقهاء المالكية والحنابلة فهم لا يشترطون لإقامة الجمعة والعيد السلطان أو نائبه ، أو إذنه . فقالوا إن صلاة الجمعة مثل سائر الصلوات المفروضة ، لا يشترط لهن السلطان (١) .

واستدلوا على ذلك بعموم دليل الافتراض وهو قوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله " الآية . وعلى ذلك فلم يشترط لها السلطان ، ولا إذنه لأنها كغيرها من فرائض الأعيان فأشبهت سائر الصلوات (٢) .

ثانيا : أن عليا رضي الله عنه أقام صلاة الجمعة بالناس ، وعثمان محصور ، فلم ينكره أحد ، وصوب ذلك عثمان وأمر بالصلاة معهم (٣) .
وقال الإمام مالك : إن لله فرائض في أرضه لا ينقصها شيء ، وإن وليها وال ، أو لم يليها (٤) .

الترجيح :

والأولى والأحوط عندى أن يقيم السلطان أو لمن يأذن له صلاة الجمعة والعيد ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه . ولأن إقامة الشعائر الدينية من مسئوليات الإمام إذا وجد وهو راع ومسئول عن رعيته .
ولكن إذا ما وجد السلطان ، أو تعذر الاستئذان من السلطان كما في هذا الزمان من عدم ثقة السلاطين لمثل تلك الأمور ، وصلى الناس صلاة الجمعة والعيد جاز (٥) . خاصة في بلدان الكفار والمسلمون فيه

(١ ، ٢ ، ٣) انظر : الخرشي : ٧٧/٢ ، المغنى مع الشرح الكبير : ١٣٧/٢ وما بعدها ، ١٩١

(٤) انظر : المدونة الكبرى : ١٤٢/١ .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين : ١٤٣/٢ وما بعدها .

من الأقليات ، يجوز لهم أن يقيموا الجمعة والعيد . والمراد من السلطان هو أو إننه ليكون المأذون مسئول عن خطبته ، ولا تكون الخطبة سبب تفرقة المسلمين .

فشرط السلطان ليس مطلق بل ينظر فيه حسب الحال والضرورة . ويجوز العمل على كلا المذهبين ، مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة حسب الضرورة .

فإذا كانت الدولة إسلامية ، وفيها اهتمام بالأمور الدينية ، عند أولى الأمر فيشترط فيها لإقامة الجمعة والعيد ، السلطان ، أو إننه وإذا كانت دولة إسلامية ، ولكن ليس فيها اهتمام بالأمور الدينية ، بل لا يرغب الحكام في أمور الدين ، كما هو الحال في أكثر البلدان الإسلامية في هذا الوقت ، فلا يشترط فيها السلطان ، ولا إننه ، بل تنقام الجمعة والعيد إذا توفرت بقية الشروط .

حكم تعدد إقامة الجمع والأعياد في بلد واحد :

الثابت المشهور ، أنه لم ينقل تعدد الجمعة والعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن خلفائه ، ولا عن أحد من الصحابة قولا ولا فعلا بل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقيم الجمعة والعيد ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يحضرون إليها من أطراف المدينة وضواحيها من مسافات بعيدة .

ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه شيء في عدم التعدد .

ولهذا لما توسع العالم الإسلامي ودعت الضرورة إلى تعدد هـا ، فاجتهد الفقهاء فيه ، فقال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة يجوز تعدد الجمع والأعياد في بلد واحد ، إذا دعت إليه الضرورة (١) بأن يكون المسجد الجامع ، أو مصلى المصر لا يسع الناس ، أو كان بلدا كبيرا واسعا ، فلا يصل الناس من طرف إلى طرف آخر ، لأن في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا بينا والحرج مدفوع (٢) .

وأما صلاة العيد فقد شرع لها الاجتماع أكبر من الجمعة ، ولهذا صلى في مصلى مصر كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلّيها ، وعلى هذا يكون تعدد الأعياد أقل من تعدد الجمع ، ليكون الاجتماع أكبر من الجمعة .

— — —

(١) انظر: المبسوط: ١٢٠/٢ ، حاشية ابن عابدين: ١٤٤/٢ ، حاشية الدسوقي: ٣٧٤/١ ، المغني مع الشرح الكبير ١٩٠/٢ ، مجموع فتاوى: ٢٠٨/٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر: تبين الحقائق: ٢١٨/١ .

المبحث الثالث

كيفية صلاة العيد

- حكم التكبيرات الزائدة .
- عدد التكبيرات الزائدة ومحلها .
- صفة التكبيرات الزائدة .
- من يخرج لها .
- محل أدائها .

كيفية صلاة العيدين :

اتفق العلماء على أن صلاة العيدين ركعتان مع الجماعة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين ، والخلفاء بعده (١) .

كما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها . الخ (٢) .

وفى رواية عند مسلم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم أضحى أو فطر ، فصلى ركعتين . الخ (٣) ، ورواه الإمام أحمد في مسنده عن عمر رضي الله عنه قال : صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الأضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم (٤) .

فالأحاديث تدل على أن صلاة العيدين ركعتان ، والعمل على هذا منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا ، وعليه الإجماع .

وإن صلاة العيدين مثل سائر الصلوات في القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود وغيرها ، إلا أن فيها تكبيرات زائدة .

-
- (١) انظر: البناية : ٨٦٣/٢ ، حاشية الدسوقي : ٣٩٦/١ ،
المجموع : ١٨/٥ ، الشرح الكبير مع المغنى : ٢٣٧/٢ .
- (٢) صحيح البخاري : ٥/٢ .
- (٣) صحيح مسلم : ٦٠٦/١ كتاب صلاة العيدين ، ابوداود : ٦٨/١
سنن الترمذي : ٤١٨/٢ .
- (٤) مسند الامام أحمد بن حنبل : ٣٧/١ ، سنن النسائي : ١٨٣/٣ .

حكم التكبيرات الزائدة :

اختلف الفقهاء في حكم التكبيرات الزائدة هل هي واجبة أو سنّة؟ وهل تجب سجدة السهو بتركها أم لا ؟

فيمتد فقهاء الحنفية : تكبيرات صلاة العيد واجبة ، حتى تجسب سجدة السهو بتركها ، واستدلوا على وجوبها بأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليها بغير ترك . وكذلك الصحابة واظبوا عليها ، فالمواظبة تدل على الوجوب (١) .

وعند فقهاء المالكية التكبيرات الزائدة في صلاة العيد سنّة مؤكدة . ويسجد الامام والمنفرد لتركها سهوا ، فإن نقصها يسجد قبل السلام وإن زاد فيها يسجد بعد السلام (٢) .

وعند فقهاء الشافعية والحنابلة : التكبيرات الزائدة سنة . ولا تبطل الصلاة ولا يلزم سجدة السهو بتركها عمدا أو سهوا ، لأن التكبير ذكر مثل تسبيح الركوع والسجود وغيره (٣) .

- الترجيح :

والذي أرجح من هذه المذاهب هو المذهب القائل بالوجوب .

(١) انظر: بدائع الصنائع : ٢٧٨/١ ، البناية : ٨٢٤/٢ ، شرح

فتح القدير : ٧٨/٢ .

(٢) انظر: الخرشي : ١٠٠/٢ ، مواهب الجليل : ١٩٢/٢ ، حاشية

الدسوقي : ٣٩٧/١ .

(٣) انظر: الام ٢٣٦/٢ وما بعدها . المجموع : ٢٢/٥ ، نهاية

المحتاج : ٣٩٠/٢ . المغنى مع الشرح الكبير : ٢٤٢/٢ ، كشف

القناع : ٥٤/٢ .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه واطبوا على التكبيرات الزائدة
في صلاة العيدين بغير ترك . ولأن صلاة العيد مميزة عن غيرها
بالتكبيرات الزائدة ، ومزينة بها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " زينوا
أعيادكم بالتكبير " (١) .

فلا يجوز تركها عمدا ، ويسجد سجدة السهو بتركها سهوا . لما
روى عن مالك قال : " ومن ترك تكبيرة العيد سجد سجدتي السهو " (٢)

...

-
- (١) انظر : الشيخ ظفر احمد العثماني ، إعلال السفن : ١١٢/٨ .
(٢) انظر : الفريابي : أحكام العيدين ، ٢٠٦ وقال اسناده صحيح .

عدد التكبيرات الزائدة :

اختلف الفقهاء في عدد التكبيرات الزائدة على ثلاثة أقوال :
 القول الأول ، وبه قال فقهاء الحنفية ، إن التكبيرات الزائدة ستة :
 ثلاث في الركعة الأولى ، وثلاث في الركعة الثانية (١) .
 - استدلال الحنفية :

استدل فقهاء الحنفية على عدد التكبيرات الزائدة من الأدلة
 النقلية : بما رواه أبو داود ، عن عبد الرحمن بن ثوبان (٢) ، عن أبيه ، عن
 مكحول ، قال : أخبرني أبوعائشة (٣) ، جليس لأبي هريرة - أن أباسعيد
 ابن العاص سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليان : كيف كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال أبو موسى : كان يكبر
 أربعاً تكبيره على الجنائز ، فقال حذيفة : صدق ، فقال أبو موسى : كذلك

-
- (١) انظر : بدائع الصنائع : ٢٧٧/١ ، البناية : ٨٦٣/٢ ، شرح
 فتح القدير : ٧٤/٢ .
 (٢) ترجمته : هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، العنسي ، بالنون ،
 الدمشقي ، الزاهد ، صدوق يخطي ، ورمى بالقدر ، وتغيب
 بآخره ، ولد سنة ٧٥ هـ ، ومات سنة ١٦٥ هـ .
 انظر : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : تهذيب
 التهذيب : ١٣٦/٦ .
 (٣) ترجمته : أبوعائشة الأموي ، مولا هم جليس أبي هريرة .

عن أبي موسى الأشعري ، وحذيفة في التكبير على الجنائز عند
 سعيد بن العاص ، وعن أبي هريرة ، وعنه مكحول ، وخالد بن
 معدان ، وذكره ابن سميع في الطبقة الرابعة . قال الحافظ :
 قال ابن حزم وابن القطان مجهول .
 انظر : تهذيب التهذيب : ١٦٢/١٢ .

كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم ، وقال أبو عائشة : وأنا حاضر سعيد بن
العاص (١) .

(١) انظر: ابوداؤد : ٦٧٢/١ ، الفتح الرباني : ١٤١/٦ ، السنن
الكبرى للبيهقي : ٢٨٩/٣ ، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ،
الطحاوي : شرح معاني الآثار : ٣٤٦/٤ .
- انظر نصب الراية : ٢١٤/٢ ، الشيخ خليل أحمد سهاد نفوري ،
بذل المجهود ، شرح ابوداؤد : ١٩٢/٦ وما بعدها . وقال
سكت عنه ابوداؤد والمنذرى في مختصره .

قال البيهقي : خولف راويه في موضعين ، في رفعه ، وفي
جواب أبي موسى ، والمشهور أنهم أسندوه إلى ابن مسعود فأفتاهم
بذلك ولم يسندوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، انظر الجواهر
النقى مع السنن الكبرى : ٢٩٠/٣ ، تلخيص الحبير : ٨٥/٢ ، نيل
الأوطار : ٣٣٨/٣ .

واختلف رأى المحدثين في عبد الرحمن بن ثوبان فوثقه بعض ،
وضعفه بعض .

قال الزيلعي : وفي التنقيح ، وثقه غير واحد ، قال
ابن معين أحيانا بلا بأس به ، نصب الراية : ٢١٥/٢ ، عون
المعبود ، شرح أبي داؤد : ٩/٤ وما بعدها .

وذكره ابن حبان في الثقات . أخرج له البخاري في الأدب
المفرد . انظر تهذيب التهذيب : ١٣٧/٦ .

وقال أحمد بن حنبل : أحاديثه مناكير . انظر عبد الرحمن
مسعود بن علي الجوزي : العلل المتناهية : ٤٧٥/١ ، أبي بكر
جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي ، تحقيق أبي عبد الرحمن
مسعود بن سليمان بن راشد : أحكام العيدين : ١٥٦ . وقال
الترمذي : وروى عن عبد الله بن مسعود أنه قال في التكبير
في العيدين : تسع تكبيرات في الركعة الأولى خمسا قبل القراءة ،
وفي الركعة الثانية ، يبدأ بالقراءة ثم يكبر أربعاً مع تكبيرة الركوع
وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو
هذا . وهو قول أهل الكوفة . وبه يقول سفيان الثوري . انظر :
سنن الترمذي : ٤١٧/٢ .

وقال بعض العلماء : إن لم يكن الحديث مرفوع ، فموقوف — ابن مسعود ، والموقوف في حكم المرفوع ، لأن مثل هذا لا يمكن أن يكون بالرأى ولا بالقياس (١) .

وكذا استدل بما رواه عبد الرزاق في مصنفه قال : كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وأبوموسى الأشعري ، فسألها سعيد بن العاص عن التكبير في الصلاة يوم الفطر والأضحى ، فقال له حذيفة : مثل هذا - لعبد الله ابن مسعود - فسأله ، فقال ابن مسعود : يكبر أربعاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر فيركع ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ ، ثم يكبر أربعاً بعد القراءة (٢) .

وعن عبد الله بن الحارث قال : شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ، ووالى بين القراءتين . قال : وشهدت المقيرة ابن شعبة فعل ذلك أيضا ، فسألت خالدا كيف فعل ابن عباس ؟ ففسر لنا كما صنع ابن مسعود (٣) .

والمراد بأربع تكبيرات ، مع تكبيرات الاحرام في الركعة الاولى ، ومع تكبيرة الركوع في الثانية . والباقي زائدة .

-
- (١) انظر بذل المجهود شرح ابى داود ١٩٢/٦ .
 (٢) انظر المصنف لحافظ عبد الرزاق : ٢٩٣/٣ وما بعدها ، نصب الراية : ٢١٢/٢ .
 (٣) انظر المصنف لحافظ عبد الرزاق : ٢٩٤/٣ وما بعدها . اسناداه صحيح . انظر اعلاء السنن : ١٠٦/٨ .
 انظر : ابى محمد على بن احمد بن حزم المحلى : ٨٣/٥ وقال هذان إسنادان في غاية الصحة .

وروى الطحاوى عن عبد الله بن يوسف عن يحيى بن حمزة قال : حدثنى
الوضييين بن عطاء أن القاسم أبا عبد الرحمن (١) حدثه قال : حدثنى
بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " صلى بنا النبي صلى
الله عليه وسلم يوم عيد ، فكبر أربعاً وأربعاً ، ثم أقبل علينا بوجهه حين
انصرف فقال : " لا تنسوا تكبير الجنائز ، وأشار بأصابعه وقبض إبهامه (٢) .

فالأحاديث كلها فى عدد التكبيرات الزائدة يشد بعضها بعضاً وعلى
هذا قالوا إن التكبيرات الزائدة تسنة فى ركعتين ، وهو قول عبد الله بن
مسعود ، وبقوله قال أبو موسى الأشعري ، وحذيفة بن اليمان ، وعقبة بن
عامر ، وابن الزبير ، وأبو مسعود البدرى ، والحسن البصرى ، ومحمد بن
سيرين ، والثوري ، وعلماء الكوفة ، وهو رواية عن ابن عباس (٣) .

والقول الثانى :

وبه قال فقهاء المالكية ، والحنابلة ، أن التكبيرات الزائدة
فى صلاة العيد ستة فى الركعة الأولى ، ومع تكبيرة الإحرام سبعة ، وخمسة
فى الركعة الثانية سوى تكبيرة الركوع (٤) .

- (١) ترجمة أبو عبد الرحمن ، القاسم بن عبد الرحمن الدمشقى ،
أبو عبد الرحمن ، صاحب أبى أمانة ، صدوق ، يرسل كثيراً ، من
الثالثة ، انظر : أحمد بن على بن حجر العسقلانى : تقريب
التهذيب : ١١٨ / ٢ .
- (٢) انظر : شرح معانى الآثار ٤ / ٤٥٣ وقال حديث حسن الإسناد
انظر أحكام العيدين : ١٥٥ .
- (٣) انظر : البناية : ٨٦٤ / ٢ وابعدها .
- (٤) انظر : الخرشى على مختصر سيدى خليل : ١٠٠ / ٢ ، حاشية
الدسوقي على الشرح الكبير : ٣٩٧ / ١ ، الشرح الكبير مع المغنى ،
٢٣٨ / ٢ ، كشف القناع : ٥٣ / ٢ .

القول الثالث :

وبه قال فقهاء الشافعية ، ورواية عن أبي يوسف من الحنفية ، أن التكبيرات الزائدة سبعة في الركعة الأولى بدون تكبيرة الإحرام ، وخمسة في الركعة الثانية سوى تكبيرة الركوع (١) . واستدل عليه بما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيد الأضحي والفطر ثنتي عشرة تكبيرة في الأولى سبعا وفي الأخيرة خمسا سوى تكبيرة الإحرام (٢) .

استدلال الأئمة الثلاثة :

واستدلوا عليه بما روى عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والأضحي في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمسا (٣) . وبما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم " التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة والقراءة بعد هما كلتيهما " (٤)

(١) المجموع : ٢٠ / ٥ ، مغني المحتاج : ٣١٠ / ١ ، بدائع الصنائع :

٢٧٧ / ١ ، المبسوط : ٣٨ / ٢ .

(٢) انظر سنن الدارقطني : ٤٨ / ٢ .

(٣) انظر : ابوداود ٦٨٠ / ١ ، الفتح الرباني ١٤١ / ٦ ، ابن ماجه

٤٠٧ / ١ ، المستدرك ٢٩٨ / ١ .

وقال الحاكم : هذا حديث شرف به عبد الله بن لهيعة .

وعبد الله بن لهيعة ضعيف عند المحدثين . انظر عون المعبود

٧ / ٤ . تلخيص الحبير : ٨٤ / ٢ ، تقريب التهذيب : ٤٤٤ / ١ ،

نصب الراية : ٢١٦ / ٢ .

(٤) انظر : ابوداود ٦٨١ / ١ ، ابن ماجه : ٤٠٧ / ١ ، شرح معاني (=)

وبما رواه الترمذى عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده (١) : " أن النبى صلى الله عليه وسلم كبر فى العيدين : فى الأولى سبعا قبل القراءة وفى

(=) الآثار : ٣٤٣ / ٤ ، أحكام العيدين : ١٤٢ وما بعدها .
وفى سنده عبد الله بن عبد الرحمن الطائفى . واختلفت آراء المحدثين فيه . قال أبوحاتم : ليس بقوى لين الحديث . وقال النسائى : لين ليس بذاك القوى ، وقال ابن معين : ضعيف . وذكره ابن حبان فى الثقات . له فى مسلم حديث واحد . وقسـال البخارى فيه نظر .
انظر تهذيب التهذيب ٢٦١ / ٥ . وقال النووى حديث عمرو بن شعيب هذا صحيح . انظر المجموع ١٩ / ٥ .

وأما رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، اختلفت أقوال العلماء فيه . قال أبوداود : عن أحمد بن حنبل أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديثه وإذا شاءوا تركوه . قسـال البخارى : رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المدينى وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه وما تركه أحد من المسلمين .

وقال بعض العلماء : حديثه ضعيف .

- انظر تهذيب التهذيب : ٤٤ / ٨ .

(١) ترجمة : كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى ، المدنى ، من طبقة السابعة . ضعفه كثير من العلماء ومنهم من نسبـه إلى الكذب .

- انظر : تهذيب التهذيب : ٣٧٧ / ٨ ، تلخيص الحبير : ٨٤ / ٢ .
نصب الراية : ٢١٧ / ٢ ، بلوغ الامانى من أسرار الفتح الربانى : ١٤٤ / ٦ .

الآخرة خمسا قبل القراءة * .

وقال الترمذى : حديث جد كثير حديث حسن وهو أحسن
شئ روى فى هذا الباب عن النبى صلى الله عليه وسلم .

وقال : وفى الباب عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو (١) .

فمن هذه الأحاديث استدل الفقهاء الثلاثة على التكبيرات
الزائدة أنها سبع فى الأولى وخمس فى الثانية . ولكن هذه الأحاديث
ضعيفة .

ولهذا ذكر الإمام مالك رحمه الله والإمام الشافعى وأحمد رحمهما
الله عمل الصحابة وأقوالهم فى التكبيرات الزائدة ، فقال الإمام الشافعى
رحمه الله : حدثنى جعفر بن محمد أن النبى صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
وعمر كبروا فى العيدين والاستسقاء سبعا وخمسا . وصلوا قبل الخطبة
وجهروا بالقراءة (٢) .

(١) انظر سنن الترمذى : ٤١٦/٢ ، ابن ماجه : ٤٠٧/١ الدارقطنى
٤٨/٢ احكام العيدين : ١٤٦ وما بعدها .
قال النووى : قال الترمذى فى كتاب العلل سألت البخارى عنه
فقال : ليس فى هذا الباب شئ أصح منه ، وقال به أقول .
وهذا الذى قال فيه نظر لأن كثير بن عبد الله ضعيف ضعفه
الجمهور . انظر المجموع ١٩/٥ ، نيل الاوطار ٣٣٨/٣ .
انظر تخريج الأحاديث النبوية الواردة فى مدونة الامام مالك بن
أنس ، اعداد الدكتور الطاهر محمد الدرورى ٦١٩/٢ وما بعدها .

(٢) انظر : الام ٢٣٦/١ ، التكبير فى صلاة العيدين ، المصنف
لحافظ عبد الرزاق : ٢٩٢/٣ .

وعن علي رضي الله عنه أنه كبر في العيدين والاستسقاء سبعا وخمسا وجهرا بالقراءة (١) .

عن عثمان بن عروة عن أبيه أن أبا أيوب وزيد بن ثابت أمرا مروان أن يكبر في صلاة العيد سبعا وخمسا (٢) .

عن مالك عن نافع مولى ابن عمر قال : شهدت الفطر والأضحى مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة (٣) .

وأخرج الإمام أحمد رحمه الله في مسنده عن عبد الله بن فروخ عن أبيه ، قال صليت خلف عثمان رضي الله عنه العيد فكبر سبعا وخمسا (٤) .

وهذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة ، والتابعين ، والأئمة وهو مروى عن عمر ، وعلي ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، وجابر ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي أيوب ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة . وعمر بن عبد العزيز ، والزهرى ، ومكحول (٥) .

(١) ، (٢) انظر : الام : ٢٣٦/١ ، التكبير في صلاة العيدين ، المصنف لحافظ عبد الرزاق : ٢٩٢/٣ .

(٣) انظر : الموطأ للإمام مالك : ١٨٠/١ ، الام : ٢٣٦/١ ، شرح معاني الآثار ٣٤٤/٤ ، احكام العيدين : ١٦٩ .

(٤) انظر الفتح الرباني ١٤٣/٦ ، وقال احمد البنا هذا الاثر لم اقفأ عليه بغير الامام احمد وسنده جيد .

(٥) انظر : المغني والشرح الكبير : ٢٣٨/٢ ، بلوغ الاماني من أسرار الفتح الرباني : ١٤٣/٦ .

ونقل الشوكاني الأقوال الأخرى في عدد التكبيرات الزائدة ، عن بعض العلماء . (=)

الترجيح — ح :

والذى يظهر مما تقدم أن كلا من التكبير سبعا ، وخمسا ، والتكبير
أربعا أربعا ، ثابت عن الصحابة ، مع العلم أن الأحاديث المرفوعة الواردة
فى تلك الآراء كلها لا تخلو من ضعف ، لكنها تتقوى بالشواهد التى ذكرت ،
لا سيما عمل الصحابة ، فقد ثبت التكبير سبعا وخمسا عن أبى هريـرة ،
وابن عباس وغيرهما . وثبت التكبير أربعا أربعا عن ابن عباس أيضا ، وعن
المغيرة بن شعبة وابن مسعود ، وأنس ، وابن الزبير .

- (=) الأول : يكبر ستا فى الأولى قبل القراءة وفى الثانية خمسا بعد
القراءة . وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ورواه صاحب
البحر عن الامام مالك .
- الثانى : يكبر أربعا فى الأولى غير تكبيرة الإحرام وفى الثانية
أربعا .
- الثالث : أن التكبير فى الأولى سبع وفى الثانية سبع .
- الرابع : أن يكبر فى الأولى ويقرأ القراءة بعد التكبير وفى الثانية
التكبير بعد القراءة .
- الخامس : التفرقة بين عيد الفطر والأضحى ، يكبر فى الفطر
إحدى عشرة ، ستا فى الأولى وخمسا فى الثانية ، وفى
الأضحى ثلاثا فى الأولى وثنيتين فى الثانية .
- السادس : التفرقة بينهما على وجه آخر وهو أن يكبر فى الفطر
إحدى عشرة تكبيرة ، وفى الأضحى تسعا .
- السابع : كالقول الأول إلا أن محل التكبير بعد القراءة .
- انظر : نيل الأوطار : ٣ / ٣٣٩ وما بعدها . بلوغ الأمانى :
من أسرار الفتح الربانى : ١٤٤ / ٦ .

ولا شك أن التكبير في صلاة العيدين عبادة ، والعبادة توقيفية
فكون بعض الصحابة كبر سبعا وخمسا ، وبعضهم كبر أربعاً وأربعاً ، ولم ينقل
إنكار من الصحابة على شيء من ذلك ، فدل ذلك على ثبوت تلك الآراء ،
ولذلك كان ابن عباس يأتي أحياناً بالسبع والخمس ، وأحياناً بالأربعين
والأربع (١) .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : اختلف أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم في التكبير ، وكله جائز ، وقال : ليس يروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم في التكبير في العيدين حديث صحيح (٢) . فعلى هذا يجوز التكبير
بأي عدد شاء ، إن هو المنقول عن الصحابة ، وبه قال واحد من الأئمة
الأربعة .

وقالت الحنفية : لو زاد الإمام التكبيرات الزائدة تابعه المأموم
إلى ستة عشر لأنه مأثور . والمشهور هو قول ابن عباس رضي الله عنه . ووجه
الشبهة لقوله ، لما انتقلت الخلافة إلى أبنائه ، أمروا الناس بالعمل في التكبير
بقول جدهم ، ولهذا صلى أبو يوسف بالناس حين قدم بغداد ، صلاة
العيد ، وكبر تكبير ابن عباس ، لأنه صلى خلفه هارون الرشيد وأمره بذلك .
وكذلك روى عن الإمام محمد ، وطاعة الإمام فيما ليس فيه معصية
واجبة (٣) .

(١) انظر : الفريابي : أحكام العيدين : ١٦٤ وما بعدها .

(٢) انظر : كشف القناع ، ٥٤ / ٢ ، تلخيص الحبير : ٨٥ / ٢ ، العلل
المتناهية : ٤٨٥ / ١ .

(٣) انظر : البناية ٨٧٠ / ٢ ، حاشية ابن عابد : ١٧٢ / ٢ .

محل التكبيرات الزائدة :

يستحب عند فقهاء الحنفية ، أن يكبر التكبيرات الزائدة في الركعة الأولى ، بعد تكبيرة الإحرام ، قبل القراءة ، وفي الركعة الثانية بعد القراءة ، قبل الركوع (٢) .

واستدلوا على ذلك بما روى عن عبد الله بن الحارث قال شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين (٢) .
فالموالة بين القراءتين مستحبة . وقالوا إن علة إلحاقها بتكبيـرة الافتتاح والركوع هي الجنسية .

ويستحب عند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة أن يكبر التكبيرات الزائدة قبل القراءة في الركعتين (٣) .

واستدلوا على ذلك ، بما روى عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين ، في الأولى سبعا قبل القراءة ، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة (٤) .

وإن قدم التكبيرات الزائدة على القراءة في الركعتين ، أو قدم القراءة ، على التكبيرات الزائدة جاز اتفاقا .

(١) انظر: المبسوط ٣٨/٢ ، شرح فتح القدير : ٧٥/٢ ، حاشية

ابن عابدين : ١٧٣/٢ .

(٢) سبق تخريجه . ٧٨ ص .

(٣) انظر: الخرشي على مختصر سيد خليل : ١٠٠/٢ ، حاشية الدسوقي :

٣٩٧/١ ، المجموع : ٢٤/٥ ، المغني والشرح الكبير : ٢٣٧/٢ ، كشف

القناع : ٥٤/٢ .

(٤) سبق تخريجه . ٨١ ص .

صفة التكبيرات الزائدة :

عند جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) يكبر تكبيرة الإحرام ، ثم يضع يديه تحت صدره أو سرته ، ثم يقرأ دعاء الافتتاح ، لتكون الفرق بين تكبيرة الافتتاح والزوائد بالثناء ، ثم يكبر التكبيرات الزائدة ، ويستحب أن يرفع يديه في الزوائد . لما روى عن عمر رضی الله عنه أنه كان يرفع يديه في التكبيرات (٤) . وروى أبو بكر الفريابي عن الوليد قال : قلت للأوزاعي ، فأرفع يدي كرفعي في تكبيرة الصلاة ؟ قال : نعم ارفع يديك مع كلهن (٥) . ولأن هذا التكبير يؤتى به في قيام مستوفترفع اليد فيه كتكبيــــــــــــرة القنوت ، وتكبيرة الافتتاح ، والمقصود إعلام من لا يسمع .

-
- (١) انظر : المبسوط : ٣٩/٢ ، البناية : ٨٦٣/٢ ، ٨٧٢ ، وما بعدها ، شرح فتح القدير : ٧٧/٢ . وروى عنه صلى الله عليه وسلم : " لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن : تكبيرة الافتتاح ، وتكبيرة القنوت ، وتكبيرات العيدين " وقال هذا حديث غريب بهذا اللفظ . انظر : نصب الراية : ٣٨٩/١ وما بعدها .
- (٢) انظر : المجموع : ٢٤/٥ ، مغني المحتاج : ٣١١/١ ، روضة الطالبين : ٧٢/٢ .
- (٣) انظر : المغني والشرح الكبير : ٢٣٩/٢ ، كشف القناع : ٥٤/٢ .
- (٤) انظر : تلخيص الحبير : ٨٦/٢ ، إرواء الغليل : ١١٢/٣ وقــــــــــــــــال حديث ضعيف .
- (٥) انظر : أبو بكر الفريابي : أحكام العيدين : ١٨٢ .

ويقف بين كل تكبيرتين بقدر قراءة آية متوسطة ، أو بقدر ثلاث تسبيحات ، لما روى عن ابن مسعود : " أن بين كل تكبيرتين قدر كلمة " (١) .
ولأن صلاة العيد تقام بجمع عظيم ، فلو والى بين التكبيرتين — لا شتبه على من كان بعيدا عن الإمام ، وليس هذا القدر بلازم ، بل يختلف ذلك بكثرة الزحام وقلته ، لأن المقصود هو إزالة الاشتباه عن المؤمنين ، ويرسل يد به بين التكبيرات (٢) ، ويهلل الله تعالى ويكبره ، ويحمده ويمجده بين تكبيرتين ، ذلك لما روى عن عبد الله بن مسعود قولا وفعلا ، كما رواه علقمة بن عامر ، قال : " سألت ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العيد قال : " يحمد الله ويشنئ عليه ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم (٤) " وروى البيهقي في سننه عن علقمة أن ابن مسعود ، وأبا موسى ، وحذيفة خرج إليهم الوليد بن عقبة قبل العيد فقال لهم : إن هذا العيد قد دنا ، فكيف التكبير فيه ، فقال عبد الله بن مسعود ، تبدأ بتكبيرة تفتتح بها الصلاة وتحمد ربك وتصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تدعو وتكبر

(١) انظر : مصنف الحافظ عبد الرزاق : ٢٩٦/٣ ، مجمع الزوائد ومنبع

الفوائد : ٢٠٥/٢ ، إرواء الغليل ١١٥/٣ وقال الهيثمي : إن فيه

عبد الكريم وهو ضعيف .

(٢) انظر : المبسوط ٣٩/٢ .

(٣) انظر : المجموع ٢١/٥ ، المغنى والشرح الكبير ٢٤٠/٢ .

(٤) انظر : إرواء الغليل ١١٤/٣ .

وتفعل مثل ذلك . . الخ (١) .

وأخرج الطبراني * أن الوليد بن عقبة دخل المسجد ، وابن مسعود وحذيفة وأبوموسى فى عرصة المسجد ، فقال الوليد : إن العيد قد حضر فكيف أصنع ؟ فقال ابن مسعود : يقول : الله أكبر ، ويحمد الله ويشئى عليه ، ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ويدعو الله ، ثم يكبر ويحمد الله ويشئى عليه ، ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ويدعو الله الخ (٢) .

وقال البيهقى (٣) : هذا من قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه موقوف عليه . فتابعه فى الوقوف بين كل تكبيرتين للذكر ، إذ لم يرو خلافه عمن غيره .

وقال : نخالفه فى عدد التكبيرات وتقديمن على القراءة فى الركعتين (٤) .

(١) انظر : السنن الكبرى للبيهقى : ٢٩٢/٣ وقال النووى اسناده حسن

انظر المجموع ١٩/٥ .

(٢) انظر : مجمع الزوائد ٢٠٥/٢ وقال فى سنده ابراهيم وهو لم يسدرك

واحدا من هؤلاء الصحابة وهو مرسل ورجاله : ثقات ارواء الغليصل ١١٤/٣ وما بعد ها .

(٣) البيهقى : هو أحمد بن الحسين بن على ، أبوبكر من أئمة الحد يث

ولد فى خسرو جرد (من قرى بيهق نيسابور) ونشأ فى بيهق ورحل الى بغداد ثم الى الكوفة ومكة وغيرها وطلب الى نيسابور فلم يزل فيها الى ان مات . وله تصانيف كثيرة ومنها السنن الكبرى . وُلِد سنة ٣٨٤ هـ ومات سنة ٤٥٨ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى

٨/٤ وما بعد ها . ترجمة رقم ٢٥٠ . الاعلام : ١١٦/١ .

(٤) انظر السنن الكبرى : ٢٩٢/٣ .

ويستحب أن يقول بين التكبيرتين " الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما كثيرا " .

وقال بعض فقهاء الشافعية أن يقول : " سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر " .

وقال البعض : " لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير " . وإن أحب قال غير ذلك من الأذكار المسنونة ، لأن المقصود الذكر بين تكبيرتين ، ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة من الزائدة في الركعتين ، لأن الذكر إنما هو بين تكبيرتين . ولو وصل التكبيرات : الزوائد بعضهم ببعض ولم يفصل بينهم بذكر كره ذلك ، ثم يتعمد عقب التكبيرات الزائدة لأن التعمد للقراءة (١) .

...

(١) انظر : المجموع ٢١/٥ ، روضة الطالبين : ٢/٧١ ، المغنى والشرح

الكبير : ٢/٢٤١ ، كشف القناع : ٢/٥٤ .

صفة التكبيرات الزوائد عند المالكية :

وعند فقهاء المالكية ، وهو رواقين أبو يوسف من الحنفية ، أن يكبر الإمام والمأموم تكبيرة الإحرام ، ثم يكبر الزوائد ويوالى بينها من غير فصل ، إلا الإمام يفصل بينها بقدر تكبير المأموم من خشية التخليط عليه . ولا يرفع يديه الإمام ولا المأموم في الزوائد ، لأنها تكبيرات في أثناء الصلاة فأشبهت تكبيرات الركوع والسجود ، ولأن رفع يديه سنة الافتتاح ولا افتتاح في الزوائد .

وليس بين التكبيرات الزوائد ذكر مسنون ولو كان بينها ذكر مشروع لنقل كما نقل التكبير ولذا يرسل يديه في أثناء التكبيرات الزائدة ويضعهما بعد الأخيرة .

ويكبر المأموم بعد تكبير الإمام إن سمعه منه أو من المأموم أو من المسمع ، فإن لم يسمعه ممن ذكر لخفاء صوته أو بعده يتحرى بنفسه ويكبر لأن التكبير مطلوب من كل واحد .

ويندب تقديم التكبير على القراءة ، فلو أخر التكبير بعد القراءة ، فاته مندوب ولا شيء عليه (١) .

(١) انظر : الخرشي على مختصر سيدي خليل : ١٠٠ / ٢ ، مواهب

الجليل : ١٩١ / ٢ ، حاشية الدسوقي : ٣٩٧ / ٢ ، المبسوط :

٣٩ / ٢ ، البناء : ٨٧٣ / ٢ .

- القراءة في صلاة العيد -

ويسن أن يجهر بالتكبيرات وكذلك بالقراءة في صلاة العيد لأن النبي صلى الله عليه وسلم جهر بهما في صلاة العيد ، ولأنهـا مثل الجمعة في الشروط والأركان وغيرها .

ويستحب عند فقهاء الحنفية والمالكية ، والحنابلة أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة "سبح اسم ربك الأعلى" ، وفي الثانية "بالحاشية" واستدل عليه بما روى عن النعمان بن بشير قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيد وفي الجمعة "سبح اسم ربك الأعلى" وهل أذاك حديث الحاشية" (١) .

قال : وإذا اجتمع العيد والجمعة ، في يوم واحد يقرأ بهما أيضا في الصلاتين" (٢) .

والحكمة في القراءة في العيد بالسر المذكورة أن في سورة الأعلى الحث على الصلاة وزكاة الفطر : "قد أفلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى" . وأما الحاشية فلموالاة بينهما (٣) .

وعند فقهاء الشافعية ، وبه قال بعض فقهاء المالكية ، يستحب أن يقرأ بعد الفاتحة سورة "ق" في الركعة الأولى ، وفي الركعة الثانية

(٢١) صحيح مسلم : ٥٩٨/١ ، كتاب صلاة الجمعة ، سنن الترمذي : ٤١٣/٢ ، الفتح الرباني : ١١٢/٦ ، ١٤٥ وما بعدها ، الفريابي أحكام العيدين : ١٩٤ .

(٣) البناية : ٨٧٤/٢ ، شرح فتح القدير ٧٧/٢ ، حاشية الدسوقي : ٤٠٠/١ ، الشرح الكبير مع المفني ٢٤١/٢ ، كشف القناع ٥٣/٢ .

بعد الفاتحة " اقتربت الساعة " (١) .

واستدلوا عليه بما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سأل
أبا واقد الليثي : ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية
والفطر ؟ فقال : كان يقرأ فيهما : " ق . والقرآن المجيد . واقتربت
الساعة وانشق القمر . (٢) "

والحكمة من ذلك لما اشتملتا عليه من الإخبار بالبعث ، والإخبار
عن القرون الماضية ، وإهلاك المكذبين ، وتشبيه بروز الناس للعيد ببروزهم
للبعث وخروجهم من الأجداث كأنهم جراد منتشر (٣) .

فأحاديث الفريقين ، وكل من الرأيين جاءت به السنة ، ويمكن
أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم : قرأ أحيانا بسورة الأعلى والغاشية ،
وأحيانا بسورة " ق " واقتربت الساعة " حسب المواقع والحال . والله أعلم
بالصواب .

...

(١) انظر : المجموع ١٩/٥ ، مغنى المحتاج : ٣١١/١ ، الخرشي

١٠٤/٢ .

(٢) صحيح مسلم : ٦٧/١ . كتاب صلاة العيدين ، أبوداؤد : ٦٨٣/١

سنن الترمذى : ٤١٥/٢ ، الموطأ للإمام مالك : ١٨٠/١ ، الفتح

الربانى : ١٤٦/٦ ، أحكام العيدين : ١٨٤ .

(٣) نيل الأوطار : ٣٣٢/٣ .

مسائل متفرقة في صفة التكبيرات الزائدة :

اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية —————
والحنابلة ، أن المقتدى يتابع الإمام في التكبيرات الزوائد ، على رأى الإمام
ولو زاد الإمام على التكبيرات الزوائد ، يتابعه المقتدى في كل زيادة جاء
الآثر بها عن الصحابة رضي الله عنهم ، لأنه تبع لإمامه ، فيجب عليه
متابعته وترك رأيه لرأى الإمام (١) ، واستدل عليه بما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " إنما جعل الإمام ليؤتم به " (٢) .

ولو نسي الإمام التكبيرات الزائدة في أى ركعة ، فإن تذكرها —————
في أثناء الفاتحة أو بعدها ، قطعها ، وكبر التكبيرات الزائدة ، ثم استأنف
القراءة لأن محلها القيام وقد ذكرها فيه (٣) . وإن تذكرها بعد فراغ
القراءة وكبر التكبيرات الزائدة فعند الحنفية والشافعية ، والحنابلة —————
لم يعد القراءة ، لأن القراءة تمت ، بخلاف ما قبله فإنها لم تتم ، إذا لم
يتم الواجب فكأنه لم يشرع فيها فيعيد ها رعاية للترتيب .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٢٧٨/١ ، شرح فتح القدير : ٧٨/٢ ،
الخرشى : ١٠٠/٢ ، حاشية الدسوقي : ٣٩٧/١ ، المجموع
٢٤/٥ ، مفنى المحتاج : ٣١١/١ ، المفنى والشرح الكبير :
٢٤٢/٢ .

(٢) صحيح البخارى : ١٦٨/١ وما بعدها ، صحيح مسلم : ٣٠٨/١ .

(٣) المراجع السابقة الفقهية .

وعند فقهاء المالكية ، أعاد القراءة ويسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى (١) ، فإن ركع ولم يكبر يعيد عند المالكية والشافعية ، والحنابلة لأنه فات محلها . وعند المالكية يسجد لتركها سجدة السهو ، ولا شيء عليه من سجدة السهو عند الشافعية والحنابلة . وعند الحنفية : لو ركع الإمام بعد فراغه من القراءة في الركعة الأولى فتذكر أنه لم يكبر ، فإنه يعود ويكبر ، وقد انتقض ركوعه ولا يعيد القراءة ، ثم يركع بعده (٢) .

والقول الثاني عند الشافعية والحنابلة ، لونسى التكبير وشـرع في القراءة لم يعد إلى التكبير مطلقاً لأن التكبير كالاتفتاح والتعوذ وغيرهما من تسبيحات الصلاة (٣) .

...

(١) انظر المدونة الكبرى : ١٥٥ / ١ ، شرح الخطاب : ١٩٢ / ٢ حاشية

الدسوقي : ٣٩٧ / ١ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٢٧٨ / ١ ، شرح فتح القدير : ٧٨ / ٢ ، حاشية

ابن عابدين : ١٢٣ / ٢ .

(٣) انظر : المجموع : ٢٤ / ٥ ، المغنى والشرح الكبير : ٢٤٣ / ٢ ، كشف

القناع : ٥٤ / ٢ .

- مسائل متفرقة للمسبوق عند الحنفية :

إذا شرع الإمام في صلاة العيد مع القوم ، فجاء رجل واقتدى به ، فإن كان قبل التكبيرات الزوائد يتابع الإمام ، وإن اقتدى بعد ما كبر الإمام الزوائد ، وشرع في القراءة ، فإن المقتدى يكبر تكبيرة الافتتاح ويأتى بالزوائد برأى نفسه ، لا برأى الإمام لأنه مسبوق .

فإن أدرك الإمام بعد ما ركع ، فإن لم يخف فوت الركوع مع الإمام ، فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح والزوائد قائما ، ثم يتابع الإمام في الركوع .

أما إذا خاف فوت الركوع مع الإمام ، فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح قائما ، ثم يكبر ويركع ويأتى بالزوائد في الركوع عند أبي حنيفة ومحمد ، لأن للركوع حكم القيام ولهذا مدركه مدركت للركعة .

وقال أبو يوسف : لا يكبر لأنه فات عن محلها وهو القيام فيسقط .

فإذا كبر في الركوع لا يرفع يديه للزوائد لأن وضع اليدين على الركبتين سنة الركوع . فإن أمكن الجمع بين التكبيرات والتسبيحات جمع بينهما ، فإن لم يمكن الجمع ، يأتى بالتكبيرات الزائدة ، دون التسبيحات ، لأن التكبيرات واجبة والتسبيحات سنة ، فلا اهتمام بالواجب أولى . وإن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يتمها ، رفع رأسه لأن متابعة الإمام واجبة ، وتسقط عنه ما بقى من التكبيرات .

وأما إذا وجد الإمام في الركعة الثانية ، ففي قضاء الركعة الأولى

روايتان :

- الأولى : أن المسبوق بما يقضيه أول صلاته ، لأنه يقضى ما فات

فيقضى كما فات ، وقد فات عنه الركعة الأولى ، فيقدم التكبيرات فيها

على القراءة ، فيقضىه كذلك .

والرواية الثانية : أن المقضى إن كان أول صلاته حقيقية ، ولكنــــه صلى ركعة ثانية صورة ، وفيما صلاه مع الإمام قراءته ثم كبراً لأنها ثانية الإمام فلو قدم التكبير هاهنا أدى ذلك إلى المبالاة بين التكبيرين ولم يقل به أحد من الصحابة - فلا يفعل ذلك ، ولو بدأ بالقراءة ففيه تقديم القراءة في الركعتين ، وهذا مذاهب على رضى الله عنه ، والعمل بما قاله أحد من الصحابة أولى من العمل بما لم يقل به أحد ، فيقرأ القراءة أولاً ثم يكبر التكبيرات الزائدة .

ومن دخل مع الإمام في صلاة العيد في التشهد يقضى بعد فراغ الإمام صلاة العيد ، يكبر التكبيرات الزائدة (١) .

...

(١) انظر: المبسوط : ٤٠ / ٢ ، بدائع الصنائع : ٢٧٨ / ٢ وما بعدها
شرح فتح القدير : ٧٨ / ٢ ، حاشية ابن عابدين : ١٧٤ / ٢ .

مسائل متفرقة للمسبوق عند المالكية :

من أدرك الإمام في بعض التكبيرات الزائدة ، فإنه يكمل التكبير بعد فراغ الإمام فإن أدركه في القراءة يكبر سبعا بالإحرام ، وإن أدركه في الركوع يسقط عنه التكبير ، فإن أدركه في الركعة الثانية ، يكبر خمس التكبيرات الزائدة غير تكبيرة الإحرام ، فإذا قام لقضاء صلاته الباقية ففيه قولان :

القول الأول : إنما أدرك هو آخر صلاته يكبر خمسا ويقضى سبعا .

والقول الثاني : بأن الذي أدرك أولها يكبر سبعا ويقضى خمسا .

والأولى أن يقضى الركعة الأولى بست تكبيرات الزائدة .

ومن أدرك الإمام في صلاة العيدين في التشهد ، فإذا قضى الإمام

صلاته يقوم ويقضى كما صلى الإمام بالتكبيرات الزائدة في الركعتين (١) .

...

(١) انظر : المدونة الكبرى : ١ / ١٥٥ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل

١٠٠ / ٢ وما بعدها . شرح الخطاب : ٢ / ١٩٢ ، حاشية

الدسوقي : ١ / ٣٩٢ .

— حكم المسبوق عند الشافعية والحنابلة :

من أدرك الإمام في أثناء الفاتحة أو في القراءة :
 فعلى القول الأول : لا يكبر ، لأنه مأثور بالإحصات .
 والقول الثاني : يكبر التكبيرات الزائدة مع تكبيرة الإحرام .
 ولو أدرك الإمام رأكعاً ، ركع معه ، ولا يكبر في الركوع لأنه ذكر مسنون
 في حال القيام ، فلم يأت به كالا ستفتاح ، وقراءة السورة ، والقنوت .
 ولو أدرك الإمام في ركعة ثانية ، يكبر معه خمسا وإذا قام إلى الثانية
 بعد سلام الإمام يكبر أيضا خمسا .
 ولو شك في عدد التكبيرات الزائدة ، أخذ بالأقل كما في عدد
 الركعات ، وإن شك في نية الصلاة جعلها الأخيرة وأعاد هن احتياطا .
 ولو أدرك الإمام في التشهد ، يقضى بعد سلام الإمام صلاة العيـد
 مع التكبيرات الزائدة (١) .

...

(١) انظر : الأم : ٢٣٦/١ ، وما بعدها ، المجموع : ٢١/٥ ، ٢٤ ،
 مغنى المحتاج : ٣١١/١ ، المغنى والشرح الكبير : ———— :
 ٢٤٢/٢ ، كشف القناع : ٥٤/٢ ، وما بعدها .

- من يخرج لها :

وقد تقدم الكلام على من تجب عليه صلاة العيد ، في شرائط
الوجوب وأدائها .

وسأذكر هاهنا من يخرج لها على سبيل الاستحباب .

ويستحب أن يخرج لها الصغار والعبيد ، والمسافرون ، ليشهدوا
دعوة المسلمين ، ولتظهر شوكة الإسلام والمسلمين (١) .

قال البخارى : باب خروج الصبيان إلى المصلى ، عن عبد الرحمن

قال سمعت ابن عباس قال : خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم
فطر أو أضحى ف صلى العيد ثم خطب الخ (٢) .

وكان ابن عباس صبيا في هذا الوقت كما هو الظاهر من رواية أخرى .

عن عبد الرحمن بن عباس قال : سمعت ابن عباس قيل له : أشهدت العيد
مع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ولولا مكانى من الصفر
ماشهدته " الخ (٣) .

- حكم خروج النساء إلى صلاة العيدين :

اختلفت آراء الفقهاء في خروج النساء إلى صلاة العيدين ، لا اختلاف

فهمهم . للنصوص الواردة في ذلك فقد جاء في الصحيحين : عن أم عطية
قالت أمرنا أن نخرج العواتق ، وذوات الخدور (٤) .

(١) انظر فتح البارى : ١١٨ / ٣ .

(٢ ، ٣) صحيح البخارى : ٨ / ١ .

(٤) العواتق : جمع عاتق وهى من بلغت الحلم أو قاربت ، أو استحققت
التزويج .

ذوات الخدور : وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكسر
وراءه . انظر نيل الأوطار : ٣٢٦ / ٣ .

وفى رواية عن حفصة قالت : العواتق وذوات الخدور ويعتزلن الحيف المصلى * (١) .

وعن حفصة بنت سيرين قالت كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد فجاءت امرأة فنزلت قصر بنى خلفا فأتيتها فحدثت أن زوج أختها غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتى عشرة غزوة فكانت أختها معه فى ست غزوات فقالت فكنا نقوم على المرضى ونداوى الكلى فقالت يا رسول الله على إحداها بأس إذا لم يكن لها جلباب أن لا تخرج فقال لتلبسها صاحبها من جلبابها فليشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت حفصة فلما قدمت أم عطية أتيتها فسألتها أسمعته فى كذا وكذا ؟ قالت نعم بأبى ، ولما ذكرت النبي صلى الله عليه وسلم إلا قالت : بأبى . قال لتخرج العواتق وذوات الخدور . وقال العواتق وذوات الخدور ، والحيف ويعتزلن الحيف المصلى وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين ، فقلت لها الحيف قالت : نعم . أليس الحائض تشهد عرفات وتشهد كذا (٢) ؟

وفى رواية عند الترمذى عن أم عطية : " أن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم كان يخرج الأبقار والعواتق ، وذوات الخدور والحيف فى العيدين ، فأما الحيف فيعتزلن المصلى ، ويشهدن دعوة المسلمين ، قالت إحداهن : يا رسول الله إن لم يكن لها جلباب ؟ فقالت : فلتعمرها أختها من جلابيبها (٣) .

(١) صحيح البخارى : ١٠/٢ .

(٢) صحيح البخارى ٩/٢ ، ١٠٠ ، صحيح مسلم : ٦٠٥/١ وما بعدها .

(٣) سنن الترمذى : ٤١٩/٢ ، وقال أبو عيسى حديث أم عطية حديث

وفى رواية عند أبي داود عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جمع نساء الأنصار فى بيت فأرسل إليهن عمر بن الخطاب ، فقام على الباب ، فسلم علينا فرددنا عليه السلام ، ثم قال : أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكن ، وأمرنا بالعيدين أن نخرج فيهما الحيض ، والعتيق ، ولا الجمعة علينا ونهانا عن اتبـسـاع الجنائز (١) .

وروى الإمام أحمد فى مسنده (٢) عن أخت عبد الله بن رواحة الأنصارى رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : وجب الخروج على كل ذات نطاق (٣) . وفى رواية عند ابن أبي شيبة عن أبي بكر ، وعلى رضى الله عنهما قال : حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين (٤) .

فالأحاديث كلها تدل على مشروعية خروج النساء جميعاً إلى العيدين الأضحي ، والفطر ولم يستثن منهن أحداً حتى إنه لم يرخص لمن لم يكن عندها ما تلبس فى خروجها ، بل أمر أن تستعير ثوباً من غيرها وحتى أنه أمر من كان عندهن من عذر يمنعهن الصلاة، بالخروج إلى المصلى ، ليشهدن الخير ودعوة المسلمين .

(١) انظر سنن أبي داود : ٦٢٧/١ .

(٢) انظر الفتح الربانى : ١٢٥/٦ .

(٣) ذات نطاق : جمعه مناطق وهو أن تلبس المرأة ثوبها ثم تشدد وسطها بشئ . انظر المصدر السابق .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة : ١٨٢/٢ .

اتفق العلماء على أن خروج النساء لصلاة العيدين ، ليس للوجوب بل للاستحباب . وقال الطحاوى : وأمره عليه السلام بخروج الحيض ، وذوات الخدور إلى العيد يحتمل أن يكون فى أول الإسلام والمسلمون قليل فأريد التكثير بحضورهن إرهاباً للعدو وأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك (١) .

والفقهاء على ثلاثة أقوال فى خروجهن وعده :
أما القول الأول : وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية ، والشافعية : يكره خروج الشابات وذات الجمال من النساء (٢) .
واستدلوا عليه بقوله تعالى : " وقرن فى بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى " (٣) .

والأمر بالقرار نهى عن الانتقال ، ولأن خروجهن سبب الفتنة بلا شك ، والفتنة حرام ، وما أدى إلى الحرام فهو حرام .
واستدل من السنة بما روى عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم تقول : لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى إسرائيل ، قال فقلت لعمره : أنساء بنى إسرائيل منعن المسجد ؟ قالت نعم ، واللفظ لمسلم (٤) .

-
- (١) انظر فتح البارى : ١٢٣/٣ .
(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٢٢٥/١ ، شرح الصغير : ٣٥٠/١ المجموع : ١٣/٥ ، نيل الاوطار : ٣٢٢/٣ .
(٣) سورة الأحزاب : آية ٣٣ .
(٤) صحيح البخارى : ٢١٠/١ ، صحيح مسلم : ٣٢٩/١ كتاب الصلاة .

ولاشك أن زمن عائشة رضي الله عنها كان أحسن وأفضل من هذا الزمان بل كان خير القرون ومع ذلك ترى منع خروجهن للصلاة لما أحدثهن .
وأما وقتنا هذا الذي كثرت فيه أسباب الشر والفتنة فخروجهن ليس خيالا
عن الفتن بلا شك .

وأما العجائز فلا خلاف فيه أنه يرخص لهن الخروج لصلاة العيد .
ويشترط لخروجهن أن يخرجن في ثياب بذلة ، ولا يلبسن ما يشهرهن
وأن يتنظفن بالماء ، ويكره لهن التطيب .

فعند جميع الفقهاء أن الأحاديث الواردة في خروجهن محمولة
على العجائز ، كما روى عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله " (١) . وقال الإمام
الشافعي : أحب شهود النساء العجائز وغير ذوات الهيئات الصلاة
والأعياد وشهودهن الأعياد أشد استحبابا من الصلوات المكتوبة (٢) .

وأما القول الثاني :

وبه قال فقهاء الحنابلة ، بأنه " لا بأس بخروج النساء يوم العيد
إلى المصلى ، بل يستحب ذلك " (٣) .

واستدل عليه بما جاء في الأحاديث الصحيحة الواردة في خروجهن
لصلاة العيد (٤) .

(١) صحيح مسلم : ٣٢٧/١ .

(٢) الأم : ٢٤٠/١ .

(٣) انظر : المغنى والشرح الكبير : ٢٣٢/٢ وما بعدها . كشاف

القناع ٥٢/٢ .

(٤) سبق تخريجه .

وقال بعض العلماء : قد يقال بوجوبها على النساء لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويشمل هذا الأمر المعاجز والشابات وذات الحيض والخدور (١) .

وقال ابن قدامة (٢) : " سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم آحق أن تتبع " . وإنما يستحب لهن الخروج غير متطيبات ، ولا يلبسن ثوب شهرة ولا زينة ويخرجن في ثياب بذلة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً " (٣) .

وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولكن ليخرجن وهن تفلات " (٤) . وتفلات : أي غير متطيبات . ويلحق بالطيب ما في معناه من المحركات من أسباب الزينة .

وكذلك استدلوا بكل ما جاء من الأحاديث والآثار في خروجهن (٥) .

(١) انظر الانصاف : ٤٢٧/٢ .

(٢) ترجمة ابن قدامة : هو عبد الله بن محمد بن قدامة الجعفي المقدسي ، الدمشقي ، الحنبلي أبو محمد ، موفق الدين ، فقيه ، من أكابر الحنابلة . له تصانيف كثيرة منها " المغني " ولد سنة ٥٤١ هـ وتعلم في دمشق ودخل بغداد وأقام نحو أربع سنين ، وعاد إلى دمشق وتوفي سنة ٦٢٠ هـ . انظر : الاعلام : ٦٢/٤ .

(٣) صحيح مسلم : ٣٢٨/١ كتاب الصلاة .

(٤) ابوداود : ٣٨١/١ ، عون المعبود : ٢٢٣/٢ .

(٥) انظر : الفتح الرباني : ١٢٤/٦ .

ويشترط أن لا يخالطن الرجال في الطريق ، بل يكن ناحية
منهم .

ثم إن صلاة العيد تؤدي في الجبابة ، فيمكنهن أن يعتزلن عن
الرجال .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فمختص بمن أحدث دون غيرها (١).

والقول الثالث :

وهو الذي رواه الترمذي عن عبد الله بن المبارك أنه قال :
" أكره اليوم الخروج للنساء في العيدين ، فإن أبست المرأة إلا أن تخرج
فليأذن لها زوجها أن تخرج في أطمارها ، ولا تتزين ، فإن أبست
أن تخرج كذلك فللزوجة أن يمنعها عن الخروج " .
وروى مثل ذلك عن سفيان الثوري (٢) .

- الترجيح :

والذي يظهر لي ، والله أعلم بالصواب ، أن رأي جمهور الفقهاء
هو الأولي ، والأنسب والأحوط بالنسبة لزماننا خاصة .
وأما الأحاديث الواردة بخروجهن فمحمولة على خير القرون ،
أو مقيدة بالشروط التي ذكرها العلماء المستنبطة من الأحاديث
وهي أن لا تكون متطيبة ولا متزينة ، ولا ذات خلاخل يسمع صوتهن ،

(١) انظر المراجع السابقة.

(٢) انظر: سنن الترمذي : ٤٢٠ / ٢ ، المغني والشرح الكبير:

٢٣٢ / ٢ ، نيل الأوطار : ٣٢٢ / ٣ .

ولا مختلطة بالرجال ، وأن لا يكون في الطريق ما يخاف منه مفسدة .

ولهذا قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : " لو أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدثت النساء لمنعهن المساجد " وليس بيسر هذا القول وبين وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلا مدة يسيرة .
ولأن الأمر التي ينتج مع طبيعة المرأة وتقتضيه نصوص الشريعة التي تلح على اقتصار المرأة على بيتها وتؤكد صلاتها في بيتها وتفضل على الصلاة في المساجد .

كما روى أبوداود عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها " (١) .
- وفي رواية عند الإمام أحمد عن أم سلمة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " خير مساجد النساء قعر بيوتهن " (٢) .
وقال عبد الله بن مسعود : المرأة عورة ، وأقرب ما تكون إلى الله في قعر بيتها . فإذا خرجت استشرفها الشيطان (٣) .

فأقوال الصحابة تدل على عدم خروجهن .
ثم إن الفتن وأسباب الشر في هذا العصر كثيرة بخلاف العصر الأول .
...

(١) انظر : أبوداؤد : ٣٨٣/١ ، كتاب الصلاة .

(٢) انظر : الفتح الرباني ١٩٩/٦ .

(٣) انظر عمدة القاري : ١٥٩/٦ .

مكان أداء صلاة العيدين :

وأما مكان أداء صلاة العيدين فعند جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والحنابلة (٣) ، أن هديه صلى الله عليه وسلم في صلاة العيدين كان فعلهما في المصلى دائما .

ولم يصل العيد بمسجده إلا مرة واحدة ، أصابهم المطر (٤) . وهذا في غير مكة . أما في مكة فالأفضل أن يصلى في المسجد الحرام لفضل الكعبة المشرفة ، ولفضل الصلاة فيها .

واستدلوا على سنية صلاة العيدين في المصلى بما روى عن أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف ، فيقوم مقابل الناس ، والناس جلوس على صفوفهم ، فيعظهم ويوصيهم ، ويأمرهم ، فإن كان يريد أن يقطع بعثا قطعه ، أو يأمر بشيء أمر به ، ثم ينصرف . قال أبو سعيد : فلم يزل الناس على ذلك . الخ (٥) .

(١) انظر : البناية شرح الهداية : ٨٥٧/٢ وما بعدها ، شرح

فتح القدير : ٧٢/٢ .

(٢) انظر : الخرش على مختصر سيدي خليل : ١٠٣/٢ ، حاشية

الدسوقي : ٣٩٩/١ .

(٣) انظر : المغنى مع الشرح الكبير : ٢٢٩/٢ وما بعدها ، كشف

القناع : ٥٢/٢ وما بعدها .

(٤) انظر : زاد المعاد : ١٥٠/١ .

(٥) صحيح البخاري : ٤/٢ كتاب العيدين ، صحيح مسلم : ٦٠٥/١ .

وبما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفذ وإلى المصلى والعنزة بين يديه تحمل وتنصب بالمصلى بين يديه فيصل إلى إليها (١) .

وبما روى عن البراء قال : " خرج النبي صلى الله عليه وسلم يسوم أضحية فصلى العيد ركعتين ثم أقبل علينا بوجهه وقال : " إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد وافق سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو شيء عجله لأهله ، ليس من النسك في شيء " (٢) .

وفي رواية عند الإمام أحمد عن البراء بن عازب قال : كنا جلوسا في المصلى يوم الأضحية فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم على الناس . الخ (٣)

وبما روى عن ابن عباس قيل له أشهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم قال : نعم ولولا مكانى من الصفر ما شهدت ، خرج حتى أتى العلم الذى عند دار كثير بن الصلت ، فصلى ، ثم خطب ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة فرأيتهن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال ثم انطلق هو وبلال إلى بيته (٤) .

فهذه الأحاديث الصحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيد في المصلى (٥) ، بل أمر بالخروج إلى المصلى حتى

(٢٠١) صحيح البخارى : ٨/٢ ، صحيح مسلم : ٦٠٣/١

(٣) مسند الإمام أحمد : ٢٨٢/٤

(٤) المراجع السابقة .

(٥) المصلى : هو موضع بالمدينة معروف ، بينه وبين باب المسجد ألف ذراع .

النساء كما روى عن أم عطية قالت : أمرنا أن نخرج العواتق ذوات الخدور ويعتزلن الحيض المصلى " (١) .

ففى الأحاديث البروز إلى المصلى والخروج إليه ، ولا يصلى ففى المسجد إلا عن ضرورة . .

قال النووى : " هذا دليل لمن قال باستحباب الخروج لصلاة العيد إلى المصلى وأنه أفضل من فعلها فى المسجد ، وعلى هذا عمل الناس فى معظم الأمصار (٢) .

- وعند فقهاء الشافعية :

إذا كان المسجد واسعاً فالأفضل ، فعلها فى المسجد ، لأن المسجد أشرف ، وأنظف من غيره ، ولأن الأئمة لم يزالوا يصلون صلاة العيد بمكة فى المسجد الحرام .

وإن كان المسجد ضيقاً ، فصلى فيه ، ولم يخرج إلى الصحراء كره ذلك لأن الناس يكترون فى صلاة العيد وربما تأذوا بذلك .

والوجه الثانى : أن صلاة العيد فى الصحراء (أى المصلى) أفضل مطلقاً . وإن كان مسجد البلد واسعاً ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم واطبع عليها فى الصحراء (٣) . وهذا فى غير مكة . أما مكة

(١) انظر: صحيح البخارى ، ٨/٢ ، صحيح مسلم : ٦٠٥/١ .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووى : ١٧٢/٦ .

(٣) انظر: مجموع : ٦٠٥/٥ وما بعدها . مغنى المحتاج : ٣١٢/١ ، روضة الطالبين : ٧٤/٢ .

فالمسجد الحرام أفضل بالاتفاق .

وقال الحافظ : ومقتضى هذا أن العلة تدور على الضيق والسمعة

لذا ذات الخروج إلى الصحراء ، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع ،
فإذا حصل في المسجد مع أولويته كان أولى (١) .

وإن كان عذر يمنع الخروج من مطر أو خوف أو غيره فصلاة العيـد

في المسجد أفضل ، لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " أصابنا
مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد (٢) " .

وروى الإمام الشافعي رحمه الله أن عمر بن الخطاب صلى بالناس

في يوم مطير في المسجد ، مسجد النبي صلى الله عليه وسلم (٣) .

ويستحب للإمام إذا خرج إلى المصلى أن يخلف من يصلي بضعاف

الناس في المسجد لما روى عن علي رضي الله عنه ، استخلف أبا مسعود
الأنصاري رضي الله عنه ليصلي بضعفة الناس في المسجد (٤) .

(١) انظر فتح الباري : ١٠٣ / ٣ .

(٢) انظر : ابوداود ٦٨٦ / ١ ، المستدرک ٢٩٥ / ١ وقال

الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، أبو يحيى التيمي
صدوق ، إنما المجروح يحيى بن عبيد الله ابنه .

وقال الحافظ ابن حجر : إسناده ضعيف انظر تلخيص الحبير : ٨٣ / ٢ .

(٣) انظر : الأم : ٢٣٤ / ١ .

(٤) انظر : المجموع ٥ / ٥ وما بعدها ، المغني والشرح الكبير : ٢٣٠ / ٢ ،

٢٣٥ ، كشف القناع : ٥٣ / ٢ .

الترجيح :

القول الراجح الذى جاءت به السنة الصحيحة أن صلاة العيد ين
فى المصلى هو الأفضل .

ووجه الترجيح أن الأحاديث الصحيحة تدل على هذا كما ذكرته
وكذلك العمل على ذلك فى زمن الخلفاء ومن بعدهم ، لم يكونوا يصلون العيد
فى المساجد إلا إذا كانت الضرورة كالمطر وغيره .

وهذا متفق عليه بين العلماء وبه قال الإمام الشافعى رحمه الله ،
كما هو الظاهر من كلامه .

قال : " بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج فسي
العيدين إلى المصلى بالمدينة ، وكذلك من كان بعده وعامة أهل
البلدان إلا أهل مكة ، فإنه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً
إلا فى مسجدهم .

لأن المسجد الحرام خير بقاع الدنيا ، فلم يحبوا أن يكون لهم
صلاة إلا فيه ما أمكنهم (١) .

وقال ابن حجر : فالأحاديث الصحيحة وأقوال العلماء كل أولئك
يدل على أن صلاة العيدين فى المصلى هى السنة حتى على قول الإمام
الشافعى رحمه الله لأنه لا يوجد مسجد واحد فى بلادنا يسع أهل
البلد الذى هو فيه (٢) .

(١) انظر : الأم : ٢٣٤ / ١ .

(٢) انظر : فتح البارى : ١٠٣ / ٣ .

واتفق العلماء على أن المسجد أفضل البقاع في الأرض ، خاصة المساجد الثلاثة : المسجد الحرام ، وسجد بيت المقدس ، وسجد النبي صلى الله عليه وسلم .

ولكن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى المصلى ويدع مسجده مع قوله صلى الله عليه وسلم " صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام " (١) . ولا يترك النبي صلى الله عليه وسلم " الأفضل مع قربه ويتكلف فعل الناقص مع بعده .

ولا يجوز أن يكون المأمر به هو الناقص ، والمنهى عنه هو الكامل .
فصلاة العيد في المصلى هي السنة ، والأفضل .

وعلى هذا وردت أقوال العلماء . قال الحنفية : " الخروج إلى الجبابة في صلاة العيد سنة وإن كان يسعهم المسجد الجامع " . وهو الصحيح (٢) .

وقال الإمام مالك رحمه الله : " لا يصلى العيد في موضعين ولا يصلون في مسجد هم ولكن يخرجون كما خرج النبي صلى الله عليه وسلم " (٣) .

وقال ابن السحاح المالكي : السنة الماضية في صلاة العيد ين أن تكون في المصلى لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في المصلي

(١) صحيح البخارى : ٥٢ / ٢ .

(٢) انظر الفتاوى الهندية : ١٥٠ / ١ .

(٣) انظر المدونة الكبرى : ١٥٦ / ١ .

مع فضيلة سجده . وهذا دليل واضح على تأكد أمر الخروج إلى المصلي
لصلاة العيدين .

ثم قال: وصلاتها - أي العيدين - في المسجد على مذهب مالك
بدعة ، إلا أن تكون ضرورة داعية إلى ذلك فليس بدعة ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم لم يفعلها ولا أحد من الخلفاء الراشدين بعده ففي
المسجد . وأمر النساء أن يخرجن إلى صلاة العيد وأمر الحيض (١) .

وقال ابن قدامة الحنبلي : السنة أن يصلي العيد في المصلي
لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى المصلي ويدع سجده ، وكذلك
الخلفاء بعده ، ولا يترك النبي صلى الله عليه وسلم الأفضل مع قربه ، ويتكلف
فعل الناقص مع بعده ، ولا يشرع لآفته ترك الفضائل ، ولأننا قد أمرنا
باتباع النبي صلى الله عليه وسلم والاقتداء به . ولا يجوز أن يكون المأمور به
الناقص والمنهى عنه هو الكامل ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه صلى العيد بمسجده إلا من عذر .

ولأن هذا عليه إجماع المسلمين فإن الناس في كل عصر ومصر
يخرجون إلى المصلي فيصلون العيد في المصلي بصرف النظر عن سعة
المسجد وضيقه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المصلي مع
شرف مسجده . . .

وروى عن علي رضي الله عنه أنه قيل له: قد اجتمع في المسجد ضعفاء
الناس وعيانتهم فلو صليت بهم في المسجد ، فقال : أخالف السنة إن شاء الله ، ولكن
أخرج إلى المصلي وأستخلف من يصلي بهم في المسجد .

وعلى مذهب الحنابلة ، تسن صلاة العيد في الصحراء ، وتكسره
في المسجد الجامع إلا من عذر (١) .

- الحكمة في صلاتها في المصلى :

إن هذه السنة ، يعنى سنة صلاة العيد في المصلى ، لها حكمة
بالغة وأثر عظيم على مجتمع المسلمين ، لأن للمسلمين يومان في السنة ،
يجتمع فيها أهل كل بلدة من الرجال والنساء والصبيان ويتوجهون إلى
الله بقلوبهم ، تجمعهم كلمة واحدة ويصلون خلف إمام واحد ، يكبرون ،
ويهللون ، ويدعون الله مخلصين له الدين ، كأنهم على قلب واحد ، فرحين
بنعمة الله عليهم .

وتظهر شوكة الإسلام ، إذا هم خرجوا إلى المصلى .
" ولأنه أوقع لهيبه الإسلام وأظهر لشعائر الدين ، ولا مشقة فسى
ذلك ، لعدم تكررها " (٢) .

...

(١) انظر المغنى والشرح الكبير : ٢٣٠/٢ ، ٢٣٤ .

(٢) انظر : كشف القناع : ٥٣/٢ .

الفصل الأول

المبحث الرابع

- * حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فات وقتها .
- * حكم صلاة الجمعة والعيد إذا اجتمعتا معا .

...

حكم الجماعة في صلاة العيد

عند جمهور الفقهاء من الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، الجماعة شرط لأدائها (١) ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها بالجماعة كما ثبت ذلك بالنصوص الصريحة الصحيحة عنه والتي منها ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى ، فأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس ، والناس جلوس على صفوفهم ، فيعظهم ، ويوصيهم ، ويأمرهم . الخ (٢) .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها . الخ (٣) .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في صلاة العيد من سورة "الأعلى" و"الغاشية" ، وسورة "ق" واقتربت الساعة (٤) .
فالأحاديث الصحيحة تدل على أن الجماعة لا بد منها في انعقادها .

(١) انظر: شرح فتح القدير: ٨٧/٢ ، الشرح الصغير: ٥٢٤/١ ،

المفنى والشرح الكبير: ٢٣٦/٢ ، كشف القناع: ٥٢/٢ .

(٢، ٣) صحيح البخاري: ٤/٢ ، صحيح مسلم: ٦٠٥٠/١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٩٣ .

مذهب الشافعية :

وعند فقهاء الشافعية ، الجماعة في صلاة العيدين سنة ، وليست بشرط ، ولهذا تنعقد عند هم جماعة وفرد (١) .

الترجيح :

والأصح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء أن الجماعة شرط لأداء صلاة العيدين لثبوتها بالسنة المتواترة ، فلا تنعقد صلاة العيد فرادى . ولا تصح في البيت منفردا أو جماعة ، لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن خلفائه ولا عن أحد من الصحابة أنه صلى العيد منفردا أو في البيت فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أولى أن تتبع . والله أعلم بالصواب .

- حكم قضاء المنفرد :

اتفق الفقهاء على من فاتته صلاة العيد مع الإمام فإنه لا يجب عليه قضاؤها . واختلفوا في قضاؤها استحبابا ، والذي عليه فقهاء الحنفية أنه لا يستحب قضاؤها لأن الصلاة بهـذه الصفة ما عرفت قرينة إلا بفعلها بالجماعة كالجمعة ، ولأنها مختصة بشروط ومنها الجماعة ، فيتعذر تحصيلها في القضاء فلا تقضى .

(١) انظر : المجموع : ٢٢/٥ ، ٢٩ ، روضة الطالبين : ٧٠/٢ ، مغنى

المحتاج : ٣١٠/١ ، فقه السنة : ٣٢١/١ .

ولكنه يصلى أربعاً مثل صلاة الضحى إن شاء في البيت لينسأل
الثواب (١) .

وقد روى عن ابن مسعود أنه قال : " من فاتته صلاة العيد صلى
أربعاً . (٢) .

ولو فسدت بمبطل من مبطلات الصلاة بعد الشروع بها وجب
قضاؤها .

مذهب جمهور الفقهاء :

وعند جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، من
فاتته صلاة العيد ين مع الإمام يستحب له أن يصليها على صفة الإمام ،
يكبر التكبيرات الزائدة ، لأنه قضاء صلاة فكان على صفتها كسائر الصلوات . (٣)
واستدلوا عليه بما قاله البخارى : " إذا فات العيد صلى ركعتين
وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى لقول النبي صلى الله عليه
وسلم : هذا عيدنا أهل الاسلام ، وأمر أنس بن مالك مولا هم ابن أبي عتبة
بالزاوية فجمع أهله وبنيه وصلى كصلاة أهل المصر وتكبيرهم ، وقال عكرمة
أهل السواد يجتمعون في العيد يصلون ركعتين كما يصنع الإمام . وقال
عطاء إذا فات العيد صلى ركعتين " (٤) .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٢٧٩/١ ، البناية : ٨٢٨/٢ ، شرح فتح

القدير : ٧٨/٢ ، حاشية ابن عابدين : ١٢٥/٢ .

(٢) انظر مصنف ابن أبي شيبة : ١٨٣/٢ ، اسناده ضعيف . انظر

الفرابى احكام العيدين : ٢٠٧

(٣) انظر مواهب الجليل : ١٩٧/٢ ، الشرح الصغير : ٥٢٤/١ موطأ

الإمام مالك بشرح الزرقانى : ١٢٠/٢ ، المجموع : ٣٣/٥ ، بوضحة

الطالبين : ٧٤/٢ ، مغنى المحتاج : ٣١٥/١ ، المغنى والشرح

الكبير : ٢٥٠/٢ ، كشف القناع : ٥٧/٢ ، أحكام العيدين : ٢٠٦ .

(٤) صحيح البخارى : ١١/٢ .

وفى رواقين الإمام أحمد رحمه الله ، لا قضاء عليه لأنها فرض كفاية ، وقام بها من حصلت الكفاية به ، وهو مخير إن شاء قضاها على صفتها وإن شاء صلاها أربع ركعات بسلام واحداً وسلامين لما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال : من فاته العيد فليصل أربعاً (١) .

أما عند فقهاء الشافعية والحنابلة ، إن أدرك الإمام في الخطبة فإن كان في المصلى ، استمع الخطبة ولا يشتغل بصلاة العيد لأن الخطبة من سنن العيد ين ويخشى فواتها ، والصلاة لا يخشى فواتها فكأن الاشتغال بها أولى ، ثم إن شاء صلى صلاة العيد في الصحراء ، وإن شاء صلاها إذا رجع إلى بيته وإن كان في المسجد ففيه قولان :

القول الأول : يصلى تحية المسجد ولا يصلى صلاة العيد ، لأن

الإمام لم يفرغ من سنة العيد فلا يشتغل بالقضاء .

والقول الثاني : يصلى العيد لأنها أهم من تحية المسجد وأكد ،

وإذا صلاها سقط بها التحية فكان الاشتغال بها أولى كما لو حضروا عليه مكتوبة فصلاها يحصل بها التحية . (٢) .

...

(١) المراجع السابقة ج ١٩ ص ١٩٥ هامش رقم (٣)

(٢) انظر : المجموع : ٢٥/٥ وما بعدها ، روضة الطالبين : ٢٤/٢ ،

مغنى المحتاج : ٣١٢/١ ، الشرح الكبير مع المغنى ٢٤٩/٢ ، وما بعدها .

حكم قضاء صلاة العيدين إذا فات وقتها على الأمة :

وإذا لم يعلم الناس بالعيد إلا بعد زوال الشمس ، أو غم الهلال على الناس ، فشهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال ، أو شهدوا قبل الزوال ولكن لا يمكن أن يجمع الناس لصلاة العيد قبل الزوال ، أو حصل عذر مانع كخطر شديد ، أو خوف عدو ، ففقد جواز صلاة العيد في اليوم الثاني رأيان : الرأي الأول وبه قال فقهاء المالكية ، لا تصلى من الغد (١) . والرأي الثاني ، وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية ، والحنابلة ، تصلى في اليوم الثاني ، وفي عيد الأضحية إلى ثلاثة أيام ، لأن الصلاة مؤقتة بوقت الأضحية فتتقيد بأيامها (٢) .

واستدلوا عليه بما روى عن أبي عمير بن أنس عن عيمومة له من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن ركبا جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأسس ، فأمرهم أن يفطروا ، وإذا أصبحوا أن يفدوا إلى مصلاتهم (٣) .

(١) انظر قوانين الاحكام الشرعية : ١٠١ .

(٢) انظر : تبين الحقائق ٢٢٦/١ ، شرح فتح القدير : ٢٩/٢ ، حاشية ابن عابدين ١٧٦/٢ ، المجموع : ٣٢/٥ روضة الطالبين ٧٧/٢ وما بعدها ، المغنى مع الشرح الكبير ٢٥٢/٢ ، كشف القناع : ٥٠/٢ .

(٣) انظر : ابوداود : ٦٨٤/١ ، صحيح ابن المنذر ، وابن السككن ، وابن حزم ، والنووي . انظر نصب الراية : ٢١١/٢ ، تلخيص الحبير ٨٢/٢ ، المجموع : ٣١/٥ .

وفى رواية عند البيهقي : قال " أغنى علينا هلال شوال فأصبحنا صياما ، فجاء ركب فى آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم أن يفطروا من يومهم وأن يخرجوا لعيدهم من الغد (١) .

ورأى الجمهور هو الراجح ، لأن سنن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن تتبع .

وإن أخروها بغير عذر فمسيئون لمخالفة المنقول .

...

(١) السنن الكبرى للبيهقي : ٣ / ٣١٦ ، وقال إسناده صحيح .

حكم صلاة الجمعة والعيد إذا اجتمعا معا :

إذا كان يوم العيد قد وافق يوم الجمعة ، هل تسقط صلاة الجمعة

بأدائها صلاة العيد أم لا ؟

للفقهاء فيه قولان :

القول الأول : وبه قال فقهاء الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ،

لا تسقط صلاة الجمعة بأدائها صلاة العيد ، بل تجب إقامة صلاة الجمعة

على من شهد العيد ، كما تجب عليه سائر الجمع ، لأن صلاة الجمعة

فرض عين ولا سبيل لتركها .

ولأنهما صلاتان واجبتان فلم تسقط إحداهما بالأخرى كالظهور

مع العيد .

وإنما تسقط صلاة الجمعة بالعيد إذا حضره أهل القرى مثل أهل

السوق الذي لا تجب عليهم صلاة الجمعة ، فإن رجعوا قبل صلاة

الجمعة لا بأس به (١) .

واستدلوا عليه بما روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال : " اجتمع فسي

يومكم عيدان فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة ، فلينتظرها ،

ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له " (٢) .

(١) انظر : البناية شرح الهداية ٨٥١/٢ ، حاشية ابن عابد —

١٦٦/٢ ، حاشية الدسوقي : ٣٩١/١ ، المجموع : ٤٩١/٤ .

(٢) انظر : صحيح البخاري : ٢٤٠/٦ ، كتاب الأضاحي وهذا جزء

من حديث طويل .

وجه الاستدلال :

أن عثمان رضي الله عنه ذكر ذلك في جمع من الصلابة ولم يظهر مخالفا في وقته فهو اجماع منهم على جواز ذلك . ثم إنه أذن لأهل المعوالي فقط .

والقول الثاني : وبه قال فقهاء الحنابلة ، أن صلاة الجمعة

تسقط عن صلى صلاة العيد ، سواء كان من أهل البلد أو من القرى ، إلا الإمام فإنها لا تسقط عنه ، لأنه يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها أو الذي لم يشهد العيد . ولا تسقط صلاة الظهر على الناب (١) .

واستدل فقهاء الحنابلة على سقوط الجمعة بصلاة العيد بالأحاديث والآثار التالية . والتي منها ما روى عن معاوية بن أبي سفيان أنه سأل زيد بن أرقم قال : أشهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد يوم اجتماع في يوم ؟ فقال : نعم . قال : فكيف صنع ؟ قال : صلى العيد ثم رخص في الجمعة ، فقال : " من شاء أن يصلو فليصل " (٢) .

(١) انظر : المغنى والشرح الكبير ١٩٣/٢ ، وما بعدها ، ٢١٢ وما

بعدها . كشف القناع ٤٤/٢ وما بعدها .

(٢) ابوداود : ٦٤٦/١ ، ابن ماجه : ٤١٥/١ ، المستدرک

٢٨٨/١ وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد

ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . الفريابي : أحكام العيدين ،

٢١٦ .

انظر العلل المتناهية : ٤٧٤/١ ، تلخيص الحبير ٨٨/٢ .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال : " قد اجتمع فى يومكم هذا عيدان : فمن شاء أجزأه من
الجمعة ، وإنا مجمعون " (١) .

وعن وهب بن كيسان قال : اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير
فأخر الخروج حتى تعالى النهار ثم خرج فخطب فأطال الخطبة ثم نزل
فصلى ولم يصل للناس يومئذ الجمعة ، فذكر ذلك لابن عباس فقال :
أصاب السنة (٢) .

فالأحاديث والآثار تدل على سقوط الجمعة بصلاة العيد
وبهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو الصحيح المأثور عن النبى
صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، كعمر ، وعثمان وابن مسعود ، وابن عباس ،
وابن الزبير وغيرهم ، ولا يعرف عن الصحابة فى ذلك خلاف .

(١) ابوداود : ٦٤٧/١ ، ابن ماجه : ٤١٦/١ ، المستدرک
: ٢٨٨/١ وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط
مسلم .

(٢) انظر ابوداؤد : ٦٤٧/١ .
سنن النسائي : ١٩٤/٣ ، المستدرک : ٢٩٦/١ وقال
الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجهما ،
ووافقه الذهبي . وقال النووي فى الخلاصة : إسناده حسن . انظر
نصب الراية ٢/٢٢٥ . احكام العيدين : ٢٢٠ ، بلوغ الأمان من
أسرار الفتح الربانى : ٣٤/٦ .

وقال اذا شهد الناس العيد حصل مقصود الاجتماع ، ثم انسه
يصلى الظهر اذا لم يشهد الجمعة ، فتكون الظهر فى وقتها وفى العيد
يحصل مقصود من الجمعة . وفى ايجابها على الناس تضييق عليهم (١) .

الترجيح :

والذى يظهر لى أن قول جمهور الفقهاء هو أصح الأقوال .

لأن صلاة الجمعة فرض عين ، وصلاة العيد مختلفا فيها ، منهم
من قال إنها واجبة ومنهم من قال إنها فرض على الكفاية ، ومنهم من قال
إنها سنة مؤكدة ، وبالجملة فهى دون الجمعة فى حكمها وثبوتها، فلا تسقط
الجمعة بها .

ولأن الأحاديث والآثار التى استدلو بها لا تخلو من مقال .

فحديث زيد بن أرقم ففى سنده إلیاس بن أبى رمله وهو مجهول (٢) .

وحديث أبى هريرة ففى سنده بقية بن الوليد وهو ضعيف (٣) .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان سلمنا بثبوت هذه الأحاديث

والآثار فإنها محمولة على أهل القرى والعوالى ، كما ثبت عن عثمان بن عفان ،

فى حديث صحيح . والله أعلم بالصواب .

-
- (١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٢٤١/٢ و ما بعد ها . فقه السنة: ٢١٦/١ .
(٢) انظر: تلخيص الحبير ٨٨/٢ ، العلل المتناهية: ٤٧٤/١ .
(٣) انظر: تلخيص الحبير ٨٨/٢ ، الفريابي : احكام العيد — :
٢١١ .

الفصل الأول

المبحث الخامس

سنن العيدين ومستحباتهما ، ومكروهاتهما

- سنن العيدين ومستحباتهما :

وأما سنن صلاة العيدين ومستحباتها فعلى قسمين :

منها قبل صلاة العيدين ومنها بعد صلاة العيدين .

وأما ما كان منها قبل صلاة العيدين فهي كما يأتي :

- إحياء ليلتي العيدين .
- الغسل قبل صلاة العيد .
- التزين يوم العيد .
- المشي إلى المصلى وعدم الركوب .
- مخالفة الطريق في الذهاب والإياب .
- تكبير المأموم وتأخير الإمام .
-

أما إحياء ليلتي العيدين :

فيستحب إحياء ليلتي العيدين بالعبادة من ذكر ، صلاة ، وتلاوة قرآن ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحصل ذلك بالثلاث الأخير من الليل (١) والأولى إحياء الليل كله ، لما روى عن عباد بن الصامت : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أحيَا

(١) انظر: حاشية ابن عابدين : ٢٥/٢ ، الخرشى ١٠١/٢ ، مواهب

الجليل ١٩٣/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٩٢/١ ، الأم ١ / ٢٦٤ ،

مغنى المحتاج : ٣١٣/١ .

ليلة الفطر وليلة الأضحى لم يمّت قلبه يوم تموت القلوب * (١) .
والدعاء في ليلتي العيدين مستجاب ، فيستحب .

- أما الغسل قبل صلاة العيدين :

فهو سنة ،

لما روى عن عقبة بن الفاكه عن جده الفاكه بن سعد رضي الله عنه
وكان له صحبة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الجمعة
ويوم عرفة ، ويوم الفطر ، ويوم النحر * (٢) .

وعن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل
يوم الفطر ، ويوم الأضحى (٣) .
وعن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يغتسل يوم الفطر
قبل أن يقد وإلى المصلى (٤) .

(١) انظر : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : ١٩٨ / ٢ . وقال الهيثمي :
رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، فيه عمر بن هارون البلخي
والغالب عليه الضعف .

(٢) انظر : مسند الإمام أحمد : ٧٨ / ٤ سنن ابن ماجه ٤١٧ / ١ ، (١٣١٦)
وفى الزوائد : هذا اسناد فيه يوسف بن خالد . قال ابن معين
كذاب ، وقال ابن حبان يضع الحديث . انظر الفتح الرباني :
١٢٠ / ٦ .

(٣) انظر ابن ماجه : ٤١٧ / ١ ، وفى الزوائد هذا اسناد فيه حبارة ، وهو
ضعيف . انظر نصب الراية : ٨٥ / ١ .

(٤) انظر : موطأ الامام مالك : ١٧٧ / ١ ، كتاب العيدين ، المصنف لحافظ
عبد الرزاق : ٣٠٩ / ٣ .

وروى الإمام الشافعي أن علياً رضي الله عنه كان يغتسل يوم العيد ،
ويوم الجمعة ، ويوم عرفة ، وإذا أراد أن يحرم (١) .

وروى البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في جمعة من الجمعة : يا معشر المسلمين إن هذا
يوم جعله الله تعالى لكم عيداً فاغتسلوا وعليكم بالسواك (٢) .

فالأحاديث والآثار كلها تدل على أن الغسل يوم العيد سنة .
ولأنه يوم يجمع الناس في محل واحد فيستحب لهم الغسل ،
ومقتضاء النظافة لكي لا يتأذى بعض المصلين ببعض . وكذلك يستحب
أن يستاك الرجل في هذا اليوم لأن النبي صلى الله عليه وسلم حث على
السواك عند كل صلاة ، وإن صلاة العيد لإحدى تلك الصلوات (٣) .

كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : " لولا أن أشق على أمتي أو على الناس لأمرتهم بالسواك
مع كل صلاة " (٤) .

(١) انظر : الام ٢٣١/١ .

(٢) السنن الكبرى : ٢٩٩/١ وقال النووي اسناده ضعيف . انظر
المجموع ٨/٥ .

(٣) انظر شرح فتح القدير ٧١/٢ ، شرح الخطاب ١٩٣/٢ ، حاشية
الدسوقي : ٣٩٨/١ ، المجموع ٨/٥ ، مغني المحتاج : ٣١٢/١ ،
المغني والشرح الكبير : ٢٢٨/٢ ، كشاف القناع : ٥١/٢ .

(٤) صحيح البخاري : ٢١٤/١ ، باب السواك يوم الجمعة .

أما وقت الغسل :

فاتفق الفقهاء على أن الوقت المستحب لغسل العيدين بعد الفجر ، كغسل الجمعة . واختلفوا في بداية وقت السنة على أربعة آراء :

الرأى الأول : وإليه ذهب فقهاء الحنفية ، والحنابلة ، أن وقت الغسل بعد طلوع الفجر قبل الذهاب إلى المصلى ، لأنه غسل لصلاة في اليوم ، فلم يجز قبل الفجر كغسل الجمعة ، فإن اغتسل قبل الفجر لم يصب سنة الاغتسال (١) .

الرأى الثانى : للإمام أحمد رحمه الله أنه قبل الفجر وبعده لأن زمن العيد أضيق من وقت الجمعة فلو وقف على الفجر ربما فات ولأن المقصود منه التنظيف ، وذلك يحصل بالغسل في الليل لقربه (٢) .

والرأى الثالث : وإليه ذهب فقهاء المالكية ، بأنه يدخل وقت الغسل لصلاة العيدين ، من السادس الأخير من الليل ، وإن اغتسل قبل ذلك ولو ليلا فاتته فضيلة السنة ، وحصل فضيلة الغسل (٣) .

والرأى الرابع : وإليه ذهب فقهاء الشافعية ، بأن يدخل وقت الغسل بعد نصف الليل قبل الفجر لأن صلاة العيد تقام في أول النهار ،

(٢١) انظر: البناية شرح الهداية : ٨٥٤/٢ وما بعدها ، المغنى

والشرح الكبير ٢/٢٢٩ ، كشاف القناع : ٥١/٢ .

(٣) انظر: الخرشي : ١٠٢/٢ ، حاشية الدسوقي : ٣٨٩/١ .

ويقصد بها الناس من البعد ، فجوز تقديم الغسل حتى لا تفوتهم .

ويستحب الغسل لمن يحضر الصلاة ولمن لا يحضر ، لأن القصـد إظهار الزينة والجمال ، فإن لم يحضر الصلاة اغتسل للزينة والجمال (١) .

والأفضل الغسل يوم العيد بعد الفجر بالاتفاق .

أما استحباب الزينة في العيديين :

فيستحب في يوم العيد ، من حسن الثياب ، والتطيب ، والتجمل فيه (٢) ، لما روى البخاري : عن عبد الله بن عمر قال : أخذ عـمـر رضى الله عنه جبة من استبرق تباع في السوق ، فأخذها ، فأثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه تجمل بها للعيد ، والوفود ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذه لباس من لا خلاق له (٣) .

(١) انظر المجموع : ٨/٥ ، مغنى المحتاج : ٣١٢/١ ، نهاية

المحتاج : ٣٩٢/٢ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٢٢٩/١ ، شرح فتح القدير : ٧١/١ ،

حاشية ابن عابدين : ١٦٨/٢ ، الخرشى : ١٠٢/٢ ، مواهب

الجليل : ١٩٤/٢ ، المجموع : ١٠/٥ ، وما بعدها ، مغنى

المحتاج : ٣١٢/٢ ، المغنى والشرح الكبير : ٢٢٨/٢ ، كشاف

القناع : ٥١/٢ وما بعدها .

(٣) صحيح البخاري : ٢/٢ .

قال العيني (١) في فوائد هذا الحديث بأنه يظهر منه استحباب التجميل في أيام الأعياد والجمع وملاقة الناس ، ولهذا لم ينكر الشارع ، إلا كونها حريرا .

وترجمة الباب تدل أن يلبس المرء أحسن ثيابه للعيد (٢) .

وعن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس يوم العيد بردة حمراء (٣) .

وقال ابن القيم (٤) : وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس للعديد أجمل ثيابه ، وكان له حلة يلبسها للعديد والجمعة ، ومرة كان يلبس بردين أخضرين ، ومرة بردا أحمر ، وليس هو أحمر مصمتا كما يظنه

(١) ترجمة العيني : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، أبو محمد بدر الدين ، العيني ، مؤرخ ، علامة ، من كبار المحدثين ، أصله من حلب ، أقام مدة في حلب ، ومصر ، ودمشق ، والقدس ، ودخل القاهرة وولى الحسبة مرارا وقضاء الحنفية وله تصانيف كثيرة منها عدة القارى في شرح البخارى . ولد في سنة ٧٦٢ هـ وتوفي سنة ٨٥٥ هـ . انظر الفوائد البهية : ٢٠٧ ، الاعلام : ١٦٣/٧ .

(٢) انظر عدة القارى : ٢٦٦/٦ .

(٣) انظر مجمع الزوائد : ١٩٨/٢ ، رواه الطبراني في الاوسط ورجاله ثقات .

(٤) ترجمة ابن قيم الجوزية : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، أبو عبد الله ، شمس الدين ، من أفراد الإصلاح الإسلامى ، وأحد كبار العلماء تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شئ من أقواله . وهو الذى هذب كتبه ونشر علمه ، وألف تصانيف كثيرة . ولد سنة ٦٩١ هـ وتوفي سنة ٧٥١ هـ بدمشق انظر : الاعلام : ٥٦/٦ .

بعض الناس ، فإنه لو كان كذلك لم يكن برداً ، وإنما فيه خطوط حمراء
كالبرود اليمنية فسمى أحمر باعتبار ما فيه من ذلك ، وقد صح عنه صلى الله
عليه وسلم من غير معارض النهي عن لبس المعصر والأحمر ، وأمر عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما ، لما رأى عليه ثوبين أحمرين أن يحرقهما ، فلم يكن
ليكره الأحمر هذه الكراهة الشديدة ثم يلبسه (١) .

وروى الإمام الشافعي : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس
برد حبرة في كل عيد (٢) .

وروى البيهقي عن ابن عمر كان يلبس في العيدين أحسن ثيابه (٣) .
فيستحب أن يلبس أحسن ما يجد من الثياب جديداً كان أو غسلاً .

وخير الثياب البيض ، كما روى عن ابن عباس قال : قال النبي
صلى الله عليه وسلم : " خير ثيابكم البياض ، فكفنوا فيها موتاكم والبسوها " (٤) .

ويستحب أن يمس المرء من طيب أو دهن ، لما روى عن ابن السباق ،
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجمعة من الجمع : يامعشر
المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين ، فاغتسلوا ، ومن كان
عنده طيب فلا يضره أن يمس وعليكم بالسواك (٥) .

(١) انظر : زاد المعاد : ١ / ١٥١ .

(٢) انظر الأم : ١ / ٣٣٢ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي : ٣ / ٢٨١ .

(٤) السنن الكبرى : ٣ / ٢٤٥ ، ابن ماجه : ١ / ٤٧٣ ، كتاب الجنائز .

(٥) السنن الكبرى : ٣ / ٢٤٣ .

(١٣٥)

فأحب النبي صلى الله عليه وسلم الطيب ليوم العيد ، وطيب الرجل
أن يكون له ريح لالون .

والإمام أكد ، لأنه منظور إليه من بين سائر الناس .

وعند الإمام أحمد رحمه الله أن المعتكف يستحب له الخروج ففي
ثياب اعتكافه ليبقى عليه أثر العبادة (١) .

تحسين هيئته عموماً :

ويستحب يوم العيد كيوم الجمعة أن يحسن الرجل هيئته ، فيأخذ
بخصائل الفطرة كلها ، أى يقص شاربه ، ويقص أظفاره ، وينتفأ إبطيه ،
ويحلق عانته إن احتاج إلى ذلك ، وينظف كل بدنه ، ويزينه ، لأنسه
يوم الزينة (٢) .

ويستوى في استحباب تحسين الثياب والتطيب ، وإزالة الرائحة
الكريهة الرجال ، والنساء ، والصبيان ، والعبيد .

المشي إلى المصلى وعدم الركوب :

يستحب التبكير للمأموه إلى صلاة العيد ، بعد صلاة الصبح ، ولو
قبل طلوع الشمس بسكينة ووقار ، ليحصل له أجر التبكير وانتظار الصلاة ،

(١) انظر المغنى والشرح الكبير : ٢ / ٢٢٩ .

(٢) انظر الخرشي : ٢ / ١٠٢ ، المجموع : ٥ / ٨ ، المغنى والشرح الكبير
٢ / ٢٢٧ وما بعد ها .

(١٣٦)

ويحصل له فضل الدنو من الإمام من غير تخطي رقاب الناس (١) .

ويستحب أن يمشى إلى المصلى ولا يركب (٢) ، لما روى الترمذى

عن علي رضي الله عنه قال : " من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً " (٣) .

وروى الإمام الشافعى رحمه الله قال بلغنا أن الزهري قال ماركب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عيد ولا جنازة قط . (٤) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يخرج إلى العيد ماشياً ويرجع ماشياً (٥) .

ولا بأس بالركوب كأن يكون له عذر كمرض ، أو ضعف ، أو كان المصلى

بعيداً من بيته . ولا يعذر بسبب منصبه ورياسته ، لأن النبي صلى الله

عليه وسلم كان يمشى فى العيد وهو أكمل الخلق وأرفعهم منصباً .

مخالفة الطريق :

ويستحب لكل من يصلى صلاة العيد أن يذهب إلى المصلى من

(١) و (٢) انظر : حاشية ابن عابدين : ١٦٨/٢ ، حاشية الدسوقي

المجموع : ٣٩٨/١ ، وما بعدها ، المغنى والشرح

الكبير : ٢٢٢/٢ .

(٣) سنن الترمذى : ٤١٠/٢ وقال : هذا حديث حسن .

(٤) انظر : الام ٢٣٣/١ .

(٥) سنن ابن ماجه : ٤١١/١ ، وفى الزوائد : وفى اسناده عبد الرحمن

ابن عبد الله العمرى ، وهو ضعيف .

(١٣٢)

طريق ، ويرجع من أخرى ، اتباعا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم (١) .
 لما روى البخارى : عن جابر بن عبد الله قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا كان يوم عيد خالف الطريق " (٢) .
 وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج يوم العيد فى طريق رجع فى غيره (٣) .
 وعن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ يوم العيد فى طريق ثم رجع فى طريق آخر (٤) .
 فالأحاديث والآثار تدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف فى الطريق يوم العيد ، وهذه هى السنة .

ذكر العلماء فى الحكمة من مخالفة الطريق أقوالا كثيرة " ف قيل ليسلم على أهل الطريقين ، وقيل لينال بركته كل من أهل الطريقين ، وقيل ليقضى حاجة من له حاجة منهما ، وقيل ليظهر شعائر الإسلام فى سائر الفجاج والطرق ، وقيل ليفيظ المنافقين برؤيتهم عزة الإسلام وأهله وقيام شعائره ، وقيل لتكثر شهادة البقاع ، فإن الذهاب إلى المسجد والمضى إحدى خطوتيهِ ترفعه درجة والأخرى تحط عنه خطيئة حتى

-
- (١) انظر: شرح فتح القدير: ٧٣/٢ ، حاشية ابن عابدين: ١٦٩/٢ ، الخرشى: ١٠٢/٢ ، المجموع: ١٤/٥ وما بعدها ، الشرح الكبير مع المغنى: ٢٣٣/٢ ، كشاف القناع: ٥٢/٢ ، بلوغ الأمان من أسرار الفتح الربانى: ١٢٣/٦ .
 (٢) صحيح البخارى: ١١/٢ كتاب صلاة العيدين .
 (٣) انظر سنن الترمذى: ٤٢٤/٢ ، وقال : هذا حديث حسن غريب .
 الفتح الربانى: ١٢١/٦ .
 (٤) أبوداؤد: ٦٨٣/١ .

يرجع إلى منزله ، وقيل - وهو الأصح - إنه لذلك كله ولغيره من الحكماء
التي لا يخلو فعله صلى الله عليه وسلم عنها (١) .

وقال ابن قدامة : وفي الجملة الاقتداء به سنة لا حتمال بقضاء
المعنى الذى فعله لأجله ، ولأنه قد يفعل الشيء ويبقى فى حق غيره
سنة مع زوال المعنى كالرمل والاضطباع فى طواف القدوم فعله صلى الله
عليه وسلم لإظهار الجلد للكفار وهى سنة . قال عمر رضى الله عنه قد نفى
الله المشركين ، ثم قال مع ذلك لا ندع شيئاً فعلناه مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم . (٢)

تأخير الإمام :

ويستحب للإمام أن يؤخر الخروج إلى المصلى إلى أن يحين وقت
الصلاة وإذا وصل المصلى صلى بالناس ولا يجلس ، لأن النبى صلى
الله عليه وسلم كان يفعل ذلك (٣) لما رواه مسلم عن ابى سعيد الخدرى :
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الأضحى والفطر ، فيبدأ
بالصلاة . . الخ (٤) .

ولأن الإمام يُنتظر ولا ينتظر .

(١) انظر: فتح البارى: ١٢٥/٣ وما بعدها ، بلوغ الامانى من أسرار

الفتح الربانى ١٢١/٦ ، الشرح الكبير مع المغنى: ٢٣٣/٢ ،
المجموع: ١٥/٥ .

(٢) انظر المرجع السابق

(٣) انظر: المدونة الكبرى: ١٥٤/١ ، حاشية الدسوقي ٢٩٩/١ ،

المجموع: ١٣/٥ ، المغنى والشرح الكبير ٢٣٠/٢ .

(٤) صحيح مسلم: ٦٠٥/١ .

التهنئة بالعيد يسن :

ويستحب إظهار البشاشة والفرح في وجه من يلقاه من المؤمنين بقوله : " تقبل الله منا ومنك " لما روى عن محمد بن زياد قال كنت مع أبي أمانة الباهلي رضى الله عنه ، وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه عليه وسلم فكانوا إذا رجعوا من العيد يقول بعضهم لبعض: تقبل الله منا ومنك . (١)

وقال الإمام مالك ، لم يزل يعرف هذا بالمدينة .
وقال الإمام أحمد : لا أبتدىء به أحداً وإن قاله أحد ردت عليه ثم قال : لا بأس به .

وكذلك زيارة الأرحام والأصحاب إظهاراً للفرح والسرور وتوثيقاً لرابطة الأخوة والمحبة (٢) .

وأما القسم الثاني من سنن صلاة العيدين ومستحباتهما التي بعد صلاة العيد ، هي كما يأتي :

- الخطبة بعد صلاة العيدين .

- كيفية الخطبة .

- استماع الخطبة .

(١) انظر: مجمع الزوائد : ٢٠٦/٢ ، وقال الإمام أحمد إسناده

حديث أبي أمانة إسناده جيد . انظر بلوغ الأمان من أسرار

الفتح الرباني : ١٥٢/٦ .

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين : ١٦٩/٢ ، الشرح الكبير مع المغنى

٢٥٩/٢ .

- معنى الخطبة لغة واصطلاحاً :

الخطبة مأخوذة من خاطب ، يخاطب ، مخاطبة ، وخطابا .
 وجمع الخطبة : خطب ، وهى الكلام بين متكلم و سامع .
 واسم فاعلها خطيب ، والجمع خطباء* .
 وهى فى اصطلاح الشرع : حمد وصلاة وتهليل وموعظة وذكر (١)

خطبة صلاة العيدين :

ومن السنة أن يخطب الإمام بعد صلاة العيدين خطبتين (٢) ،
 لما روى فى الصحيحين ، عن جابر بن عبد الله قال : أن النبى صلى الله
 عليه وسلم قام يوم الفطر فصلى ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم خطب الخ (٣) .
 وروى البخارى عن البراء بن عازب قال خطبنا النبى صلى الله
 عليه وسلم يوم الأضحى بعد الصلاة (٤) .

(١) انظر أحمد بن محمد بن على المقرئ الفيومى : مصباح المنير :

٠١٨٦/١

(٢) انظر حاشية ابن عابدين : ١٥٧/٢ ، الخرشى على مختصر سيدي

خليل ١٠٤/٢ ، حاشية الدسوقي : ٤٠٠/١ ، المجموع : ٢٥/٥ ،

مغنى المحتاج : ٣١١/١ ، المغنى والشرح الكبير ٢٤٣/٢ ، كشف

القناع : ٥٥/٢ .

(٣) صحيح البخارى : ٩/٢ ، كتاب صلاة العيدين ، صحيح مسلم :

٦٠٣/١ ، كتاب صلاة العيدين .

(٤) صحيح البخارى : ٤/٢ .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما يصلون العيد قبل الخطبة (١) .

وعن ابن عباس قال : شهدت صلاة الفطر مع نبي الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكلهم يصلونها قبل الخطبة ، ثم يخطب (٢) .

وفى رواية عند مسلم : فرأى أنه لم يسمع النساء ، فأتاهن ، فذكرهن وعظهن ، وأمرهن بالصدقة الخ (٣) .

وعن أبى سعيد الخدرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدا به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس ، والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ، ويوصيهم ، ويأمرهم ، فإن كان يريد أن يقطع بعثا قطعه ، أو يأمر بشيء أمر به ، ثم ينصرف (٤) .

(١) صحيح البخارى : ٥/٢ ، صحيح مسلم : ٦٠٥/١ .

(٢) صحيح البخارى : ٥/٢ ، صحيح مسلم : ٦٠٥/١ .

(٣) فرأى أنه لم يسمع النساء : قال العلماء : وأما الآن فلا لزوم للموعظة الخاصة بالنساء لأنهن شقائق الرجال ، والخطيب والموعظة واحدة للرجال والنساء . وكذلك لوجود مكبرات الصوت المتعددة فى المساجد وعادة فى المصلى . ويلزم للخطيب أن يراعى مصلحة النساء بأنواعهن أحوج إليها فى خطبته .

(٤) صحيح البخارى : ٤/٢ ، صحيح مسلم : ٦٠٥/١ .

فالأحاديث الكثيرة الصحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم
خطب بعد الصلاة خطبة ، وواظب عليها ، وكذلك الخلفاء بعده ،
وما ترك الخطبة أحد من السلف ، والخلفاء .

ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه خطب قبل الصلاة إلا ما روى
في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به
الصلاة . . الخ .

قال أبو سعيد : فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو
أمير المدينة في الأضحى أو فطر فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير من
الصلب فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلى فجذبت بشوبيته
فجذبني فارتفع فخطب قبل الصلاة . فقلت له غيرتم والله ، فقال أبا سعيد
قد ذهب ما تعلم ، فقلت ما أعلم والله خير مما لا أعلم ، فقال : إن الناس لم
يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها قبل الصلاة (١) .

قأول من خطب قبل صلاة العيد هو مروان بن الحكم (٢) .

-
- (١) انظر صحيح البخاري : ٤ / ٢ ، صحيح مسلم : ٥٠٥ / ١ .
(٢) ترجمة مروان بن الحكم : هو مروان بن الحكم بن أبي العاص
ابن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو عبد الملك ، خليفة أموي
وهو أول من ملك من بني الحكم بن أبي العاص ، وإليه ينسب
بنو مروان ، ولد بمكة ، ونشأ بالطائف ، وسكن المدينة .
ولد سنة ٢ هـ وتوفي سنة ٦٥ هـ . انظر الاعلام : ٢٠٧ / ٧ .

وكان مروان بن الحكم يسب في خطبته من لا يستحق السب والافراط
في مدح بعض الناس ولهذا كان الناس لا يجلسون في خطبته .
انظر فتح الباري : ١٠٤ / ٣ .

آراء الفقهاء في تقديم الخطبة :

عند جمهور الفقهاء لو خطب الإمام قبل صلاة العيد جاز ، وأسأ
لترك السنة لأن التأخير سنة .

واختلفوا في استحباب إعادتها بعد الصلاة .

عند الحنفية لا تستحب إعادتها بعد الصلاة (١) .

وعند جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، تستحب

إعادتها بعد الصلاة ، لأنه خطب في غير محل الخطبة فلا يعتد بها .

فإن لم يفعل لم يكن عليه إعادة الصلاة ولا شيء عليه لأن الخطبة

ليست شرطاً في صحة صلاة العيد (٢) .

- كيفية الخطبة :

خطبة صلاة العيدين ، كخطبة الجمعة في الأركان ، والشروط ،

والسنن ، والمكروهات . إلا أن خطبة صلاة العيد تختلف في بعض الأمور

الآتية عن خطبة الجمعة وهي :

أولاً : أن خطبة العيد سنة ، وهي بعد الصلاة ، فإن قدمها تستحب

إعادتها .

(١) انظر : البناية : ٨٧٥ / ٢ ، شرح فتح القدير ٧٨ / ٢ ، حاشية

ابن عابدين ١٧٥ / ٢ .

(٢) انظر : الخرشي ١٠٤ / ٢ ، حاشية الدسوقي ٤٠٠ / ١ ، المجموع :

٢٨ / ٥ ، روضة الطالبين : ٧٤ / ٢ ، المغنى والشرح الكبير :

٢٤٣ / ٢ .

ثانياً : يستحب أن يبدأ الخطيب خطبتا العيدين بالتكبير —
ويكثر التكبير في أضعاف خطبته (١) لما روى عن سعد المؤذن قال :
كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر بين أضعاف الخطبة ويكثر التكبير —
في خطبة العيدين (٢) .

وروى البيهقي عن عبد الله بن عتبة قال : السنة في تكبير يوم الأضحية
والفطر على المنبر قبل الخطبة أن يبتدئ الإمام قبل الخطبة وهو قائم
على المنبر بتسع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام ثم يخطب ثم يجلس جلسة
ثم يقوم في الخطبة الثانية فيفتتحها بسبع تكبيرات تترى لا يفصل بينهما —
بكلام (٣) .

قال ابن القيم : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح خطبته —
كلها بالحمد لله ، ولم يحفظ عنه في حديث واحد أنه كان يفتتح خطبتي
العيدين بالتكبير إلا ما رواه ابن ماجه في سننه عن سعد مؤذن النبي —
صلى الله عليه وسلم : " أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر بين أضعاف

(١) انظر البناية : ٨٧٥/٢ ، حاشية ابن عابدين : ١٧٥/٢ ، الخرشى
على مختصر خليل : ١٠٤/٢ ، مواهب الجليل : ١٩٦/٢ وما بعدها
المجموع ٢٦/٥ ، نهاية المحتاج ٣٩٢/٢ ، المغنى والشرح الكبير
٢٤٣/٢ وما بعدها . كشف القناع ٥٥/٢ .

(٢) انظر : ابن ماجه : ٤٠٩/١ وفي إسناده عبد الرحمن بن سعد بن
عمار ضعيف انظر بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ١٥٤/٦ .

(٣) انظر الأم : ٢٣٩/١ . السنن الكبرى للبيهقي : ٢٩٩/٣ .

الخطبة ، ويكثر التكبير في خطبتي العيدين * وهذا لا يدل على أنه كان يفتتحها به " (١) .

والصواب : أن يفتتح بالحمد لله ، ثم يكبر التكبيرات ، ويكثر التكبير في أثناء الخطبة . فإن كان في عيد الفطر أمرهم بصدق الفطر وبين لهم وجوبها وثوابها ، وقدر المخرج وجنسه ، وعلى من تجب والوقت الذي يخرج فيه .

وإن كان في الأضحى يذكر الأضحية وفضلها ، وبيان حكمها ، وما يجزى فيها ، ووقت ذبحها والعيوب التي تمنع منها وكيفية تفرقتها (٢) .

ويجوز للخطيب أن يخطب قائما على المنبر ، وعلى الأرض أو راكبا على راحلته لما روى عن أبي كاهل قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب على ناقة ، وحشي أخذ بخطامها (٣) والقيام هو الأفضل .

ولا يجلس عند صعود المنبر بل يبدأ الخطبة لأن الجلوس قبل خطبة الجمعة للأذان ولا آذان في العيدين (٤) .

(١) انظر زاد المعاد : ١٥٣/١ .

(٢) انظر " بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني : ١٥٥/٦ ، المغنسي والشرح الكبير ٢٤٤/٢ .

(٣) انظر ابن ماجه : ٤٠٨/١ ، سنن النسائي ١٨٥/٣ .

(٤) حاشية ابن عابدين : ١٧٥/٢ ، المجموع : ٢٦/٥ ، المغنسي والشرح الكبير : ٢٤٤/٢ .

ويجلس الخطيب بين الخطبتين ، كخطبة الجمعة ، جلسة خفيفة ، لمــــا
 روى الإمام الشافعي قال : " السنة أن يخطب الإمام في العيد يــــن
 خطبتين يفصل بينهما بجلوس " (١) .

وعن جابر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر
 أو أضحى فخطب قائماً ثم قعد قعدة ثم قام (٢) .

ولو أخذت الخطيب في أثناء خطبة العيد يستمر ولا يستخلف
 لأن الخطبة بعد الصلاة وليست الطهارة شرطاً لصحتها (٣) .

استماع الخطبة :

(٤)
 وأما استماع خطبة العيدين سنة ، فلا يجب حضورها ، ولا استماعها ،
 لما روى عن عبد الله بن السائب قال : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم العيد ، فلما قضى الصلاة قال : " إنا نخطب فمن أحب أن يجلس
 للخطبة فليجلس ، ومن أحب أن يذهب فليذهب " .

قال أبو داؤد : هذا مرسل عن عطاء عن النبي صلى الله عليه
 وسلم (٥) . ولهذا أخرت الخطبة عن الصلاة لعدم وجوبها .

(١) انظر : الام : ٢٣٨ / ١ .

(٢) انظر ابن ماجه : ٤٠٩ / ١ وفي اسناده اسماعيل بن مسلم ، وقد

أجمعوا على ضعفه . انظر تلخيص الحبير ٨٦ / ٢ .

(٣) انظر البناية ٨٧٥ / ٢ وما بعدها ، مواهب الجليل ١٩٢ / ٢ ، المجموع

٢٦ / ٥ ، المغنى والشرح الكبير ٢٤٦ / ٢ .

(٤) المراجع السابقة .

(٥) انظر أبو داؤد : ٦٨٣ / ١ ، سنن ابن ماجه : ٤١٠ / ١ ، سنن النسائي

١٨٥ / ٣ .

(١٤٧)

وقال الإمام الشافعي رحمه الله أحب لمن حضر خطبة عيد أن ينصت ويستمع وأحب أن لا ينصرف أحد حتى يستمع الخطبة ، فإن تكلم أو ترك الاستماع ، أو انصرف كرهت ذلك له (١) وفي استماع الخطبة الرجال والنساء سواء .

والأحاديث كلها تدل على أن الصحابة كانوا يستمعون خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة حتى النساء (٢) .

والكلام في أثناء الخطبة مكروه .

ويستحب للمستمع أن يكبر سرا عند تكبير الخطيب ، وعند الشافعية لا يكبر بل يستمعها (٣) .

...

(١) انظر الأم : ٢٣٩ / ١ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) المراجع السابقة . ص ١٤٦ هامشي رقم (٣)

مكروهات صلاة العيديين :

- ١- التنفل قبل صلاة العيد وبعدها .
 - ٢- حمل السلاح إلى المصلى .
- ويكره التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في المصلى والمسجد عند الحنفية والحنابلة (١) ،
- واستدلوا عليه بما رواه البخاري ومسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فصلّى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ومعه بلال (٢) .
- وروى البخاري عن ابن عباس كره الصلاة قبل العيد (٣) .
- وروى الترمذي عن ابن عمر أنه خرج في يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها ، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله .
- قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح (٤) .
- وأما إذا رجع إلى منزله فلا بأس أن يصلّي النفل إن شاء لما روى عن سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر: بدائع الصنائع : ٢٨٠/١ ، شرح فتح القدير : ٣٧/٢ ، الدر المختار : ١٧٠/٢ ، المغنى والشرح الكبير : ٢٤٧/٢ وما بعدها ، كشف القناع : ٥٦/٢ ، الانصاف : ٤٣٢/٢ .

(٢، ٣) انظر صحيح البخاري : ١٢/٢ ، صحيح مسلم : ٦٠٦/١ .

(٤) انظر سنن الترمذي : ٤١٧/٢ ، وما بعدها ، الفتح الرباني : ١٥٨/٦ .

لا يصلى قبل العيد شيئاً ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (١) . ولو خرج من المصلى أو المسجد بعد صلاة العيد ثم عاد إليه مرة أخرى فلا بأس أن يصلى فيها ، ولو دخل في المسجد في رجوعه في الطريق فلا بأس أن يصلى تحية المسجد ويكره قضاء فاتئة في صلى العيد (٢) .

مذهب المالكية :

وعند فقهاء المالكية يكره التنفل قبل صلاة العيد ويعدّها في المصلى لحديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما . ولو صليت صلاة العيد في المسجد فلا يكره التنفل قبلها ولا بعدها . أما قبل الصلاة فلأن المسجد يطلب تحيته ولو في وقت النهي . وأما بعدها في المسجد فلندور حضور أهل البدع لصلاة الجماعة في المسجد (٣) .

مذهب الشافعية :

وعند فقهاء الشافعية لا تكرر صلاة النفل قبل صلاة العيد ، ولا بعدها بعد ارتفاع الشمس ، لا في البيت ولا في المصلى ، وهذا لغير الإمام ،

(١) سنن ابن ماجه : ٤١٠/١ ، الفتح الرباني : ١٥٨/٦ ، استاده حسن

انظر بلوغ الاماني شرح الفتح الرباني ١٥٨/٦ .

(٢) المصادر السابقة ص ١٤٨ هامش رقم (١٠)

(٣) انظر الخرشي على مختصر سيدي خليل : ١٠٥/٢ مواهب الجليل :

١٩٩/٢ ، حاشية الدسوقي : ٤٠١/١ .

(١٥٠)

أما الإمام فيكره له النفل قبل صلاة العيد وبعدها لا شتفاله لغير الأهم ،
ولمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

فالأحاديث الواردة في نهى النفل تتعلق بالإمام .
وأما المأموم إن كان يسمع الخطبة فيكره النفل ، وإلا فلا .
وقالوا إن الأصل إباحة الصلاة إذا ارتفعت الشمس ، ولم يثبت
النهي فيه وليس هذا وقت الكراهة . (١)

و قال ابن حزم (٢) وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يصل قبلها ولا بعدها ، لأنه عليه السلام كان إماماً ولا يینه عليه السلام
قط لا بإيجاب ولا بكراهة عن التنفل في المصلى قبل صلاة العيد وبعدها ،
ولو كانت مكروهة لبينها (٣) .

(١) انظر : المجموع ١٦/٥ ، مغنى المحتاج : ١/٣١٣ ، نهاية
المحتاج : ٢/٣٩٦ .

(٢) ترجمة ابن حزم : على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد
عالم الأندلس في عصره ، وأحد أئمة الإسلام كان في الأندلس خلق
كثير ينتسبون إلى مذهبه ، يقال لهم "الحزمية" وكانت له ولأبيه من
قبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة ، فزهد بها وانصرف إلى العلم
والتأليف ، فكان من صدور الباحثين فقيها حافظاً ، يستتبط الأحكام
من الكتاب والسنة . وخالف القياس وله تصانيف كثيرة منها : المحلى
في الفقه ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ وتوفي سنة ٤٥٦ هـ . انظر
الاعلام : ٤/٢٥٤ .

(٣) انظر : المحلى : ٣/٩٠ .

الترجيح :

والذى يظهر من الأحاديث والآثار أن السنة ألا تصلى صلاة قبل صلاة العيد ولا بعدها ، فى المصلى ولا فى المسجد ، والإمام والمأموم فيه سواء . ولو صلى بعد صلاة العيد فى البيت فلا بأس بذلك (١) .

حمل السلاح إلى المصلى :

ويكره حمل السلاح فى المشاهد^{التي} لا يحتاج^{إلى} الحرب فيها مثل المصلى والمسجد لما يخشى فيها من الأذى والعقر عند تزاحم الناس .

كما رواه البخارى عن سعيد بن جبير قال : " كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح فى أخمص قدمه فلزقت قدمه بالركاب فنزلت فنزعته^{أما} وذلك بمنى فبلغ الحجاج فجعل يعمده فقال الحجاج : لو نعلم من أصابك فقال ابن عمر ، أنت أصبتنى ، قال : كيف ؟ قال : حملت السلاح فى يوم لم يكن يحمل فيه ، وأدخلت السلاح الحرم ، ولم يكن السلاح يدخل الحرم (٢) .

قال الحافظ ابن حجر : هذه ترجمة تخالف فى الظاهر ، الترجمة المتقدمة ، هى " باب الحراب والدرق يوم العيد " لأن تلك دائرة بين الإباحة والندب على ما دل عليه حديثها ، وهذه دائرة بين الكراهة

(١) انظر بلوغ الامانى من أسرار الفتح الربانى : ١٥٩/٦ .

(٢) صحيح البخارى : ٦/٢ .

(١)

والتحريم لقول ابن عمر رضى الله عنهما " فى يوم لا يحل فيه حمل السلاح " ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها من حملها بالدركة وعهدت منه السلامة من إيذاء أحد من الناس بها ، وحمل الحالة الثانية على وقوعها من حملها بطرا وأشرا ولم يتحفظ حال حملها وتجريد ها من إصابتها أحدا من الناس ، ولا سيما عند المزاحمة وفى المسالك الضيقة . وقال الحسن : نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدوا (٢) . وروى عبد الرزاق فى مصنفه بإسناد مرسل عن الضحاك بن مزاحم قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العيد " (٣) . وروى ابن ماجه عن ابن عباس ، أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس السلاح فى بلاد الإسلام فى العيدين ، إلا أن يكونوا بحضرة العدو (٤) .

تظهر من الأحاديث والآثار أن وجه النهى خوفا من إيصال الأذى لأحد وهذا ممكن فى الأماكن المزدحمة ، ولا ضرورة لحملها ، والمنع للفساد الذرائع . وأما عند خوف العدو ، أو للضرورة فلا مانع لحملها .

...

(١) صحيح البخارى : ٦/٢ .

(٢) انظر : فتح البارى : ١٠٧/٣ .

(٣) انظر : المصنف الحافظ عبد الرزاق : ٢٨٩/٣ .

(٤) انظر : ابن ماجه ٤١٧/١ ، وفى الزوائد : وفى إسناد نائل بن

نجيح وإسماعيل بن زياد وهما ضعيفان .

الفصل الثاني

فيما يخص عيد الفطر من أحكام :

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : فيما يتعلق بعيد الفطر من السنن والمستحبات .

المبحث الثاني : فيما يتعلق بعيد الفطر من المحرمات والمكروهات.

تأخير صلاة الفطر :

ويسن تأخير صلاة عيد الفطر عن أول وقتها قليلا ، لما روى الإمام الشافعى رحمه الله رسلا أن النبی صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم وهو بنجران " أن عجل الغد وإلى الأضحى وأخر الفطر وذكر الناس " (١) .

ولأن لكل عيد وظيفة ، فوظيفة عيد الفطر إخراج الفطرة، ووقتها قبل الصلاة ، هو الأفضل ، ووظيفة عيد الأضحى الأضحية، ووقتها بعد الصلاة، وفى تأخير الفطر وتقديم الأضحى توسيع لوظيفة كل منهما (٢) .

استحباب الأكل قبل الصلاة :

ويستحب أن يأكل فى الفطر قبل الصلاة ، وأن يكون المأكل تمرا ، وأن يكون وترا (٣) .

لما روى البخارى عن أنس قال : كان النبی صلى الله عليه وسلم لا يفد ويوم الفطر حتى يأكل تمرات . وزاد فى رواية ويأكلهن وترا (٤) .

(١) انظر: الام : ٢٣٢/١ .

(٢، ٣) انظر : البناية : ٨٥٦/٢ ، شرح فتح القدير : ٧١/٢ ، حاشية

ابن عابدين ١٦٨/٢ ، الشرح الصغير : ٥٢٨/١ ، مواهب الجليل :

١٩٤/٢ ، حاشية الدسوقي : ٣٩٨/٢ ، المجموع : ٧٤/٥ ، المغنى

والشرح الكبير ٢٢٩/٢ ، ٢٣٥ .

(٤) صحيح البخارى : ٣/٢ ، كتاب العيدين .

وروى الترمذى عن بريدة عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم . . الخ (١) .

ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل قبل الخروج إلى المصلى . والحكمة من الأكل قبل الصلاة ليخرج إليها وهو مفطر خلاف الأيام السابقة .

وقال بعض العلماء لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم ، استحب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله تعالى ، ويشعر بذلك اقتضاه على القليل من ذلك ولو كان لغير الامتثال لأكل قدر الشبع (٢) .

وأما جعلهن وتراً ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلهن في جميع أموره تبركاً بذلك .

وهذا كله في حق من يقدر على التمر ، وإلا فيجوز أن يفطر ولو على الماء ليحصل له اتباع السنة .

وقال الإمام الشافعى رحمه الله : نحن نأمر من أتى المصلى أن يطعم ويشرب قبل أن يغدو إلى المصلى ، وإن لم يفعل أمرناه بذلك في طريقه ، والمصلى إن أمكنه فإن لم يفعل ذلك فلا شيء عليه ، ويكره له (٣) .

(١) انظر: سنن الترمذى : ٤٢٦/٢ ، قال الترمذى : هذا حديث غريب .

(٢) انظر: فتح البارى : ٠٩٩/٣ .

(٣) انظر : الام : ٠٢٣٢/١ .

مشروعية التكبير :

اتفق العلماء على مشروعية التكبير في طريق المصلي يوم الفطر،
واستدلوا عليه بقوله تعالى : " ولتكبروا لله على ما هداكم " (١) .

فقال المفسرون في تفسير الآية : " والذكر الذي حضهم الله على
تعظيمه به هو التكبير يوم الفطر (٢) .

وروى عن عبد الله بن المبارك قال : سمعت سفيان يقول : " ولتكبروا
الله على ما هداكم " : إنه التكبير يوم الفطر .

وعن ابن عباس قال : حق على المسلمين إذا نظروا هلال شوال
أن يكبروا الله حتى يفرغوا من عيدهم (٣) .

وقد ثبتت مشروعية التكبير بالأحاديث والآثار كما روى عن ابن عمر
أنه كان يخرج للعيد من المسجد فيكبر حتى يأتي المصلي ، ويكبر
حتى يأتي الإمام (٤) .

وعن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي
المصلي (٥) .

(١) سورة البقرة : آية ١٨٥ .

(٢ ، ٣) انظر تفسير الطبري : ٤٧٨ / ٣ ، التفسير الكبير للإمام

فخر الدين الرازي : ٨٠٩٢ / ٥ .

(٤ ، ٥) انظر الدارقطني : ٤٤ / ٢ ، وما بعده . وقال البيهقي :

حديث ابن عمر موقوف ورواية سالم بن عبد الله في سنده موسى بن

محمد بن عطاء منكر الحديث ضعيف . سنن الكبرى : ٢٧٩ / ٣ .

فالأحاديث والآثار وإن كانت لا تخلو من ضعف إلا أنه يعضد بعضها بعضاً مما يجعلها ترقى إلى درجة الاحتجاج بها .

وقت التكبير :

واختلف الفقهاء في وقت التكبير .

ذهب فقهاء الحنفية (١) ، والمالكية (٢) إلى أن تكبير الناس يكون في طريق المصلى بعد خروجهم من البيوت ، فإذا انتهوا إلى المصلى فترك التكبير عند الحنفية .

وعند المالكية يستمرون في التكبير وهم جالسون في المصلى حتى تبدأ الصلاة .

وذهب فقهاء الشافعية ، والحنابلة إلى أن وقت التكبير يبدأ بغروب الشمس من ليلة عيد الفطر ، إذا رآوا الهلال ، وأما آخر وقته فالشافعية فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يكبر إلى أن يخرج الإمام إلى الصلاة ، لأنه إذا حضر فالسنة أن يشتغل بالصلاة فلا معنى للتكبير .

ثانيها : أنه يكبر حتى تفتح الصلاة لأن الكلام مباح قبل أن تفتح الصلاة فكان التكبير مستحباً وهذا هو الراجح عندهم .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٢٢٩/١ ، شرح فتح القدير : ٢٢/٢ .

(٢) انظر الشرح الصغير : ٥٢٩/١ ، قوانين الأحكام الشرعية : ١٠١ .

وثالثها : حتى ينصرف الإمام ، لأن الإمام والمؤمن مشغولون بالذكر إلى أن يفرغوا من الصلاة ، فسن لمن لم يكن في الصلاة أن يكبر (١) .

وأما آخر وقت التكبير عند الحنابلة إذا فرغ الإمام من الخطبة لانتهاؤه وقته ، والتكبير المطلق في عيد الفطر أكد نصا لشيوته بالنص . ولا يسن التكبير عقب المكتوبات في عيد الفطر بالاتفاق (٢) .

صيغة التكبير :

وأما صيغة التكبير التي اتفق عليها الفقهاء ، ونقسطل الإمام أحمد رحمه الله عليها الإجماع (٣) ، ما روى عن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح من غداة عرفه يقبل على أصحابه فيقول على مكانكم ويقول : " الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله " والله أكبر ، الله أكبر والله الحمد " (٤) .

(١) انظر المجموع : ٣٤/٥ ، ٤٦ ، مغني المحتاج : ٣١٤/١ ، نهاية المحتاج : ٣٩٩/٢ .

(٢) انظر المغني والشرح الكبير : ٢٥٤/٢ ، كشف القناع : ٢/٧٥ وما بعدها .

(٣) انظر : البناية : ٨٨٧/٢ ، شرح فتح القدير : ٧٢/٢ ، الدر المختار ١٧٨/٢ ، الخرشي : ١٠٥/٢ ، مواهب الجليل : ١٩٨/٢ ، مغني المحتاج : ٣١٥/١ ، المغني والشرح الكبير : ٢٥٤/٢ ، كشف القناع : ٥٨/٢ .

(٤) انظر سنن الدارقطني : ٥٠/٢ ، مصنف ابن أبي شيبة : ١٦٧/٢ .

فإن قيل مدار الحد يشعل جابر الجعفي وهو ضعيف (١) ، فأجاب عنه صاحب كشف القناع : " قد روى عنه شعبة والثوري ، وثقه ، وناهيك بهما " (٢) .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : " ليس في هذه المسألة حديث مرفوع أقوى إسناداً منه ليترك من أجله ، والحكم فيه ، حكم الفضيلة والنسب ، لا حكم إيجاب أو تحريم ليشدد في أمر الإسناد " (٣) .

واستحب فقهاء الشافعية أن يزيد بعدها " الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، الله أكبر ، ولا نعبد إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . ويسن أن يقول أيضاً بعد هذا كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم على الصفا : " لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله ، والله أكبر " (٤) .

ويختتمها بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (٥) .

(١) انظر نصب الراية : ٢٢٤/٢ .

(٢) انظر المغني والشرح الكبير : ٢٥٤/٢ ، كشف القناع : ٥٨/٢ .

(٣) انظر صحيح مسلم : ٨٨٨/١ ، كتاب الحج .

(٤) انظر المجموع ٤٥/٥ ، مغني المحتاج : ٣١٥/١ .

صفة التكبير :

وأما صفة التكبير فقد اختلف الفقهاء هل يجهر به أم لا ؟
ذهب جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة
وأبويوسف ، ومحمد من الحنفية ، إلى أن يجهر بالتكبير ، في المنازل
والمساجد والأسواق وفي طريق المصلى (١) . واستدلوا عليه بقوله
تعالى : " ولتكبروا الله على ما هداكم "

وأن المراد به التكبير في عيد الفطر والجهر به أولى .
وبما روى عن ابن عمر أنه كان إذا غدا يوم الأضحى ويوم الفطر
يجهر بالتكبير ، حتى يأتي المصلى ، ثم يكبر حتى يأتي الإمام . (٢) .
وبما روى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
زيّنوا أعيادكم بالتكبير (٣) .

وقد نقل الجهر عن كثير من السلف ، كابن عمر ، وأبي أمامة
الباهلي ، والنخعي ، وابن جبير وغيرهم . ولأن فيه فوائد منها إظهار
شعائر الإسلام ، وتذكير الناس بالتكبير .

(١) انظر : شرح فتح القدير : ٧٢/٢ ، حاشية ابن عابدين ١٧٠/٢ ،
الشرح الصغير : ٥٢٩/١ ، قوانين الأحكام الشرعية : ١٠١ ، المجموع
٣٥/٥ ، نهاية المحتاج : ٣٩٧/٢ ، المغني والشرح الكبير :
٢٣١/٢ ، كشف القناع : ٥٧/٢ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) رواء الطبراني في الصغير وفيه عمر بن راشد ضعفه أحمد وابن معين ،
والنسائي ، وقال العجلي لا بأس به ، انظر مجمع الزوائد : ١٩٧/٢ .

ونذهب أبوحنيفة : إلى أن يكبر سراً في طريق المصلين
ولا يجهر به (١) . وقال إن الأصل في الشنأ والذكر الإخفاء ما لم يرد
فيه النص بالإظهار ، ولأن رفع الصوت بالذكر بدعة مخالف لقوله تعالى :
" ادعوا ربكم تضرعاً وخفية إنه لا يحب المعتدين " (٢) .

وروى في تفسير " خفية " أي سرا .

وكذلك استدل عليه بما روى عن أبي موسى قال : كنا مع النبي
صلى الله عليه وسلم في سفر فجعل الناس يجهرون بالتكبير فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : " يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم إنكم ليس تدعون
أصم ، ولا غائبا ، إنكم تدعون سميعا قريبا ، وهو معكم . " (٣) .
ولأنه أقرب إلى الأرب وأبعد عن الرياء .

والخلاف بين الأحناف في استحباب الجهر وعدمه ، وأما نفس
التكبير فلا خلاف بينهم .

...

(١) انظر مختصر الطحاوي : ٣٧ ، البناية ٨٥٨/٢ ، شرح فتح
القدير ٧٢/٢ ، حاشية ابن عابدين ١٧٠/٢ .

(٢) سورة الأعراف آية ٥٥

(٣) صحيح مسلم : ٢٠٧٦/٣ ، كتاب الذكر والدعاء باب استحباب
خفض الصوت بالذكر .

أداء صدقة الفطر قبل الصلاة :

ومن سنن عيد الفطر إخراج صدقة الفطر قبل الصلاة (١) ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها ، كما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة (٢) . وروى عن ابن عباس قال : من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات (٣) .

ولأن المقصود من صدقة الفطر إغناء الفقراء عن السؤال في هذا اليوم لقوله عليه الصلاة والسلام : " أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم " (٤) ، وإن أخرها عن الصلاة لم يحصل الغناء في قلوب الفقراء .

بيان أحكام صدقة الفطر في الخطبة :

ومن سنن عيد الفطر أن يذكر الخطيب أحكام صدقة الفطر في خطبة العيد لأنها شرعت لتوضيح الأعمال المشروعة في ذلك الوقت ، وبيان أحكامها ، ويحثهم على الصدقة ، كأن يبين لهم وجوب صدقة الفطر ،

(١) انظر: شرح فتح القدير: ٢٩٩/٢ ، المجموع: ١١٥/٦ ، المغنى والشرح الكبير: ٦٦٥/٢ .

(٢) انظر صحيح البخاري: ١٣٩/٢ ، صحيح مسلم: ٦٧٩/١ ، كتاب الزكاة .

(٣) انظر: ابوداود: ٢٦٢/٣ . كتاب الزكاة . وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه . انظر المستدرک على الصحيحين: ٤٠٩/١ . كتاب الزكاة .

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي: ١٧٥/٤ .

وثوابها ، وقدر المخرج وجنسه ، وعلى من تجب ، ولمن تعطى ، ووقفت أدائها . (١)

وما يدل على ذلك ما روى عن أبي سعيد الخدري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس ، والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ، ويوصيهم ويأمرهم الخ (٢) .

وروى عن ابن عباس قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم فطرأ وأضحى فصلى العید ثم خطب ، ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة (٣) .

وروى عن أبي عبيد مولى ابن أزهري قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجاء ، فصلى ثم انصرف فخطب الناس فقال : ان هذين يومان ، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما ، يوم فطرکم من صيامکم والاخر يوم تأکلون فيه من نسککم (٤) .

ففي الأحاديث تعليم الإمام في خطبته ما يتعلق بذلك العيد من أحكام الشرع من مأمور به ومنهى عنه .

...

(١) انظر شرح فتح القدير ٢/ ٧٢ ، تبیین الحقائق ١/ ٢٢٦ ، الشرح الصغير ١/ ٥٣٠ . حاشية الدسوقي : ١/ ٤٠٠ ، المجموع : ٥/ ٢٥ ، مغنی المحتاج ١/ ٣١٢ ، المغنی والشرح الكبير ٢/ ٢٤٣ ، كشف القناع : ٢/ ٥٥ .

(٢) صحيح البخاري : ٤/ ٢ ، ٨٠ .

(٣) صحيح مسلم : ١/ ٧٩٩ ، كتاب الصيام .

المبحث الثاني

وأما محرمات يوم عيد الفطر ، وهو الصوم ، وقد اتفق الفقهاء على أن الصوم يوم عيد الفطر حرام مطلقا ، سواء أكان الصوم فرضا أم نفلا ، أو قضا ، أو ندرا ، ويكون عاصيا إن قصد صيامه (١) .

واستدلوا عليه بما روى عن أبي عبيد مولى ابن أزهري قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطرکم من صيامکم واليوم الآخر تأکلون فيه من نسککم (٢) .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر (٣) .

فالنهي عن صوم هذا اليوم ثابت بالأحاديث الصحيحة .

ولهذا أجمع الفقهاء على تحريم صوم يوم العيد مطلقا (٤) .

(١) انظر مختصر الطحاوي : ٣٢٥ ، بدائع الصنائع ٢/٧٨ ، الدر المختار

٣٣/٢ ، شرح موطأ للزرقاني ٢/٤٣٤ ، قوانين الأحكام الشرعية

١٣٣ ، المجموع : ٤٨٨/٦ ، مغني المحتاج : ٤٣٣/١ ، المغني

والشرح الكبير ٣/٩٧ ، كشاف القناع : ٢/٣٤٢ .

(٢) صحيح البخاري : ٢/٢٤٩ ، كتاب الصوم ، صحيح مسلم : ١/٧٩٩ كتاب الصيام .

(٣) صحيح مسلم : ١/٧٩٩ وما بعدها .

(٤) انظر فتح الباري : ٥/١٤٣ .

حكم النذر بصوم يوم العيد :

اختلف الفقهاء في حكم من نذر صوم يوم عيد الفطر .

أولاً : هل ينعقد نذره أم لا ؟

ثانياً : لو انعقد نذره فهل عليه القضاء أو الكفارة ؟

ثالثاً : لو نذر صوم يوم معين فوافق اليوم يوم العيد ، فهل عليه القضاء

أم لا ؟

فعند فقهاء الحنفية ، لو نذر صوم يوم الفطر ، انعقد نذره ، لأن نفس النذر طاعة والنهي لغيره ، وهو ترك إجابة دعوة الله تعالى ، ولكنه يفطر احترازاً عن المعصية المجاورة ، وهي النهي عن صوم هذا اليوم ، ثم يقضى لأجل إسقاط الواجب وهو النذر لقوله تعالى " وليوفوا نذورهم " (١)

إلا أن فقهاء الحنفية ، انفردوا في من صام يوم عيد الفطر عن نذره ، يخرج عن العهدة مع الحرمة لأنه أداه كما التزمه (٢) .

وعند جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، ورواية

لأبي يوسف ، وابن المبارك عن أبي حنيفة وهو قول لزفر من الحنفية لو نذر يوم العيد لا ينعقد نذره البتة ، لأنه نذر فيه معصية ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لا نذر في معصية الله " (٣) .

(١) سورة الحج آية ٢٩ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ٨٠ / ٢ ، البنائية : ٣٩٤ / ٣ ، وما بعدها تبیین الحقائق : ٣٤٤ / ١ ، شرح فتح القدير : ٣٨١ / ٢ حاشية ابن عابدين ٤٣٣ / ٢ .

(٣) صحيح مسلم : ٢٦٣ / ٢ ، كتاب النذر (١٦٤١) وهذا جزء من حديث طويل .

وليس عليه القضاء ولا الكفارة ، ولا شيء عليه أصلاً ، لأن الصوم فـسـد
 هذا اليوم منهي عنه (١) . والنهي يقتضي فساد المنهي عنه وتحريمه ،
 لأن تحريم الشيء لوصفه ، مضاد لوجوب أصله ، فيقتضي الفساد ظاهراً
 كالمنهي عنه لعينه (٢) .

حكم نذر صوم يوم معين :

ولو نذر صوم يوم معين ، مثلاً إذا قال: لله عليّ صوم يوم الخميس
 أو نذر أن يصوم يوم يقدم فلان . فوافق يوم الخميس يوم العيد ، أو جاء
 فلان يوم العيد ، فعند الحنفية ، وهو أحد قولي الإمام الشافعي رحمه الله
 ورواية عن الإمام أحمد رحمه الله : لزمه النذر ولا يصوم يوم العيد بـلـل
 يقضى يوماً بعده (٣) .

واستدلوا على قضاء الصوم في نذر وافق يوم العيد بما رواه البخاري
 عن زياد بن جبير قال : جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فقال : رجل

(١) انظر: الخرشى على سيدى خليل ، ٢٦٤/٢ ، حاشية الدسوقي
 ٥٣٦/١ ، المجموع : ٤٨٨/٦ ، ٤٠٥/٨ ، ٤١٢ ، المفنى
 والشرح الكبير : ١١٠/٣ وما بعدها ، كشف القناع ٣٤٢/٢ ،
 المراجع الحنفية السابقة .

(٢) انظر : تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد : ١٨٨ .

(٣) انظر : رد المختار بحاشية ابن عابدين ٤٣٣/٢ ، المجموع :
 ٤٠٦/٨ ، المفنى والشرح الكبير : ٣٥٨/١١ ، كشف القناع :
 ٢٨٠/٦ ، منتهى الارادات : ٥٦٦/٢ .

نذر أن يصوم يوما قال أظنه ، قال الاثنان ، فوافق يوم عيد ، فقال
ابن عمر: أمر الله بوفاء النذر ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم
هذا اليوم (١) .

يحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن كلا من الدليلين يعمل بهما ،
فيصوم يوما مكان يوم النذر ويترك صوم يوم العيد (٢) .

وعند فقهاء المالكية ، والمذهب المختار عند الشافعية ، ليس عليه
شيء لأنه نذر في يوم معين فوافق اليوم يوم حرمة الصوم ، فحرم الصوم
لأنه ليس بوقت صوم (٣) .

والرواية الثانية عند الحنابلة ينعقد نذره ويقضى صومه لأنه فاتته
ما نذر صومه وكفر لعدم الوفاء بنذره (٤) .

وقال ابن قدامة : " وأما من نذر صوم يوم الخميس أو قدوم فلان
ووافق يوم العيد ، ينعقد نذره لأنه لم يقصد بنذره المعصية ، وإنما
وقع اتفاقا .

(١) صحيح البخارى : ٢٤٩/٢ .

(٢) انظر فتح البارى : ١٤٤/٥ وما بعدها .

(٣) انظر : الخرشي : ٢٦٤/٢ ، القوانين الفقهية : ١٨٩ ، الام :

٢٩٨/٨ ، المجموع : ٤٠٦/٨ ، ٤١٢ .

(٤) انظر كشف القناع : ٢٨٠/٦ .

وأما قضاء هذا الصوم ففيه ثلاثة أقوال :

القول الأول : يقضى ويكفر .

القول الثاني : يقضى ولا كفارة عليه .

والقول الثالث : يكفر ولا يقضى . والراجح هو القول الأول (١)

وأما مكروهات يوم عيد الفطر فقد ذكرت في المبحث الخامس من الفصل

الأول ؟؟

...

(١) انظر : المغنى والشرح الكبير : ٣٥٩/١١ ، ٣٦١ .

الفصل الثالث

في أحكام صدقة الفطر

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف صدقة الفطر ، ودليلها ، وحكمها ، وحكمة مشروعيتها .

المبحث الثاني : وقت وجوبها ، وإخراجها ، وعلى من تجب .

المبحث الثالث : مقدار الواجب ، وبيان الأجناس التي تخرج منها .

المبحث الرابع : مصرف صدقة الفطر .

المبحث الأول

وسيكون الكلام في هذا المبحث على النحو التالي :

- معنى صدقة الفطر لغة واصطلاحاً .
- مشروعية صدقة الفطر .
- حكم صدقة الفطر .
- حكمة مشروعية صدقة الفطر .

معنى صدقة الفطر أو زكاة الفطر :

ما يلاحظه الباحث من استعمالات الفقهاء في كتب الفقه أن زكاة الفطر
أو صدقة الفطر بمعنى واحد في اصطلاح الشرع .

كما قال الماوردي (١) : الصدقة زكاة ، والزكاة صدقة ، يفترق الاسم
ويتفق مع المسمى (٢) .

وكذلك في لغة القرآن والسنة ، أطلق لفظ الصدقة على الزكاة كقوله تعالى :
” خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ” (٣) .

وكذلك في قوله تعالى : ” إنما الصدقات للفقراء والمساكين ” (٤) .

وفي الحد يث : ” ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ” (٥) .

(١) ترجمة الماوردي : علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن ، قضاة عصره ،
من العلماء الباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة ، ومنها الأحكام
السلطانية ، والحاوي في فقه الشافعي . ولد في البصرة سنة ٣٦٤ هـ وتوفي
ببغداد سنة ٤٥٠ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٧/٥ ، الأعلام :
٣٢٧/٤ .

(٢) انظر الأحكام السلطانية : ١١٣ .

(٣) سورة التوبة / آية ١٠٣ .

(٤) سورة التوبة آية ٦٠ .

(٥) صحيح البخاري : ١٣٣/٢ ، كتاب الزكاة ، صحيح مسلم : ٦٧٣/١ ،
(٩٧٩) كتاب الزكاة .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعان ، لما بعثه إلى اليمن : إن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم " (١) .

وهذه النصوص كلها قد جاءت في شأن الزكاة وعبر عنها بالصدقة .

فزكاة الفطر أو صدقة الفطر بمعنى واحد في اصطلاح الشرع .

معنى لفظ الزكاة لغة وشرعا :

الزكاة لغة مصدر زكا ، بمعنى النماء والزيادة وزكا الرجل إذا صلبح ،
والزكاة : البركة والنماء والطهارة والصلاح (٢) .

وأصلها من الزيادة ، يقال زكى الزرع يزكو ، زكا ، أى نما . وكل شئ
ازداد فقد زكا .

والزكاة أيضا الصلاح وأصلها من زيادة الخير يقال رجل زكى ، أى زائد
الخير من قومه ، وزكى القاضى الشهود إذا بين زيادتهم فى الخير .
وسمى ما يخرج من المال للمساكين بايجاب الشرع زكاة ، لأنها تزيد
فى المال الذى أخرجت منه وتوفره فى المعنى ، وتقيه الآفات .

وتعريف الزكاة فى الشرع : هو اسم : شئ مخصوص من مال مخصوص
على أوصاف مخصوصة ، لطائفة مخصوصة (٣) .

(١) صحيح البخارى : ١٣٦/٢ ، كتاب المزكاة .

(٢) انظر : النصاب المنير : ٢٧٢/١ .

(٣) انظر المجموع : ٢٩١/٥ .

معنى لفظ الصدقة لغة واصطلاحاً :

ولفظ الصدقة مأخوذة من الصدق الذى هو ضد الكذب ، ومصدره بالفتح " صدق " أو بالكسر اسم صدق وجمعه صدقات ، والمصدق ، آخذ الصدقات ، والمتصدق معطيها (١) .

والفطر ضد الصوم ، وأضاف إليه الصدقة ، وهو اسم ليوم مخصوص ، أى صدقة يوم الفطر لأن الصدقة تجب بالفطر من رمضان .

وأما لفظ الفطرة ، بكسر الفاء ، وهى لفظة مولدة ، لا عربية ، ولا معربة ، بل اصطلاحية للفقهاء ، وكأنها من الفطرة التى هى الخلقة أى زكاة الخلقة (٢) . وقال ابن عابدين (٣) : إن لفظ الفطرة الواقع فى كلام الفقهاء وغيرهم ، مولد حتى عده بعضهم من لحن العامة ، أى إن الفطرة ، المراد بها الصدقة غير لغوية لأنها لم تأت بهذا المعنى .

(١) انظر القاموس المحيط : ٢٦١/٣ .

(٢) انظر : المجموع : ٩٥/٦ .

(٣) ترجمة ابن عابدين : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين ، الدمشقي ، فقيه إداري الشامية ، وإمام الحنفية فى عصره وله مصنفات كثيرة ، ولد فى دمشق سنة ١١٩٨ هـ وتوفى سنة ١٢٥٢ هـ . انظر الأعلام ٤٢/٦ .

وقال العلماء معناها زكاة البدن ، وتسمى صدقة الرأس ، وصدقة النفوس (١) .

مشروعية صدقة الفطر :

شرعت صدقة الفطر في السنة الثانية من الهجرة ، وهي السنة التي فرض فيها صوم رمضان ، وهذا قبل وجوب الزكاة (٢) .

وقد ثبتت مشروعيتهما من الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى : " قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى " (٣) .

والأصل أن زكاة الفطر ما جاء ذكرها في القرآن صراحة ، إلا أنه

الآية فقد ذكر علماء التفسير أن المراد بقوله " من تزكى " صدقة الفطر . كما

روى عن أبي خلدة قال : " دخلت على أبي العالية فقال لي : إذا غدت غداً إلى

العبيد فمر بي قال فمررت به فقال : هل طعمت شيئاً . قلت نعم ، قال : أفضت

على نفسك من الماء ؟ قلت نعم . قال فأخبرني ما فعلت بزكاتك : قلت قد وجهتها .

قال : إنما أردت لك لهذه ثم قرأ " قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى " قال : إن

أهل المدينة لا يرون صدقة أفضل منها (٤) .

(١) انظر حاشية ابن عابدين : ٣٥٧/٢ ، وما بعدها .

(٢) انظر الدكتور يوسف القرضاوى ، فقه الزكاة : ٩١٨/٢ .

(٣) سورة الأعلى : آية ١٥ .

(٤) انظر : جامع البيان للطبري : ١٠٠/٣٠ ، تفسير القرآن العظيم

لابن كثير : ٥٠١/٤ .

وقد روي عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز أنه كان يأمر الناس بإخراج
صدقة الفطر ويتلو هذه الآية (١) .

- مشروعية صدقة الفطر من السنة :

وثبتت مشروعتها من السنة ، كما روى في الصحيحين عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما : قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً
من تمر أو صاعاً من شعير على العبد ، والحر ، والذكر والأنثى والفسير والكبير
من المسلمين (٢) . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كنا نخرج
إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير ،
حرراً أو مملوك . الخ (٣) .

وروى أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه قال : فرض رسول الله صلى
عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من أداها
قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات (٤) .

(١) انظر جامع البيان للطبري : ١٠٠/٣٠ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير :
٥٥١/٤

(٢ و ٣) صحيح البخاري : ١٣٨/٢ وما بعد ها ، كتاب الزكاة ، باب فرض
صدقة الفطر ، صحيح مسلم : ٦٧٧/١ ، كتاب الزكاة رقم (٩٨٥ ، ٩٨٤)
أبو داود : ٢٦٧/٢ ، كتاب الزكاة .

(٤) انظر أبو داود : ٢٦٢/٢ (١٦٠٩) ، ابن ماجه : ٥٨٥/١ ، كتاب
الزكاة وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه
ووافقه الذهبي . انظر المستدرک : ٤٠٩/١ .

وروى الترمذى (١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مناديا في فجاج مكة (٢) ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير ، مدان من قمح أو سواء صاع من طعام الخ .

فهذه الروايات الصحيحة تدل على مشروعية صدقة الفطر .

- الإجماع :

واتفق الفقهاء على أن صدقة الفطر واجبة ،
 ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك (٣) .

(١) انظر سنن الترمذى : ٦٠/٣ ، كتاب الزكاة . وقال الترمذى هذا حديث حسن غريب .

(٢) فان قيل : إن وجوبها في السنة الثانية من الهجرة ، ومكة حينئذ دار حرب ، فكيف يتأتى فيها النداء ؟ فالجواب عنه : ليس بلام أن يكون بعث المنادى عقب الفرض ، بل يحتمل أنه سنة فتحها وهي سنة ثمان من الهجرة ، ويحتمل أنه سنة حج أبوبكر بالناس ، ويحتمل أنه سنة حجة الوداع ، وهي سنة عشر ، ولكن الصواب أن يكون إعلام لمن كتم إسلامه من أهل مكة . انظر الشرح الصغير : ٦٢٢/١ .

(٣) انظر : شرح فتح القدير : ٢٨١/٢ ، حاشية الدسوقي : ٥٠٤/١ ، المجموع : ٩٥/٦ ، المغنى والشرح الكبير : ٦٤٥/٢ ، فتح الباري : ١١٠/٤ .

حكم صدقة الفطر :

واختلف الفقهاء في حكم صدقة الفطر ، هل هي فرض ، أو واجبة
أو سنة ؟

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة إلى أن صدقة
الفطر فرض (١) ودليلهم على الفرضية ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ،
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر الخ (٢) .

والفرض عند جمهور الفقهاء يشتمل على ما ثبت بدليل قطعي أو ظني ،
أما ما ثبت بدليل ظني فجاحده ليس بكافر .

وذهب فقهاء الحنفية إلى أن صدقة الفطر واجبة ، وليست فرضا .

ودليلهم على الوجوب ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر ،

وقولهم بالوجوب بناء على قاعدة تتم في التفرقة بين الفرض والواجب ، فالفرض
عندهم ما ثبت بدليل قطعي ، والواجب ما ثبت بدليل ظني .

(١) انظر بداية المجتهد : ٣٤٢ / ١ ، قوانين الأحكام الشرعية : ١٢٩ ،

المجموع : ٩٥ / ٦ . مغنى المحتاج : ٤٠١ / ١ ، و ، روضة الطالبين : ٢٩١ / ٢

المغنى والشرح الكبير : ٦٤٥ / ٢ ، كشاف القناع : ٢٤٥ / ٢ .

وقال ابن حزم : بأن زكاة الفطر فرض ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر بها فصار أمرا مفترضا .

وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر ، وهي داخلة في أمر
الله تعالى : " أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " انظر المحلى : ١١٩ / ٦ .

(٢) سبق تخرجه في ص : ١٧٥ .

ونتيجة الفرق ، أن جاحد الفرض كافر ، أما جاحد الواجب فليس بكافر (١) .

والأصل أن الخلاف بين الحنفية وجمهور الفقهاء ، اختلاف في الاصطلاح لا اختلاف في المعنى .

قال ابن الهمام : (٢) " لا خلاف في المعنى ، فإن الافتراض الذي يشبثونه ليس على وجه يكفر جاحده ، فهو معنى الوجوب الذي نقول به ، غاية الأمر أن الفرض في اصطلاحهم أعم من الواجب في عرفنا ، فأطلقوه على أحد جزأيه ، ولهذا ذكرها الفقهاء ، بلفظ الواجب (٣) .

ومعنى الفرض عند هم ، ألزم وأوجب ، فزكاة الفطر فرض ، واجب عند هم (٤).

(١) انظر المبسوط : ١٠١/٢ ، شرح فتح القدير : ٢٨١/٢ .

(٢) ترجمة ابن الهمام : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الاسكندري ، كمال الدين ، المعروف بابن الهمام . إمام من علماء الحنفية ، عارفاً بأصول الديانات ، والتفسير ، والفرائض ، والفقه ، والحساب واللغة . أصله من سيواس . ولد بالاسكندرية ونبغ في القاهرة ، وأقام بحلب مدة ، وجاور بالحرمين ، وله تصانيف كثيرة ومنها فتح القدير في شرح الهداية ، ولد سنة ٧٩٠ هـ ، وتوفي بالقاهرة سنة ٨٦١ هـ .

انظر : الفوائد البهية : ١٨٠ ، الاعلام : ٢٥٥/٦ .

(٣) انظر : شرح فتح القدير : ٢٨٢/٢ .

(٤) انظر : شرح مسلم للنووي : ٥٨/٧ .

وذهب بعض المتأخرين من أصحاب المالكية ، والشافعية ، إلى أنها سنة (١) .

واستدلوا على سنيتها صدقة الفطر من حديث الأعرابي المشهور ، السدي ذكر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم " الزكاة " فقال الأعرابي " هل علي غيرها " قال لا " إلا أن تطوع " (٢) ولم يذكر صدقة الفطر في الحديث .

ثانيا : أن حديث ابن عمر رضي الله عنهما " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم " فقله " فرض " بمعنى قدر ، صدقة الفطر بالصاع التمر وغيره ، وليس المراد من " فرض " الأمر بالوجوب .

قال النووي : " إن هذا القول شاذ ، منكر بل غلط صريح " (٣)

وقال بعض العلماء " إن وجوبها مفسوخ بالزكاة (٤) .

واستدل عليه بما روى أحمد ، وابن ماجه ، والنسائي ، عن أبي عمار قال سألت قيس بن سعد رضي الله عنه عن صدقة الفطر فقال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تنزل الزكاة ، ثم نزلت الزكاة فلم ننه عنها ، ولم نؤمر بها ، ونحن نفعله . الخ . واللفظ لأحمد (٥) .

(١) انظر بداية المجتهد : ٣٤٢/١ ، مواهب الجليل : ٣٦٤/٢ ، روضة

الطالبين : ٣٩١/٢ .

(٢) صحيح البخاري : ١٧/١ ، كتاب الايمان .

(٣) انظر روضة الطالبين : ٢٩١/٢ .

(٤) انظر فتح الباري : ١١٠/٤ .

(٥) الفتح الرباني ١٣٦/٦ ، ابواب زكاة الفطر ، ابن ماجه : ٥٨٥/١ (١٨٢٨)

سنن النسائي : ٤٠٩/٥ . قال النووي : مدار الحديث على أبي عمار ولا يعلم

حاله في الجرح والتعديل . انظر المجموع : ٩٥/٦ .

الترجيح :

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء أن صدقة الفطر واجبة لشبوتها بالأدلة الصحيحة المتواترة ، وعليه الإجماع (١) .

وأما القول بأنها منسوخة فأجاب عنه ابن حجر فقال :

« إن الحديث ضعيف ، لأن فيه راويا مجهولا ،

وإن صح الحديث ، فلا دليل على النسخ ، لا احتمال الاكتفاء بالأمر

الأول ، لأن نزول فرض ، لا يوجب سقوط فرض آخر .

والأصل في أوامر الله ورسوله أن تكون محكمة ودائمة ، ولا يشبه النسخ

بمجرد الاحتمال ، ولهذا استقر الأمر بين الأئمة وجوب صدقة الفطر .

ولا يعبأ بمن شذ لأنه مخالف للإجماع (٢) .

حكمة مشروعية صدقة الفطر :

والحكمة في وجوب صدقة الفطر من وجهين :

أولا : أنها طهرة للصائم ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه قال :

فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفس ،

وطعمة للمساكين ، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد

(١) انظر المرجع السابق .

(٢) انظر فتح الباري : ١١٠ / ٤ .

(١) انظر المرجع السابق .

(٢) انظر فتح الباري : ١١٠ / ٤ .

الصلاة فهي صدقة من الصدقات (١) .

ومعنى أنها صدقة من الصدقات : أى ليس لها الثواب الخاص بزكاة
الفطر بوصفها قربة لها وقت معلوم (٢) .

ووجبت زكاة الفطر فى ختام شهر رمضان بأن تكون بمثابة غسل ، يتطهر
به من أضرار ما شاب نفسه ، أو كدر صومه ، وتجبر مافيه من قصور لأن الحسنات
يذهب السيئات .

وكذلك صدقة الفطر كالسنن الرواتب للصوم ، لأن السنن الرواتب تجبر
ما قد يحدث فى الصلاة المفروضة من غفلة أو خلل .

وقال بعض العلماء : إن زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة
تجبر نقصان الصوم ، كما يجبر السجود نقصان الصلاة .

الوجه الثانى : إغناء الفقراء والمساكين عن السؤال فى هذا اليوم ،
لأن هذا يوم عيد ، والعيد يوم فرح وسرور ، فينبغى أن يكون السرور عاما لكل أبناء
المجتمع المسلم ، ولكن لا يفرح المساكين إذا رأوا إخوانهم من المتمولين والقادرين
يأكلون ويلبسون ما طاب وحسن وهم لا يجدون قوت يومهم فى يوم العيد .

فحكمة الشريعة أن يفرض على الأغنياء صدقة لإغناء الفقراء عن السؤال
فى هذا اليوم .

(١) سبق تخريجه . ص ١٨٠

(٢) انظر فقه الزكاة : ٩٥٤ / ٢ .

ولهذا ورد في الحديث : " أغنواهم عن الطواف هذا اليوم " (١) .
 يعني أغنوا الفقراء عن السؤال وأمر بإخراجها قبل الصلاة ، وكذا يجوز
 إخراجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين .

ووجب قليل المقدار ليكون إخراجها سهل على الناس ، ويشترك فيه
 أكبر عدد من الأمة (٢) .

— — —

(١) انظر سنن الدارقطني : ١٥٣ / ٢ .

(٢) انظر فقه الزكاة : ٩٢٢ / ٢ .

المبحث الثاني

والكلام فيه على النحو التالي :

أولاً : في بيان وقت وجوب صدقة الفطر وإخراجها .

ثانياً : على من تجب صدقة الفطر .

أما وقت الوجوب :

فقد اختلف الفقهاء في تحديد الوقت الواجب لإخراج صدقة الفطر

على رأيين :

ـ الرأي الأول : وإليه ذهب فقهاء الحنفية بأنها تجب بطلوع الفجر

من يوم عيد الفطر (١) ، وهو رأي لبعض المالكية (٢) والشافعية (٣) ونقله صاحب
الإيضاح عن الإمام أحمد رحمه الله (٤) وبه قال ابن حزم من الظاهرية (٥) .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٧٤/٢ ، البناية : ٢٥٦/٣ ، شرح فتح القدير :

٢٩٨/٢ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي : ٥٠٥/١ ، بداية المجتهد : ٣٤٦/١ .

(٣) انظر المجموع : ١١٥/٦ روضة الطالبين ٢/٢٩٢ ، مغنى المحتاج :

٤٠٢/١ .

(٤) انظر الإيضاح : ١٢٦/٣ .

(٥) انظر المحلى : ١٤٢/٦ .

واستدلوا عليه بما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تغفرون " ، والأضحى يوم تضحون " (١) .

وقالوا : إن المراد منه وقت فطركم يوم تغفرون ، خص وقت الفطر بيوم الفطر ، حيث أضافه إلى اليوم ، والإضافة للاختصاص ، والاختصاص للفطر باليوم دون الليل ، لأن الفطر يضاد الصوم ، وهو في اليوم دون الليل ، لأن الصوم في الليل حرام . والصدقة أضيفت إلى الفطر وهو من طلوع الفجر الثاني (٢) . ولأنها قرينة متعلقة بالعيد فلا يتقدم وقتها عليه كالأضحية (٣) .

والرأي الثاني : وإليه ذهب جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، أن صدقة الفطر تجب بغروب الشمس ليلة عيد الفطر ، لأنها قرينة أضيفت إلى صوم رمضان (٤) .

-
- (١) انظر سنن الترمذي : ٨٠ / ٣ ، كتاب الصوم ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . أبوداؤد ٧٤٣ / ٢ ، ابن ماجه : ٥٣١ / ١ .
- (٢) انظر بدائع الصنائع : ٧٤ / ٢ ، شرح فتح القدير ٢٩٨ / ٢ .
- (٣) انظر مغني المحتاج : ٤٠٢ / ١ .
- (٤) انظر حاشية الدسوقي : ٥٠٥ / ١ ، بداية المجتهد ٣٤٦ / ١ ، المجموع : ١١٥ / ٦ ، مغني المحتاج : ٤٠١ / ١ ، نهاية المحتاج : ١١٠ / ٣ ، المغني والشرح الكبير : ٦٥٩ / ٢ ، كشاف القناع : ٢٥١ / ٢ .

واستدلوا عليه بقول ابن عباس رضى الله عنه قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . الخ (١) .

فأضاف الصدقة إلى الفطر ، فكانت واجبة به ، لأن الإضافة تقتضي الاختصاص ، فأول فطر يقع من جميع رمضان بمغيب الشمس من ليلة الفطر ، والصوم ينتهى به ، وكذلك استدلوا بحديث عمرو رضى الله عنه ، قال : " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان " (٢) .

فأضاف الفطر إلى رمضان فلا بد من إدراك جزء من رمضان مع جزء ليلته عيد الفطر . وثمرة خلاف الفقهاء فى بداية الوقت تظهر فى المولود الذى يولد بعد غروب الشمس أو من أسلم بعده أو كان معسرا وقت الغروب ثم أسر بعده ، فعند الحنفية تجب عليه صدقة الفطر ، لأن وقت الوجوب عند هم من طلوع الفجر الثانى (٣) . ولا فطرة عليه عند جمهور الفقهاء ، لعدم وجوب سبب الوجوب (٤) . ومن مات بعد غروب الشمس فعليه الفطرة عند الجمهور ، لأنه كان حيا وقت الوجوب وهو غروب الشمس .

-
- (١) سبق تخريجه ١٧٥ هـ
 (٢) سبق تخريجه . ص ١٧٥ .
 (٣) شرح فتح القدير : ٢٩٧ / ٢ ، تبين الحقائق : ٣١٠ / ١ .
 (٤) انظر الشرح الصغير ١ / ٦٧٥ ، شرح الحطاب : ٣٧٣ / ٢ ، بداية المجتهد ١ / ط ٣٤٧ ، المجموع ٦ / ١١٥ ، مغنى المحتاج ١ / ٤٠٢ ، المغنى والشرح الكبير ٢ / ٦٥٨ ، كشف القناع : ٢٥٢ / ٢ .

وعند الحنفية لا فطرة عليه ، لعدم تحقق شرط الوجوب ، وهو طلوع
الفجر من يوم الفطر .

وقت الاستحباب :

ويستحب أن يخرج صدقة الفطر يوم العيد بعد صلاة الفجر قبل صلاة
العيد لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر
بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة (١) .

وفى رواية عند مسلم : أمر بإخراج زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس
إلى الصلاة (٢) .

ولأن المقصود من صدقة الفطر إغناء الفقراء فى هذا اليوم ، ويستريحون
عن الطواف والسؤال ، لما روى فى الحديث " قال أغنوهم عن السؤال فى هذا اليوم " .
وبما روى ابن عباس رضى الله عنه : قال : من أداها قبل الصلاة فهى زكاة مقبولة ،
ومن أداها بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات (٣) .

آخر وقتها :

وآخر وقتها غروب الشمس يوم الفطر .

(٢١) صحيح البخارى ١٣٩/٢ ، باب الصدقة قبل العيد ، صحيح

مسلم ٦٢٩/١ .

(٣) سبق تخريجه . ص ١٨٠

وأما تأخير الصدقة بعد صلاة العيد فمكروه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بإخراجها قبل خروج الناس إلى الصلاة .

وتأخيرها عن يوم العيد بلا عذر حرام ، لأن التأخير يفوت الفرض المقصود منها وهو إغناء الفقراء . ويؤثم لتأخير الواجب عن وقته لأنه مخالف لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تسقط الصدقة بخروج الوقت ولا بالموت ، وعليه القضاء (١) .

وقال الحسن بن زياد (٢) : تسقط صدقة الفطر بمضى يوم الفطر ، لأنها قرينة اختصت بيوم العيد فكانت كالأضحية تسقط بمضى أيام النحر .

فأجاب عنه ابن الهمام : إن وجه القرينة فيها معقول لأنها صدقة مالية وهي قرينة مشروعة في كل وقت لدفع حاجة الفقراء ، فلا يتقدر وقـــــت الأداة فيها ، بل يجوز أن يتعدى إلى غيره فلا تسقط بغد الوجوب إلا بالأداة ، كالزكاة ، بخلاف الأضحية فإن القرينة فيها إراقة الدم ولهذا لم تكن قرينة في غير هذه الأيام فيقتصر على مورد النص (٣) .

(١) انظر شرح فتح القدير: ٢/٢٩٩ ، الشرح الصغير: ١/٦٧٨ ، شرح

الخطاب: ٢/٣٦٧ ، المجموع: ٦/١١٦ ، مغنى المحتاج: ١/٤٠٢

الشرح الكبير مع المغنى: ٢/٦٦٠ وما بعدها ، كشاف القناع: ٢/٢٥٢ .

(٢) ترجمة الحسن بن زياد : الحسن بن زياد اللؤلؤى الكوفى ، أبوعلى ،

قاض ، فقيه من أصحاب أبي حنيفة ، أخذ عنه وسمع منه وكان عالماً بذهبته ،

له تصانيف كثيرة منها أدب القاضى . توفي سنة ٢٠٤ هـ . انظر

الجواهر المضيئة: ٢/٥٦ ، الفوائد البهية: ٦٠ ، الأعلام: ٢/١٩١ .

(٣) انظر شرح فتح القدير: ٢/٣٠٠ .

حكم تعجيل صدقة الفطر قبل يوم العيد :

وأما تعجيل صدقة الفطر قبل يوم العيد ففيه أربعة أقوال :

- القول الأول : وإليه ذهب أكثر فقهاء الحنفية بأنه يجوز تعجيلها

مطلقا ولا تفصيل فيه بين مدة ومدة على ظاهر الرواية .

ووجهه أن الوجوب إن لم يثبت فقد وجد سبب الوجود وهو رأس يمونه ،

ويلي عليه والتعجيل بعد وجود السبب . جازز كتعجيل الزكاة بعد وجود النصاب

قبل الحول (١) .

والقول الثاني : وإليه ذهب ابن حزم من الظاهرية والحسن بن زياد

من الحنفية ، بأنه لا يجوز تعجيلها أصلا .

ووجهه أن وقت الوجوب هو يوم الفطر فكان التعجيل أداء الواجب قبل

وجوبه وأنه مستنع كتعجيل الأضحية قبل يوم النحر (٢) .

(٣)

والقول الثالث : وإليه ذهب فقهاء المالكية والقول المختار عن

الحنابلة (٤) . ورواية الكرخي من الحنفية - يجوز تعجيلها قبل يوم العيد ، بيوم

أو يومين .

(١) انظر بدائع الصنائع: ٢/٧٤ ، تبين الحقائق : ١/٣١١ ، شرح فتح

القدير : ٢/٢٩٩ .

(٢) انظر المحلى : ٦/١٤٣ ، المراجع الحنفية .

(٣) انظر المدونة الكبرى ١/٢٨٩ ، الخوشتي ٢/٢٣٣ ، قوانين الأحكام الفقهية :

١٣٠ .

(٤) انظر المغنى والشرح الكبير ٢/٦٥٩ ، كشف القناع ٢/٢٥٢ ، الانصاف

١٧٧/٣ ، المراجع السابقة الحنفية رقم (١)

واستدلوا عليه بما روى البخارى عن ابن عمر رضى الله عنه قال : " وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يوسين " (١) .

ولأن تعجيلها بهذا القدر لا يخل بالمقصود منها ، فإن الظاهر أنها تبقى أو بعضها إلى يوم العيد فيستغنى بها عن الطواف والطلب فيه .

وعمل الصحابة إخراج الفطرة قبل العيد بيوم أو يوسين أقرب إلى السنة .

والرواية الثانية عند الحنابلة يجوز تعجيلها بعد نصف شهر رمضان (٢) .

والقول الرابع : وإليه ذهب فقهاء الشافعية ، وخلفا بن أيوب —

الحنفية (٣) يجوز تعجيلها من أول شهر رمضان لأنها تجب بسببين : الأول : بصيام رمضان والثاني الفطر منه . فإذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر كزكاة المال بعد ملك النصاب قبل الحول .

ولا يجوز تقديمها على رمضان لأنه تقديم على السببين (٤) .

الترجيح :

الراجح أن تخرج صدقة الفطر بعد نصف رمضان ليصرفها الفقراء ففى حاجاتهم وهذا هو الأقرب لمصلحتهم .

(١) صحيح البخارى ١٣٩/٢ .

(٢) المراجع السابقة ص ١٨٨ هامش رقم (ع) .

(٣) ترجمة خلفا بن أيوب : كان من أصحاب محمد وزفر وتفقه على أبي يوسف

قال الذهبي : خلفا بن أيوب العامري البلخي أبوسعيد ، أحمد

الفقهاء الأعلام ببلخ . توفي سنة ٢٠٥ هـ . انظر الجواهر المضية ١٢٠/٢

الفوائد البهية : ٧١ .

(٤) انظر روضة الطالبين : ٢٩٢/٢ ، شرح فتح القدير ٢٩٩/٢ .

على من تجب صدقة الفطر :

أما وجوب صدقة الفطر فهو على نوعين : وجوب عن نفسه ، ووجوب
عن غيره ، ولكل منهما شروط :

النوع الأول : وهو وجوبها عن نفسه فله ثلاثة شروط : الإسلام ، والحرية ،
واليسار .

أما شرط الإسلام والحرية فمتفق عليهما بين الفقهاء (١) ، فلا تجب على
الكافر ولا على العبد عن نفسه .

واستدلوا على شرط الإسلام بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :
" فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ،
على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين " (١) .

فالوجوب عام على المسلمين ، يشمل الذكر والأنثى والصغير والكبير .
ولأن صدقة الفطر فيها معنى العبادة والقربة ^{فلا} أثبت على الكافر ، لأنه
ليس من أهل العبادة .

الحرية : وهي شرط للوجوب ، فلا تجب صدقة الفطر على العبد عن
نفسه ، لأن العبد ليس له ملك إلا المكاتب عند فقهاء الحنفية .

وأما ما جاء في الحديث بأنها تجب على العبد فالمراد منه لزوم الفطرة
على سيده (٢) كما سأذكره إن شاء الله تعالى .

(١) صحيح البخاري : ١٣٨/٢ ، كتاب الزكاة ، صحيح مسلم ٦٢٢/١ ،
(٩٨٤) .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٦٩/٢ ، شرح فتح القدير ٢٨١/٢ ، حاشية (=)

اليسار : وأما الشرط الثالث لوجوب الفطرة وهو اليسار فقد اختلف

الفقهاء في تحديد اليسار على رأيين :

الرأى الأول :، وإليه ذهب فقهاء الحنفية ، أن حد اليسار يقدر بمسلك

النصاب (١) . واستدل عليه بما روى في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله

عنه قال : " خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول " (٢) .

وفي رواية عن حكيم بن حزام : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

" أفضل الصدقة أو خير الصدقة عن ظهر غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى

وابدأ بمن تعول " (٣) .

وذكر البخاري تعليقا : قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن

ظهر غنى (٤) .

فالأحاديث الصحيحة تدل على أن الصدقة الواجبة تجب على الغني .

(=) ابن عابدين : ٣٥٩/٢ ، الخرشى : ٢٢٨/٢ ، بداية المجتهد :

٣٤٣/٢ ، الام : ٦٣/٢ ، المجموع : ٩٦/٦ ، مغنى المحتاج :

٤٠٢/١ ، المغنى والشرح الكبير ٦٤٦/٢ ، كشاف القناع : ٢٤٦/٢ .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٦٩/٢ ، شرح فتح القدير : ٢٨٣/٢ ، حاشية

ابن عابدين ٣٦٠/٢ .

(٢ و٣) صحيح البخاري : ١١٧/٢ ، كتاب الزكاة ، صحيح مسلم : ٧١٧/١

.(١٠٣٣)

(٤) سبق تخريجه .

وَالْفَنَاءُ الشَّرْعِيُّ : يقدر بملك النصاب فاضلا عن حاجاته الأصلية ، وعن
د ينة ولا يشترط النماء لأن وجوب صدقة الفطر بقدرته ممكنة .

وَالْقُدْرَةُ الْمُمْكِنَةُ : على ما يجب بمجرد التمكن من الفعل ، فلا يشترط
بقاؤها لبقاء الوجوب لأنها شرط محض .

وَالْقُدْرَةُ الْمَيْسِرَةُ : هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر ، فغيرته من
العسر إلى اليسر ويشترط بقاؤها لأنها شرط في معنى العلة .
ولهذا تجب صدقة الفطر والأضحية ، ونفقة المحارم ، بقدرته ممكنة ،
فلا تسقط الفطرة بهلاك المال بعد الوجوب . أما الزكاة والعشر والخراج فإنها
تسقط بهلاك المال لا اشتراط بقاء القدرة الميسرة وهي وصف النماء (١) .

والرأي الثاني :

وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ،
وحدوا اليسار بملك قوته ، وقوت من يلزمه نفقته ، ليلة العيد ويومه ، وما يخرج
في الفطرة فاضلا عن حاجاته الأصلية (٢) .

(١) المراجع السابقة ص ٩١ (معامتن رقم دا)

(٢) انظر الخرشي : ٢٢٨ / ٢ ، مواهب الجليل ٣٦٦ / ٢ ، بداية المجتهد :

٣٤٤ / ١ ، المجموع : ٩٨ / ٦ ، روضة الطالبين : ٢٩٩ / ٢ ، مغني

المحتاج : ٤٠٣ / ١ ، المغني والشرح الكبير ٦٤٦ / ٢ ، ٦٢٩ ، كشف

القناع : ٢٤٧ / ٢ .

واستدلوا عليه بما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر . الخ (١) . فأطلق وجوب الصدقة ففى الحديث ولم يخص اليسار بالفناء ، ولا يشترط وجود النصاب ولا فرق بين الغنى والفقر فى وجوب الفطرة ، كما أخرجه أبوداود وأحمد فى مسنده عن عبد الله بن شعبة ، أو ثعلبة بن عبد الله بن أبى صغير عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاع من بر أو قمح على كل اثنين صغيراً وكبيراً حرّاً أو عبداً ، ذكر أو أنثى ، أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله تعالى عليه أكثر مما أعطى ، وزاد سليمان فى حديثه ، غنى أو فقير (٢) .

وروى البيهقى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : كانت زكاة الفطر عمن كل حر وعبد ذكر وأنثى ، صغير وكبير ، فقير وغنى الخ (٣) .

ولأن العلة التى شرعت لها الفطرة موجودة فى الغنى والفقر ، وهى التطهير من اللغو والرفث كما جاء فى حديث ابن عباس رضى الله عنه قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين الخ (٤) .

(١) سبق تخريجه . ص ١٩٠

(٢) انظر : أبوداود : ٢٢٠ / ٢ (١٦١٩) وقال المنذرى فى اسناده النعمان

ابن راشد ولا يحتج بحديثه . انظر بلوغ الامانى من اسرار الفتوح الربانى : ١٤٣ / ٩ .

(٣) انظر : السنن الكبرى : ١٤٦ / ٤ .

(٤) سبق تخريجه . ص ١٧٥

وقال ابن قدامة : " إن هذه الصدقة من حق مال لا يزيد بزيادة المال فلا يعتبر وجوب النصاب فيها كالكفارة ولا يمنع أن يؤخذ منه ويعطى ، كمن وجب عليه العشر في زروعه وهو بعد محتاج إلى ما يكفيه وعياله " (١) .

وقال الشوكاني : " إن النصوص أطلقت ولم تخص غنيا ولا فقيرا ولا ضرورة للاجتهاد في تعيين المقدار الذي يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالكا له " (٢) .

وكذلك استدلوا من الأحاديث التي جاءت في فضيلة الصدقة ، كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا أنه قال : يا رسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال : " جهد القل ، وأبدأ بمن تعول " (٣) .

وبما رواه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبق درهم مائة ألف ، قالوا يا رسول الله وكيف ؟ قال رجل له درهمان فأخذ أحدهما فتصدق به ورجل له مال كثير فأخذ من عرض ماله مائة ألف فتصدق به (٤) .

فالدرهم الواحد أشبه الصدقة بنصف المال وهذا تحريض للمسلم على إنفاق المال في الضراء والسراء .

(١) انظر المغنى والشرح الكبير ٢ / ٦٨٠ .

(٢) انظر نيل الأوطار : ٤ / ٢٠٨ .

(٣) ابوداؤد : ٢ / ٣١٢ (١٦٧٧) .

(٤) انظر سنن النسائي : ٥ / ٥٩٦ .

واشترط جمهور الفقهاء لوجوب الفطرة على الفقير، أن يكون عنده مقدار الفطرة ، فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ، وأن يكون فاضلا عن حاجاته الأصلية . فمن كان له دار يحتاج إليها لسكنائها أو إلى أجرها لتنفقته أو ثياب بذلة له أو لمن تلزمه مؤنته أو خادم يحتاج إلى خدمته ، أو بهائم يحتاج إلى ركوبها والانتفاع بها في حوائجها الأصلية أو سائمة يحتاج إلى نمائها لذلك أو بضاعة يختل ويحبها الذي يحتاج إليه بإخراج الفطرة منها فلا فطرة عليه لأن هذا مما يتعلق به حاجته الأصلية فلم يلزمه بيعه كمؤنته نفسه . ومن له كتب يحتاج إليها للنظر فيها والاستفادة منها لا يلزمه بيعها . والمرأة إذا كان لها حلي للباس أو الكرى المحتاج إليه ، لم يلزمها بيعه في الفطرة ، وما فضل عن ذلك عن حوائجها الأصلية وأمكن بيعه أو صرفه في الفطرة وجبت الفطرة به ، لأنه أمكنه أدائها من غير ضرر أصلي ، فأشبهه ماله ملك من الطعام ما يؤدى به فاضلا عن حاجته .

وأما الدين المؤجل فلا يمنع صدقة الفطر عند جمهور الفقهاء إلا أن يكون مطالبا بالدين فعليه قضاء الدين ولا فطرة عليه .

لأن صدقة الفطر أكد وجوبها بدليل الوجوب على الفقير وشمولها لكل مسلم قدر على إخراجها ووجوب تحملها عن وجبت نفقته على غيره ولا تتعلق بقدر من المال فجري مجرى النفقة .

ولأن زكاة المال تجب بالملك والدين يؤثر في الملك فأثر فيها . وهذه تجب على البدن (يعني على الشخص) والدين لا يؤثر فيه ، وتمسك الفطرة عند المطالبة بالدين ، لوجوب أدائها الدين عند المطالبة لكونه حق آدمي

(١٩٦)

معين لا يسقط بالإعسار ، وكونه أسبق سببا وأقدم وجوبا يأثم بتأخير ، فإنه يسقط غير الفطرة ، وإن لم يطالب به ، لأن تأثير المطالبة إنما هو في إلزام الأداة^١ وتحريم التأخير (١) .

واتفق الفقهاء على أن الوجوب عام على المسلمين ، ولا فرق بين أهل المبادية والحاضرة ، لمعهم أدلة الوجوب ، ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم أحدا من حاضر أو باد ، ولأنها زكاة رؤوس فوجبت عليهم كزكاة المال (٢) .

وأما العقل والبلوغ فليسا بشرط لوجوب الفطرة ، ولهذا تجب صدقة الفطر على الصغير والمجنون .

الترجيح :

بعد تقديم مذاهب الفقهاء وأدلتهم في اشتراط اليسار لوجوب صدقة الفطر فالذي يتضح لي أن مذهب اليه فقهاء الحنفية من تحديد اليسار بملك النصاب هو أولى وأرجح .

(١) انظر مواهب الجليل : ٣٦٧/٢ ، المجموع : ٩٩/٦ ، المغنني

والشرح الكبير ٦٥٧/٢ ، ٦٩٦ ، كشف القناع : ٢٥١/٢ .

(٢) انظر المغنني والشرح الكبير ٦٤٦/٢ ، كشف القناع : ٢٤٦/٢ ، نيل

الاطار : ٢٠٣/٤ .

النوع الثاني : وهو الوجوب عن غيره :

كل من وجب عليه صدقة الفطر عن نفسه ، يجب عليه عن غيره ،
 أما سبب الوجوب عن غيره فقد اختلف الفقهاء فيه ، فعند الحنفية سبب الوجوب
 عن غيره هي الولاية الكاملة والمثونة ، فكل من كان عليه ولاية ومؤنته ونفقتة ، فإنه
 تجب عليه صدقة فطره . ولو انعدمت الولاية أو المثونة لم تجب صدقة الفطر .
 وعلى هذا وجب على الرجل صدقة الفطر عن نفسه وأولاده الصغار
 وعن المجنون والمعتوه من أولاده ولو كان كبيراً إن لم يكن لهم مال ، فإن كان
 لهم مال ففي مالهم .

وكذلك تجب عليه عن ماله للخدمة لا للتجارة .

ولا تجب عليه عن أبيه ، وأمه ، وإن كانا من عياله ، لانعدام الولاية
 عليهم كالأولاد الكبار وإن وجب عليهم نفقتهم لأن نفقتهم تجب عليه لعارضا وينفق
 عليهم تبرعا ، وكذلك لا تجب عليه عن إخوته الصغار ولا عن قرابته وإن كانوا من
 عياله لانعدام لولاية ، ولو أدى عنهم بغير أمرهم أجراً استحساناً لشيء
 الإذن عادة (١) .

ولا تجب على الزوج صدقة الفطر عن الزوجة عند الحنفية (٢) وبه قال
 ابن المنذر من الشافعية (٣) وابن حزم من الظاهرية (٤) لقصور الولاية

(١) انظر بدائع الصنائع ٢/٧٠ ، تبیین الحقائق : ٣٠٦/١ ، شرح

فتح القدير : ٢٨٤/٢ ، حاشية ابن عابدين : ٣٦١/٢ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر المجموع : ١٠١/٦ ، المحلى ج ٦/١٣٢ .

(٤) انظر تبیین الحقائق : ٣٠٢/١ ، شرح فتح القدير ٢٨٤/٢ وما

بعد ها ، حاشية ابن عابدين ٣٦٣/٢ .

والمثونة ، فإنه لا يليها في غير حقوق الزواج ، ولا يموتها في غير النفقات الدورية كالمداواة ولو أدى عنها أجزاً .

وعلى الجد الغنى أن يخرج صدقة الفطر عن أولاد ابنه إذا كانوا فقراء عند فقد ابنه ، وليس عليه أن يؤدي الفطرة عن أولاد ابنه المعسر إذا كان الابن حياً ، لعدم الولاية وإن كان تجب عليه المثونة (١) .

مذهب الأئمة الثلاثة :

ومذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ، والحنابلة ، إلى أن سبب الوجوب عن غيره هو لزوم النفقة .

فمن وجبت عليه نفقته ، وجبت عليه فطرته ، لأن الفطرة تابعة للنفقة ، إن كانوا من المسلمين ، واستدلوا على ذلك بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون (٢) .

وبما رواه الإمام الشافعي رحمه الله عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى ممن يعمونون (٣) .

(١) انظر تبين الحقائق : ٣٠٧/١ ، شرح فتح القدير : ٢٨٤/٢ ، وما بعدها

حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٢ .

(٢) انظر الدارقطني : ١٤١/٢ ، رفعه ابن القاسم وليس بقوى . والصواب

وقفه . انظر النصب الراية : ٤١٣/٢ ، السنن الكبرى للبيهقي : ١٦١/٤ .

(٣) انظر : الام ٦٢/٢ .

وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يعطى صدقة الفطر عن جميع أهله ، صغيرهم وكبيرهم ممن يعول ، وعن رقيقه ، ورقيق نسائه (١) .

وأما النفقة فتجب لثلاثة وجوه : الزوجية ، والملكية ، والقربة ، فتجب الفطرة عن الزوجة وعن العبد والأمة ، وعن أولاده الصغار حتى البلوغ (٢) .

وعند المالكية تجب على الأب عن أولاده الإناث حتى وقت الدخول بالزواج (٣) .

ولو كان للأب زوجة أو خادم ، لزم الابن فطرتهم للزوم النفقة (٤) .

وعند الشافعية لا يلزم الابن فطرة زوجة أبيه وإن وجبت نفقتها .

لأن الابن يتحمل ما يلزم الأب حال الإعسار وهي النفقة ، والفطرة

لا تلزم في حال الإعسار (٥) ولا تجب صدقة الفطر عن الجنين . ونقل ابن المنذر الإجماع عليه (٦) .

واستحب الإمام أحمد رحمه الله إخراج الفطرة عن الجنين ، لأن عثمان

رضي الله عنه كان يخرجها عنه ولأنها صدقة عن لا تجب عليه فكانت مستحبة كسائر صدقة التطوع (٧) .

(١) انظر الام : ٦٢/٢ .

(٢) (٥٠٤، ٣، ٢) انظر الخرشى : ٢٣٠/٢ ، مواهب الجنليل : ٣٧٠/٢ وما بعدها . انظر حاشية الدسوقي : ٥٠٦/١ ، المجموع ١٠١/٦ ، مغنى المحتاج : ٤٠٣/١ ، الشرح الكبير مع المغنى : ٦٥٠/٢ ، كشف القناع : ٢٤٨/٢ .

(٦) انظر المجموع : ١٣٣/٦ .

(٧) انظر الشرح الكبير مع المغنى : ٦٥٣/٢ .

وقال ابن حزم : إذا أكل الجنين في بطن أمه مائة وعشرين يوماً قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر ، واستبدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير والجنين يقع عليه اسم الصغير (١) .

والجواب على ما ذكره ابن حزم ليس فيه دلالة على وجوب صدقة الفطر عن الحمل لأن اسم الصغير لا يتناول الجنين ولأنه لم تثبت له أحكام الدنيا لأنه لا تعرف حياته . وأما ما ذكره عن عثمان رضي الله عنه يظهر منه الاستحباب "ومن تطوع خيراً فهو خير له" .

ومن وجبت فطرته على غيره : فهل يجب ذلك على المؤدى ابتداءً ؟ أو يجب على المؤدى عنه ، ثم يتحمل عنه المؤدى ؟

فالذي عليه فقهاء الحنفية (٢) وجوب الفطرة على المؤدى إذا كان هو أهلاً للوجوب ، وهو أحد القولين عند الشافعية (٣) واختاره إمام الحرمين (٤)

-
- (١) انظر المحلى : ١٣٢/٦ .
 (٢) انظر الهداية مع شوح فتح القدير ٢٨٨/٢ .
 (٣) انظر المجموع : ١١٢/٦ .
 (٤) ترجمة إمام الحرمين : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي ، ركن السدين الملقب بإمام الحرمين . أعلم السأخرين ، ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد فمكة حيث جاور أربع سنين . وذهب إلى المدينة وله مصنفات كثيرة . ولد سنة ٤١٩ هـ وتوفي سنة ٤٧٨ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٦٥/٥ وما بعدها ، ترجمة رقم ٤٧٥ ، الأعلام : ١٦٠/٤ .

وعلى هذا تجب فطرة العبد الكافر على المولى المسلم ، لأنه من أهل الوجوب ، لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم : " صدقة الفطر على كل صغير وكبير ، ذكر وأنثى يهودى أو نصرانى ، حر أو مملوك الخ " (١) .

وبما روى عن ابن عمر رضی الله عنهما أنه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير وكبير ، ذكر وأنثى ، كافر أو مسلم (٢) .

ولو كان عبد المسلم عند مولى الكافر ، فلا تجب فطرته على المولى لعدم أهليته .

والقول الثانى عند الشافعية ، وهو أصح الأقوال عند الأصحاب ، تجب على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى (٣) ، فعلى هذا الخلاف فى التحمل وعدمه مسائل متفرقة .

مسألة :

لو كان للكافر عبد مسلم أو قريب مسلم فهل عليه فطرته ؟ ،

فعلى القول الأول لا تجب ، لأنه إيجاب زكاة على كافر .

وعلى القول الثانى : إنه يتحمل عنه لأن الفطرة وجبت على مسلم وإنما هو

متحمل عنه .

-
- (١) انظر سنن الدارقطنى : ١٥٠ / ٢ ، ولم يسنده غير سلام الطويل وهو متروك . انظر نصب الراية ٤١٢ / ٢ .
- (٢) وقال الدارقطنى وفى سنده عثمان هو الوقاصى متروك . انظر المرجع السابق .
- (٣) انظر المجموع : ١١١ / ٦ وما بعدها . روضة الطالبين : ٢٩٤ / ٢ .

ولو أخرج من لزوم فطرته على الغير عن نفسه ، فعلى القول الثانى
أجزاء ، لأن اللازم على المؤدى عنه وهو يتحمل عنه ، وعلى القول الأول لا يجوز ،
لأنه لم تجب عليه الفطرة وهذا الأداء عن الغير بدون إذنه ولو أخرج بإذنه
فلا خلاف فيه (١) .

سألة :

تجب فطرة الرجعية ، والبائن الحامل كنفتها ، لأن الفطرة تابعة
النفقة (٢) .

مناقشة المذاهب فى لزوم الفطرة عن الكافر أو على الكافر :

أولاً أن مذهب إليه فقهاء الحنفية ، بأن صدقة الفطر تجب على مولى
المسلم أو على المسلم ، عن عبده الكافر ، أو قريبه وثبتوا عن أصولهم أن الوجوب
على المؤدى وهو من أهل الوجوب ، ثانياً من الأحاديث والآثار .

فأصولهم مأخوذة من قوله صلى الله عليه وسلم " عن كل حر وعبد " ،
فأطلقوا هذا الأمر . فالجواب عنه : هذا إطلاق مقيد بقوله صلى الله عليه وسلم
" من المسلمين " فكان الوجوب عن المسلمين فقط ، ولا يجب عن الكافر ولو كان
عبداً أو قريباً .

وأما الحديث الذى استدلوا به وهو غير صحيح كما قاله الزيلعى (٣) .

(١) و(٢) انظر روضة الطالبين : ٢٩٥/٢ ، الشرح الكبير مع المغنى

٠٦٥٧/٢

(٣) انظر نصب الرأية : ٤١٢/٢

فلا حجة لهم في هذا الحديث بعد تضعيفه فلهذا لا يجب على
المولى المسلم أو على القريب فطرة عبده الكافر أو قريبه الكافر كما هو مذاهب
جمهور الفقهاء وهو الراجح .

وأما ما قاله الشافعية ورواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، لو كان للكافر
عبد مسلم أو قريب مسلم يتحمل عنه صدقة الفطر فالجواب عنه ما قاله ابن المنذر :
أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا صدقة على الذمي في عبده المسلم
أو قريبه المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم " من المسلمين ولأنها زكاة فلم تجب
على الكفرة (١) .

الترتيب في أداء الفطرة :

يبدأ في أداء الفطرة بنفسه ثم بمن يعول لقوله عليه الصلاة والسلام :
" وأبد أ بمن تعول " (٢) .

ومن وجب عليه أكثر من فطرة ، يقدم الزوجة ثم ولده الصغير ثم ابنه ،
ثم أمه ثم ابن الكبير على ترتيب لزوم الثقة ، وهذا أصح الأقوال عند الشافعية ،
والقول الثاني وهو بالخيار في حقهم (٣) .

(١) انظر المجموع : ١٠٦/٦ ، الشرح الكبير مع المفنى ٦٤٨/٢ ، كشاف

القناع ٢٤٨/٢ .

(٢) صحيح البخارى : ١١٧/٢ ، كتاب الزكاة .

(٣) انظر المجموع : ١٠٩/٦ .

وعند المالكية (١) والحنابلة (٢) ، يقدم الرقيق على الولد الصغير
ويقدم الأم على الأب . ويقدم الأب على الابن لقوله صلى الله عليه وسلم :
” أنت ومالك لأبيك ” (٣) .

...

-
- (١) انظر مواهب الجليل : ٢ / ٣٧١ .
(٢) انظر كشف القناع : ٢ / ٢٤٩ .
(٣) انظر سنن ابن ماجه : ٢ / ٧٦٩ (٢٢٩١) في الزوائد : إسناده صحيح
ورجاله ثقات على شرط البخاري . انظر إرواء الغليل : ٣ / ٣٢٣ .

المبحث الثالث

- أولا : فى بيان مقدار الواجب ، وتقدير الصاع .
- ثانيا : فى بيان الأجناس التى تخرج منها الفطرة .
- ثالثا : إخراج القيمة فى صدقة الفطر .

مقدار الواجب :

اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) ، على أن الواجب في غير الحنطة صاع كامل عن كل شخص .
واختلفوا في الحنطة (أى البراء والقمح) فعند الحنفية يجب فيها نصف صاع ، وعند جمهور الفقهاء يجب فيها صاع كامل مثل الأجناس الباقية .

استدلال الحنفية :

واستدل فقهاء الحنفية على أن الواجب في الحنطة نصف صاع ، بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أمر النبي صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، قال عبد الله فجعل الناس عدله مدين من حنطة (٥) .
وفي رواية قال : " فعدل الناس به نصف صاع من بر " (٦) .

(١) انظر مختصر الطحاوى : ٥١ ، بدائع الصنائع ٢/٢٢ ، شرح فتح القدير :

٢/٢٩٠ ، حاشية ابن عابدين ٢/٣٦٤ .

(٢) انظر : الخرشي ٢/٢٢٨ ، الشرح الصغير ١/٦٧٥ ، حاشية الدسوقي :

١/٥٠٤ .

(٣) انظر : المجموع ٦/١١٨ مغنى المحتاج ١/٤٠٥ ، نهاية المحتاج ٣/١٢٠ .

(٤) انظر المغنى والشرح الكبير : ٢/٦٤٨ ، ٦٦١ ، كشف القناع ٢/٢٥٢ ، وما بعد ها .

(٥ ، ٦) صحيح البخارى : ٢/١٣٩ . صحيح مسلم : ١/٦٧٢ (٩٨٤) .

وبما روى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : كنا نعطيها فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب . فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال أرى مدا من هذا يعدل مدين (١) .

وفى رواية عند مسلم : قال : " فلم نزل نخرجه حتى قدم علينا معاوية ابن أبى سفيان حاجا أو معتمرا ، فكلم الناس على المنبر فكان فيما كلم به الناس أن قال : إني أرى أن مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر ، فأخذ الناس بذلك . الخ " (٢) .

فقول ابن عمر رضى الله عنهما " جعل الناس عدله مدين من حنطة " إنما يريد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يجوز تعدلهم ويجب الوقوف عند قولهم (٣) .

وقال النووي فى شرح هذا الحديث هو الذى اعتمده أبو حنيفة ، وموافقوه فى جواز نصف صاع حنطة (٤) .

وبما أخرجه الترمذى وحسنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث مناديا فى فجاج مكة ، ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير ، مدان من قمح ، أو سواء صاع

(٢ و ١) المرجع السابق .

- سمراء الشام : فالمراد منها الحنطة .

(٣) انظر عمدة القارى : ١١٦ / ٩ .

(٤) انظر شرح مسلم للنووى : ٦١ / ٧ .

من طعام (١) .

وبما أخرجه أبوداود ، وأحمد في مسنده عن عبد الله بن ثعلبة ،
أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعر عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : " صاع من بر أو قمح عن كل اثنين صغير أو كبير حر أو عبد ذكر
أو أنثى ، أنا غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله تعالى عليه أكثر مما أعطى "
واللفظ لأبي داود (٢) .

وفي رواية عن عبد الله بن عمر قال : فلما كان عمر رضي الله عنه وكثرت الحنطة
جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء (٣) .

فهذه الأحاديث والآثار يقوى بعضها بعضها في ثبوت نصف الصاع في
الحنطة .

وقد صح عن عدد كبير من الصحابة رضوان الله عليهم أنهم رأوا إخراج
نصف صاع من القمح . كما روى عن عثمان بن عفان ، وعلي ، وابن الزبير ، وأمه أسماء
بنت أبي بكر ، ومعاوية ، وسعيد بن المسيب ، وأبي هريرة ، وعروة بن الزبير ، وأبي سلمة
ابن عبد الرحمن ، وسعيد بن جبيرة ، وجابر ، وابن عباس ، وعمر بن عبد العزيز ،

(١) انظر سنن الرتمذي : ٦٠/٣ ، وقال : هذا حديث حسن غريب .

(٢) انظر سنن أبي داود : ٢٧٠/٢ ، الفتح الرباني ١٤٣/٩ ، الدارقطني

١٤٧/٢ ، تلخيص الحبير : ١٨٣/٢ ، نصب الراية ٤٠٦/٢ .

(٣) أبوداود ٢٦٦/٢ ، المحلى : ١٢٨/٦ ، وما بعدها وقال المنذرى :

وفيه عبد العزيز بن دوار وهو ضعيف . نفس المرجع .

وعطاء ، وطائس ، والأوزاعي ، والليث ، وسفيان الثوري (١) .

وعلى أقوال هؤلاء الصحابة اعتمد ابن المنذر (٢) وقال : لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولم يكن البس بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه . فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع شعير ، وهم الأئمة ، ففیر جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم (٣) .

وقال الطحاوي (٤) : إن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم ، قد أجمعوا على ذلك ، وما علمنا أن أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله

(١) انظر : المجموع ١٣٧/٦ ، المغني مع الشرح الكبير : ٦٤٨/٢ ، فتح

الباري : ١١٧/٤ ، عمدة القاري : ١١٧/٩ ، نيل الأوطار ٢٠٤/٤ ،

المحلى لابن حزم ١٣٠/٦ وما بعدها ، فقه الزكاة : ٩٣٥/٢ .

(٢) ترجمة ابن المنذر : محمد بن إبراهيم بن المنذر ، النيسابوري ، أبو بكر ،

فقيه مجتهد من الحفاظ ، كان شيخ الحرم بمكة . قال الذهبي : ابن

المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها . ولد سنة ٢٤٢ هـ ، وتوفي

بمكة سنة ٣١٩ هـ . انظر طبقات الشافعية : ١٠٢/٣ ، الأعلام : ٢٩٤/٥ .

(٣) انظر فتح الباري : ١١٦/٤ ، نيل الأوطار : ٢٠٤/٤ .

(٤) ترجمة الطحاوي : أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي

أبو جعفر ، فقيه . ولد ونشأ في " طحا " من صعيد مصر وتغلق على مذهب

الشافعي ثم تحول حنفياً . ورحل إلى الشام سنة ٢٦٨ هـ . وهو ابن

أخت المزي ، وله تصانيف كثيرة ومنها معاني الآثار . ولد سنة ٢٣٩ هـ

وتوفي بالقاهرة سنة ٣٢١ هـ . انظر الجواهر المضيئة : ٢٧١/١ ، الأعلام :

عليه وسلم ولا من التابعين ^{وما} ، ^{أروى} عنه خلاف ذلك ، فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك (١) .

وأما ما قيل : إن المراد في حديث أبي سعيد الخدري " صاعاً من طعام " الحنطة فليس بصحيح ، كما قاله ابن المنذر : " ظن بعض أصحابنا أن قولـه صلى الله عليه وسلم : " صاعاً من طعام " حجة لمن قال " صاع من حنطة " وهذا غلط ، وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره (٢) .

كما أخرجه البخاري عن أبي سعيد قال : " كان طعامنا الشعير ، والزبيب ، والأقط ، والتمر (٣) .

وبما روى عنه قال : كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة أصناف : الأقط ، والتمر ، والشعير (٤) .

وبما أخرجه ابن خزيمة بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا التمر ، والزبيب ، والشعير ولم تكن الحنطة (٥) .

(١) انظر : شرح معاني الآثار ٤٧/٢ .

(٢) انظر فتح الباري ١١٦/٤ ، نيل الأوطار ٢٠٤/٤ .

(٣) صحيح البخاري ١٣٩/١ ، صحيح مسلم ٦٢٩/١ .

(٤) انظر صحيح ابن خزيمة ٨٥/٤ .

(٥) المرجع السابق .

وقال ابن حجر في الفتح : " هذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الحنطة ، فيحتمل أن تكون الذرة فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن وهي القوت الغالب لهم (١) .

وأما ما روي عن أبي سعيد الخدري أن معاوية لما جعل نصف الصاع من الحنطة عدل صاع من تمر أنكر ذلك أبو سعيد وقال : " أخرج فيها الذي كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر أو صاعا من زبيب ، أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط (٢) .

يحتمل أن أباسعيد لم يرد به مخالفتهم ، وأنه يخرج صاعا من البر ، بل أراد الإخراج من الأصناف التي كانوا يخرجونها في عهده ، كما صرح في هذا الحديث .

وكذلك قوله " فأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبدا ، ما عشت (٣) فيمكن تأويله أنني لا أؤدي الصدقة من القمح فلا حاجة لي إلى العمل بقول معاوية رضي الله عنه بل لا أزال أؤدي بما كنت أؤدي به في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإن سلمنا أنه خالف الناس فلا يقدح أيضا في إجماع أكثر الصحابة خاصة إذا كان فيه الخلفاء (٤) .

أو يقال : إن الواجب في الحنطة نصف صاع ، وما زاد يكون تطوعا (٥) .

(١) انظر فتح الباري : ١١٦/٤ .

(٢ و ٣) سبق تخريجه . ص ١٠٠

(٤) انظر : إعلال السنن : ٩١/٩ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع ٧٢/٢ ، البناءة ٢٤٩/٣ .

استدلال جمهور الفقهاء :

فقد استدلوا عليه بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير
الخ . (١) .

وبما روى عن أبي سعيد الخدري قال : " كنا نخرج زكاة الفطر
صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط أو صاعا من
زبيب " (٢) .

فالأحاديث الصحيحة تدل على أن الواجب من كل الأجناس صاع كامل ،
وأما ذكر الطعام " في الحديث فالظاهر أن المواد منه الحنطة في عرف أهل
الحجاز لا سيما وقد قرنه بباقي المذكورات .

ثانيا : أنه ذكر أشياء قيمها مختلفة ، وأوجب في كل نوع منها صاعا . فدل
على أن المعتبر صاع ولا نظر إلى قيمته (٣) .

ولأن الحنطة جنس يخرج في صدقة الفطر كسائر الأجناس فيكون الواجب
فيها صاع كامل . هذا هو المذهب ^{فدائلا} وإليه ذهب أبو سعيد الخدري وإسحاق
والحسن وأبو العالية (٤) .

(١ و ٢) صحيح البخاري ١٣٩/٢ ، صحيح مسلم : ٦٢٨/١ .

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٦/٧ .

(٤) انظر الشرح الكبير مع المغني : ٦٦١/٢ .

وقال النووي : وليس للقائلين بنصف صاع حجة إلا حديث معاوية .
 وأما ما بقى من الأحاديث فقد ورد الكلام على ضعفها .
 والجواب عن حديث معاوية أنه قول صحابي ، وقد خالفه أبو سعيد ،
 وغيره ممن هو أطول منه صحبة ، وأعلم بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وإذا اختلف
 الصحابة لم يكن قول بعضهم بأولى من بعض ، فلا بد من الرجوع إلى دليل آخر ،
 فظاهر الأحاديث والقياس تدل على اشتراط الصاع من الحنطة كغيرها .

وقد صرح معاوية رضي الله عنه ، بأنه رأى رأيا لا أنه سمعه من النبي
 صلى الله عليه وسلم ، ولو كان عند أحد من حاضري مجلسه ، مع كثرتهم في تلك
 اللحظة علم في موافقة معاوية للسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره ، كما جرى
 لهم في غير هذه القصة (١) .

والرأى والاجتهاد مشروع كما دل عليه صنيع معاوية ومن وافقه من
 الصحابة ولكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار (٢) .

الترجيح :

بعد تقديم آراء الفقهاء وأدلتهم في مقدار الواجب ، لصدقة الفطر ،
 يظهر أن الواجب في غير الحنطة صاع كامل عند جميع الأئمة .
 وأما القمح فإنه لم يكن من الأطعمة المشهورة على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولهذا ما جاء ذكره صريحا في الأحاديث الصحيحة كغيره من الشعير
 والتمر والزبيب والأقط ، كما قاله ابن المنذر : " لا نعلم في القمح خبرا ثابتا "

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٦٠ / ٢ .

(٢) انظر فتح الباري ١١٢ / ٤ .

عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ، ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه ، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف الصاع منه يقوم مقام الصاع من شعير وغيره (١)

وقال ابن القيم: والمعروف أن عمر بن الخطاب جعل نصف صاع من بسر مكان الصاع . من هذه الأشياء كما ذكره أبو داود (٢) . وفي الصحيحين: أن معاوية هو الذي قوم ذلك (٣)
وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار مرسلة وسندة يقوى بعضها بعضها منها حديث ثعلبة بن عبد الله عن أبيه (٤) .

ومنها ما قاله الحسن البصري : خطب ابن عباس رحمه الله في آخر رمضان على منبر البصرة فقال: أخرجوا صدقة صومكم ، فكأن الناس لم يعلموا ، فقال: من هاهنا من أهل المدينة ؟ قوموا إلى إخوانكم فاعلموهم فإنهم لا يعلمون ، فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع من قمح على كل حر أو مملوك ، ذكر أو أنثى صغير أو كبير ، فلما قدم على رضى الله عنه رأى رخص السعر قال : قد أوسع الله عليكم فلو جعلتموه صاعا من كل شيء (٥) .

(١) انظر فتح الباري : ١١٦ / ٤ .

(٢) سبق تخريجه . ص ٢٠٨ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٠٧ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) انظر أبو داود : ٢٧٢ / ٢ ، وقال النسائي والإمام أحمد وعلى بن المديني وأبو حاتم : أن الحسن لم يسمع من ابن عباس . وقال صاحب التنقيح: الحديث رواه ثقات مشهورون ولكن فيه إرسال . ومرسلات الحسن البصري التي رواها عن الثقات صحاح . انظر : بلوغ الأمان من أسرار الفتاح الرباني : ١٤٢ / ٩ .

وقال ابن القيم : كان شيخنا رحمة الله (يعنى ابن تيمية) يقوى هذا المذهب ويقول : هو قياس أحمد رحمه الله فى الكفارات ، أن الواجب فيها من البر نصف الواجب من غيره (١) .

وأما الأحاديث الواردة بنصف الصاع من القمح ليست من الضعف بحيث ترد جملة ، وخاصة إذا صح حديث الحسن عن ابن عباس ، ولكنها ليست من الصحة والشهرة بين الصحابة بحيث يجزم بثبوتها كثبوت الصاع من التمر ، والشعير والزبيب ، والأقط ، فيجمع بينهما بحمل النصف على الوجوب والصاع على التطوع (٢) . وكذلك إخراج الصاع أحوط فى الأحوال كلها خروجاً من الخلاف ، واتساعاً للنص الثابت بيقين الذى يخرج المسلم ما يريه إلى ما لا يريه . ومن أوسع الله عليه ، فليوسع كما قال على رضى الله عنه (٣) .

وينعدم الخلاف بين الأحناف وجمهور الفقهاء ، بتقدير الصاع ، لأن مقدار الصاع عند الحنفية أكثر من مقدار الصاع عند الجمهور وسيأتى ذكره بعد هذا .

...

مقدار الصاع :

إن معرفة الصاع أمر لازم لمعرفة زكاة الفطر الواجبة فى كل عام ،

مقدرة بالصاع فما هذا الصاع وما مقداره ؟

(١) زاد المعاد : ١٨٥/١ .

(٢) انظر بدائع الصنائع : ٧٢/٢ .

(٣) انظر فقه الزكاة : ٩٣٩/٢ .

الصاع لفسة :

الصاع : مكيال يأخذ أربعة أمداد ، جمعه أصواع أو الصواع بالضم أو الكسر ، أو الصوع . وهو الذي يكال به وتدور عليه أحكام الكيل في الشريعة قال : وهو أربعة أمداد كل مد رطل وثلاث .

فعلى هذا يكون المد رطل وثلاث ، فالصاع إذاً خمسة أرطال وثلاث (١) وقال في مادة المد ، والمد : بالضم مكيال ، وهو رطلان . أو رطل وثلاث أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومدّ يده بهما ، وبه سمي مداً . وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً ، وجمعه أمداد . فعلى هذا القول بأن المد رطلان يسكون الصاع إذاً ثمانية أرطال (٢) .

واختلف الفقهاء في مقدار الصاع . فذهب أبو حنيفة رحمه الله ومن وافقه إلى أن الصاع ثمانية أرطال بالرطل البغدادي (٣) .

واستدلوا عليه بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين واللفظ لمسلم عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسله الصاع من الجنابة ويوضؤه المد (٤) .

(١) انظر القاموس المحيط ، باب العين فصل الصاد : ٥٥/٣

(٢) القاموس المحيط باب الدال فصل الميم : ٣٤٩/١

(٣) انظر بدائع الصنائع ٧٣/٢ ، البناية ٢٥٤/٣ ، وما بعدها ، شرح فتح

القدير ٢٩٦/٢ ، حاشية ابن عابدين ٣٦٥/٢ .

(٤) صحيح البخاري ٥٨/١ (باب الوضوء بالمد) ، صحيح مسلم ٢٥٨/١ ، (٣٢٦) .

أما تحديد الصاع ثمانية أرتال فاستدلوا عليه بما أخرجه الدارقطني في سننه من ثلاثة طرق :

عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يتوضأ برطلين ويفتسل بالصاع ثمانية أرتال (١) .

وقد روى يحيى بن آدم (٢) من طرق مختلفة في كتابه " الخراج " أن الصاع مثل القفيز الحجاجي ، أي أنه ثمانية أرتال ،

كما نص على ذلك ، وروى أيضا أن القفيز الحجاجي هذا كان على صاع أوقفيز عمر رضي الله عنه ، كما روى عن أبي إسحاق قال : " قدم علينا الحجاج من المدينة فقال : إني قد اتخذت لكم مختوما على صاع عمر بن الخطاب (٣) .

وروى أبو عبيد (٤) في كتابه " الأتوال " عن إبراهيم قسطل :

(١) انظر الدارقطني ١٥٣ / ٢ .

وقال لم يروه عن منصور غير صالح وهو ضعيف الحديث ، وضعف البيهقي هذه الأسانيد الثلاثة . انظر نصب الراية ٤٣٠ / ٢ وما بعدها .

(٢) ترجمة : يحيى بن آدم بن سليمان الأموي مولى آل أبي معيط ، أبوزكريا من ثقات أهل الحديث فقيه واسع العلم من أهل الكوفة له تصانيف منها كتاب الخراج . توفي سنة ٢٠٣ هـ . انظر : تهذيب التهذيب : ١١ / ١٥٤ الأعلام ٣٣ / ٨ .

(٣) انظر كتاب الخراج : ١٣٧ وما بعدها .

(٤) ترجمة أبو عبيد : القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي ، الخراساني البغدادي ، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه من أهل هراة ، ولد وتعلم بها وكان مؤدبا ، ورحل إلى بغداد فولى القضاء بطرسوس ثمان عشرة سنة . ورحل إلى مصر سنة ٢١٣ وإلى بغداد فسمع الناس من كتبه وحج فتوفى بمكة وله تصانيف كثيرة ولد سنة ١٥٧ هـ وتوفى سنة ٢٢٤ هـ . انظر الأعلام ١٢٦ / ٥ .

" كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية أرطال ومده رطلين .

وقال أبو عبيد : والحجاجي : قفيز كان الحجاج بن يوسف (١) اتخذه

على صاع عمر رضي الله عنه ، كذلك يروى عنه . وقال أبو عبيد : وسمعت محمدا

غير مرة يقول : الحجاجي هو ربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال ، والرطل العراقي

مائة وثلاثون درهما ، هذا هو صاع عمر رضي الله عنه (٢) .

وهذا الصاع يساوي ثلاثة آلاف وثمانية مائة غراما (٣٨٠٠) (٣) .

وزهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، وبه قال

أبو يوسف من الحنفية أن الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل بفدادي (٤) .

واستدلوا عليه بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال : " المكيال ، مكيال أهل المدينة والميزان ميزان أهل

مكة " (٥) .

(١) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد ، ولد ونشأ في الطائف وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان ، فكان في عديد شروطه ثم مازال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكره ، وأمره بقتال عبد الله بن الزبير فزحف إلى الحجاز بجيش كبير وقتل عبد الله وفرق جموعه فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف . ولد سنة ٤٥ هـ وتوفي ٩٥ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ١٨٤/٢ ، الأعلام ١٦٨/٢ .

(٢) انظر كتاب الأموال : ٦٩٣ ، ٦٩٤ .

(٣) انظر الفقه الاسلامي وأدلته ٩٠٩/٢ .

(٤) انظر الخرشى : ٢٢٨/٢ ، بداية المجتهد ٣٢٧/١ . المجموع :

١١٩/٦ ، مغني المحتاج : ٣٨٢-٤٠٥ ، المغني مع الشرح الكبير :

٥٦١/٢ ، كشف القناع : ٢٠٦/٢ ، ٢٥٣ ، شرح فتح القدير ٢٩٦/٢ .

(٥) انظر سنن النسائي ٥٤/٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٢٠/٤ .

فالصاع عند أهل المدينة قدره خمسة أرتال وثلث وهو الذي توارثه أهلها خلفا عن سلفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبما رواه البيهقي عن الحسين بن الوليد قال : قدم علينا أبو يوسف من الحج فأتيناه فقال : إني أريد أن أفتح عليكم بابا من العلم همني تفحصت عنكم فقد مت المدينة فسألت عن الصاع فقالوا صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لهم ما حجتكم في ذلك ؟ قالوا نأتيك بالحجة غدا ، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخا من أبناء المهاجرين والأنصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه كل رجل منهم يخبر عن أبيه أو أهل بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنظرت فإذا هي سواة قال فعابرتة فإذا هو خمسة أرتال وثلث ينقصان معه يسير فوأيت أمرا قويا . فقد تركت قول أبي حنيفة في الصاع وأخذت بقول أهل المدينة قال الحسين (راوى هذا الخبر) فحجبت من عامي ذلك فلقيت مالك بن أنس فسألته عن الصاع فقال : صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : كم رطلا هو ؟ قال : إن المكيال لا يرطل هو هذا (١) .

وهذا هو رأي مالك وأبو يوسف والشافعي ، وهو رأي لأبي عبيد (٢) .
وقال الإمام أحمد رحمه الله في القرن الثالث :
"الصاع وزنته فوجدته خمسة أرتال وثلث رطل حنطة " .

(١) انظر السنن الكبرى للبيهقي : ١٢١/٤ .

وفى إسناده عبد الله بن زيد بن أسلم وهو ضعيف . انظر الجوهر النقي
نفس المرجع .

(٢) انظر كتاب الأموال : ٦٩٥ .

وقال حنبل (١) : قال أحمد رحمه الله أخذت الصاع من أبي النضر
وقال أبو النضر : أخذته من ابن أبي ذئب ، وقال : هذا صاع النبي صلى الله
عليه وسلم الذي يعرف بالمدينة ، قال أبو عبد الله ، فأخذنا العدس فعيّرناه به ،
وهو أصلح ما يكال به لأنه لا يتجافى عن مواضعه ، فكلنا به ثم وزناه فإذا هو خمسة
أرطال وثلاث ، وقال أحمد : هذا أصح ما وقفنا عليه وما تبين لنا من صاع النبي
صلى الله عليه وسلم (٢) .

وقال النووي : قد يستشكل ضبط الصاع بالأرطال ، فإن الصاع المخرج به
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيال معروف ، ويختلف قدره وزنا باختلاف
جنس ما يخرج به كالذرة والحمص وغيرهما .

وأن الصواب ما قاله الإمام أبو الفرج الدارمي (٣) من أصحابنا
أن الاعتماد في ذلك على الكيل ، دون الوزن ، وأن الواجب أن يخرج بصاع

- (١) ترجمة حنبل : حنبل بن اسحاق بن حنبل بن هلال الشيباني ،
أبو علي من حفاظ الحديث . كان ثقة ، له كتاب " التاريخ " ،
وغير ذلك وهو ابن عم الإمام أحمد وتلميذه خرج إلى واسط فتوفي
بها سنة ٢٧٣ هـ . انظر الأعلام ٢/٢٨٦ .
- (٢) انظر المغني مع الشرح الكبير ٢/٥٦١ ، ٦٥١ .
- (٣) ترجمة الإمام أبو الفرج الدارمي : محمد بن عبد الواحد بن محمد الدارمي
البيгдаدي ، الشافعي أبو الفرج ، فقيه متكلم شاعر . ولد ببغداد
سنة ٣٥٨ هـ وتوفي بدمشق سنة ٤٤٩ هـ . انظر الأعلام : ٦/٢٥٤ ،
معجم المؤلفين : ١٠/٢٦٦ .

معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وذلك الصاع موجود ومن لم يجده ، وجب عليه إخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه .
وعلى هذا ، فالتقدير بخمسة أروطال وثلاث تقريبا .

وقال جماعة من العلماء: إن الصاع أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين (١)
وقال ابن حزم : وجدنا أهل المدينة : " لا يختلفونهم اثنان في أن مد رسول
الله صلى الله عليه وسلم الذي به تؤدى الصدقات ، ليس أكثر من رطل ونصف
ولا أقل من رطل وربع وقال بعضهم : رطل وثلاث .

وليس هذا اختلافا ، لكنه على حسب وزانة المكييل من البر ، والتمسـر ،
والشعير (٢) .

وقال أبو عبيد : إن الصاع عند أهل الحجاز خمسة أروطال وثلاث يعرفه
عالمهم وجاهلهم وبياع في أسواقهم ويحمل علمه قرن عن قرن ، هذا هو الذي عليه
العمل عندى (٣) .

فهذه الآراء والأقوال والآثار تدل على أن الصاع خمسة أروطال وثلاث .
وهذا يساوى ألفين ومائة وستة وسبعين غراما (٢١٢٦) (٤) .

-
- (١) روضة الطالبين: ٢ / ٣٠١ .
وأما مقاله النووي : إن الاعتماد في ذلك على الكيل دون الوزن فقد
يشق اعتباره في العصر الحاضر الذي أصبح كل شيء فيه يقدر بالوزن
تقريبا . انظر فقه الزكاة ٢ / ٩٤٣ .
- (٢) المحلى : ٥ / ٢٤٥ .
- (٣) كتاب الأموال : ٦٩٥ .
- (٤) انظر الخراج والنظم المالية : ٣٠٩ .

الترجيح : ج :

بعد بيان آراء الفقهاء وأدلتهم على تحديد الصاع يظهر لى أن صاع النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أرطال وثلاث ، ولكن عمر رضى الله عنه وضـ صاعا آخر أو قفيزا أكبر من هذا ، قدره ثمانية أرطال ، وأن الحجاج أخذ قفيزه ، الذى نسب إليه فـ قيل " الحجاجى " على صاع عمر رضى الله عنه وهو الذى تعامل به أهل الكوفة وأن أهل العراق قد رأوا الصاع بهذا القفيز (١) .

ثم إن صاع المدينة أصغر صيعان ، كما رواه البيهقى ، عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله : إن صاعنا أصغر الصيعان ومدنا أصغر الأمداد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم بارك لنا فى صاعنا ومدنا وقليلنا وكثيرنا واجعل لنا مع البركة بركتين (٢) .

ويلاحظ أن لفظ الصيعان بصيغة الجمع يدل على وجود صاع أكثر من اثنين كما هو الأصل فى صيغة الجمع فيحتمل كون بعض الأصـع أكبر من الصاع المعتبر ويتقوى هذا الاحتمال بما قاله فى " الهداية " وهو أصغر من الهاشمى وكانوا يستعملون الهاشمى . فالحنفية أخذوا صاع عمر رضى الله عنه (٣) .

(١) انظر : الخراج والنظم المالية : ٣٠٩ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقى ١٧١ / ٤ . انظر نصب الرواية ٤٢٨ / ٢ .

(٣) انظر الهداية مع شرح فتح القدير ٢٩٧ / ٢ . انظر البناية

وبهذا يكون المقدار الواجب في الحنطة عند الأحناف وجمهور الفقهاء واحدًا في النتيجة ، مع وجود النزاع في قدر الصاع .
أما ما عدا الحنطة فيظهر الفرق فيه شاسعاً ، حيث يخرج الأحناف ضعف غيرهم على هذا التقدير وكذلك العشر وغيره .

ومن لم يكن عنده مكيال ولا ميزان ، فليخرج أربعة أمداد ، والمد ، كما هو المشهور ملء كفي الرجل المعتدل ، وأربع حفنات على هذه الطريقة تساوي صاعاً (١) .

ووفق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بين قول الأحناف وجمهور الفقهاء توفيقاً آخر، بين فيه أنه كان هناك صاعان : صاع للطعام والحبوب وصاع للمياه والطهارة ، فصاع الطعام خمسة وثلاث رطل وصاع الطهارة ثمانية أرطال ، كما جاء بكل واحد منهما الأثر فصاع الزكوات والكفارات وصدقة الفطر هو ثلاثا صاع الغسل قال : وهذا قول طائفة من أصحاب أحمد رحمه الله، وغيرهم ممن جمع بين الأخبار المأثورة في هذا الباب (٢) .

...

(١) انظر فقه الزكاة ٢ / ٩٤٣ .

(٢) انظر القواعد النورانية الفقهية : لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ،

تحقيق محمد حامد الفقهى ، مطبوعة إدارة ترجمان السنة ، لاهور .

(٢٢٤)

الحكمة في تقدير الصاع :

أولاً : كما ذكر القفال الشاشي (١) في " محاسن الشريعة " معنى لطيفاً وهو أن الناس تمتنع غالباً من الكسب في العيد ثلاثة أيام بعده ولا يجد الفقير ما يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يتحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أوطال من الخبز ، ويضاف إليه من الماء ما هو كفاية القفيـر في أربعة أيام . .

ثانياً : لا يتضرر الإنسان بانفاق هذا القدر غالباً (٢) .

الزياد على الصاع :

وعند بعض فقهاء المالكية تكره الزيادة على الصاع لأن الشارع عليه السلام إذا حدد شيئاً كان مازاد عليه بدعة ، فتارة تقتضي الفساد كما في الصلاة وتارة تكون مكروهة كما هنا .

ومحل الكراهة إن تحققت الزيادة قولاً فيتعين أن يزيد ما يزيل به الشك (٣)

(١) ترجمة القفال : هو محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال ، أبوبكر من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب ، من أهل مـا وراء النهر . وعنه انتشر مذهب الشافعي في بلاده . رحل إلى خراسان ، والعراق ، والحجاز ، والشام . ومن كتبه ، أصول الفقه ، ومحاسن الشريعة ، وشرح رسالة الإمام الشافعي . مولده ووفاته في الشاش (وراء نهر سيحون) . ولد سنة ٢٩١ هـ وتوفي سنة ٣٦٥ هـ وقيل وفاته سنة ٣٣٥ هـ . انظر : الأعلام ٢٢٤/٦ .

(٢) انظر مفني المحتاج : ٤٠٥/١ .

(٣) انظر الشرح الصغير : ٦٧٧/١ .

والذى يظهر من كلام المالكية أن هذا التشبيه غير صحيح لأن الصدقات المالية ليست كالصلاة والذكر والتسبيح بل فيها معنى العبادة والمثوبة فالزيادة أمر مستحسن ولا حرج فيه . وهذا هو المذكور فى الكتاب والسنة (١) ، كقوله تعالى : " فمن تطوع خيرا فهو خير له " (٢) وكذلك قول على رضى الله عنه : " أما إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا " (٣) .

...

(١) انظر فقه الزكاة : ٢ / ٩٤١ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٤ .

(٣) سبق تخريجه .

الأجناس التي تخرج منها صدقة الفطر :

وردت الأحاديث في صدقة الفطر على أنواع معينة من الطعام ، وهي التمر ، والشعير والزبيب ، والأقط (وهو اللبن المجفف الذي لم يخرج زبد) ، وفي بعض الروايات البر ، وفي بعضها السلت أو الذرة (١) .

ثم أن هذه الأنواع من الأطعمة ، أهي مقصودة لذاتها ، بحيث لا يجوز العدول عنها إلى غيرها من الأطعمة والأقوات ، أم أنها للبيان والتشيل فقط ، فيجوز العدول عنها إلى غيرها ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة آراء :

١- الرأي الأول :

والله نذهب فقهاء الحنفية (٢) بأن تخرج صدقة الفطر من هذه الأجناس المذكورة في الأحاديث وهي : البر ، والتمر ، والشعير والزبيب ، والأقط ، كما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : كنا نعطيها في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام ، أو صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، أو صاعا من زبيب ، فلما جاء معاوية وجاءت السمرات ، قال أرى مدا من هذا يعدل مد بين (٣) .

(١) صحيح البخاري : ١٣٨/٢ ، وما بعدها كتاب الزكاة ، باب فرض صدقة

الفطر ، صحيح مسلم : ٦٧٧/٢ .

(٢) انظر بدائع الصنائع : ٧٢/٢ ، البناية : ٢٤٦/٣ ، شرح فتح القدير :

٢٩٠/٢ ، حاشية ابن عابدين : ٣٦٤/٢ .

(٣) صحيح البخاري : ١٣٩/٢ .

ويجوز العدول عن هذه الأجناس إلى القيمة سواء وجدت
هذه الأجناس أم لم توجد^(١).

الرأى الثانى :

والىبه ذهب فقهاء المالكية (٢) والشافعية (٣) ، أن هذه الأجناس
المذكورة فى الأحاديث ليست تعبدية ولا مقصودة لذاتها ، وإنما ذكرها
الشارع عليه السلام لأنها كانت هى الأقوات المشهورة والمستعملة حينئذ
ولهذا كان الواجب على المسلم أن يخرج فطرته من غالب قوت البلد ، وفى قول
" من غالب قوت نفسه " .

ثم ذكر فقهاء المالكية احتمالات فى اعتبار غالب القوت ، هل القوت
المنظور له هو الأغلب فى العام كله ، أو الأغلب فى رمضان خاصة أو فى يوم
الوجوب ؟ .

فعند بعض فقهاء المالكية أغلب القوت فى رمضان خاصة ، لأن زكاة
الفطر طهرة للمصائين فيعتبر ما يؤكل فيه وأنه سبب للوجوب ، وعند البعض الاعتبار
بأغلب القوت فى العام كله ، أما الاعتبار بيوم الوجوب فبعيد جدا ، لأن من المعلوم
الذى جرت به العوائد أن غالب الناس يأكلون يوم العيد خلافا مما يأكلونه فى
بقية الأيام . ولو كان الغالب القوت من الأصناف التسعة فليخرج منها وجمعها
بعضهم ماعدا الأقط بقوله :

فتح شعير ، وزبيب سلت تمر مع الأرزود خسن ذرة

(١) انظر ٢٤٦٠٠٠ مامنى رقم ٢٢

(٢) انظر الشرح الصغير ٦٢٦/١ ، مواهب الجليل ٣٦٨/٢ ، حاشية
الدسوقي ٥٠٥/١ .

(٣) انظر المجموع ١٢٠/٦ ، مغنى المحتاج : ٤٠٦/١ .

وقيل : له الخيار في الإخراج من أيها شاء ، فإن غلب واحدا منها
تعيين إخراجها .

ولكن لا دليل لهم على تخصيص هذه الأصناف التسعة ، ولهذا قال
بعض محققى المذهب : إنه متى اقتتيت غير التسعة أخرج مما يقتات لأن فـ
تكليفه غير قوته حرجا عليه ، واقتصر البعض على ما ورد في الحديث .

والأصل عندهم إخراج صدقة الفطر من أغلب قوت أهل المحل .

والمراد بالاعتيات : أن يصبح قوته وعيشه منه في زمن الرخاء والشدة معا
لا في زمن الشدة فقط .

ولهذا يجوز عندهم أن يخرج من اللحم واللبن ونحوه ما دام قوتا له ،
ويخرج منه بالوزن ، ويخرج من أحسن قوت أهل البلد التي هو يقتات لنفسه
وأهله منه (١) .

وعند فقهاء الشافعية (٢) أن في هذه الأجناس المجزئة ثلاثـة
أوجه : أصحابها عند الجمهور منهم غالب قوت البلد .
والوجه الثاني : أنه يتعين قوت نفسه .
والثالث : يتخير بين جميع الأقوات فيخرج ما شاء . وإن كان غير قوته
ولا قوت بلده .

وهذا هو القول الآخر للإمام الشافعي رحمه الله ، إلا أنهم حددوا هذا
القول الثالث بأنه لو عدل عن قوته أو قوت بلده إلى غيره لا يجزئه قولا واحدا

(١) انظر الشرح الصغير : ٦٧٦/١ ، شرح الخطاب : ٣٦٨/٢-٣٦٩ ،

حاشية الدسوقي : ٥٠٥/١-٥٠٧ .

(٢) انظر المجموع : ١٢٤/٦ ، المحقق المحتاج : ٤٠٦/١ .

(٢٢٩)

فحصل من هذا كله أنه لا خلاف بين الأصحاب ، في أن الواجب غالب قوت بلده ،
أو قوت نفسه .

فإن كان أهل البلديقتاتون أجناسا لا غالب فيها يخرج ماشاء
منها ، والأفضل أعلاها .

وإن أخرج من الأدنى ففيه قولان :

أحدهما : لا يجزئه احتياطا للعبادة ،

وأصحهما ، يجزئه لدفع الضرر عنه ، ولأنه يسمى مخرجا من قوت
البلد أو من قوته .

وقال النووي : كل ما يجب فيه العشر ، فهو صالح لإخراج

الفطرة ، من الحبوب والثمار ، وهو ما يقتات في حالة الاختيار لا الضرورة
وهو قول قديم للإمام الشافعي .

- وقت الاعتبار :

قال الفزالي (١) ، في الوسيط : "المعتبر غالب قوت البلد وقت
وجوب الفطرة ، لا في جميع السنة" .

وقال في الوجيز : " غالب قوت البلد يوم العيد " .

والصواب ان المعتبر غالب قوت السنة (٢) .

(١) ترجمة الإمام الفزالي : محمد بن محمد بن محمد الفزالي الطوسي
أبو حامد حجة الإسلام ، فيلسوف متصوف له نحو مئتي مصنف ، مولده
ووفاته في الطابران (قصة طوس ، بخراسان) رحل إلى نيسابور
ثم إلى بغداد فالحجاز ، فبلاد الشام فمصر وعاد إلى بلده ، وُلِدَ
سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٠٥ هـ . انظر الأعلام : ٢٢/٧ طبقات
الشافعية الكبرى ١٩١/٦ ترجمة رقم : ٦٩٠ .

(٢) المجموع ١٢٦/٦ ، مغني المحتاج : ٤٠٦/١ .

وفي الأقط عند الشافعية قولان : القول الأول يجوز الأقط ، لحديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين .

والقول الثاني : لا يجوز ، لأنه لا يجب فيه العشر ، فأشبه اللحم واللبن .

أما الجبن واللبن لا يجرى مع كونه في معناه ، وإنما جوز الأقط بالنص ، ولهذا لا يجوز إخراج الملح الذي أفسدت كثرة الطح جوهره .

وفيما يعتبر به الأعلى أو الأدنى وجهان مشهوران ؛ أحدهما الاعتبار بزيادة صلاحيته للاقتيات ، والثاني : زيادة القيمة ، فأما زيادة القيمة فيختلف باختلاف الأقوات والبلاء ، فعلى القول الأول : البر خير من الشعير ، وكذلك البر خير من التمر والزبيب ، إلا أن التمر أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج منه وعليه عمل أهل المدينة ولا يجرى الحب المسوس ، ولا المعيب ، ويجزى الحب القديم ، وإن قلت قيمته إذا لم يتغير طعمه ولا لونه لأن القدم ليس بمعيب . ولا يجوز إخراج المخيض والكشك والسمن والمصل ، والسك ، والبيض ، واللحم قولا واحدا .

وأما الأقوات النادرة التي لا زكاة فيها كالقث ، والحنظل فلا تجزى قطعا . ولو كان يليق به البر وهو يقات الشعير بخلا لزمه البر ، ولو كان يليق به الشعير وهو يتنعم ويقات البر ، فالأصح أنه يجزئه الشعير والثاني يتعين البر (١) .

(١) انظر : المجموع : ١٢٠/٦ - ١٢٦ ، مغنى المحتاج : ٤٠٦/١ - ٤٠٧

روضة الطالبين : ٣٠٢/٢ - ٣٠٣

(٢٣١)

والرأى الثالث :

والىه ذهب فقهاء الحنابلة (١) ، أنه لا يجوز العدول عن هذه الأشياء الخمسة وهي التمر والزبيب ، والبر ، والشعير ، والأقط ، وقالوا السلت نوع من الشعير فيجوز إخراجه لدخوله فى المنصوص عليه .
واستدلوا عليه بأن النبى صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر ———
أجناسا معدودة (٢) فلم يجز العدول عنها ، وذلك أن ذكر الأجناس ———
بعد ذكره الفرض تفسيرا للمفروض فما أضيف إلى المفسر يتعلق بالتفسير ———
فتكون هذه الأجناس مفروضة .

فلا يجوز العدول عن هذه الأصناف الخمسة مع القدرة عليها ،
سواء كان المعدول إليه قوت بلده أو لم يكن .
فإن عدت هذه الأجناس الخمسة فى أى بلد فيجوز إخراج ———
ما يقتات به أو ما قام مقام هذه الأصناف الخمسة (٣) .
كما يجوز إخراج أحد الأصناف الخمسة أيها شاء وإن لم يكن قوتا له .
لأن خبر الصدقة ورد بحروف التخيير بين هذه الأصناف فلا فرق بينهم ———
ولا يعتبر أن يكون قوتا للمخرج ، مع أن الزبيب والأقط لم يكن قوتا لأهل ———
المدينة وجاء الخبر بإخراجها .

(١) انظر: المغنى مع الشرح الكبير : ٦٥٢/٢ ، كشف القناع : ٢٥٣/٢ -
٢٥٤ ، الانصاف : ١٢٩/٣ .

(٢) صحيح البخارى : ١٣٨/٢ وما بعدها ، صحيح مسلم ٦٢٢/٢ -
(٩٨٥ ، ٩٨٤) .

(٣) انظر المغنى والشرح الكبير : ٦٥٧/٢ - ٦٥٨ ، ٦٦٣ ، ٦٦٥ ،
كشف القناع : ٢٥٤/٢ ، الانصاف : ١٨٢/٣ .

(٢٣٢)

واختلفت الرواية في جواز إخراج الأقط ؛

إحناهما : يجوز إخراج الأقط لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، والثانية : لا يجوز لأنه جنس لا تجب الزكاة فيه فلم يجر إخراجـــــــــــــــــه مع القدرة على غيره من الأصناف المنصوص عليها .

فعلى الرواية الثانية ، يحمل الحديث على من هو قوت له أو لم يكن يستند على غيره ،

ولكن المذهب المختار جواز إخراج الأقط .

ولا يجوز حبا معيبا كالمسوس ، والمبلول ، والقديم الذي تغير طعمه ، والأفضل الأجود .

ولا يجوز إخراج الخبز واللحم ، واللبن ، وأشباههما لأنه خرج عن الكيل والادخار .

وأفضل المخرج التمر ، اختاره الامام أحمد رحمه الله اقتـــــــــــــــــداء بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يخرجون التمر ، ولهذا أحسب ابن عمر رضي الله عنهما موافقتهم وسلوك طريقهم كما روى في الصحيحين (١) .

ثم إن التمر فيه قوت وحلاوة وهو أقرب تناولا وأقل كلفة فكان أولى .

والأفضل بعد التمر البر ، وعند البعض الزبيب لأنه أقرب تنـــــــــــــــــاولا

وأقل كلفة .

ولكن البر أنفع في الاقتيات وأبلغ في دفع حاجة الفقير ولذلك

إذا قيل لابن عمر رضي الله عنهما البر أفضل أم التمر؟ فلم ينكره ابن عمر

(١) انظر المغنى مع الشرح الكبير ٢/٦٥٥ ، ٦٦٠ . ، كشاف القناع

٢/٢٥٤ ، الانصاف : ٣/١٨٣ .

(٢٣٣)

وإنما عدل عنه اتباعاً لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وللهــــــذا
يكون الأفضل بعد التمر ما كان أغلى قيمة وأكثر نفعا (١) .

-إخراج الدقيق والسويق :

عند فقهاء الحنفية والحنابلة ، يجوز إخراج الدقيق أو السويق
بدل البر والشعير وهذا هو الرأي لبعض علماء الشافعية (٢) .
واستدلوا عليه بما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال
لم نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا صاعاً من تمر أو صاعاً
من شعير أو صاعاً من زبيب ، أو صاعاً من دقيق ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً
من سلت ، ثم شك سفيان فقال دقيق أو سلت .
روى هذا الحديث أبو داود وقال : زاد سفيان أو صاعاً من دقيق ،
فأنكروا عليه فتركه ثم قال : فهذه الزيادة وهم من ابن عيينة (٣) .

(١) انظر الشرح الكبير مع المغنى ٢/٦٦٤-٦٦٦ ، كشف القناع

٢/٢٥٤ .

(٢) انظر البناية ٣/٢٥٠ ، شرح فتح القدير ٢/٢٩٠ ، المجموع :

٦/١٢٣ ، المغنى مع الشرح الكبير ٢/٦٦٩-٦٦٤ ، كشف القناع :

٢/٢٥٣ ، الانصاف ٣/١٢٩ .

(٣) انظر سنن النسائي ٥/٥٢ ، سنن أبي داود ٢/٦٩ ، (١٦١٨) ،

وقال ابن أبي حاتم سألت أبا عن هذا الحديث فقال : منكر لأن ابن
سيرين لم يسمع من ابن عباس في قول الأكثر . انظر تلخيص الحبير :

٢/١٨٥ .

ثانيا : أن الدقيق أو السويق أجزاء الحب يمكن كيـله وادخـاره فجاز إخراجه كالحب ، وذلك لأن الطحن إنما فرق أجزاءه ، وقد كفى الفقير مؤنته في الطحن .

واشترط الحنفية في إخراج الدقيق أو السويق أن يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا ، بأن يعطى نصف صاع دقيق الحنطة ، أو صاع دقيق الشعير يساويان نصف صاع البر ، أو صاع الشعير ولا أقل . وكذلك لا ينقص قيمته عن قيمة نصف صاع البر أو صاع الشعير بل يزيد (١) .

وعند فقهاء الشافعية ، والمالكية ، لا يجزئ الدقيق ولا السويق ، لأن الحب أكمل نفعا ، ويصلح لكل ما يراه منه بخلاف الدقيق والسويق . أما ذكر الدقيق في الحديث فهو وهم من ابن عيينة كما ذكره أبو داود (٢) .

وعند ابن حزم من الظاهرية لا يجوز إخراج شيء في صدقة الفطر إلا التمر والشعير .

ورد سائر الأحاديث التي جاء فيها ذكر الزبيب ، والأقط ، والقمح ، وغير ذلك .

واستدل عليه بما رواه بسنده عن أبي مجلز قال قلت لابن عمر رضي الله عنهما : إن الله قد أوسع ، والبر أفضل من التمر ، يعنى في صدقة الفطر ، فقال ابن عمر : إن أصحابي سلكوا طريقا فأنا أحب أن أسلكه .

(١) انظر البناية : ٢٥٠/٣ ، شرح فتح القدير : ٢٩٥/٢ ، المجموع : ١٢٣/٦ ، الشرح الكبير مع المغنى : ٦٦٤/٢ ، كشف القناع : ٢٥٣/٢ .

(٢) انظر المجموع : ١٢٣/٦ ، مغنى المحتاج : ٤٠٧/١ ، حاشية الدسوقي : ٥٠٦/١ .

(٢٣٥)

واشتد ابن حزم في استدلاله بهذا الأثر ، حتى جعله كإجماع
من الصحابة مع وجود آثار كثيرة بخلافه (١) .

ويكفي في الجواب على ابن حزم ما قاله المحقق في حاشية المحقق :
* من تأمل في طريق الأحاديث الواردة في زكاة الفطر وفقه معناها مـ
اختلاف ألفاظها عن الصحابة رضي الله عنهم ، علم أن ابن حزم لا حاجة له في
الاقتصار على إخراج التمر والشعير ، وهذا معاوية رضي الله عنه بحضرة الصحابة رضي
الله عنهم رأى - مدين من سمراء الشام ، بدل صاع من شعير أو غيره ، ولم ينكر
عليه ذلك أحد ، أي إخراج القمح بدل الشعير وإنما أنكر أبو سعيد المقـدار ،
ف رأى إخراج صاع من قمح .

وابن عمر رضي الله عنهما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر على من أخرج غير
ذلك . ولورأى عمل الناس باطلا ، وهم الصحابة والتابعون ، لأنكره ،
أشد الإنكار . وقد كان رضي الله عنه يتشدد في أشياء لا على سبيل التشريع ،
بل على سبيل الحرص على الاتباع فقط ، وإنما جعلت الزكاة لإغناء الفقير
عن الطواف في يوم العيد والأغنياء يتمتعون بهم وعيالهم .

ولينظر امرؤ بنفسه ، هل يرى أنه يغني الفقير عن الطواف إذا أعطاه
صاع تمر أو صاع شعير في مثل هذه الأيام ؟

وماذا يفعل بهما الفقير إلا أن يطوف ليجد من يشتريهما ببخس
من القيمة ليبتاع لنفسه أو لأولاده ما يتقوتون به * (٢) ؟

(١) انظر المحقق : ١١٩/٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣١/٦ - ١٣٢ .

(٢٣٦)

هل تجوز فطرة الشخص الواحد من الجنسين :

عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية ، والشافعية ، لا يجزئ
في الفطرة الواحدة صاع من جنسين ، سواء كان الجنسان متماثلين أو غير
متماثلين ، كما لا يجزئ في كفارة اليمين أن يكسوا خمسة ويطعم خمسة .
واستدلوا عليه بأنه مأثور بصاع من التمر أو الشعير أو غيرهما
فليخرج الصاع من جنس واحد (١) .
مذهب الحنابلة :

وعند فقهاء الحنابلة يجزئ إخراج صاع من مجموع الأجناس الخمسة
المد كورة كما لو كان خالصا من أحدها ، لأن كل واحد منها يجزئ منفردا ،
فأجزأ بعض من هذا وبعض من هذا .
وقاسه على فطرة العبد المشترك ، إذا أخرج كل واحد من جنس (٢) .

الترجيح :

ولكن رأى الجمهور هو الأولى وأقرب إلى العمل ، وأنفع لإغناء
الفقير ، أن يعطى عن كل فرد صاع من جنس واحد ليستفيد منه الفقير .

الترجيح في مسألة غالب القوت :

بعد تقديم آراء الفقهاء وأدلتهم في بيان الأجناس التي تخرج
منها صدقة الفطر ، يظهر لي أن الرأي السديد والذي فيه سهولة العمل
هو ما ذهب إليه فقهاء الشافعية ، وهو إخراج غالب قوت البلد أو غالب قوت
نفسه ، فكل جنس ، هي قوت لنفسه ، تخرج الفطرة منه .

(١) انظر بدائع الصنائع: ٢/٧٣ ، حاشية الدسوقي: ١/٥٠٦ ، مغنى المحتاج :

٥٠٦/١

(٢) انظر : الشرح الكبير مع المغنى ٢/٦٦٦ ، انظر كشف القناع: ٢/

٢٥٣ ، الإنصاف: ٣/١٨٣ .

أما تحديد النبي صلى الله عليه وسلم الأصناف المذكورة لأنهم كانت هي الأقوات الغالبة حينئذ .
ولو أن قوما يعيشون على هذه الأقوات المذكورة في الأحاديث فليخرج منها ، ليكون العمل على السنة . والله أعلم بالصواب

...

حكم أداء القيمة بدل الأجناس في صدقة الفطر :

وأما أداء القيمة في صدقة الفطر ، بدل الأجناس المذكورة ، فاختلف الفقهاء فيه على رأيين :
الرأى الأول :

والله ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي لابن حزم ، لا يجوز إخراج القيمة في صدقة الفطر مطلقا . وقد سئل الإمام أحمد رحمه الله عن إعطاء الدراهم في صدقة الفطر ، فقال : أخاف ألا يجزئه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قيل له قوم يقولون : عمر بن عبد العزيز كان يأخذ القيمة ، قال يدعون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقولون قال فلان . ثم قال : قال ابن عمر رضي الله عنهما : عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير الخ (١) . وقال الله تعالى : " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول " (٢) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) سورة النساء : آية ٥٩ .

فالعَدُولُ عن تلك الأجناس ، ترك للمفروض ومخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتكون الأجناس المذكورة هي الزكاة المأمور بها . والأمر يقتضي الوجوب .

ثم إن زكاة الفطر وجبت لدفع حاجة الفقير وشكراً لنعمة المال ، والحاجات متنوعة ، فينبغي أن يتنوع الواجب ليصل إلى الفقير من كل نوع ما تندفع به حاجته ، ويحصل شكر النعمة بالمواساة من جنس ما أنعم الله عليه به ،

ولأن خروج القيمة قد عدل عن المنصوص فلم يجزئه ، كما لو أخرج الرديء مكان الجيد ، وكره "عطاء" أن يعطى في صدقة الفطر ورقاً (١) . (أى دهما) .

وقال ابن حزم : لا تجزئ قيمة أصلاً ، لأن ذلك غير ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقيمة في حقوق الناس لا تجوز إلا بتراض ، وليس للزكاة مالك معين ، فيجوز رضاه أو إبرائه " (٢) .

الرأى الثانى :

والى ذهب أبو حنيفة وأصحابه بأنه يجوز إخراج القيمة ، بسدل الأجناس المذكورة في صدقة الفطر .

(١) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٥٠٢/١ ، المجموع :

١٢٣/٦ ، ١٣٨ ، روضة الطالبين : ٣٠٣/٢ ، المغنى والشرح

الكبير : ٦٦١/٢ وما بعدها ، كشف القناع : ٢٥٤/٢ .

(٢) انظر المحلى : ١٣٧/٦ .

(٢٣٩)

وقد روى ذلك عن الثوري ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري (١) .
 واستدلوا عليه بما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، وصححه ابن حزم في المحلى
 عن ابن عون قال سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقرأ إلى عدي بالبصرة
 (وعدى كان واليا) يؤخذ من أهل الديوان من أعطياتهم عن كل إنسان
 نصف درهم . وفي رواية نصف صاع البر أو قيمته نصف درهم (٢) .
 وعن الحسن البصري قال : " لا بأس أن تعطى الدراهم في صدقة
 الفطر " (٣) .

وروى عن أبي إسحاق كان يقول : أدركتهم (الصحابة) وهم يعطون
 في صدقة رمضان الدراهم بقيمة الطعام (٤) .

وقد روى عن معاوية رضي الله عنه أنه قال : " انى لأرى مدين — من
 سمراء الشام تعدل صاعا من التمر " (٥) .

فالذى يظهر من كلام معاوية أنه رأى قيمة نصف صاع البر تعدل
 قيمة صاع التمر أو الشعير .

فهذه الآثار تدل على جواز أداء القيمة في صدقة الفطر .

وقال الكاساني (٦) : " أما صفة الواجب فهو أن وجوب المنصوص عليه

(١) انظر بدائع الصنائع : ٧٣/٢ ، شرح فتح القدير ٢٩٥/٢ ، حاشية

ابن عابدين ٣٦٢/٢ .

(٢) انظر مصنف ابن أبي شيبة : ١٧٤/٣ ، المحلى لابن حزم ١٣٠/٦ .

(٣ و ٤) المرجع السابق .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) ترجمة الكاساني : هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني علاء الدين

فقيه حنفى ، من أهل حلب ، له تصانيف منها بدائع الصنائع ،

في ترتيب الشرائع . توفي في حلب سنة ٥٨٢ هـ . انظر الجواهر

المضية ٢٥/٤ ، وما بعدها . الأعلام : ٧٠/٢ .

من حيث أنه مال متقوم على الإطلاق ، لا من حيث أنه عين ، فيجوز أن يعطى
عن جميع ذلك القيمة ، دراهم أو دنانير أو فلسا ، أو عروضاً ، أو ماشاء
وبه تبين أن النص معلول بالإغناء (١) .

ولهذا كان الإغناء يتحقق بالقيمة ، كما يتحقق بالطعام بل تكون
القيمة أحياناً أفضل ، إذا كثر الطعام عند الفقير وهو يحتاج الملايين
أو ما يلزمه من الضروريات الإنسانية مثل الدواء أو غير ذلك (٢) .

الترجيح :

والذى أراه أن أداء القيمة هو الأيسر فى عصرنا هذا خاصة
التي لا يتعامل الناس فيه إلا بالنقود ، كما أنه فى أكثر البلدان وفى غالب
الأحيان هو الأنفع للفقراء .

وأما النبى صلى الله عليه وسلم فإنما فرض صدقة الفطر من الأُطعمة
لوجهين : أولاً أن النقود فى ذلك الوقت كانت قليلة عند المسلمين ،
فاعطاء الطعام كان أيسر عليهم .

والوجه الثانى : وهو أقوى من الأول ، وهذا الوجه فى تعيين مقدار
الزكاة من أجناسها أن قيمة النقود تختلف وتتغير قوتها الشرائية من عصر
إلى عصر ومن بلد إلى بلد : أما مقدار الصاع من الأجناس لا تختلف قـ
فى أى بلد ولا فى أى عصر ولهذا قدر الواجب من الأجناس ويجوز إخراجها
بالقيمة (٣) .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٢ / ٧٣ .

(٢) انظر : فقه الزكاة : ٢ / ٩٤٩ .

(٣) المصدر السابق : ٢ / ٩٤٩ .

ثم إن المراد في الأفضلية على انتفاع الفقير ، فإن كان انتفاعه
 بالطعام أكثر ، كان دفعه أفضل كما في حالة المجاعة الشديدة .
 وإذا كان انتفاعه بالنقود أكثر ، كان دفعها أفضل ، وهذا على حسب
 حال الفقير والمحل . والله أعلم بالصواب .

...

بعض مسائل تتعلق بدفع القيمة :

عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، تدفع قيمة الحنطة ، أو الشعير ،
 أو التمر ، من أيها شاء .

وقال محمد تؤدي قيمة الحنطة فقط ، أما غيرها فليؤدي الجنس .
 ولا يجوز أداء الأجناس المنصوص عليها بعضها عن بعض باعتبار
 القيمة . كما لا يجوز إخراج الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بأن يؤدي نصف
 صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط .
 ولا يجوز إخراج التمر والشعير عن الحنطة باعتبار القيمة بأن يؤدي
 نصف صاع تمر مثلاً تبلغ قيمته نصف صاع من الحنطة عن الحنطة بل يقع عن نفسه
 وعليه تكميل الباقي .

لأن القيمة لا تعتبر في المنصوص عليه ، وإنما تعتبر في غيرها .

ثم اختلف الحنفية في أيهما أفضل : دفع القيمة أم إخراج المنصوص عليه ؟
 فعند بعض الحنفية دفع المنصوص عليه أفضل في الأحوال كلها لأن فيه موافقة
 السنة . وعند البعض دفع القيمة هو الأفضل ، لأنه أعون على دفع حاجة
 الفقير (١) .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٢ / ٧٣ ، حاشية ابن عابدين : ٢ / ٣٦٦ .

(٢٤٢)

البحث الرابع

في مصرف صدقة الفطر

مصرف صدقة الفطر :

إن مصرف صدقة الفطر ، هو مصارف الزكاة المفروضة ، لأن صدقة الفطر زكاة فتكون مصرفها مصارف الزكاة (١) .

وحددت الآية مصارف الزكاة بقوله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (٢) .

فهذه ثمانية أصناف ، وهم : الفقراء والمساكين ، والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وتحرير الرقاب ، والغارم ، وفي سبيل الله (المجاهد) وابن السبيل ، وهو السافر المنقطع ولا يجوز صرف الزكاة ، أو صدقة الفطر إلى غيرهم (٣) .

ثم الفقهاء اختلفوا هل يجوز صرفها إلى أي صنف من هذه الأصناف الشانسية أو هي مخصوصة بالفقراء والمساكين ؟

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية ، والإمام أحمد في أحد القولين ، وابن الحاجب (٤) من المالكية إلى أن يجوز

(١) انظر المغنى والشرح الكبير : ٢ / ٦٩٠ .

(٢) سورة التوبة : آية ٦٠ .

(٣) قد كتب فيه الرسالة بعنوان " مصارف الزكاة في الاسلام " المقدمة من الطالب حسن علي كهر كولي عام ١٤٠٢ هـ الموجودة في مكتبة جامعة أم القرى المركزية برقم ٥٧٢ .

(٤) ترجمة ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبوعمر جمال الدين ابن الحاجب . فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية . كردي الأصل ولد في إسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة . وكان أبوه حاجبا فعرف به ، تصانيفه : الكافية ، والشافعية ، ولد سنة ٥٧٠ هـ وتوفي سنة ٦٤٦ هـ . انظر : الأعلام : ٤ / ٢١١ .

صرف صدقة الفطر إلى أى صنف من هذه الأصناف الثمانية ، والأفضل صرفها إلى الفقراء والمساكين (١) .

وزهب فقهاء المالكية والإمام أحمد في القول الثاني كما رجحهم ابن القيم إلى أن تصرف صدقة الفطر على الفقراء والمساكين من مصارف الزكاة ، ولا تصرف إلى غيرهما من المصارف (٢) .

قال الخرشي : " إن زكاة الفطر تدفع للحر لا للخن ، ولا مكاتباً ، المسلم ولا الكافر ، ولا مؤلفاً . فظاهر كلام المؤلف أنها تدفع لغير من ذكر ، وهو كذلك فلا تدفع لمن يليها ولا لمن يحرسها ، ولا تعطى لمجاهد أيضاً ، ولا يشتري له بها آلة ولا للمؤلفة ولا لابن سبيل إلا إذا كان فقيراً بالموضع الذي هو به فيعطى منها بوصف الفقر ولا يعطى منها ما يوصله لبلده ولا يشتري منها رقيق يعتق ولا لغارم " (٣) .

وقال ابن القيم : " وكان من هداه صلى الله عليه وسلم تخصيص المساكين بهذه الصدقة ولم يكن يقسمها على الأصناف الثمانية قبضة ، قبضة ، ولا أمر بذلك ، ولا فعله أحد من أصحابه ولا من بعدهم ، بل أحد القوليين عندنا أنه لا يجوز إخراجها إلا على المساكين خاصة . وهذا القول أرجح من

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : ٣٣٩/٢ ، ٣٦٩ ، المجموع :

١٣٢/٦ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، روضة الطالبين : ٣٣٢/٢ ، المغنى :

والشرح الكبير : ٦٩٠/٢ ، الانصاف : ١٦٧/٣ ، مواهب الجليل :

٣٧٦/٢ ، بداية المجتهد : ٣٤٧/١ .

(٢) انظر الخرشي : ٢٣٣/٢ ، زاد المعاد : ١٥٨/١ .

(٣) انظر : الخرشي على سيدى خليل : ٢٣٣/٢ ، مواهب الجليل :

٣٧٧/٢ ، حاشية العدوى : ٣٩١/١ .

القول بوجوب قسمتها على الأصناف الثمانية " (١) .

- الترجيح :

والراجح عندى أن تصرف صدقة الفطر إلى الفقراء والمساكين ،
من أصناف الزكاة لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه " زكاة الفطر طهيرة
للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين " (٢) .

وبما روى عنه صلى الله عليه وسلم : " أغنوهم عن الطواف هذا اليوم " (٣) .
وفقراء البلد والجيران أحق بأخذها ويكره نقلها عن بلد المزكى
إلا أن ينقلها إلى قرابة أو إلى قوم هم أحوج من أهل بلده ، لما فيه من
الصلة أو زيادة دفع الحاجة (٤) .

حكم فقراء أهل الذمة :

اختلف الفقهاء فى فقراء أهل الذمة لأداء صدقة الفطر إليهم ،
فذهب أبو حنيفة إلى أن تصرف صدقة الفطر إلى فقراء أهل الذمة لقوله
صلى الله عليه وسلم : " تصدقوا على أهل الأديان كلها " (٥) .

-
- (١) انظر : زاد المعاد : ١/ ١٨٥ .
(٢) سبق تخريجه . ص ١٧٥
(٣) سبق تخريجه . ص ١٨٢
(٤) انظر بدائع الصنائع : ٥/ ٧٥ ، شرح فتح القدير ٢/ ٢٨٠ ، المجموع :
٦/ ٢٣٩ ، فقه الزكاة : ٢/ ٩٥٨ .
(٥) انظر نصب الراية : ٢/ ٣٩٨ .

ولا يجوز صرف الزكاة إليهم، لكن فقراء المسلمين أحب (١) .
 وذهب جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ،
 وأبو يوسف من الحنفية إلى أن لا تصرف صدقة الفطر على فقراء أهـل
 الذمة .

وقال ابن المنذر: " أجمع أهل العلم على أن لا يجزىء أن يعطى
 من زكاة المال أحد من أهل الذمة " .
 وكذلك صدقة الفطر زكاة فلم يجز دفعها إلى غير المسلمين (٢) .

- تقسيم صدقة الفطر -

يجوز أن يعطى شخص واحد صدقة فطر الجماعة . ولكن يكـره
 أن يعطى الواحد إلى عدد من المساكين أى لا يفرق الصاع الواحد على
 المساكين . بل يلزم أن يدفع إلى الفقير صاع كامل ، لأن فى أقل من الصاع
 لا يتحقق فيه الغنى عن السؤال .

وكذلك لا يدفع الجماعة صدقاتهم إلى فقير واحد مع وجود فقراء
 آخرين إلا أن يكون ذات عيال (٣) .

ولو كانت الزوجة ذات مال ، يجوز لها دفع صدقة الفطر إلى زوجها
 الفقير لأنها لا تلزمها نفقته ، فهو كالأجنبي (٤) .

(١) انظر: شرح فتح القدير: ٢/٢٦٦ ، الدر المختار: ٢/٣٦٩٤٣٥١ .

(٢) انظر: بداية المجتهد: ١/٣٢٤ ، المجموع: ٦/٢٤٦ ، المغنى
 والشرح الكبير: ٢/٦٩١ ، شرح فتح القدير: ٢/٢٦٦ .

(٣) انظر: بدائع الصنائع: ٥/٧٥ ، حاشية ابن عابدين: ٢/٣٦٧ ، المغنى
 والشرح الكبير: ٢/٦٩٣ .

(٤) انظر: حاشية الدسوقي: ١/٥٠٩ ، المجموع: ٦/٢٠١ .

تؤدى زكاة المال فى المكان الذى فيه المال ، ويؤدى صدقة الغطر عن نفسه وأولاده حيث هو ، ولو كان هو فى بلد ، وأولاده أو من يلزمه صدقته فى بلد آخر ، فتخرج الصدقة عن كل واحد فى بلده الذى هو فيه .

...

الفصل الرابع

فيما يخص عيد الأضحى من أحكام

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : في بيان سنن عيد الأضحى ومنهوباته .
- المبحث الثاني : في بيان أيام التشريق والتكبير فيها .
- المبحث الثالث : في حكم صوم يوم عيد الأضحى وأيام التشريق .
- المبحث الرابع : في عمرة الحاج في أيام التشريق .

المبحث الأول

فى بيان سنن عيد الأضحى ومندوباته

وقد سبق ذكر سنن العيدين المشتركة ومندوباتها فى المبحث الخامس من الفصل الأول .

وسأذكر إن شاء الله فى هذا المبحث مابقى من السنن والمندوبات المتعلقة بعيد الأضحى .

ويشتمل الكلام فى هذا المبحث على الموضوعات الآتية :

- أولا : فضيلة أيام عشر ذى الحجة .
- ثانيا : استحباب الصوم فى هذه الأيام التسع غير يوم العيد
- ثالثا : حكم صوم يوم عرفة .
- رابعا : تعجيل صلاة عيد الأضحى .
- خامسا : استحباب عدم الأكل قبل صلاة عيد الأضحى .
- سادسا : بيان أحكام الأضحية فى خطبة صلاة عيد الأضحى .

ـ فضيلة أيام عشر ذي الحجة :

ويستحب (١) في مقدمات عيد الأضحى الاجتهاد في عمل الخير خاصة في أيام عشر ذي الحجة لأن هذه الأيام فاضلة وفضلها ثابت بالكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى : " وذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام " (٢) .

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه أن المراد من أيام معلومات أيام عشر ذي الحجة (٣) .

وهذا هو الذي اختاره ابن كثير ورجحه (٤) .

وكذلك قوله تعالى : " وليال عشر " (٥) .

ذهب كثير من المفسرين إلى أن المراد بها عشر ذي الحجة وهو قول ابن عباس ، وعبد الله بن الزبير ومسروق ، ومجاهد وغير واحد من السلف والخلف (٦) .

وأما السنة : فيما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما العمل في أيام أفضل منها في هذا ^{الأيام} العشر ، قالوا ولا الجهاد ، قال ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء (٧) .

-
- (١) انظر المفنى والشرح الكبير ٢٦٤/٢ ، ١٠٥/٣^{٢٥٩} ، نيل الأوطار : ٣٥٤/٣ .
- (٢) سورة الحج : آية ٢٨ .
- (٣) صحيح البخاري : ٧/٢ ، كتاب العيدين .
- (٤) انظر تفسير ابن كثير : ٢١٦/٣ .
- (٥) سورة الفجر : آية ٢ .
- (٦) انظر تفسير القرآن العظيم : ٥٠٥/٤ ، السيوطي : الدر المنثور : ٥٠٠/٨ وما بعدها . احكام القرآن للقرطبي ٣/٣ .
- (٧) صحيح البخاري : ٧/٢ . سنن الترمذي ٣/٣ ، كتاب الصوم .

قال الحافظ ابن حجر فى شرح هذا الحديث : أن المراد بالأيام فى حديث الباب أيام عشر ذى الحجة (١) .

وروى الامام أحمد رحمه الله عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه من العمل فيهن من هذه الأيام العشرة فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد " (٢) .

فالأحاديث الصحيحة تدل على فضيلة هذه الأيام العشرة ، وسبب فضيلة عشر ذى الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادات فيه وهى الصلاة والصيام ، والصدقة ، والحج ، ولا يتأتى ذلك فى غيره (٣) .

- استحباب الصوم :

ويستحب الصوم فى هذه الأيام التسع غير يوم العيد (٤) .

لما روى الترمذى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد لسه فيهما من عشر ذى الحجة ، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر " (٥) .

(١) انظر فتح البارى : ١١٢ / ٣ .

(٢) و (٣) انظر الفتح الربانى : ١٦٨ / ٦ ، سنده جيد . انظر بلوغ الأمان فى نفس المرجع .

(٤) انظر الحرشى : ٢٤٠ / ٢ ، مواهب الجليل : ٤٠١ / ٢ ، وما بعدهما ، الشرح الكبير مع المغنى : ١٠٨ / ٣ ، كشف القناع : ٣٣٩ / ٢ ، نيل الأوطار : ٢٦٨ / ٤ .

(٥) انظر سنن الترمذى : ١٣١ / ٣ ، كتاب الصيام . وقال الترمذى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن ————— النهاس .

(٢٥٢)

وما رواه أبوداود عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت :
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذى الحجة ويوم عاشوراء ، وثلاثة
أيام من كل شهر . الخ (١) .

والمراد بتسع من أول ذى الحجة . ولما كانت الأيام العشر من
ذى الحجة لها فضائل كثيرة والعمل الصالح فيها أحب إلى الله منه فني غيرها
وكان الصيام من أعظم الأعمال ، شرع الصوم فيها .

وأما ما أخرجه الترمذى عن عائشة رضى الله عنها قالت : " ما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما العشر قط " (٢) .

قال الحافظ : لا احتمال أن يكون ذلك لكونه يترك العمل وهو يحب
أن يعمله خشية أن يفرض على أمته (٣) .

- صوم يوم عرفة -

ويستحب لغير الحاج أن يصوم يوم عرفة ، وهو تاسع ذى الحجة (٤)
لما روى مسلم عن أبى قتادة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التى قبله والسنة التى بعده " (٥)

(١) انظر أبوداود : ٨١٥ / ٢ ، كتاب الصوم ، سنده جيد . انظر

بلوغ الامنى من أسرار الفتح الربانى : ١٥٨ / ١٠ .

(٢) انظر سنن الترمذى : ١٢٩ / ٣ .

(٣) انظر فتح البارى : ١١٣ / ٣ .

(٤) انظر مواهب الجليل : ٤٠٢ / ٢ ، المجموع : ٤٣٧ / ٦ ، المغنى

والشرح الكبير : ١٠٦ / ٣ . نيل الاوطار : ٢٦٧ / ٤ .

(٥) صحيح مسلم : ٨٩ / ١ ، وهذا جزء من حديث طويل .

معناه يكفر ذنوب صائمه في السنتين . ويوم عرفه وهو أفضل الأيام لمسلم
 روى مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال : " ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم
 عرفه . الخ " (١) .

وأما الحاج فلا يستحب له الصوم يوم عرفه بعرفة ، وإليه ذهب
 أكثر أهل العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان صائما يوم عرفه (٢) .

كما روى عن أم الفضل بنت الحارث أن ناسا تماروا عندها يوم عرفة
 في صوم النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم ، وقال بعضهم
 ليس بصائم فأرسلت إليه بقدر لبن ، وهو واقف على بعيره ، فشربه (٣) .

وفي رواية عن ميمونة رضى الله عنها ، " فشرب منه والناس ينظرون " (٤)
 وإنما أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبر أن المشروع في حق الحاج
 أن يفطر بعرفة لكي لا يضعفه عن الدعاء والذكر المطلوب ولهذا قال العلماء
 من أفطر ليتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم (٥) .

وقد ورد النهي عن صوم يوم عرفه كما روى عن عكرمة عن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم عرفه بعرفات (٦) .

(١) انظر صحيح مسلم : ٩٨٢ / ١ كتاب الحج .

(٢) انظر الخواشي : ٢٤٠ / ٢ ، المجموع : ٤٣٩ / ٦ ، لمغنى والشرح
 الكبير : ١٠٦ / ٣ .

(٣ ، ٤) صحيح البخاري : ٢٤٨ / ٢ ، كتاب الصوم ، صحيح مسلم : ٧٩١ / ١ ،
 كتاب الصيام .

(٥) انظر فتح الباري : ١٤٢ / ٥ .

(٦) انظر أبوداود : ٨١٦ / ٢ ، كتاب الصوم ، وقال الحاكم هذا حديث صحيح
 على شرط البخاري ولم يخرجاه . انظر المستدرک على الصحيحين
 ٤٣٤ / ١ .

(٢٥٤)

قال بعض العلماء : إن هذا نهى استحباب لا نهى إيجاب .
 واستدلوا عليه بما روى الترمذى قال : سئل ابن عمر رضى الله
 عنهما عن صوم يوم عرفه بعرفه ؟ فقال : حججت مع النبى صلى الله عليه وسلم
 فلم يصمه ، ومع أبى بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه ، ومع عثمان فلم يصمه ،
 وأنا لا أصومه ولا آمر به ، ولا أنهى عنه (١)

ووجه النهى للمحرم عن ذلك خوفاً عليه أن يضعفه عن الدعاء
 ولهذا قال قتادة : لا بأس به إذا لم يضعفه عن الدعاء (٢) .
 ولكن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع (٣) .

- تعجيل صلاة عيد الأضحى :

ويسن تقديم صلاة عيد الأضحى في أول وقتها ،
 لما روى الإمام الشافعى رحمه الله : أن النبى صلى الله عليه وسلم
 كتب إلى عمرو بن حزم وهو بنجران : " أن عجل الغد وإلى الأضحى وآخر الفطر
 وذكر الناس " (٤) .
 وليتسع وقت الأضحية ، لأن الأضحية لا تجوز إلا بعد صلاة العيد (٥) .

(١) انظر سنن الترمذى : ١٢٥ / ٣ ، كتاب الصوم . وقال الترمذى هذا حديث حسن .

(٢) انظر المجموع : ٤٣٩ / ٦ ، المغنى والشرح الكبير : ١٠٦ / ٣ .

(٤) انظر : الام ٢٣٢ / ١ .

(٥) انظر حاشية ابن عابدين ١٧١ / ٢ ، ١٧٦ ، بداية المجتهد

٢٧٢ / ١ وما بعدها ، المجموع : ٤ / ٥ ، ٧ ، المغنى والشرح

الكبير : ٢٢٦ / ٢ ، ٢٢٩ .

استحباب عدم الأكل قبل صلاة عيد الأضحى :

ويستحب في عيد الأضحى أن يمسك عن الأكل حتى يرجع من الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من ذبيحته (١) .
ويستدل عليه بما روى عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلى (٢) .

وزاد الدارقطني : " فيأكل من أضحيته " (٣) .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : إذا لم يضح فهو مخير بين الأكل قبل الصلاة وبعد ها . ولكن الأولى أن يأخر الأكل في الأضحى لا تباع السنة (٤) .

بيان أحكام الأضحية وتكبيرات التشريق في خطبة عيد الأضحى :

ويستحب للخطيب أن يذكر في خطبة عيد الأضحى أحكام الأضحية ويحدث الناس عليها بذكر فضلها وبيان حكمها وبيان ما يجزى منها وما لا يجزى . ووقت الذبح وصفة تفريق لحمها . ويذكر لهم تكبيرات التشريق وما يحتاجون في يومهم ، ويحسن به أن يذكر لهم ذلك في خطبة الجمعة التي قبل العيد (٥) .

(١) انظر حاشية ابن عابدين ١٧١/٢ ، ١٧٦ ، بداية المجتهد ٢٧٢/١ وما بعدها ، المجموع ج ٥ / ٤ ، ٧ ، المغنى والشرح الكبير : ٢٢٦/٢ ، ٢٢٩ .

(٢) انظر سنن الترمذى : ٤٢٦/٢ ، أبواب العيدين وقال الترمذى حديث غريب .

(٣) انظر الدارقطني : ٤٥/٢ .

(٤) انظر المراجع السابقة الفقهية .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين ١٧٧/٢ ، حاشية العدوى : ٣٠٣/١ ، المجموع : ٢٧/٥ ، المغنى والشرح الكبير ٢٤٤/٢ وما بعدها .

(٢٥٦)

لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم الأحكام في خطبة العيدين كما
رواه البخاري عن البراء بن عازب قال : خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الأضحى بعد الصلاة فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب
النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فإنه قبل الصلاة ، ولا نسك له (١) .
وفي رواية عن أنس قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم من ذبح قبل
الصلاة فليعد . (٢) .

—•—

(١) و (٢) صحيح البخاري : ٤ / ٢ ، كتاب العيدين .

المبحث الثانى

فى بيان أيام التشريق وحكم التكبير فيها

ورتبته على النحو التالى :

- أولا : ثبوت أيام التشريق ومشروعية التكبير فيها .
- ثانيا : حكم التكبير فى أيام التشريق .
- ثالثا : وقت التكبير .
- رابعا : صفة التكبير وصيغته .
- خامسا : محل التكبير .
- سادسا : ممن يطلب التكبير .

...

ثبوت أيام التشريق ومشروعية التكبير فيها :

التشريق في اللغة والاصطلاح :

التشريق: من شرق اللحم إذا بسطه في الشمس ، ليجهف ، وسميت بذلك أيام التشريق لأن لحوم الأضاحي كانت تشرق فيها بمعنى ، وقيل سميت بذلك لأن الهدى والضحايا لا تسنحر ، حتى تشرق الشمس ، أي تطلع .

وقيل التشريق صلاة العيد لأنها تؤدي عند إشراق الشمس وارتفاعها كما جاء في الحديث : " لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع " (١) .
وفي حديث آخر : " لا ذبح إلا بعد التشريق " (٢) .
فالمراد بالتشريق فيها صلاة العيد (٣) .

وفي اصطلاح الشرع : هي أربعة أيام: يوم النحر وثلاثة أيام بعده . وسميت هذه الأيام أيام التشريق لأن العادة التي كانت جارية بتشريق لحوم الأضاحي في هذه الأيام (٤) .

وقد جاء الأمر بالذكر في هذه الأيام . فأجمع العلماء أن المراد بالذكر التكبيرات في هذه الأيام ، ولهذا أضيف إليها يقال تكبيرات أيام التشريق (٥) .

وقد ثبتت هذه الأيام ، والتكبير فيها من الكتاب والسنة والإجماع :
أما الكتاب فقوله تعالى : " واذكروا الله في أيام معدودات " (٦) .

(١) و (٢) انظر نصب الراية ١٩٥/٢ ، لسان العرب ١٠/١٧٦ .
(٣) و (٤) انظر : البناية في شرح الهداية ٨٨٣/٢ وما بعدها .
(٥) انظر : البناية ٨٨٤/٢ بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ١٢١/٦ .
(٦) سورة البقرة : آية ٢٠٣ .

ذهب كثير من أهل التفسير إلى أن المراد من "أيام معدودات" أيام التشريق وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر (١) .

والمراد بالذكر وهو التكبير في هذه الأيام بعد الصلوات المكتوبات (٢) وأما إثبات التكبير في أيام التشريق من السنة .

فلما رواه البخاري تعليقا قال : " فضل العمل في أيام التشريق وقال ابن عباس "أذكروا الله في أيام معلومات" ، أيام العشر والأيام المعدودات" ، أيام التشريق (٣) .

وقال البخاري تعليقا ، " التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفه ، وكان عمرضى الله عنه ، يكبر في قبته بمنى فيسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيرا . وكان ابن عمر يكبر بمنى تلك الأيام وخلف الصلوات وعلى فراشه وفي فسطاطه ، ومجلسه ، وممشاه تلك الأيام جميعا . وكانت ميمونة تكبر يوم النحر ، وكان النساء يكبرن خلفه أبان منى عثمان ، وعمر بن عبد العزيز ليالى التشريق مع الرجال في المسجد (٤) " .

وعن أم عطية قالت : " كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من خدورها ، حتى نخرج الحيف فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم ، يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته " (٥) .

(١) (٢) انظر ابن كثير : تفسير القرآن العظيم : ٢٤٤/١ ، الدر المنثور :

٥٦٢/٢ ، أحكام القرآن للقرطبي : ١/٣ وابعدها .

(٣) صحيح البخاري : ٧/٢ .

(٤) نفس المرجع .

(٥) صحيح مسلم : ٦٦/١ ، كتاب العيدين .

(٢٦٠)

قال الحافظ : إن المراد به التكبير يوم العيد وثلاثة أيام بعده
وإذا غدا إلى عرفة أي صباح يوم التاسع .

والحكمة من التكبير في هذه الأيام ، أن في الجاهلية كانوا يذبحون
لطواغيتهم فيها ، فشرع التكبير فيها إشادة إلى تخصيص الذبح له وعلى اسمه
عز وجل .

وقد اشتملت هذه الآثار على وجوب التكبير في تلك الأيام عقب
الصلوات وغير ذلك من الأحوال (١) .

والتكبير على نوعين ، مطلق ، ومقيّد :

أما المطلق ، وهو الذى لا يتقيد بوقت ، بل يؤتى به في طريق
المصلى وفي المصلى وعند رجوعه عنه ، وهو مستحب ويجهز به وإلى ذلك
ذهب الحنفية والمالكية والشافعية (٢) .

وعند فقهاء الحنابلة التكبير المطلق في عيد الأضحى في جميع
الأوقات مستحب ، من أول العشر إلى آخر أيام التشريق (٣) .

واستدلوا عليه بقوله تعالى : " وذكروا اسم الله في أيام معلومات ،
يقوله تعالى : " واذكروا الله في أيام معدودات " .

فالأيام المعلومات ، أيام أول العشر والأيام المعدودات أيام التشريق
وجاء الأمر بالذكر في كل الأيام ، فلا تختص بأيام التشريق فقط .

(١) انظر فتح الباري : ١١٤/٣ .

(٢) انظر بدائع الصنائع : ٢٨٠/١ عمدة القارى ٢٩٥/٦ ، بداية المجتهد
٢٧١/١ ، حاشية العدوى : ٢٠٤/١ ، المجموع ٣٦/٥ ، روضة
الطالبين ٧٩/٢ .

(٣) انظر كشاف القناع ٥٧/٢ ، الشرح الكبير مع المغنى ٢٥١/٢ وما
بعدها .

(٢٦١)

وبما قال البخارى تعليقا ، وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما " (١) .

حكم التكبير المقيد :

أما التكبير المقيد وهو الذى فى أدبار الصلوات فى أيام التشريق فاختلف الفقهاء فى حكمه ، هل هو واجب أو سنة ، أو مندوب؟ . فعند فقهاء الحنفية التكبير خلف الصلاة فى أيام التشريق واجب . (٢) واستدلوا عليه بقوله تعالى : " وليذكروا اسم الله فى أيام معلومات " . فالمراد منه أيام العشر على ما ذكر علماء التفسير . وجاء الأمر بالذكر فى هذه الأيام ومطلق الأمر للوجوب فينبغى أن يكون التكبير واجبا فى جميع أيام العشر وخص أيام التشريق بإجماع الصحابة .

ولما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه من العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن من التكبير والتهليل والتحميد " (٣) .

وعن نبیشه الهذلى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيام التشريق أيام أكل وشرب " وفى رواية " وذكر الله " (٤) .

-
- (١) سبق تخريجه . ص ٢٥٩ .
 (٢) انظر بدائع الصنائع : ١ / ١٩٠ ، البنائة : ٢ / ٨٨٥ ، شوح فتوح القدير : ٢ / ٨٠ ، حاشية ابن عابدين : ٢ / ١٧٧ .
 (٣) سبق تخريجه . ص ٢٥١ .
 (٤) صحيح مسلم : ١ / ٨٠٠ ، كتاب الصيام ، الفتح الربانى : ٦ / ١٦٨ .

مذهب المالكية :

وعند فقهاء المالكية : التكبير في أيام التشريق عقب خمس عشرة فريضة

مندوب .

واستدلوا عليه بقوله تعالى : " واذكروا الله في أيام معدودات " .
وقالوا هذا الخطاب وإن كان مخاطبا به الحاج ، لكن الجمهور
رأوا أنه يعم الحاج وغيرهم ولهذا يستحب التكبير لعامة الناس تبعاً
للحاج (١) .

مذهب الشافعية والحنابلة :

وعند فقهاء الشافعية والحنابلة وهو قول الكرخي (٢) والتمرتاشي (٣)

من الحنفية تكبيرات التشريق سنة ، عقب الصلوات في هذه الأيام .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : " واذكروا الله في أيام معدودات " .

- (١) انظر بداية المجتهد : ٢٢١ / ١ ، مواهب الجليل : ١٩٨ / ٢ .
(٢) ترجمة الكرخي : عبيد الله بن الحسين الكرخي ، أبو الحسن
فقيه : انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق . ومن تفقه عليه أبو بكر
الرازي ، أحمد الجصاص ، وأحمد بن محمد الشاشي . له تصانيف
ولد في الكرخ سنة ٢٦٠ هـ وتوفي ببغداد سنة ٣٤٠ هـ انظر
الجواهر المضية ٢ / ٩٣ ، الفوائد البهية : ١٠٨ ، الأعلام
١٩٣ / ٤ .
(٣) ترجمة التمرتاشي : أحمد بن إسماعيل بن محمد أبو العباس ظهير
الدين التمرتاشي عالم بالحديث حنفى كان مفتي خوارزم وله شرح
الجامع الصغير توفي سنة ٦١٠ هـ . انظر الجواهر المضية ١ / ١٤٨
الفوائد البهية : ١٥ ، الأعلام : ١٩٧ / ١ .

أن الأمر جاء بالذكر في هذه الأيام ، إن كان المخاطب به الحاج
في أيام الحج بذكر الله تعالى . ولكن الجمهور نقل عن الصحابة أنهم
يذكرون الله في أيام التشريق خلف الصلاة بالتكبير (١)

الترجيح :

بعد تقديم آراء الفقهاء وأدلتهم في حكم التكبير ، فالذي أراه واجها
من بين هذه المذاهب هو ما ذهب إليه فقهاء الشافعية والحنابلة وبعض
الحنفية بأن التكبير خلف الصلوات في أيام التشريق سنة وليس بواجب .
- أولا : أن أدلة الوجوب ليست قوية لأن الآيات التي استدلت بها
على الوجوب ليست صريحة في الأمر بتكبيرات التشريق ، بل يشتملها مطلق
الذكر في هذه الأيام . وخص العلماء تكبيرات التشريق .
وكذلك الأحاديث تدل على مطلق الذكر وأخذ منها العلماء تكبيرات
التشريق . أما تكبيرات التشريق فقد ثبتت بأقوال الصحابة ولهذا اختلفت
أقوالهم في بداية وقت التكبير ونهايته كما سأذكر بعد هذا .
ثم إن الواجب عند الحنفية الذي يثبت بخبر واحد فلو تركه لزم القضاء
ولكن التكبيرات ليست كذلك كما هو المذكور في المبسوط : قال : " إذا نسي
الإمام التكبير حتى انصرف ، فإن ذكره قبل أن يخرج من المسجد عاد وكبر ،
وإن كان قد خرج وتكلم ناسيا أو عامدا ، أو أحدث عامدا سقط التكبير " (٢) ،
فالسقوط يدل على عدم الوجوب .

- (١) انظر المجموع ٣٥/٥ ، روضة الطالبين ٨٠/٢ الشرح الكبير
مع المغني ٢٥٢/٢ كشف القناع ٥٧/٢ ، الانصاف : ٤٣٥/٢ ،
وابعدها . بدائع الصنائع ١٩٥/١ شرح فتح القدير ٨٢/٢ حاشية
ابن عابدين ١٧٧/٢ .
(٢) انظر المبسوط : ٤٥/٣ .

(٢٦٤)

وقت التكبير :

أما وقت التكبير فالأصل فيه أقوال الصحابة رضي الله عنهم ،
ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح .
واختلف قول الفقهاء في بداية الوقت ونهايته . بناءً على اختلاف
أقوال الصحابة (١) .

ثم إن الناس في أيام التشريق قسمان : حجاج ، وغيرهم :
أما الحجاج فعند الحنفية يجمع بين التكبير والتلبية ، وهو أن يكبر
أولاً ثم يلبي (٢) .

واستدلوا عليه بما روى عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس
ابن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفه ، كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر
المكبر منا فلا ينكر عليه " واللفظ لمسلم (٣) .

قال النووي : فيه دليل على استحبابهما في الذهاب من منى إلى عرفه
يوم عرفة (٤) . فالجمع بين التكبير مع التلبية هو المستحب ، لأن الحجاج
مأمور بذكر الله تعالى في هذه الأيام ولو بدأ بالتلبية سقط التكبير ، لأن
التكبير متصل بالصلاة (٥) .

-
- (١) انظر فتح الباري : ١١٤/٣ .
(٢) انظر بدائع الصنائع ١٩٧/١ . شرح فتح القدير : ١٨١/٢ ، عمدة
القاري : ٢٩٤/٦ .
(٣) صحيح البخاري : ١٢٤/٢ ، كتاب الحج ، صحيح مسلم : ٩٣٣/١
كتاب الحج .
(٤) انظر شرح مسلم للنووي : ٣٠/٩ .

(٥) انظر المراجع الحنفية (قمر) .

(٢٦٥)

وعند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ، والحنابلة ، لا يجمع
الحاج بين التكبير والتلبية . بل يبدأ أون التكبير بعد صلاة الظهر من يسوم
النحر لأن وظيفتهم وشعارهم قبل ذلك التلبية (١) .

وأما غير الحاج :

فاختلف الفقهاء في بداية وقت التكبير ونهايته على أربعة أقوال :
القول الأول : وهو المشهور ومتفق عليه بين أكثر الفقهاء ، وهو
أن يبدأ بتكبير التشريق بعد صلاة الصبح من يوم عرفة ويختم عقيب صلاة العصر
من آخر أيام التشريق وهذا قول عمر بن الخطاب وعلى رضي الله عنهما وابن عباس
رضي الله عنه وسفيان الثوري ، وسفيان ابن عيينة ، وأبو ثور ، وعليه عمل
الناس في الأعصار والأمصا (٢) .

واستدل أصحاب هذا القول بما روى عن جابر بن عبد الله قال :
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح من غداة عرفة يقبل
على أصحابه فيقول : على مكانكم ويقول : الله أكبر الله أكبر لا إله
إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد .

فيكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق (٣) .

(١) انظر : مواهب الجليل : ١٩٨/٢ ، بداية المجتهد : ٢٢٢/١ ،
المجموع : ٣٧/٥ . الشرح الكبير مع المغني : ٢٥٤/٢ ، كشاف
القناع : ٥٨/٢ .

(٢) انظر بدائع الصنائع : ١٩٥/١ ، البناية : ٨٨٣/٢ ، حاشية ابن
عابد بن : ١٨٠/٢ وما بعدهما ، الام : ٢٤١/١ ، المجموع : ٣٩/٥ ،
٤٤ ، روضة الطالبين : ٨٠/٢ ، مغني المحتاج : ٣١٤/١ ، نهاية
المحتاج : ٣٩٨/٢ ، المغني والشرح الكبير : ٢٥٤/٢ ، كشاف
القناع : ٥٨/٢ ، الانصاف : ٤٣٦/٢ .

(٣) انظر سنن الدارقطني : ٤٩/٢ ، ٥٠ ، مدار الحديث على جابر بن زيد :
الجعفي ، وهو متروك وعند البعض وهو كذاب . انظر تهذيب التهذيب
٤٨/٢ وما بعدها .

وفى رواية عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبّر
فى صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق حين يسلم من
المكتوبات (١) .

وبما روى عن على وعمار أن النبی صلى الله عليه وسلم كان يكبر من يوم
عرفة صلاة الغداة ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق (٢) .
وأجاب صاحب كشف القناع عن ضعف الحديث فقال : قد روى عنه
شعبة والثوري ووثقاه .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : ليس فى هذه المسألة حديث مرفوع
أقوى إسناداً منه لترك من أجله . والحكم فيه حكم الفضيلة والندب لا حكم
إيجاب أو تحريم ليشدد فى أمر الإسناد (٣) .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : إذا سئل عنه بأى حديث تذهب إلى
أن التكبير من صلاة الفجر من يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق قال : بإجماع
الصحابة .

كما روى ذلك عن عمر وعلى ، وابن عباس ، وابن مسعود رضى الله
عنهم (٤) .

(١) المرجع السابق .

(٢) قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد . انظر المستدرك : ١/ ٢٩٩
وفى التلخيص : خبر واه ، كأنه موضوع لأن عبد الرحمن صاحب مناكير
وسعيد أن كان الكريزى فهو ضعيفه إلا فهو مجهول . انظر
التلخيص مع المستدرك . نفس المرجع .

(٣) انظر : كشف القناع : ٥٨/ ٢ .

(٤) انظر المغنى والشرح الكبير : ٢٥٤/ ٢ .

وروى البيهقي : قال اجتمع عمر ، وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم على أن التكبير في دبر صلاة الغداة من يوم عرفة . فأما أصحاب ابن مسعود فالصلاة العصر من يوم النحر ، وأما عمر وعلى رضى الله عنهما فالصلاة العصر من آخر أيام التشريق (١) .

وعن ابن عباس أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق (٢) .

ثم إن الأمر بذكر الله تعالى جاء في أيام معلومات وهي عشرة أيام من أول ذي الحجة وكذلك في أيام معدودات وهي أيام التشريق فينبغي أن يكون التكبير في جميع هذه الأيام ولكن لم يقل به أحد ، فخصرت هذه الأيام بإجماع الصطبة فإنهم لم يكبروا قبل يوم عرفة. ولأن التكبير لغير الحاج شرع لتعظيم أمر الناسك وأمر السناك بيد أن يوم عرفة وينتهي إلى آخر وقت الرمي وهو عصر آخر أيام التشريق ، ولأن الأخذ بالأكثر من باب الاحتياط لأن الصحابة اختلفوا في هذا ولأن يأتي بما ليس عليه أولى من أن يترك ما عليه إذ هو الاحتياط في العبادات (٣) .

والقول الثاني : وبه قال أبو حنيفة رحمه الله أن يبدأ بصلاة الصبح من يوم عرفة ويختم عند العصر من يوم النحر وهو قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه (٤) .

(١) انظر سنن الكبرى للبيهقي : ٣١٤ / ٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : بدائع الصنائع : ١٩٦ / ١ ، شرح فتح القدير : ٨١ / ٢ .

(٤) انظر بدائع الصنائع : ١٩٥ / ١ ، البناية : ٨٨٣ / ٢ ، حاشية

ابن عابدين : ١٨٠ / ٢ .

والقول الثالث : وبه قال فقهاء المالكية وأصح الأقوال عنـ

الشافعية وهو أن يبدأ التكبير بـ صلاة الظهر من يوم النحر إلى يوم صلاة
الصبح من آخر أيام التشريق (١)

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى : " واذكروا الله
في أيام معدودات " . وقالوا : هذا الخطاب وإن كان مخاطباً به الحاج
ولكن الجمهور رأوا أن يعم الحاج وغيره . وغير الحاج تبعاً للحاج . فالظهر
يوم النحر أول صلاة تأتي عليه بعد انتهاء وقت التلبية ويختم بصبح آخر
أيام التشريق لأنها آخر صلاة يصلّيها بمنى .

والقول الرابع : وبه قال بعض فقهاء الشافعية ، وهو أن يبدأ

التكبير عقب المغرب ليلة النحر إلى صبح الأخير من أيام التشريق (٢) .

الترجيح :

والراجح - كما يظهر لي - هو القول الأول ، وهو ما ذهب إليه جمهور
الفقهاء . وهو أن يبدأ التكبير بـ صلاة الصبح من يوم عرفة إلى صلاة
العصر من آخر أيام التشريق .

ووجه الترجيح : أن كبار الصحابة وجمهور الفقهاء اتفقوا على هذا
القول وعليه العمل (٣) .

ولأن أدلة هذا القول راجحة وقوية عن غيره . ولهذا قال الحافظ
ابن حجر : " وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي ، وابن مسعود ، أنه من
صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى " (٤) .

(١) انظر : المدونة الكبرى : ١٥٢/١ ، الخرشي : ١٠٤/٢ ، بواهب
الجليل : ١٩٨/٢ ، الأم : ٢٤١/١ ، المجموع : ٣٨/٥ ، نهائية
المحتاج : ٣٩٨/٢ .

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٢٢٢/٢٤ .

(٤) انظر فتح الباري : ١١٤/٣ ، المجموع : ٤٤/٥ .

ولأن أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله (١) .
 واقتصر العلماء بذكر الله ، بتكبيرات دبر الصلوات .
 ثم الأخذ بالأكثر من باب الاحتياط في العبادات .
 وأما الجواب عن القول الثالث فما له دليل منقول عن الصحابة
 إلا القياس على الحاج . فأخذوا القياس مع وجود أقوال الصحابة (٢) .
 ثم إن الأحاديث الصحيحة تدل على أن بعض الصحابة يكبرون
 في ذهابهم إلى عرفة كما جاء في الصحيحين (٣) .
 وقال النووي . فيه دليل على استحبابهما .
 فغير الحاج أحق أن يكبر من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق
 والله أعلم بالصواب .

صفة التكبير وصيغته :

ويجهر الرجال بالتكبير . وأما النساء فلا يجهرن بل يخافتن ، لأن
 صوتهن عورة (٤) .

-
- (١) صحيح مسلم : ٨٠٠/١ ، كتاب الصيام .
 (٢) انظر : المغنى والشرح الكبير : ٢٥٦/٢ ، المحلى لابن حزم :
 ٩١/٥
 (٣) انظر صحيح البخارى : ١٧٤/٢ ، كتاب الحج ، صحيح مسلم ٩٣٣/١ .
 (٤) انظر شرح فتح القدير : ٨١/٢ ، المجموع ٤٥/٥ ، مغنى المحتسج :
 ٣١٥/١ ، المغنى والشرح الكبير ٢٥٦/٢ وما بعدها . كشاف
 القناع ٥٩/٢ ، المحلى : ٩١/٥ .

(٢٧٠)

واستدلوا على الجهر بقوله تعالى : " وأذكروا اسم الله فـيـيـ
أيام معدودات " وما روى البخارى تعليقا قال : " كان عمر رضى الله عنه
يكبر فى قبته بمنى فيسمعه أهل المسجد فيكبرون . ويكبر أهل الأسواق حتى
ترتج منى تكبيرا (١) .

ثم فى رفع الصوت تذكير للآخرين لأنه ذكر مسنون بعد الصلاة
مخصوص فى هذه الأيام .

ويكبر الإمام والمقتدى بعد الصلاة مباشرة من غير أن يتخلل ما يقطع
حرمة الصلاة لأن التكبير مختص بالصلاة .

ولو نسى التكبير خلف الصلاة فتذكر والفصل قريب ولم يخرج من المسجد
استحب التكبير . وإذا سبقه الحدث ، فإن شاء ذهب فتوضأ وكبر وإن شاء
كبر من غير تطهير . لأن التكبير ذكر فلا يشترط له الطهارة .

ولو طال الفصل بأن خرج من المسجد أو أحدث متعمدا وتكلم
عامدا ، أى كل ما يقطع البناء سقط التكبير عند الحنفية والمالكية والحنابلة (٢) .
وعند الشافعية (٣) يستحب تدارك التكبير وإن طال الفصل .

والفوق بين التكبير وسجدة السهو ، أن سجدة السهو ، لإتمام الصلاة
 وإكمال صفتها ، فلا تفعل بعد طول الفصل ، وأما التكبير فهو شعار لهم هذه
الأيام لا وصف للصلاة ولا جزء منها .

ويكبر الإمام مستقبلا المأمومين لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان
يقبل بوجهه على أصحابه ويقول : على مكانكم ثم يكبر .

(١) انظر صحيح البخارى : ٧ / ٢ .

(٢) انظر المراجع السابقة ص ٦٩ - ٧٠ هامش رقم (٤)

(٣) المرجع السابق ص ٦٩ هامش رقم (٤)

ويكبر غير الإمام مستقبل القبلة ، لأنه ذكر مختص بالصلاة أشبه الأذان ،
والإقامة . ويحتمل أن يكبر كيفما شاء .

الترجيح :

والذى يظهر لى أن الراجح هو ما ذهب إليه فقهاء الشافعية .
لأن استحباب التكبير بعد الصلاة ولو طال الفصل إذا نسيه .
لان التكبير شعار هذه الأيام وليس وصفا للصلاة ولا جزءا منها .

وأما صيغة التكبير التى اتفق عليها جمهور الفقهاء (١) فهى :

مارواه ابن أبى شيبة بسند جيد عن عبد الله بن مسعود رضى الله
عنه أنه كان يكبر أيام التشريق " الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر ،
الله أكبر والله الحميد " (٢) .

وهذا قول عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم . حكاه ابن المنذر
وعليه العمل عند الناس ولأن فيه تكبير وتهليل وتحميد .

ويستحب عند الإمام الشافعى رحمه الله أن يزيد بعده : " الله أكبر
كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ، الله أكبر ، ولا نعبد إلا الله
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر
عده ، وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر . ثم يختم بالصلاة
على النبى صلى الله عليه وسلم (٣) .

(١) بدائع الصنائع ٢ / ١٩٦ ، شرح فتح القدير : ٨١ / ٢ ، الشرح
الصغير ١ / ٥٣١ المجموع ٥ / ٤٥ مغنى المحتاج ١ / ٣١٥ المغنى
والشرح الكبير ٢ / ٢٥٦ وما بعدها ، كشف القناع ٢ / ٥٩ ، المحلى
١٠٩١ / ٥ .

(٢) انظر مصنف ابن أبى شيبة : ٢ / ١٦٧ ، سنده جيد انظر نصب الراية
٢ / ٢٢٤ .

(٣) انظر الام : ١ / ٢٤١ وسبق تخريجه . ص ١٥٩ .

ولو اكتفى على " الله أكبر الله أكبر الله أكبر " ثلاث مرات جاز
عند المالكية والشافعية (١) .

وروى عن ابن عباس : " الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيرا ، الله أكبر
كبيرا ، الله أكبر كبيرا ، الله أكبر وأجل ، الله أكبر ، ولله الحمد (٢) .

محل التكبير :

اتفق الفقهاء على أن التكبير سنة خلفه الفرائض في أيام التشريق
إذا أديت في جماعة (٣) .

وكذلك يكبر المنفرد والمسبوق لأنه ذكر مسنون بعد صلاة الفرض
في هذه الأيام . وعند * أبي حنيفة رحمه الله ورواية عن الإمام أحمد لا يكبر
من صلى منفردا لأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان لا يكبر إذا صلى وحده (٤) .

حكم الغائبة :

عند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة من فاتته صلاة
من أيام التشريق فقضاها فيها فحكمها حكم المؤداة في التكبير ، لأنها
صلاة في أيام التشريق ، وإن فاتته سن أيام التشريق فقضاها في غيرها لم يكبر
لأن التكبير مقيد بالوقت فلم يفعل في غيره كالتلبية .

- (٢١) انظر الشرح الصغير : ٥٣١ / ١ ، المجموع : ٤٣ / ٥ ، ٤٥٠ .
(٣) انظر : بدائع الصنائع : ١٩٦ / ١ ، شرح فتح القدير ٨٢ / ٢ وابعدها
حاشية ابن عابد بن ١٧٩ / ٢ وابعدها . الخرشي : ١٠٤ / ٢ ، قوانين
الاحكام الشرعية : ١٠١ ، المجموع ٣٥ / ٥ ، مقني المحتسج
٣١٤ / ١ ، المغني والشرح الكبير ٢٥٧ / ٢ ، كشف القناع
٥٨ / ٢ ، وابعدها . الانصاف ٤٣٦ / ٢ .
(٤) المراجع السابقة

وإن فاتته من غير أيام التشريق ، فقضاها فيها يستحب التكبير خلفها ، لأن التكبير شعار لهذه الأيام وتعظيم لها (١) .
وعند فقهاء المالكية وهو الطريق الثاني عند الشافعية لا يكبر خلف الغائبة ، لأن التكبير شعار لوقت الفرائض (٢) .

وأما صلاة النافلة ، فعند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة وهو القول الثاني للشافعية لا يجوز التكبير خلفها لأنها صلاة لا تشرع لها الجماعة أو غير مؤقتة وهي تابعة للغريضة والتابع لا يكون له تابع .
وكذلك لا يجوز خلف الجنائزة ، وسجدة التلاوة ، والوتر (٣) .
والأصح عند الشافعية يستحب التكبير خلف كل النوافل في هذه الأيام (٤) .

- الترجيح :

والواجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهو أن يكبر خلف الفرائض صلى بجماعة أو منفردا ولو كانت فائتة ، لأن التكبير شعار وتعظيم لهذه الأيام . ولا يكبر خلف النوافل والجنائزة وسجدة التلاوة والوتر لأنه ما ثبت عن الصحابة .

- التكبير بعد صلاة العيد الأضحى :

عند الحنفية ورواية عن الإمام أحمد رحمه الله لا يسن التكبير بعد

صلاة العيد ، لأنها ليست من الصلوات المفروضة ، أشبهت النوافل .

(١) المراجع السابقة ص ٧٢ حاشية رقم (٣)

(٢) انظر : الخرشي ١٠٤ / ٢ ، المجموع : ٤٠ / ٥ .

(٣ و ٤) المراجع السابقة .

(٢٧٤)

وعند الشافعية وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله يكبر عقيب صلاة العيد لأنها صلاة في جماعة .

- والرأى المختار :

يستحب التكبير بعد صلاة العيد عند جمهور الفقهاء .

وقال الطحاوى : لا ينبغي أن تمنع العامة عنه لقلة رغبتهم فـ صلى الخير وبه نأخذ .

وقال ابن عابدين : ولا بأس به عقيب العيد ، لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم (١) .

- من يطلب التكبير :

عند أبوحنيفة رحمه الله يكبر الرجل العاقل ، المقيم من أهل الأمصار صلى المكتوبة بجماعة .

ولا يكبر النساء والصبيان والمسافر وأهل القرى . ولو اقتدى المسافر بالمقيم فعليه التكبير لأنه صار تبعاً لإمامه ، ألا ترى أنه تغير فرضه أربعاً فيكبر بحكم التبعية وكذلك النساء إذا اقتدىن برجل على سبيل المتابعة (٢) .

وعند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، وبه قال أبو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله من الحنفية ، يكبر كل من صلى المكتوبة بجماعة أو منفرداً في هذه الأيام من المقيم والمسافر والرجل والمرأة ، والصبي الحميز والحاضر ، والبادى ، لأن التكبير تبع للمكتوبة (٣) . وهذا هو الراجح .

(١) انظر بدائع الصنائع : ١ / ١٩٨ ، شرح فتح القدير ٢ / ٨٢ ، حاشية ابن عابدين ٢ / ١٨٠ ، المجموع ٥ / ٣٦ ، المفنى والشرح الكبير ٢٥٨ / ٢ .

(٢) و (٣) انظر بدائع الصنائع : ١ / ١٩٧ ، شرح فتح القدير ٢ / ٨٢ وما بعدها . الدر المختار ٢ / ١٨٠ ، الخرشى على خليل ٢ / ١٠٤ ، المجموع ٥ / ٤٣ . المفنى والشرح الكبير ٢ / ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، كشاف القناع ٢ / ٥٥٨ .

المبحث الثالث

حكم صوم يوم عيد الأضحى :

اتفق الفقهاء على أن الصوم يوم عيد الأضحى حرام مطلقا ، سواء أكان الصوم فرضا أم نفلا ، قضاء أو نذرا ، أو كفارة ، ويكون عاصيا إن قصد صيامه (١) واستدلوا عليه بما روى عن أبي عبيد مولى ابن أزهو قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطرکم من صيامکم واليوم الآخر تأکلون فيه — نسککنکم (٢) .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر (٣) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " ينهى عن صياسين وبيعيتين : الفطر والنحر " (٤) . فالنهي عن صوم هذا اليوم ثابت بالأحاديث الصحيحة .

وأما حكم النذر بصوم يوم عيد الأضحى ، أو من نذر صوم يوم معين فوافق اليوم يوم عيد الأضحى فقد ذكرت تفصيلا في المبحث الثاني من الفصل الثاني فلا معنى لإعادته (٥)

(١) انظر مختصر الطحاوي : ٣٢٥ ، بدائع الصنائع : ٧٨/٢ ، شرح فتح القدير : ٣١٨/٢ ، الدر المختار : ٤٣٣/٢ ، بداية المجتهد ٣٧٩/١ ، قوانين الأحكام الشرعية : ١٣٣ ، المجموع ٤٨٨/٦ ، روضة الطالبين ٣٦٦/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٣٣/١ ، المغنى والشرح الكبير : ١١٠/٣ ، كشاف القناع : ٣٤٢/٢ ، الإنباف : ٣٥١/٢ .

(٢ و ٣ و ٤) صحيح البخاري : ٢٤٩/٢ ، كتاب الصوم ، صحيح مسلم : ٧٩٩/١ ، كتاب الصيام .

(٥) انظر ص ١٦٦ .

حكم الصوم في أيام التشريق :

إن الناس في أيام التشريق على نوعين : حاج ساكن بمعنى ، وغير حاج منتشر في أنحاء كل العالم .

أما غير الحاج : فقد اتفق الفقهاء على عدم جواز صومهم في أيام التشريق ولو كان الصوم فرضاً أو نفلاً أو كفارة أو نذراً وحكمه حكم صوم يوم العيد (١) .

واستدلوا عليه بما رواه مسلم عن نبيشه الهذلي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله " (٢) .

وعن كعب بن مالك عن أبيه أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق فنأى : أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب " (٣) .

وبما رواه أبوداود والترمذي عن عتبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب " (٤) .

وعن أبي مرة مولى أم هانئ ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص فقرب إليهما طعاماً فقال : كل . فقال : إني صائم . فقال عمرو : كل ، فهذه الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بإفطارها وينهاها عن صيامها . قال مالك : وهي أيام التشريق (٥) .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٢٨ / ٢ ، شرح فتح القدير : ٣٨٦ / ٢ ، الخرشي ٢٦٥ / ٢ ، حاشية الدسوقي : ٥٣٦ / ١ ، المجموع : ٤٨٨ / ٦ ، مغني المحتاج : ٤٣٣ / ١ ، الشرح الكبير مع المغني ١١١ / ٣ ، كشف القناع ٣٤٢ / ٢ .

(٢ و ٣) صحيح مسلم : ٨٠٠ / ١ ، كتاب الصيام باب تحريم صوم أيام التشريق .
 (٤) أبوداود ٨٠٤ / ٢ ، سنن الترمذي ١٤٣ / ٣ ، وقال عنه حديث حسن صحيح .
 (٥) انظر أبوداود ٨٠٤ / ٢ ، الفتح الرباني : ١٤٠ / ١٠ .

فالأحاديث تدل على تحريم الصوم في أيام التشريق (١) .

وأما الحاج :

الذى ساكن بمنى في أيام التشريق فاتفق الفقهاء على عدم جواز صومه نفلاً أو نذراً ، أو كفارة أو قضاء .

وأما القارن والمتمتع ، إذا لم يجد الهدي فعليه الصوم في أيام الحج كما أمره تعالى : " فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة " (٢) . فإن صام قبل يوم النحر فلا خلافة فيه .

واختلف الفقهاء فيمن لم يصم قبل يوم النحر فهل يجوز له أن يصوم في أيام التشريق أم لا ؟

فعند فقهاء الحنفية لا يجوز له أن يصوم في أيام التشريق (٣) . وهذا القول الجديد عند الشافعية وأصحابها عند الأصحاب (٤) والرواية الثانية عند الإمام أحمد رحمه الله وبه قال ابن حزم من الظاهرية (٥) . واستدلوا عليه بما رواه مسلم عن نبيشة الهذلي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى " (٦) .

-
- (١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٧/٧ .
 (٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .
 (٣) انظر المبسوط ١٨١/٤ ، بدائع الصنائع ١٧٣/٢ ، تبيين الحقائق : ٤٤/٢ .
 (٤) انظر المجموع ج ٦ : ٤٨٩/٦ ، وما بعد ها مغنى المحتاج : ٤٣٣/١ .
 (٥) انظر المغنى والشرح الكبير ٥٠٦/٣ ، المحلى ٢٨/٧ وما بعد ها .
 (٦) سبق تخريجه . ص ٢٦١

فالنهي عن الصوم في هذه الأيام مطلق ولا تخصيص فيه .

وفي رواية " أيام منى أيام أكل وشرب " (١) .

وفيه دليل على عدم صحة الصوم في أيام التشريق للحاج وغيره (٢) .

ولم يستثن منه المتمتعون القارون .

وهذا هو المروي عن علي رضي الله عنه وعبد الله بن عمرو بن العاص

رضي الله عنه (٣) .

وعند فقهاء المالكية يجوز للمقارن والمتمتع أن يصوم في أيام التشريق

إن لم يكن صام قبل يوم النحر (٤) وهذا القول القديم للإمام الشافعي (٥) والمذهب

عند الحنابلة (٦) .

واستدلوا عليه أولاً : بقوله تعالى : " فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام

في الحج " (٧) . لأن قوله تعالى " في الحج " يعم ما قبل يوم النحر وما بعده ،

فيدخل فيه أيام التشريق .

وإنما يجب عليه نحر هدي التمتع يوم النحر ، إن كان له واجداً ، فإن

لم يجد ، فإنما رخص له الصوم يوم يلزمه نحر الهدى وهو يوم النحر فلا يجوز له

أن يصوم يوم النحر لتحريمه ، علم أن عليه الصوم من اليوم الذي يلنيه إلى انقضاء

الأيام الثلاثة بعد يوم النحر من أيام التشريق لأنها من أيام الحج (٨) .

(١) سبق تخريجه . ص ٢٦١

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٧ / ٨ .

(٣) انظر فتح الباري ١٤٦ / ٥ .

(٤) انظر حاشية الدسوقي ٨٤ / ٢ ، بداية المجتهد ٣٧٩ / ١ ، قوانين

الاحكام الشرعية ١٣٣ .

(٥) انظر المجموع / ٦ / ٤٩٠ وما بعدها . مغني المحتاج : ٤٣٣ / ١ .

(٦) انظر المغني والشرح الكبير ٥٠٦ / ٣ ، كشاف القناع ٤٥٤ / ٢ ، الانصاف

٣٥٢ / ٣ .

(٧) سورة البقرة : آية ١٩٦ .

(٨) انظر تفسير الطبري : ٩٩ / ٤ .

ثانيا : من السنة : بما رواه البخارى عن عائشة وابن عمر رضى الله
عنهما قالا : " لم يرخص فى أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى " (١).
وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : " الصيام لمن تمتع بالعمره إلى الحج
إلى يوم عرفة ، فإن لم يجد هديا ولم يصم ، صام أيام منى " (٢) .

- الترجيح :

والراجع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية
ورواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وذلك للأحاديث الصحيحة وما ورد فى نهى صوم هذه الأيام
بل صرح فيه بأيام منى كما رواه مسلم ومع وجود الحجاج بمنى فمنهم المتمتع
ومنهم القارن . وأما ما روي فى جواز الصوم للمتع والقارن عن عائشة وابن عمر
رضى الله عنهما فلم يرفعاه إلى النبى صلى الله عليه وسلم وما نقل عنه ، فالقول
الصريح هو الراجح .

وقد اختلفت أقوال الصحابة فى جواز الصوم وعدمه ، فمنهم من قال
بجوازه ، ومنهم من قال بعدمه (٣) .

فالأخذ بالنهى أولى لأنه مطابق لقول النبى صلى الله عليه وسلم .
ثم إن أيام منى أيام مشقة للحاج ، وهو مشغول بأداء السناسك
والصوم يضعفه ، وكان عند الوقت قبل يوم النحر ، فإن لم يصم فعليـــــــــــــــــه
دم التمتع ، ولا يصوم فى أيام التشريق .

(١) صحيح البخارى : ٢ / ٢٥٠ باب صيام أيام التشريق .

(٢) نفس المصدر .

(٣) انظر فتح البارى : ٥ / ١٤٦ .

تحديد أيام التشريق :

اختلف الفقهاء في تحديد أيام التشريق ، هل هي يومان بعد يوم النحر

أو ثلاثة أيام ؟ فقال جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة

إنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، ولا يدخل فيها يوم النحر (١)

واستدلوا عليه بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " فإن لم يجدها

ولم يصم ، صام أيام منى ، وعليه ثلاثة صوم في الحج وأيام منى ثلاثة أيام ،

ولهذا أيام التشريق ثلاثة أيام بعد يوم النحر (٢) .

وقال فقهاء المالكية إنها يومان بعد يوم النحر وثلاثة أيام مع يوم

النحر (٣) .

...

(٢١) انظر فتح الباري : ١٤٧/٥ ، نيل الاوطار : ٢٩٣/٤ .

(٣) انظر شرح موطأ للزرقاني : ٢٧٤/٣ .

المبحث الرابع

حكم عمرة الحاج في أيام التشريق

اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية على أن العمرة للحاج في أيام التشريق مكروهة (١) .

واختلفوا في سبب الكراهية ، فعند فقهاء الحنفية ، سبب الكراهية هو النهي عن العمرة في هذه الأيام الخمسة ، وتخصيص الوقت للحج .

واستدلوا على النهي بما رواه البيهقي عن عائشة رضي الله عنها قالت : حلت العمرة في السنة كلها إلا في أربعة أيام ، يوم عرفة ، ويوم النحر ويومان بعد ذلك (٢) .

وفي رواية عند ابن حزم عنها " إلا خمسة أيام ، يوم عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق " (٣) .

والظاهر أنها قالت سمعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه بسبب لا يدرك بالاجتهاد . ثانيا : أن هذه الأيام أيام شغل الحاج بأداء الحج فتعينت له ، والعمرة فيها تشغلهم عن ذلك وربما يقع الخلل فيه .

وأن الله تعالى خص هذه الأيام للحج في قوله تعالى : " يوم الحج الأكبر " (٤) فيكون تخصيص الوقت له تعظيما لأهميته .

-
- (١) انظر بدائع الصنائع : ٢٢٧/٢ مواهب الجليل : ٢٢/٣ المجموع : ١٣٤/٧ وما بعدها .
- (٢) انظر السنن الكبرى : ٣٤٦/٤ ، نصب الراية : ١٤٦/٣ وما بعدها .
- (٣) انظر المحلى لابن حزم : ٦٧/٧ وما بعدها .
- (٤) سورة التوبة : آية ٣١ .

حكم من أحرم بها عند الحنفية :

ومن أهل بعمرة بعد الحلق في هذه الأيام الخمسة لزمته لصحة الشروع فيها ويلزمه الرفض ، لأنه بقي عليه واجبات من الحج كالرمي ، وسنة المبيت وغيرها ، فإذا رفض يجب عليه دم لرفضها للتحلل منها قبل أوانه ، ويجب عليه قضاؤها لصحة الشروع فيها .

فإن مضى عليها صح ، لأن الكراهية لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولاً بأداء بقية أفعال الحج في هذه الأيام ، ويجب عليه الدم بالمضى فيها لأنه جمع بينهما في الإحرام ، لبقاء بعض واجبات الحج عليه ، وهو رمي الجمار في أيام التشريق (١) .

وأما فائت الحج فلا تكره عمرته في هذه الأيام الخمسة بإحرامه السابق لأن الإحرام بعد ما انعقد صحيحاً فطريق الخروج عنه أداء أحد النسكين إما الحج أو العمرة ، فإذا تعذر عليه الخروج عنه بالحج حين فاته الحج ، فعليه الخروج بعمل العمرة ، لأنه ما أنشأ إحراماً جديداً بل غير إحرامه من الحج إلى العمرة ضرورة والكراهية في إنشاء إحرام جديد في هذه الأيام الخمسة (٢) ، والفائت هو الذي أحرم بالحج مطلقاً فرضاً أو نفلاً ، ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج (٣) .

(١) انظر تبين الحقائق : ٧٦/٢ ، حاشية ابن عابدين ٥٨٨/٢ وما بعدها .

(٢) (٣) انظر المبسوط : ١٧٥/٤ ، تبين الحقائق ٧٦/٢ وما بعدها ، حاشية ابن عابدين ٤٧٣/٢ ، ٥٨٩ .

سبب الكراهية عند المالكية :

وقال المالكية يستثنى المحرم بحج من كون وقت العمرة جميع العام ، فلا يصح إحرامه بعمرة إلا إذا فرغ من جميع أفعال الحج من طواف وسعى ورمى لجميع الجمرات ، إن لم يتعجل ، ويقدر رميها من اليوم الرابع بعد الزوال إن تعجل ، أى أنه لا يصح إحرامه بالعمرة إلا بعد الفراغ بالفعل من رمى اليوم الرابع — إن لم يتعجل ، أو يقدره إذا تعجل بأن قدم طوافه وسعيه . وكره الإحرام بعد رميه اليوم الرابع إلى الفروب منه ، فإن أحرم بها بعد الرمي في اليوم الرابع قبل الفروب صح إحرامه ووجب عليه تأخير طوافه وسعيه بعد الفروب وإلا لم يعتد بفعله على المذهب وأعادهما بعده وإلا فهو باق على إحرامه أبداً (١) .

سبب الكراهية عند الشافعية :

وقال الشافعية يمتنع على الحاج الإحرام بالعمرة مادام عليه شيء من أعمال الحج كالرمي ، لأن بقاء حكم الإحرام كبقاء نفس الإحرام . وإذا نفر النفر الأول وهو بعد الرمي في اليوم الثاني من أيام التشريق ، فأحرم بعمرة فيما بقى من أيام التشريق ليلاً أو نهاراً فعمرته صحيحة لأنه فرغ من الحج وصار كغير الحاج . وأما قبل هذا لا ينعقد إحرامه إن أحرم بها وليس عليه شيء (٢) .

(١) انظر مواهب الجليل : ٢٢/٣ وما بعدها ، الشرح الصغير ١٨/٢ ،

الفقه الاسلامي وادلته : ٦٧/٣ .

(٢) انظر المجموع : ١٣٤/٧ وما بعدها ، مغنى المحتاج : ٤٧٢/١ .

مذهب الحنابلة :

وعند فقهاء الحنابلة تجوز العمرة في هذه الأيام الخمسة ، كما نقله صاحب كشف القناع " فلا يكره الإحرام بها يوم عرفة ولا يوم النحر ولا أيام التشريق لأن الأصل الإباحة ولا دليل على الكراهة " (١) .

الترجيح :

والذى هو الراجح ، هى الكراهية ، لأن الكراهية متفق عليها بين جمهور الفقهاء خاصة للحاج ، ووجهه أن النهى ورد عن العمرة فى هذه الأيام كما روى عن عائشة رضى الله عنها .

وقال النووى عنه : " ولو صح واشتهر لكان محمولا على من كان متلبسا بالحج " (٢) .

ثانيا : أن هذه الأيام مخصوصة بالحج وأعماله .
والله أعلم بالصواب .

(١) انظر الشرح الكبير مع المفتى : ٢٢٤/٣ ، كشف القناع : ٥٢٠/٢ ،

الانصاف : ٥٨/٤ .

(٢) انظر المجموع : ١٣٦/٧ .

الفصل الخامس

فِي أَحْكَامِ الْأُضْحِيَّةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ—

ويشتمل على أربعة مباحث :

-المبحث الأول : في تعريفها ، ومشروعيتها ، وحكمها ، ودليلها .

٢- المبحث الثاني : في شرائط الوجوب والأداء وكيفية القضاء .

- المبحث الثالث : فيما يجزى* فى الأضحية وما لا يجزى* من الحيوان .

- المبحث الرابع : في بيان سنن الأضحية ومندوباتها .

المبحث الأول

ويشتمل على الموضوعات الآتية :

- تعريف الأضحية لغة واصطلاحاً .
- مشروعية الأضحية من الكتاب والسنة والإجماع .
- حكم الأضحية ودليل حكمها .
- حكم الأضحية عن الميت .
- حكم النذر بالأضحية .

- تعريف الأضحية لغسة :-

وفى الأضحية أربعة لفات ، ضم الهزمة فى الأكثر وهى فى تقديس —
 أفعولة ، وكسرهما اتباعا لكسرة الحاء والجمع . . أضحى .
 والثالثة ضحية والجمع " ضحايا " مثل عطية وعطايا .
 والرابع " أضحاة " بفتح الهزمة والجمع " أضحى " مثل أرطاة وأرطى
 ومنه عيد الأضحى .

وسميت بذلك لأنها تذبح يوم الأضحى ووقت الضحى (١) .

- تعريفها اصطلاحا :-

أما تعريف الأضحية فى اصطلاح الفقهاء :

" فهى ما يذبح من النعم تقربا إلى الله تعالى من يوم عيد النحر —
 إلى آخر أيام التشريق ، وهى مأخوذة من الضحوة سميت بأول أزمته فعلها —
 وهو الضحى " (٢) .

وعرفها فقهاء الحنفية بأنها : اسم لحيوان مخصوص بسن مخصوص يذبح
 بنية القرية فى يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها " .

وشرائطها الإسلام ، والوقت ، واليسار الذى يتعلق به وجوب صدقة
 الفطر بوركنتها ذبح ما يجوز ذبحه (٣) . والذى سيأتى تفصيله إن شاء الله
 فى المبحث الثالث .

(١) انظر لسان العرب : ٢٧٦/١٤ ، مصباح المنير : ٤/٢ مواهب

الجليل ٢٣٨/٣ ، نهاية المحتاج : ١٣٠/٨ .

(٢) انظر نهاية المحتاج : ١٣١/٨ .

(٣) انظر تكملة شرح فتح القدير : ٥٠٥/٩ ، انظر الفتاوى الهندية : ٣٤٤/٣ ، تبين الحقائق : ٢/٦ .

- مشروعية الأضحية :

وقد ثبتت مشروعيتهما من الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب :

فقوله تعالى : " فصل لربك وانحر " (١)

ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد في هذه الآية الكريمة " فصل لربك " صلاة العيد يوم النحر " وانحر " والنحر بعدها وأن المراد بالنحر ذبح الأضحية .

(٢) وهذا مروى عن ابن عباس ، وقتادة ، وعطاء ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير

رضوان الله عليهم .

وكذلك قوله تعالى : " ولكل أمة جعلنا منسكا ليدذكروا اسم الله

على ما رزقهم من بهيمة الأنعام . الخ الآية " (٣) .

قال القرطبي في تفسير الآية : لما ذكر الله تعالى الذبائح بين أنه لم

تخل منها أمة ، والأمة القوم المجتمعون على مذهب واحد أى ولكل جماعة

مؤمنة جعلنا منسكا والمنسك الذبح وإراقة الدم .

ولم يزل ذبح المناسك وإراقة الدماء على اسم الله تعالى مشروعا فـ

جميع الملل (٤) .

(١) سورة الكوثر : آية ٢ .

(٢) انظر القرطبي : أحكام القرآن : ٢٠ / ٢١٨ .

تفسير القرآن العظيم لابن كثير : ٧ / ٣٨٩ .

الدر المنثور : ٨ / ٦٥١ .

(٣) سورة الحج : آية ٣٤ .

(٤) انظر القرطبي : أحكام القرآن ١٢ / ٥٨ ، تفسير ابن كثير ٤ / ٦٤٠ .

الدر المنثور : ٦ / ٤٧ .

فثبتت الآية أن المراد بالنسك إراقة الدم طاعة لله وإخلاصاً له .

- السنة :

وقد ثبتت مشروعية الأضحية بالسنة الفعلية والقولية، أما السنـة الفعلية لقد روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال : " ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين قال ورأيت يذبحهما بيده ورأيت واضعاً قدمه على صفاحيهما وسمى وكبر . اللفظ لمسلم (١)

فثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بنفسه .

وعن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أخبره قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلى (٢) .

إنما يفعل ذلك لئلا يذبح أحد قبله وليذبحوا بعده باليقين ول يعلموا منه صفة الذبح . (٣)

أما السنة القولية :

فبما روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم إن أول ما نبأ به في يومنا هذا أن نضلى ثم نرجع فننحر ، من فعله فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل ، فإنما هو لحم قدسه لأهلـه ، ليس من النسك في شيء الخ (٤) .

(١) صحيح البخارى : ٢٣٨ / ٦ ، كتاب الأضاحي ، صحيح مسلم : ٥٥٧ / ٢ ،

(١٩٦٦) كتاب الأضاحي .

(٢) صحيح البخارى : ٢٣٦ / ٦ .

(٣) انظر فتح الباري : ١٠٤ / ١٢ .

(٤) صحيح البخارى : ٢٣٤ / ٦ ، كتاب الأضاحي ، صحيح مسلم : ١٥٥٣ / ٢ ،

(١٩٦١) كتاب الأضاحي .

وفى رواية عند البخارى عن عامر عن البراء : قال النبى صلى الله عليه وسلم : من ذبح بعد الصلاة تم نسكه وأصاب سنة المسلمين (١) .

وفى رواية عند مسلم عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد الذبح (٢) .

فثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر أحكام الأضحية فى خطبة صلاة العيد وحث المسلمين على الأضحية كما رواه أصحاب السنن و عن عائشة رضي الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " ما عمل ابن آدم يوم النحر عملا أحب إلى الله عز وجل من هراقة دم . وإنه لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها ، وإن الدم ليقع من الله عز وجل بمكان ، قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفسا " (٣) .

وفى رواية عند الترمذى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : فى الأضحية " لصاحبها بكل شعرة حسنة " (٤) .

وعن زيد بن أرقم قال : قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ما هذه الأضاحى ؟ قال : سنة أبيكم إبراهيم " قالوا فما لنا فيها ؟ يا رسول الله ، قال : بكل شعرة حسنة ، قالوا : فالصوف ؟ قال بكل شعرة من الصوف حسنة " (٥) .

- (١) المرجع السابق .
 (٢) صحيح مسلم : ١٥٥٥ / ٢ (١٩٦٢) .
 (٣) و (٤) انظر سنن الترمذى : ٨٣ / ٤ ، كتاب الاضاحى ، وقال عنه هذا حديث حسن غريب . الفتح الربانى : ٥٧ / ٣ ، سنن ابن ماجه : ١٤٠٥ / ٢ ، (٣١٢٦) .
 (٥) انظر سنن ابن منجه : ٤٥ / ٢ .
 وفى الزوائد : فى إسناد أبيوداود واسمه نفيح بن الحارث وهو متروك ، واتهم بوضع الحديث .

وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا " (١) .

فهذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الواردة في الأضحية كلها تدل على مشروعيتها وتحريض المسلمين على فعلها .
- إجماع الأمة :

وقد أجمع المسلمون على مشروعية الأضحية ، من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا هذا ولم يخالف أحد من الأمة (٢) .

- الحكمة من مشروعية الأضحية :

أولاً : الأضحية قربة إلى الله تعالى وعبادة مالية يتقرب بها العبد إلى الله في هذه الأيام المباركة ، كما أمره الله تعالى : " فصل لربك وانحر " .

ثانياً : هي شكر لنعمة الله تعالى على طوَرَقنا من بهيمة الأنعام مخالفة لآولئك الذين يذبحون على اسم الأصنام والأولياء والقبور وغيرهم ، وأن الذبح لا يجوز إلا لله تعالى وهو شعار المسلمين في هذه الأيام ، وهو مرة واحدة في السنة .

ثالثاً : أن الأضحية سنة إبراهيم عليه السلام كما قال تعالى في حقه : " وقد ينأه يذبح عظيم " (٣) فهذه الأضحية نعمة من الله تعالى لعباده . وقال الله تعالى : " لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم " (٤) .

(١) انظر المستدرك على الصحيحين : ٣٨٩ / ٢ قال الحاكم صحيح الإسناد .

(٢) انظر المغنى مع الشرح الكبير : ٩٤ / ١١ .

(٣) سورة الصافات : آية ١٠٧ .

(٤) سورة الحج : آية ٣٧ .

رابعاً : فيها مصلحة لعامة الناس لأن دين الإسلام دين الجماعة ويدعو الناس إلى التألف والمحبة ، فقد شرع صدقة الفطر في عيد الفطر ، رأفة بالفقراء والمساكين وليغفروهم عن السؤال في هذا اليوم وشرع في عيد الأضحى الأضحية ليتصدق بها على الفقراء والمحتاجين في يوم العيد . فقد أغنواهم عن السؤال في هذا اليوم وأدخلوا السرور على قلوبهم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : "أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى" . فيكون الأكل والشرب سوية بين الأغنياء والفقراء .

ثم إن الأضحية صدقة مالية فهي طهارة للنفوس من البخل ووسعة على العيال ، والأهل والأقارب والجيران ، والأصدقاء والفقراء والمساكين^(١) وعلى كل حال فهي قربة إلى الله تعالى . والله أعلم بالصواب .

...

(١) انظر الفقه الإسلامي وأدلته : ٣ / ٥٩٥ .
- الذبائح في الشريعة الإسلامية : ٢١٠ .

- حكم الأضحية :

اختلف الفقهاء في حكم الأضحية على رأيين :
 الرأي الأول : وإليه ذهب أبو حنيفة وبعض أصحابه ، أنها واجبة ،
 وهو رأي لبعض المالكية . وبه قال ربيعة والأوزاعي ، والليث ، والنخعي ،
 وإحدى الروایتين عن أبي يوسف (١) .

واستدلوا على وجوبها من الكتاب والسنة :
 أما الكتاب فقوله تعالى : " فصل لربك وانحر " (٢) .
 ذهب بعض أهل التفسير إلى أن المراد من الآية صل صلاة العيسد
 وانحر البदन بعدها (٣) .

ومطلق الأمر للوجوب ، ومتى وجب على النبي صلى الله عليه وسلم ، وجب
 على الأمة ، لأنه قدوة للأمة ، ما لم يرد دليل الاختصاص .
 فإن قيل في بعض وجوه التأويل لقوله تعالى : " وانحر " أى ضجع
 يدك على نحرك في الصلاة ،
 وقيل استقبال القبلة بنحر في الصلاة .

- (١) انظر المبسوط : ٨ / ١٢ ، بدائع الصنائع : ٦٢ / ٥ ، تكملة شرح
 فتح القدير : ٥٠٦ / ٩ ، الشرح الصغير : ١٣٧ / ٢ ، مواهب الجليل
 ٢٣٨ / ٣ ، نيل الأوطار : ١٢٦ / ٥ .
 (٢) سورة الكوثر : آية ٢ .
 (٣) انظر : القرطبي : أحكام القرآن : ١٢٨ / ٢٠ ، تفسير ابن كثير :
 ٥٥٨ / ٤ ، الدر المنثور : ٦٥١ / ٨ .

فالجواب عنه : أن الحمل على الأول أولى ، لأنه حمل اللفظ على فائدة جديدة .
والحمل على الثاني حمل على التكرار ، لأن وضع اليد على النحر من أفعال
الصلاة يتعلق به كمال الصلاة ، واستقبال القبلة من شروط الصلاة ، لا وجود
للصلاة شرعاً بدونه ، فيدخل تحت الأمر بالصلاة ، فكان الأمر بالصلاة أمراً به ،
فحمل قوله تعالى : " وانحر " عليه يكون تكررًا والحمل على الأضحية يكون
حملاً على فائدة جديدة فكان أولى .

ثم تأويل على حقيقة نحر البدن أولى ، لأنه حقيقة اللفظ ، ولا يعقل
بإطلاق اللفظ غيره ، لأن من قال : نحر فلان اليوم ، عقل منه ، نحر البــدن ،
ولم يعقل منه وضع اليمين على الشمال (١) .

- وأما من السنة :

ماروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : " من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا " (٢) .
وجه الاستدلال بهذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن قرب المصلى لأجل ترك الأضحية ، ومثل هذا الوعيد لا يحق أن يكون
على ترك غير الواجب . وما روى عن جندب البجلي قال شهدت رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى يوم أضحى . ثم خطب فقال : " من كان ذبح قبل أن
يصلى فليعد مكانها ، ومن لم يكن ذبح فليذبح باسم الله " واللفظ لسلم (٣) .

(١) انظر الجصاص : أحكام القرآن : ٤٧٥ / ٣ ، بدائع الصنائع :

٥ / ٦٢ .

(٢) انظر سنن ابن ماجه : ١٠٤٤ / ٢ ، الفتح الرباني : ٥٨ / ١٣ ،

المستدرک : ٣٨٩ / ٢ ، وما بعدها . وقال الحاكم صحيح الإسناد .

(٣) صحيح البخارى : ٢٣٨ / ٦ ، كتاب الأضاحى ، صحيح مسلم :

١٥٥٢ / ٢ . كتاب الأضاحى .

وجه الاستدلال : أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذبح الأضحية وإعادتها إذا ذبحت قبل الصلاة ، وكل ذلك دليل الوجوب ولو لم تكن واجبة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من ذبح قبل الصلاة أن يعيد الذبح (١) .

وبما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يضحي (٢) .

فمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الأضحية تدل على الوجوب ، لا سيما إذا قرنت بالوعيد على تركها .

- الأدلة العقلية :

ومن الأدلة العقلية أنها قرينة يضاف إليها وقتها ، يقال يوم الأضحية فإضافة الوقت إلى القرينة تدل على وجوبها فيه . ولهذا تسقط بمضى الوقت ، لأنها قرينة مؤقتة (٣) .

والرأى الثانى :

وإليه ذهب جمهور الفقهاء من المالكية (٤) والشافعية (٥) ،

(١) انظر بدائع الصنائع : ٦٢/٥ .

(٢) انظر سنن الترمذى : ٩٢/٤ وقال عنه هذا حديث حسن .

(٣) انظر المبسوط : ٩/١٢ ، تبیین الحقائق : ٣/٦ .

(٤) انظر الخرشى : ٣٣/٣ ، الشرح الصغير : ١٣٧/٢ ، حاشية الدسوقي : ١١٨/٢ .

(٥) انظر : الام : ٢٢١/٢ ، المجموع : ٢٩٧/٨ وما بعدها ، نهاية المحتاج : ١٣١/٨ ، مغنى المحتاج : ٢٨٢/٤ .

والحنابلة (١) وهو الرأي المختار عند أبي يوسف ومحمد من الحنفية (٢) ،
أنها سنة مؤكدة ، ويكره تركها للقادر عليها .

وهو قول أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب رضی الله عنهما ،
وبلال وأبي مسعود البدرى ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وعلقمة ،
والأسود ، وضوان الله عليهم . وبه قال إسحاق وأبو ثور ، وابن
المنذر (٣)

- أدلة الجمهور :

واستدل جمهور الفقهاء على سنيتها بالأحاديث الآتية /

- أولا : ما روته أم سلمة رضی الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : "إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره
وأظفاره" (٤) .

وجه الاستدلال بهذا الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم علق
الأضحية بالإرادة ، والواجب لا يعلق بالإرادة .

- ثانيا : ما رواه الإمام الشافعى رحمه الله قال : بلغنا أن أبا بكر
وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدى بهما ، ليظن من رآهما
أنها واجبة (٥) .

-
- (١) انظر : المغنى والشرح الكبير : ٩٤/١١ ، كشف القناع : ٢١/٣ ،
الانصاف : ١٠٥/٤ .
 - (٢) انظر : المبسوط : ٨/١٢ ، بدائع الصنائع : ٦٢/٥ ، مختصر
الطحاوى : ص ٣٠٠ ، تبیین الحقائق : ٢/٦ .
 - (٣) المراجع السابقة «أسى ثم راع»
 - (٤) صحيح مسلم : ١٥٦٥/٢ .
 - (٥) انظر الام : ٢٢٤/٢ .

- ثالثا : مارواه البيهقي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث هن علي فرائض ولكم تطوع : النحر ، والوتر وركعتا الضحى .
وفى رواية قال " كتب على النحر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها " (١) .

- رابعا : ماروى عن جابر قال : " شهدت مع رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم الأضحى بالمصلى فلما قضى خطبته نزل من منبره وأتى بكبش فذبحه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال : " بسم الله والله أكبر ، هذا عني وعن لم يضح من أمتي " (٢)

وجه الاستدلال بهذا الحديث : لو كانت الأضحية واجبة لم يضح النبي صلى الله عليه وسلم عن أمته .
فالأحاديث كلها تدل على عدم الوجوب ويظهر منها سنية الأضحية .
ومن الأدلة العقلية :

لو كانت الأضحية واجبة لم تسقط بفوات الوقت إلى غير بدل كالجمعة وسائر الواجبات وتسقط عن المسافرين مع أن الواجب لا فرق فيه بين المقيم والمسافر في العبادات المالية كالزكاة وصدقة الفطر (٣) .

(١) انظر السنن الكبرى : ٢٦٤ / ٩ ، وقال الحافظ في الفتح إن الحديث ضعيف من جميع طرقه : فتح الباري : ٩٩ / ١٢ .

(٢) انظر : سنن الترمذي : ٩١ / ٤ ، وقال عنه هذا حديث غريب

الفتح الرباني : ٦٣ / ١٣ .

(٣) انظر : المجموع : ٣٠١ / ٨ .

الترجيح :

والذى يظهر لى أن الأضحية واجبة للقادر عليها ، وهو الفنى مثل
سائر الصدقات المالية .

وجه الترجيح : أنها ثابتة بالكتاب والسنة وسمو أمة النبي صلى
الله عليه وسلم عليها ، وهي شعار المسلمين .

وقد اتفق الفقهاء على أنه يكره تركها لمن يقدر عليها .

ولو اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا لا متناعهم منها (١) .

وهذا يدل على الوجوب ، لأن القتال لا يكون على ترك السنة .

وأما ما جاء فى حديث أم سلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه
وسلم علق الأضحية بالإرادة ، فأجيب عنه : أن المراد بالإرادة ما هو ضد السهو
لا التخيير لأن التخيير فى المباح فلم يدل القصد على نفي الوجوب .

وأما ذبح النبي صلى الله عليه وسلم عن أمته كان تكريماً لأمة الذى
لا يستطيعون الذبح لفقر ، كما هو مروي فى حديث جابر رضى الله عنه " هذا
عني وعن لم يضح من أمتي " فكانت تضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن غير الواجد من أمته (٢) .

وحديث أبي بكر وعمر رضى الله عنهما أنهما لا يضحيان فى حال الإعسار
مخافة أن يراها الناس واجبة على المعسرين أو فى حال السفر (٣) .

(١) انظر مواهب الجليل : ٢٣٨ / ٣ ، مغنى المحتاج : ٢٨٣ / ٤ ، المغنى
مع الشرح الكبير : ٩٤ / ١١ ، كشف القناع : ٢١ / ٣ .
(٢) و (٣) المراجع الحنفية السابقة ٢٩٦ هـ مسند رقم ٢٢٠

وأما عدم الوجوب على المسافر فلأن الأداة اختص بشرائط يشق على
المسافر استحضارها وهي تحصيل الشاة والاشتغال بذبحها في وقت معين ،
والسفر مؤثر في التخفيف . والله أعلم بالصواب .

- حكم التزحية عن الميت :

يحرص بعض أقرباء الميت أن يتصدقوا عنه وربما قام بعضهم بالتزحية
يوم عيد الأضحى عنه ، فهل يجوز هذا عن الميت كسائر الصدقات والعبادات
المالية والبدنية مثل الحج وغيره أم لا ؟

اختلف الفقهاء في حكم التزحية عن الميت على ثلاثة أقوال :
القول الأول : وإليه ذهب فقهاء الحنفية والحنابلة وبه قال بعض
فقهائ الشافعية ، يجوز للحي أن يضحي عن الميت . لأنها من أقسام الصدقة
والصدقة تصح عن الميت وتنفعه وتصل إليه بالإجماع (١) .

واستدل أصحاب هذا القول بما رواه أبوداؤد والترمذى :
" عن حنث عن علي رضي الله عنه أنه كان يضحي بكبشين أحدهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم والآخر عن نفسه ، فقيل له ، فقال أمرني به يعني النبي
صلى الله عليه وسلم فلا أدعه أبداً (٢) .

-
- (١) انظر البناية : ١٦١ / ٩ ، حاشية ابن عابدين : ٣٢٦ / ٦ ، المجموع :
٣٢٢ / ٨ ، انظر : كتاب الفروع : ٥٥٤ / ٣ ، مطالب أولى النهي .
شرح غاية المنتهى ، ٤٧٢ / ٢ .
(٢) انظر الترمذى : ٨٤ / ٤ (١٤٩٥) وقال هذا حديث غريب لا نعرفه
إلا من حديث شريك . أبوداؤد : (٢٢٧ / ٣) (٢٧٩٠) وقد سكنت
عنه أبوداؤد .
حنث : وهو أبوالمعتمر الكنائى الصنعاني . انظر معالم السنن للخطابي
المطبوعة مع أبي داود .

وجه الاستدلال بهذا الحديث : أن علياً رضي الله عنه كان يضحى
عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته .
قال النووي عن البيهقي : إن ثبت هذا كان فيه دلالة على صحة
التضحية عن الميت . (١) .

وكذلك استدلال بما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها في حديث طويل
إلى أن قالت : " وأخذ الكباش فأضجعه ثم ذبحه ثم قال : باسم الله اللهم
تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به " (٢) .

وجه الاستدلال بهذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحى
عن أمته من شهد له بالتوحيد وشهد له بالبلاغ وعن نفسه وأهل بيته ،
ولا يخفى أن أمته كان منهم الموجود ومنهم الذي قد توفي في عهده صلى الله
عليه وسلم ، فالأموات والأحياء كلهم من أمته دخلوا في أضحية النبي صلى الله
عليه وسلم والكبش الواحد كان للأحياء من أمته كذلك للأموات من أمته بلا تفرقة .

قال صاحب عون المعبود فيما نقله عن غنية الألمعى : " قول بعض أهل
العلم الذي رخص في الأضحية عن الأموات مطابق للأدلة " (٣) .

ثم إن النصوص تدل على وصول ثواب الأعمال إلى الميت إذا فعلها
الحي عنه كما هو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وصول ثواب الصدقات
والحج وغيره لأن الموت لا يمنع التقرب عن الميت . بل التضحية عن الميت
أفضل من التضحية عن الحي لعجزه واحتياجه للشواب (٤) .

-
- (١) انظر : المجموع : ٣٢٣ / ٨ .
(٢) صحيح مسلم : ١٥٥٧ / ٢ (١٩٦٧) .
(٣) انظر : عون المعبود ٤٨٧ / ٧ .
(٤) انظر : مطالب أولي النهى : ٤٧٢ / ٢ .

(٢٠١)

وعند الحنفية : لومات أحد الشركاء من السبعة ، وقال الورثة
ان بحوا عنه جاز ، ولو نبحوا بغير إذن الورثة لا يجزئهم لأن بعضها لم يقع
قربة (١) .

وعند الحنابلة إذا أوجب أضحية ثم مات لم يجز بيعها ، وإن كان علي
الميت دين لا وفاء له ، لأنه تعين نبحها فلم يصح بيعها في دينه كما لو كان
حيا وورثته يقومون مقامه في الأكل والصدقة والهدية (٢)

ومن ضحى عن الميت ، يصنع كما يصنع في أضحية نفسه ، أى يأكل الثلث
ويهدى الثلث ، ويتصدق بالثلث ، إلا إذا أوصى بها الميت فإنه حينئذ
لا يأكل منها بل يتصدق بها كاملة على الفقراء والمساكين (٣) .

والقول الثاني : وإليه ذهب فقهاء المالكية ، تكره التضحية عن الميت
لعدم وجود نص شرعى فيها ، إلا إذا أوصى الميت ، ولوعينها بالندى أو الذبح
بأن نبحها ثم مات تعين على الوارث إنقاذها ويأكلها أهل بيته على نحو أكلهم
في حياته وقيل تقسم على الورثة .

ولا تباع الأضحية بعد الذبح في دين مفلس .
أما قبل الذبح فيجوز أخذها للفرماء في الدين ولو كانت مندورة .
وإن مات قبل أن يوجبها لم يفعل الوارث المستحب فهي مال من
أمواله (٤) .

-
- (١) انظر تبیین الحقائق : ٨ / ٦ ، حاشية ابن عابدين : ٣٢٦ / ٦ .
(٢) انظر : المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٧ / ١١ .
(٣) انظر حاشية ابن عابدين : ٣٢٦ / ٦ .
(٤) انظر : الشرح الصغير ٤٧ / ٢ ، حاشية الدسوقي : ١٢٢ / ٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

والقول الثالث : وبه قال صاحب العدة والبهوى وقطع به الرافعى

فى المجرى ، وهو المعتمد فى مذهب الشافعية .

لا تجوز التضحية عن الميت ولا تقع عنه ، إلا أن يوصى بها فتصح .
و متى جوزت التضحية عن الميت لا يجوز الأكل منها لأحد بل يتصدق بجميعها
لأن الأضحية وقعت عنه فتوقف جواز الأكل على أن لا يذبحها فوجب التصديق
بها عنه .

استدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى : " وأن ليس للإنسان

إلا ما سعى " (١)

وكذلك استدلوا على عدم جواز الأضحية عن الميت بأن الأضحية " لا تقع
عن غيره بغير إذن والميت لا يمكن عنه الإذن ، فلا يقع عنه . أما الوصية فهي
فى حكم الإذن عنه " (٢) .

الترجيح :

والذى يظهر لى بعد ذكر مذاهب الفقهاء وأدلتهم أن المذهب
المختار هو مذهب الحنفية والحنابلة واختاره أبو الحسن العياشى من الشافعية
وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٣)
إن الأضحية تجوز عن الميت ، لأنها صدقة والصدقة تجوز عن الميت
بالإجماع وإن المؤمن يصل إليه ثواب العمل الصالح من غيره (٤) .

(١) سورة النجم / آية ٣٩ .

(٢) انظر المجموع : ٣٢٢ / ٨ ، نهاية المحتاج ١٤٤ / ٨ ، مغنى المحتاج /
٥٢٩٢ / ٤

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٣٠٦ / ٢٦

(٤) انظر القرطبي : أحكام القرآن : ١١٤ / ١٧ .

واستدل على جواز الأضحية عن الميت بأن النبي صلى الله عليه وسلم
قد أجاز للولي أن يصوم عن قريبه ويصلي عنه ، ويحج عنه (١) مع أن هذه عبادات
بدنية والحج عبادة بدنية ومالية فمن باب أولى أن تجوز الأضحية عنه ، التي
هي دون هذه العبادات منزلة وحكما .

أما الآية التي ذكرها فقها الشافعية في الاستدلال : " وأن ليس
للإنسان إلا ماسعى " فقال القرطبي في تفسيرها : أخرج أبوداود والنحاس
كلاهما في الناسخ وابن جرير . وابن منذر وابن مردويه عن ابن عباس قال :
فأنزل الله بعد ذلك " والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم
ذريتهم " (٢) .

فأدخل الله الأبناء الجنة بصلاح الآباء (٣) .
وقال في غنيه الألمعي : " وقول من منعها ليس فيه حجة فلا يقبل كلامه
إلا بدليل أقوى منه ولا دليل عليه " (٤) .

وأما تصدق بجميع لحمها فليس عليه دليل بل قال أبو رافع :
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينيين
أقرنين أملحين . الخ .

- (١) صحيح البخارى : ٢٣٣/٧ (باب من مات وعليه نذر) .
(٢) سورة الطور : آية ٢١ .
(٣) انظر : القرطبي : أحكام القرآن : ١١٤/١٧ . وانظر : السدر
المنثور ٦٦٢/٧ .
(٤) انظر عون المعبود : ٤٨٧/٧ .

وكان دأبه صلى الله عليه وسلم دائما الأكل بنفسه ، وبأهله من لحوم الأضحية ، ويتصدق بها على المساكين وأمر أمته بذلك ولم يحفظ عنه خلافه . ولم يتصدق بجزء معين بقدر حصة الأموات .

فكما صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم أصنعه من غير فرق حتى يقوم الدليل على الخصوصية .

وإن تخص الأضحية للأموات من دون شركة الأحياء فيها فهي حقة للمساكين والغرباء (١) .

ولكن الأولى كما قاله عبد الله بن المبارك ، أن يتصدق بجميع لحمها ، لأن الأضحية عن الميت ، في حكم الصدقة ، والصدقة خاصة بالفقراء والمساكين ولا يجوز أكلها للأغنياء (٢) .

- حكم النذر بالأضحية :

اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية ، والحنابلة ، أنه من نذر بالأضحية ، لزمه ، ووجب عليه نبحها في أيام النحر . وهو أن يقول المرء : لله علي أن أضحي شاة أو بدنة أو بقرة ، أو هذه الشاة ، أو هذه البقرة ، أي عينتها ، أو قال : جعلت هذه الشاة ضحية أو أضحية ، وجب عليه نبحها . فإن كان النذر مطلقا فعليه أن يشتري

(١) انظر عون المعبود : ٤٨٨ / ٧

(٢) انظر سنن الترمذي : ٨٤ / ٤

شاة أو ما نذر بها وذبحها في أيام النحر . وإن أخر الذبح حتى مضت أيام النحر وجب عليه ذبحها قضاء لأنه قد وجب عليه فلم يسقط بفوات الوقت .

ولا يجوز الأكل من الأضحية المنذورة (١) .

واستدل جمهور الفقهاء على وجوب الأضحية بالنذر لقوله تعالى :

" وليوفوا نذورهم " (٢) .

قال القرطبي : يدل على وجوب إخراج النذر إن كان دما ، أو هديا

أو غيره (٣) . وأما من السنة ، فبقوله عليه الصلاة والسلام عن عائشة

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من نذر أن يطيع الله

فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه (٤) ، فالخبر صريح في الأمر بوفاء

النذر إذا كان في طاعة .

والطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب ويتصور النذر في فعل

الواجب بأن يؤقته .

ثم إن النذر يوجب فعل المنذور به فيكون النذر طريقا لإلزام النفس

فعل الشيء ومنعها من الترك (٥) .

(١) انظر تبين الحقائق : ٥ / ٦ ، تكملة القدير ٥١٨ / ٩ ، حاشية الدسوقي

١٢٥ / ٢ ، المجموع : ٣٠١ / ٨ ، ٣٠٣ . المغنى مع الشرح الكبير

١١٥ / ١١ ، ٢٣٣٣ ، الكافي : ٤٧٥ / ١ ، كشف القناع ١١ / ٣ .

(٢) سورة الحج : آية ٢٩ .

(٣) انظر أحكام القرآن : ٤٥ / ١٢ .

(٤) صحيح البخاري ٢ / ٢٣٣ .

(٥) انظر فتح الباري : ٣٩٣ / ١٤ .

(٣٠٦)

وإن عينها بالنذر فضلت ، أو سُرقت ، أو ماتت بغير تغريط منه فلا شيء عليه لأنها أمانة في يده وإن عادت ذبحها .

وإن أتلغها فعليه قيمتها لأنها من المتقومات وتعتبر القيمة يوم أتلغها وتشتري بها شاة مثلاً ويذبحها . (١)

وعند فقهاء الحنفية ، لو نذر الغني أن يضحي بشاة في أيام النحر ، وأطلق النذر ولم يرد به الواجب فسد نذره ، فعليه شاتان واجبتان : الأولى عن النذر والثانية عن الأضحية .

وعند بعض الحنفية ، تجب عليه شاة واحدة ، لأنه أراد بذلك الإخبار عما وجب عليه من التضحية (٢)

وقال ابن قدامة : إن نذر أضحية ، فله الأكل منها ، لأن النذر محمول على المعهود قبله ، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها والأكل منها ولا يعتبر النذر من صفة المنذور إلا الإيجاب ، ومن منع الأكل منها قاس على الهدى المنذور (٣) .

وإن ولدت الأضحية المعينة أو المنذورة فولدها تابع لها ، يذبح معها وحكمه حكمها سواء أكان حملاً عند التعيين أو حدث بعده ، ولا يشرب من لبنها إلا الفاضل عن ولدها وإن لم يفضل عنه شيء لم يكن له أخذه (٤) .

(١) انظر : بدائع الصنائع ٦٦/٥ ، انظر المغني مع الشرح الكبير ١٠٣/١١ ، ١١٥ .

(٢) انظر تبیین الحقائق : ٥/٦ .

(٣) انظر الكافي : ٤٧٤/١ .

(٤) انظر مغني المحتاج : ٢٩٢/٤ ، كشف القناع : ١٢/٣ .

المبحث الثانيشروط الوجوب والأداء

اختلف الفقهاء في حكم الأضحية ، كما ذكرت في المبحث الأول على رأيين :

الرأي الأول : وإليه ذهب الحنفية أنها واجبة .
والرأي الثاني وإليه ذهب جمهور الفقهاء : أنها سنة مؤكدة . فيكون الكلام في بقية المباحث على هذا الأساس .
كما سأنذكر إن شاء الله تعالى في هذا المبحث شروط الوجوب عند الحنفية وشروط السنية عند جمهور الفقهاء (١) .
اتفق الفقهاء على بعض شروطها واختلفوا في بعضها الآخر .

شروط الوجوب أو السنية :

اتفق الفقهاء على أن المطالب بالأضحية هو المسلم الحر البالغ ،
العاقل ، المقيم ، المستطيع ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، من أهل البلد
أو البادية (٢) .

واختلفوا في تحديد القدوة عليها ، وكذلك في مطالبة المسافر
والصغير بها .

-
- (١) انظر الفقه الإسلامي وأدلته : ٦٠٠/٣ .
(٢) انظر تكملة فتح القدير : ٥٠٩/٩ ، الشرح الصغير : ١٣٧/٢ ،
مغنى المحتاج : ٢٨٣/٤ ، كشف القناع : ٢١/٣ .

الاستطاعة أو القدرة :

اشتراط الفقهاء أن يكون المضحى قادرا عليها فلا تطلب من العاجز عنها في أيام عيد الأضحى . فالمراد بالقدرة عند فقهاء الحنفية : هو اليسار ، أى يسار صدقة الفطر . وهو أن يكون مالكا مائتي درهم أو عرضا يساويها ، السدى هو نصاب الزكاة ، زائدا عن مسكنه ولباسه ، أو حاجته وكفايته هو ومن تجب عليه نفقتهم .

واستدل الحنفية على اشتراط القدرة بما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا " (١) .

فحددوا السعة باليسار وعرفوا اليسار بنصاب الزكاة . ولو كان عليه دين يغطى قيمة الأضحية فإنها لا تجب عليه .

ولا يشترط وجود اليسار فى جميع الوقت من أوله إلى آخره . لأن وقت الوجوب يفضل عن أداء الواجب فيكفى فى وجوبها بقاء جزء من الوقت كالصلاة حتى لو ملك نصابا فى آخر وقت فإن الأضحية تجب عليه حينئذ (٢) .

وعند فقهاء المالكية : القادر عليها ، هو الذى لا يحتاج إلى ثمنها لأمر ضرورى فى عامه . فإن احتاج فهو فقير وليس عليه الأضحية . وكل من وجد الثمن فى الأيام الثلاثة تسن فى حقه (٣) .

وعند الشافعية : المراد من المستطيع : هو الذى يقدر على ثمنها ،

(١) سبق تخريجه . ص ٩١

(٢) انظر بدائع الصنائع : ٦٣ / ٥ ، تبين الحقائق : ٣ / ٦ ، حاشية ابن

عابدین : ٣١٢ / ٦

(٣) انظر : الشرح الصغير : ١٣٧ / ٢ ، حاشية العدوى : ٤٣٠ / ١ .

فاضل عن حاجته وحاجة ممونه يوم العيد وأيام التشريق ، لأن ذلك وقتها ،
مثل زكاة الفطر فإنهم اشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة ممونه يوم
العيد وليلته فقط ، كما في صدقة التطوع لأنها نوع من صدقة التطوع (١) .

وعند فقهاء الحنابلة : القادر على الأضحية هو الذي يمكن الحصول على
شمها ولو بالدين إذا كان يقدر على وفاء دينه .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إن كان له وفاء فاستدان بإضحي
به فحسن ، ولا يجب عليه أن يفعل ذلك (٢) .

حكمها للمسافر :

عند فقهاء الحنفية : ليس على المسافر أضحية .

واستدلوا عليه بما روى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان
إذا كانا مسافرين (٣) .

وقال على رضي الله عنه : ليس على المسافر جمعة ولا أضحية (٤) .

ثم إن أداءها يختص بأسباب يشق على المسافر استحضارها وهي تحصيل
الشاة والاشتغال بذبحها في وقت معين .

والسفر مؤثر في التخفيف وتغوت يمضي الوقت فلا تجب عليه لدفع الحرج
عنه كالجمعة . وإن تطوع بها أجزأته (٥) .

(١) انظر : مغنى المحتاج : ٢٨٣ / ٤ ، حاشية الباجوري : ٤٩٦ / ٢ .

(٢) انظر كشفه القناع : ٢١ / ٣ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله
٣٠٥ / ٢٦ .

(٣ و ٤) انظر نصب الراية : ٢١١ / ٤ وقال الزيلعي عن كل من الأثرين غريب .

(٥) تكملة شرح فتح القدير : ٥٠٨ / ٩ ، ٥١٥ ، تبين الحقائق : ٣ / ٦ .

وفى البدائع : ولو كان مقيما فى أول الوقت ثم سافر فى آخره لا تجب عليه ، وهذا إذا سافر قبل أن يشتري أضحية ، فإن اشترى شاة للأضحية ثم سافر — فله بيعها ولا يضحى بها وهى رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وفرق بين الموسر والمعسر فقال : إن كان موسرا فكذلك لأنه ما أوجب بهذا الشراء شيئا على نفسه ، وإنما قصد به إسقاط الواجب عن نفسه ، فإذا سافر تبين أنه لا وجوب عليه فكان له أن يبيعها .

وإن كان معسرا ينبغى أن تجب عليه ولا تسقط عنه بالسفر لأن هـذا إيجاب من الفقير بمنزلة النذر فلا يسقط بالسفر كما لو شرع فى التطوع فإنه يلزمه الإتمام والقضاء بالإفساد .

ولا تجب الأضحية على الحاج المسافر ، أما أهل مكة فتجب عليهم الأضحية وإن حجوا لأنهم مقيمون (١) .

— مذ هب الجمهور :

وعند فقهاء المالكية والشافعية ، والحنابلة ، تسن الأضحية لكل مسلم ، حاضرا أو باديا ، أو مسافرا ، وإن كان ساكنا بمنى (٢) .

واستدلوا عليه بما رواه البخارى عن عائشة رضى الله عنها قالت : " فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر ، فقلت ما هذا ؟ قالوا ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقر " (٣) .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٦٣/٥ - ٦٤ ، حاشية ابن عابدين : ٣٤٥/٦ .
(٢) انظر الشرح الصغير : ٣٧/٢ ، مواهب الجليل : ٢٣٩/٣ ، المجموع : ٢٩٨/٨ ، ٣٤٣ ، مغنى المحتاج : ٢٨٣/٤ ، كشف القناع : ٢١/٣ .
(٣) صحيح البخارى : ٢٣٥/٦ .

قال الحافظ في الفتح : ظاهر أن الذبح المذكور كان على سبيل الأضحية (١) .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم مسافرا .

وبما رواه مسلم عن ثوبان قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحيته ثم قال يا ثوبان أصلح لحم هذه فلم أزل أطعمه منها حتى قدم المدينة (٢) . قال النووي : وفيه أن الأضحية مشروعة للمسافر كما هي مشروعة للمقيم (٣) .

حكم الأضحية المصغير :

عند فقهاء الحنفية والمالكية أن الأضحية تستحب عن الصغير ولا تجب عليه ، لأنها قربة محضة ، والأصل في العبادات أن لا تجب على أحد بسبب غيره ، بخلاف صدقة الفطر ، لأن فيها معنى المؤنة ، والسبب فيها رأس يموه ويلقى عليه وهذا يتحقق في حق الولد في صدقة الفطر دون الأضحية .

وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله رواية أخرى أنه قال : يجب على الرجل أن يضحي عن أولاده الصغار .

وجه رواية الوجوب ، أن ولد الرجل جزؤه ، فإذا وجب عليه أن يضحي عن نفسه فكذا عن ولده . ولأن له ولاية كاملة على ولده الصغير فيجب كصدقة الفطر ، بخلاف الكبير فإنه لا ولاية له عليه . والراجح هو القول الأول (٤) .

(١) انظر : فتح الباري : ١٢ / ١٠١ .

(٢) صحيح مسلم : ١٥٦٣ / ٢ .

(٣) انظر شرح مسلم للنووي : ١٣ / ٣٤٠ .

(٤) انظر بدائع الصنائع : ٥ / ٦٤-٦٥ ، تبين الحقائق : ٦ / ٣ ، تكملة

شرح فتح القدير : ٩ / ٥١٠ .

وعند فقهاء الشافعية والحنابلة "لا تستحب الأضحية عن الصغير من مال الولي" (١)

واختلف الفقهاء في جواز الأضحية وعدمه من مال اليتيم على رأيين :
الرأى الأول : وإليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله ومالك رحمه الله
وهي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، يجوز للولي أو الوصي أن يضحي عنه من ماله
إذا كان موسراً . ويأكل الصغير من أضحيته ما أمكنه ويبتاع ما بقى لينتفع بعينه ،
كالغربال ، والمنخل ، والجلد ، أما اللحم فليس له إلا أن يطعم أو يأكل .

والرأى الثانى : وإليه ذهب الإمام الشافعى رحمه الله والرواية الأخرى
عن الإمام أحمد رحمه الله . وبه قال الإمام محمد رحمه الله وزفر من الحنفية
لا يجوز للولي والوصي أن يضحي عنه من ماله لأنه مأمور بالاحتفاظ بماله ، ممنوع من
التبرع به ، والأضحية تبرع ، فلا تجوز من ماله وهذا هو الرأى المختار عند الحنفية . (٢)
وقال صاحب المغنى : " ويحتمل أن يحمل كلام أحمد في الروایتين على
حالين " :

"الرواية الأولى وهي منع التضحية إذا كان اليتيم طفلاً لا يعقل التضحية
ولا يفرح بها ولا يكسر قلبه بتركها لعدم الفائدة فيها ، فيحصل إخراج ثمنها
تضييع مال لا فائدة فيه " .

والرواية الثانية : " وهي جواز التضحية : إذا كان اليتيم يعقلها ويفرح
قلبه بها ويتكسر بتركها لحصول الفائدة منها والضرر بتفويتها " (٣) .

-
- (١) انظر الفقه الاسلامى وادلته : ٦٠٤/٣ .
(٢) بدائع الصنائع : ٦٤/٥ ، تبیین الحقائق : ٣/٦ ، تكملة شرح فتح
القدير : ٥١٠/٩ ، الخرشى : ٣٣/٣ ، الشرح الكبير : ١٣٨/٢ ،
المجموع : ٣٤١/٨ ، مغنى المحتاج : ٢٨٣/٤ ، المغنى مع الشرح
الكبير : ١٠٨/١١ ، كشاف القناع : ٢٣/٣ .
(٣) انظر المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٨/١١ .

فهذا هو توجيه الروائتين عن الإمام أحمد رحمه الله . وحكم السفينة
مثل حكم الصبي عند الفقهاء .

شروط الأداة :

شروط الأداة المتفق عليها بين الفقهاء هي كالآتي :

- أولاً : أن يكون الحيوان المضحى به سالماً من العيوب الفاحشة ، التي
تؤدي عادة إلى نقص اللحم أو تضر بالصحة ، كما سأذكره بالتفصيل في المبحث
الثالث إن شاء الله .

- ثانياً : أن تكون النية مقارنة للتضحية كالصلاة ، فلا تجزئ الأضحية
بدونها ، لأن الذبح قد يكون للحم ، وقد يكون للقربة ، والفعل لا يقع قرباً
بدون النية .

ثم إن للقربة جهات مختلفة ، فلا تتعين الأضحية إلا بالنية .
واستدل عليه بما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نسوى
البح (١) " .

ويكفيه أن ينوي بقلبه ولا يشترط أن يقول بلسانه لأن النية عمل القلب .
اختلف الفقهاء فيما اشترى شاة ونواها أضحية ، هل تصير أضحية بمجرد
النية قبل الذبح أم لا ؟

عند فقهاء الحنفية ، لو كان المضحى فقيراً واشترى شاة بنية الأضحية
فتعينت بالشراء ولا يجوز بيعها ولا يجب عليه ضمان نقصانها لأنها غير مضمونة عليه ،

(١) انظر صحيح البخاري : ٢/١ .

ولو ماتت ، أو سُرقت أو ضلت فليس عليه شيء ، ولو اشترى أخرى ونوى بها ثم ظهرت الأولى في أيام النحر فعليه ذبحهما ، وإن لم ينو ، أو نوى بدلا عن الأولى فإن له أن يذبح أيهما شاء .

لأن الشراء من الفقير بنية الأضحية بمنزلة النذر عرفا وعادة ولهذا لو اشترى شاة سليمة من العيب ثم تعيبت بعيب مانع من التضحية يجوز له ذبحها ، ولو نوى نية الأضحية ولم يشتر فعليه أن يضحى بسليمة من العيوب .

ولو كان المضحى غنيا واشترى شاة بنية الأضحية لم تكن أضحية بالشراء ، حتى لو أعيب أو سُرقت ، أو ضلت ، فعليه أن يذبح بمكانها أخرى ، ولو حصلت الأولى فعليه أن يذبح أيتهما شاء . ويجوز له أن يبيع ويشترى ثانية . لأن الأضحية واجبة عليه ، ولم تسقط إلا بالذبح ، ولهذا تعتبر نيته عند الذبح لا قبله .

ففرق الحنفية بين نية الفنى والفقير فاعتبر نية الفنى عند الذبح ونية الفقير عند شراء الأضحية (١) .

وعند فقهاء المالكية وهى رواية عن الإمام أحمد رحمه الله : تتعين الأضحية بالنية بعد الشراء ، قبل الذبح ، فلا يجوز بيعها فإن باعها لزمه أن يشتري بثمنها أخرى ، ولا يستفضل من ثمنها شيئا ، والأولى أن يستبدل بثمنها خيرا منها (٢) .

وعند فقهاء الشافعية والرواية الأخرى عن الإمام أحمد رحمه الله لا يصير بمجرد الشراء أضحية ، ولهذا لو ضلت لم يلزمه شيء إلا من نذر بالأضحية لزمته (٣) .

(١) انظر الميسوط : ١٢ / ١٣ ، انظر تبين الحقائق : ٦ / ٦ - ٧ .
 (٢) انظر : حاشية الدسوقي : ٢ / ١٢٣ ، قوانين الأحكام الشرعية : ٢١١ .
 (٣) انظر : روضة الطالبين : ٢ / ١٩٢ ، ٢١٩ ، مغنى المحتسج : ٤ / ٢٨٨ ، المجموع : ٨ / ٣٤٢ ، المغنى والشرح الكبير : ١١ / ١١١ .

واشترط فقهاء الملاكية لصحة أداء الأضحية :

أن يكون الذابح مسلماً ، فلا تصح بذبح الكافر ، ولو كان من أهل الكتاب لأنه ليس من أهل القرب ، فإن وكل كتابيا جاز أكلها معكراهة (١) .

وعند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة ، يستحب أن يذبح الأضحية مسلماً ، ويكره أن يذبحها الذمي الكتابي ، لأنها عمل هو قربة والكتابي ليس من أهلها ، فلو ذبحها وكالة عن المسلم يجوز مع الكراهة .

ويستحب أن يذبحها المسلم ليخرج من الخلاف (٢) .

وكذلك اشترط فقهاء المالكية ، عدم الاشتراك في ثمن الأضحية ، فإن اشترى جماعة بالثمن أو كانت مشتركة بينهم ، فذبحوها ضحية عنهم ، لم تجز عن واحد منهم ، ويصح التشريك في الشواب قبل الذبح لا بعده ، بين سبعة في بدنة أو بقرة على ثلاثة شروط :

الاول : أن يكون قريباً له ، كابنه ، وأخيه ، وابن عمه ، ويلحق به الزوجة .

الثاني : أن يكون ممن ينفق عليه ، سواء كانت النفقة واجبة عليه ، كالآب

والابن الفقيرين ، وأغير واجبة كالأخ ، وابن العم .

الثالث : أن يكون ساكناً معه ، بدار واحدة . (٣)

وعند جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، يصح الاشتراك

في الأضحية إذا كانت من الإبل ، أو البقر . ولا يشترط عندهم القرابة ، والنفقة

(١) انظر : الشرح الصغير : ١٤١/٢ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٧٩/٥ ، المجموع : ٣٢٣/٨ ، المغنسي مع الشرح الكبير : ١١٦/١١ .

(٣) انظر الشرح الصغير : ١٤١/٢ - ١٤٣ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٢٠٧ .

في الشريك ، وسأذكره إن شاء الله تفصيلاً في المبحث الثالث . واشترط الحنفية أن لا يشارك المضحى فيما يحتمل الشركة من لا يريد القرية رأساً وإنما أراد لحمها ، فإن شارك لم تجز الأضحية عن الجميع ، لأن القرية في إراقة الدم وذللك لا يتجزأ ، ولأنها ذبح واحد (١) .

وعند الشافعية يجوز هذا الاشتراك وللشركاء قسمة اللحم لأنها قسمة أفراد على الأصح (٢) .

- وقت الأضحية :

ومن شروط صحة الأضحية وقت التضحية ، فتجوز الأضحية في وقتها ، ولا تجوز قبلها ولا بعد ها .

واختلف الفقهاء في بداية الوقت ونهايته .

فعند فقهاء الحنفية ، يبدأ الوقت لأهل الأمصار إذا صلى الإمام صلاة العيد وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

وأما أهل القرى والبيوادي فوقتها في حقهم بعد طلوع الفجر من يوم النحر لأن صلاة العيد ليست واجبة عليهم ، فيجوز لهم ذبحها .

واستدل الحنفية على بداية الوقت بعد الصلاة على من تجب عليه الصلاة ، بما روى عن البراء رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن أول ما نبداً به في يومنا هذا نصلي ثم نرجع فننحر ، من فعله فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء . . الخ (٣) .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٥ / ٧١ .

(٢) انظر مغني المحتاج : ٤ / ٢٨٥ .

(٣) صحيح البخاري : ٦ / ٢٣٤ كتاب الأضاحي ، صحيح مسلم : ٢ / ١٥٥٣ ،

(٣١٢)

وجه الاستدلال بهذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم عيّن وقتاً للأضحية بعد الصلاة فلا تجوز قبلها ومن فعل قبل الصلاة فليس من النسك في شيء وكذلك ما روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من ذبح قبل الصلاة فإنما ذبح لنفسه » ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين . (١) .

وفي رواية " من كان ذبح قبل الصلاة فليعد " (٢) .

وعن جندب بن سفيان السجلى قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال من ذبح قبل أن يصلى فليعد مكانها أخرى ومن لم يذبح فليذبح (٣) . فهذه الأحاديث تدل على أن الذبح بعد الصلاة ولا يجوز قبلها بل النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالإعادة للذى ذبح قبل الصلاة .

ثم إن في التأخير أهمية للصلاة كيلا يشتغل الناس بالأضحية ويتركوا الصلاة . أما أهل القرى فليس عليهم الصلاة وعليه فلا مانع من تقديمها عليها . ومن ضحى بعد ما صلى أهل المسجد أو أهل الجبانة أجزاءه لأن الشرط صلاة العيد وقد وجد الشرط ، فتجوز الأضحية .

ومن ضحى قبل انتهاء الصلاة لا يجوز ، ولو ضحى قبل فراغ الإمام من الخطبة أو قبل الخطبة جاز ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رتب الذبح على الصلاة لا على الخطبة .

ولا تجزى الأضحية قبل الصلاة إلا إذا أخر الإمام الصلاة في اليوم الأول ، فأخروا التضحية إلى الزوال ثم ذبحوا بعده ، لأنه فات وقت الصلاة بزوال الشمس في اليوم الأول ، والصلاة في الغد تقع قضاءً لا أداءً ولهذا تجوز الأضحية في الغد أو بعد الغد قبل الزوال .

ويعتبر في الذبح ، محل الذبح ، ولا يعتبر المكان الذي يكون فيه المذبح

عنه (١) .

وقت الأضحية عند المالكية :

عند فقهاء المالكية يبدأ وقت الأضحية للإمام بعد صلاة العيد وخطبته ، ولو ذبح قبل ذلك لم يجز .

ويستحب للإمام (٢) أن يخرج أضحيته إلى المصلى فيذبحها بيده ليصل الناس إلى العلم بوقت ذبحه .

وأما غير الإمام فيبدأ وقته بعد ذبح الإمام أضحيته ،

وإن لم يبرزها الإمام ، للمصلّي أن يتحرى ويذبح فإن تبين سبقه يجزئه .

ولو ذبح قبل ذبح الإمام متعمدا لم يجزه ، ويعيد أضحية أخرى .

واستدل فقهاء المالكية على ابتداء الوقت بعد ذبح الإمام بما رواه مسلم ،

عن جابر بن عبد الله قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بالمدينة ،

فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نحر ، فأمر النبي صلى الله

عليه وسلم من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحروا ، حتى ينحر النبي صلى

الله عليه وسلم (٣) .

وجه الاستدلال بهذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من ذبح

قبله أن يعيد ذبحه لأنه ذبح قبل ذبح الإمام .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٥/٢٣ ، ٢٤ ، تبين الحقائق : ٦/٤ ، تكملة

شرح فتح القدير : ٩/٥١٣ ، المغنى والشرح الكبير : ١١/١١٣ .

(٢) اختلفت الروايات في المذهب بأن المقصود بالإمام ، إمام صلاة العيد ،

أو الخليفة أو نائبه فذهب بعض أن المقصود بالإمام هو الخليفة

أو السلطان أو نائبه . (وجزم ابن رشد بأن المعتبر إمام الصلاة الذي

يصلى بهم صلاة العيد . انظر شرح الخطاب : ٣/٢٤٣ .

(٣) صحيح مسلم : ٢/١٥٥٥ (١٩٦٤) ، انظر القرطبي : أحكام القرآن :

١٢/٤٣ .

وبما رواه الإمام مالك في الموطأ ، عن بشير بن يسار أن أبا بريدة بن نيار
ذبح ضحيته قبل أن يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأضحى ، فزعم
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يعود بضحية أخرى . الخ (١) .

فظهر أن الاعتبار بنحر الإمام ، وأنه لا يدخل وقت التضحية إلا بعد نحره ،
ومن كان بعيدا عن الإمام مثل أهل البوادي تحرى صلاة أقرب الأئمة إليه وذبحه ،
فيذبح بعده فإن تحرى ، فذبح قبله أجزأه .

وإن أخر الإمام صلاة العيد بعدد شرعى انتظره إلى قرب الزوال بحيث
يبقى الوقت قدر ما يذبح قبله لثلا يفوته الوقت الأفضل ، ويراعى قدر ذبح الإمام
في اليوم الأول ، أما اليوم الثانى والثالث فلا يراعى الإمام ويدخل وقت الذبح
من طلوع الفجر ، لكن المستحب أن يؤخر الذبح إلى حل النافلة (٢) .

وقت التضحية عند الشافعية والحنابلة :

عند فقهاء الشافعية ، ورواية في مذهب الإمام أحمد رحمه الله كما هو
ظاهر في كلام الخرقى (٣) وإليه ذهب ابن حزم (٤) . أنه يدخل وقت التضحية
إذا طلعت الشمس يوم النحر ثم مضى قدر صلاة العيد وخطبتين خفيفتين ، سواء صلى
الإمام أم لا ، وسواء صلى المضحى أم لا ، وسواء كان من أهل الأمصار أو من أهل

(١) انظر شروح الموطأ للزرقانى : ٣ / ٣٨١ .

(٢) انظر الخرقى : ٣ / ٣٦ ، مواهب الجليل : ٣ / ٢٤٢-٢٤٣ ، حاشية

الدسوقي : ٢ / ١٢٠ ، بداية المجتهد : ١ / ٥٣٤ .

(٣) ترجمة الخرقى : وهو عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى ، أبو القاسم ،

فقيه حنبلى من أهل بغداد ، رحل عنها لما ظهر فيها سب الصحابة ،

صحب جماعة من أصحاب أحمد ، وله تصانيف ، منها " المختصر فى الفقه " .

وتوفى بدمشق يوم الخميس ، يوم الفطر ، سنة ٣٣٤ هـ . انظر الأعلام :

٥ / ٤٤ .

(٤) انظر المحلى : ٧ / ٣٧٣ .

القوى أو البوادي ، أو المسافرين ، وسواء ذبح الإمام أم لا .

فإن ذبح بعد هذا الوقت أجزأه .

واختلفت الرواية في مذهب الشافعي رحمه الله في تعيين قدر صلاة العيدين

والخطبة . والمذهب قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين ، وهذا هو المختار .

وفيه وجه آخر : يعتبر بعد طلوع الشمس قدر صلاة رسول الله صلى الله

عليه وسلم وخطبتيه .

وقد قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفاتحة سورة "ق" . وفي

الركعة الثانية سورة " اقتربت " وخطب خطبة متوسطة .

وقال النووي : إن الخلاف في طول الصلاة فقط ، والخطبة مخففة قطعاً ،

فإنه السنة .

وقال : وما أرى من يعتبر ركعتين خفيفتين ، يكتفى بأقل ما يجزئ ، وظاهر

كلام صاحب الشامل وغيره خلافه .

وفي وجه يكفي مضي ما يسع ركعتين بعد خروج وقت الكراهية . ولا تعتبر

الخطبتان (١) .

واستدل على مضي قدر الصلاة ، ما روي عن البراء بن عازب قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى صلاتنا ووجه قبلتنا ونسك نسكنا فلا يذبح

حتى يصلي . الخ (٢) .

وجه الاستدلال بهذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم عين وقت

الأضحية بعد الصلاة (٣) .

(١) انظر : المجموع : ٢٠٢-٢٠٣ ، مغني المحتاج : ٢٨٧/٤ ، روضة

الطالبين : ١٩٩/٣ . المغني مع الشرح الكبير : ١١٢/١١ وما بعدها

الإصناف : ٨٣/٤ .

(٢) صحيح البخاري : ٢٣٨/٦ ، صحيح مسلم : ١٥٥٣/٢ (١٩٦١) .

(٣) انظر : فتح الباري : ١١٢-١١٨ .

والصحيح عند فقهاء الحنابلة كما قاله ابن قدامة : أن وقت الأضحية
 فى المواضع التى يصلّى فيها صلاة العيد ، بعد الصلاة عملاً بظاهر الروايات .
 وأما غير أهل الأماص ، التى لا يصلّى فيه صلاة العيد مثل القسرى
 والبوادرى فأول وقت الأضحية فى حقهم قدر مضي وقت الصلاة والخطبة بعدها ، لأنه
 لا صلاة عليهم فوجب الاعتبار بقدرهسا (١) . ففرق الحنابلة بين أداء الصلاة
 وقدرها .

وقال ابن القيم : وكان النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يدع الأضحية ،
 وكان يضحى بكبشين ، وكان ينحرهما بعد صلاة العيد .
 هذا الذى دلّت عليه سنته وهديّه ، لا الاعتبار بوقت الصلاة والخطبة ،
 بل بنفس فعلها (٢) .

فإن لم يصلّ الإمام فى المصر لم يجز الذبح حتى تزول الشمس ، لأنّها
 تسقط الصلاة بخروج وقتها سواء ترك الصلاة عمداً أو غير عمد ، لعذر أو غيره .
 أما اليوم الثانى والثالث ، فيدخل وقت الذبح فى أول النهار ، لأن الوقت
 قد دخل فى اليوم الأول ، وهذا من أثنائه فلا تعتبر فيه الصلاة .
 وإن صلى الإمام فى الجبالة ، واستخلفه من صلى فى المسجد فمتى صلوا فى
 أحد الموضعين جاز الذبح لوجود الصلاة ، فإن ذبح بعد الصلاة قبل الخطبة
 أجزأ (٣) .

- الترجيح -

والذى يظهر لى بعد تقديم مذاهب الفقهاء وأدلتهم ، فى وقت الأضحية ،
 أن مذهب الحنفية ، والحنابلة ، هو الأقرب والأظهر والأولى ، فى حق أهل

(١) انظر المغنى والشرح الكبير : ١١٢/١١ .

(٢) انظر : زاد المعاد : ٢٩٥/١ .

(٣) انظر : المغنى مع الشرح الكبير : ١١٣/١١ ، الانصاف : ٨٥/٤ .

الأصا ر الذى صلى فيه صلاة العيد (١) ، لأن الروايات الصحيحة ، صريحة فى أن وقت الأضحية بعد أداء الصلاة ، ولم يفهم من الروايات أن المراد بالصلاة فقط قدر مضي وقت الصلاة ، ولهذا قال ابن القيم : وهذا الذى دلت عليه سنته وهديه ، لا الاعتبار بوقت الصلاة والخطبة ، بل بنفس فعلها * (٢) .

ولأن فى تقدير الوقت شبهة الخطأ ، بأن يمضى قدر وقت الصلاة ولم يتم الصلاة ، فمن ذبح قبل الصلاة لم يجز ذبحه ، أما التقييد بذبح الإمام فيه حرج خاصة فى وقتنا هذا .

ولم يظهر من الروايات أن ذبح الإمام شوط لذبح الناس .
أما أهل القرى والبوادي الذى لا صلى فيه صلاة العيد ، لعدم وجود شروط الصلاة ، أو كانت البلد ليس فيها إمام صلى صلاة العيد ، أو كان المسلمون من الأقلية كما فى مثل بعض البلاد الشيوعية من بلاد الكفر ، وغيرها ، فلا بد للمضحي أن يقدر وقت الصلاة ، ثم يذبح أضحيته . ووقت صلاة العيد بعد طلوع الشمس وارتفاعها بمرح أو رمحين ، والله أعلم بالصواب .

...

نهاية وقت الأضحية :

اختلف الفقهاء فى نهاية وقت الأضحية على رأيين :
الرأى الأول : وإليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية ، والحنابلة ، أن أيام الذبح ثلاثة : يوم العيد ، ويومان بعده .

(١) انظر المغنى مع الشرح الكبير : ١١٣ / ١١ .

(٢) انظر : زاد المعاد : ٢٩٥ / ١ .

وهى الأيام المعلومات ، وينتهى الوقت عند مغيب الشمس من الـيوم
الـثانى عشر من شهر ذى الحجة وهذا قول عمر . وعلى ، وابن عمر ، وابن عباس ،
وأبى هريرة ، وأنس رضي الله عنهم .

واستدل أصحاب هذا الرأى : أولا : بالآية : " ويذكروا اسم الله
فى أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير " (١)
فبيان الأيام المعلومات ، يوم النحر ويومان بعده (٢) .

ثانيا : قول عبد الله بن عمر قال : الأضحى يومان بعد يوم الأضحى (٣)

وروى الإمام مالك أنه بلغه عن على بن أبى طالب مثل ذلك "
الأيام المعدودات يوم النحر ويومان بعده " أن يح فى أيها شئت وأفضلها
أولها " (٤) .

ومثل هذا لا يكون رأيا ، فدل أنه توقيفه . لأن أوقات العبادات لا تعرف
إلا بالسمع .

ثالثا : استدل أصحاب هذا الرأى بما روى عن سلمة بن الأكوع قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وفى
بيته شىء . . . الخ (٥) .

وجه الاستدلال بهذا الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن
ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاثة أيام ولا يجوز الذبح فى وقت لا يجوز ادخار الأضحية
فيه .

(١) سورة الحج : آية ٢٨ .

(٢) انظر : السقطى : أحكام القرآن : ٢/٣ ، ٤٣/١٢ .

(٣ و ٤) انظر : شرح الموطأ للزرقانى : ٣/٣٩٠ ، انظر : السنن الكبرى :
٢٩٧/٩ .

(٥) صحيح البخارى : ٢٣٩/٦ ، صحيح مسلم : ١٥٦٣/٢ (١٩٧٤) .

ثم نسخ تحريم الأكل بما هو مذكور في آخر الحديث ، فبقى وقتالذبح —
على حاله . ولأن اليوم الرابع لا يجب الرمي فيه فلم تجز التضحية فيه كالذي بعده .
ثم إن هذا قول جملة من الصحابة ولا مخالف لهم إلا رواية عن علي رضي
الله عنه . وقد روى عنه مثل هذا القول كما ذكره الإمام مالك رحمه الله (١) .

والرأى الثاني : وإليه ذهب الإمام الشافعي رحمه الله واختاره ابن القيم ،
أن أيام الذبح أربعة ؛ يوم العيد ، وثلاثة أيام بعده ، وهو مروى عن علي بن أبي
طالب ، وجبير بن مطعم وابن عباس ، وعطاء ، والحسن البصري ، وعمر بن
عبد العزيز ، وسليمان بن موسى الأسدي ، فقيه أهل الشام ، ومكحول ، وداود
الظاهر (٢) .

واستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي عن جبير بن مطعم رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كل أيام التشريق ذبح " .
وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم :
أيام التشريق كلها ذبح " (٣) .

وفي رواية عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل فجاج
منى منحر ، وكل أيام التشريق ذبح " (٤) .
وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : الأضحية ثلاثة أيام بعد يوم النحر (٥) .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٥ / ٥ ، انظر بداية المجتهد : ٥٣٥ / ١ ، المغني
مع الشرح الكبير : ١١٤ / ١١ .

(٢) انظر : المجموع : ٢٠٤ / ٨ ، شرح مسلم للنووي : ١١١ / ١٣ ، زاد المعاد :
٢٩٥ / ١ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي : ٢٩٦ / ٤ .

(٤) و (٥) انظر : السنن الكبرى : ٢٩٥ / ٩ ، ٢٩٦ .

قال النووي : أما حديث جبير بن مطعم فرواه البيهقي من طرق ، قال
وهو مرسل ، لأنه من رواية سليمان بن موسى الأسدي ، فقيه أهل الشام
عن جبير ، ولم يدركه . ورواه من طرق ضعيفة متصلا . انظر المجموع :
٣٠١ / ٨ .

وحديث أبي هريرة ضعيف ، لأن مداره على معاوية بن يحيى الصدفي وهو
ضعيف . نفس المرجع .

وحديث ابن عباس في سنده طلحة بن عمرو الحضرمي ، ضعفه ابن معين
قال النسائي متروك الحديث ، وقال أحمد متروك ، انظر تهذيب التهذيب :

فجمع فقهاء الشافعية بين الآية والحديث ، وقالوا : إن الأيام المعلومات في قوله تعالى : " واذكروا اسم الله في أيام معلومات " هي يوم النحر ويومان بعده ، وفي الحديث زيادة على ما في الآية ، فهي مقبولة . ولهذا أيام الذبح : يوم النحر وثلاثة أيام بعده .

وأجاب ابن القيم عن استدلال جمهور الفقهاء : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث وقالوا : إن الحديث يدل على أن وقت الذبح ثلاثة أيام فقط .

فقال رحمه الله : إن هذا لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط ، لأن الحديث دليل على نهى الذابح أن يدخر شيئاً فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه ، فلو أخصر الذبح إلى اليوم الثالث لجاز له الادخار ما بينه وبين ثلاثة أيام .

وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أيام النحر يوم الأضاحي وثلاثة أيام بعده ، ولأن الثلاثة تختص بكونها أيام منى ، وأيام الرمي ، وأيام التشريق ، ويحرم صيائها ، فهي إخوة في هذه الأحكام فكيف تفترق في جواز الذبح بغير نص ولا إجماع (١) .

- الترجيح -

والذي يظهر من الأدلة أن مذهب جمهور الفقهاء هو الراجح ، وهو أن أيام الذبح ثلاثة ، يوم النحر ، ويومان بعده ، وذلك أن ثلاثة أيام متفق عليها وهو المراد من قوله تعالى في الآية : (واذكروا اسم الله في أيام معلومات علي ما رزقهم من بهيمة الأنعام " إن الأحاديث التي ورد فيها ذكر اليوم الرابع عند فقهاء الشافعية ، فإن فيها المرسل وفيها الضعيف كما قاله النووي فلا يحتاج بها ، وحديث جبير لم يعمل به أحد من الصحابة (٢) .

(١) انظر : زاد المعاد : ٢٩٥-٢٩٦ ، انظر : نيل الأوطار : ١٤٢/٥ .

(٢) انظر : المجموع : ٣٠٥/٨ ، نيل الأوطار : ١٤٢/٥ .

والصواب أن أيام الذبح ثلاثة كما هو مذهب جمهور الفقهاء . والله أعلم .

حكم الذبح في الليل :

اختلف الفقهاء في حكم الذبح في ليالي أيام النحر على رأيين :

الرأي الأول : وإليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية ،

وهي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، أنه يجوز الذبح ليلاً ونهاراً ، مع أن الذبح في الليل مكروه .

واستدل أصحاب هذا الرأي على جواز الذبح في الليل .

أن اسم اليوم يتناول الليل مع النهار في قوله تعالى : " وذكروا اسم الله

في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام " وكذلك استدل من الآية أن اليوم يطلق على الليل والنهار معاً بقوله تعالى : " تمتعوا في داركم ثلاثة أيام " (١) .

ثم إن الليل تبع للنهار فيجوز الذبح فيه .

وسبب الكراهية في ذبح الليل أن فيها احتمال الغلط في ظلمة الليل .

وقال الإمام الشافعي رحمه الله : إن الليل سكن والنهار ينتشر فيـه

لطلب المعاش فأحب أن يحضر من يحتاج إلى لحوم الضحايا لأن ذلك أجزل عن

المتصدق وأشبه أن لا يجد المتصدق في مكارم الأخلاق بدل أن يتصدق على من

حضره للحياة . والذي يلي الضحايا في النهار أخف عليه وأحرى أن يصيب نفسه

بأذى .

ولا يفسد من الضحية شيئاً (٢) .

والمراد بها الليلتان المتوسطتان لا غير ، فلا تدخل الليلة الأولى وهي

(١) سورة هود : آية ٦٥ .

(٢) الأم : ٢٢٢ / ٢ .

ليلة العاشر من ذي الحجة ، ولا ليلة الثالث عشر من يوم النحر لأن وقت الأضحية يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز الذبح قبلها . وتخرج بغروب الشمس من اليوم الثاني عشر فلا يجوز بعدها (١)

والرأي الثاني : وإليه ذهب فقهاء المالكية وهي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله لا يجوز الذبح ولا النحر بالليل .

واستدل عليه أن اسم اليوم في الآية : " ويذكروا اسم الله في أيام معلومات " لا يتناول الليل فلا يجوز الذبح فيها .

واستدل على أن اليوم لا يتناول الليل بقوله تعالى : " سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما " (٢) . ففي الآية النهار غير الليل .

وكذلك أخذوا بمفهوم المخالفة ، فقالوا إن اليوم مخالف لليل .

واستدل بما رواه الطبراني : عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحي ليلاً (٣) .

وقاس عدم جواز الذبح في ليالي أيام التشريق على عدم جواز الذبح في ليلة يوم النحر فكما أنه لا يجوز الذبح في ليلة النحر ، فلا يجوز الذبح في ليالي أيام التشريق .

ثم إن الليل تتعذر فيه تفرقة اللحم في الغالب فلا يفرق طرياً فيفوت بعض المقصود ، ولذلك لا يجوز الذبح في الليل (٤) .

(١) انظر : تكملة شرح فتح القدير : ٥١٣/٩ ، انظر المجموع : ٣٠٥/٨ ،

المغنى مع الشرح الكبير : ١١٤/١١ - ١١٥ ، الانصاف : ٨٧/٤ .

(٢) سورة الحاقة : آية ٧ .

(٣) وفيه سليمان بن أبي سلمة الجنائزي وهو متروك . انظر مجمع الزوائد

٢٣/٤ .

(٤) انظر : بداية المجتهد : ٥٣٦/١ - ٥٣٧ ، المغنى مع الشرح الكبير :

١١٥/١١ ، الانصاف : ٨٧/٤ .

- الرأي المختار :-

أما الرأي المختار فهو رأى جمهور الفقهاء ، فى جواز الذبح ليلا ونهارا مع كراهية الذبح فى الليل .

لأن الآية تشتمل الليل والنهار فلا يثبت بها عدم جواز الذبح فى الليل وأما الحديث الذى جاء فيه عدم الذبح بالليل فهو ضعيف فلا يحتج به .

ولو سلم هذا الحديث فهو منسوخة كما ذكره البيهقى . عن الحسن قال نهى عن جذاذ الليل وحصاد الليل ، والأضحى بالليل ، وإن كان ذلك من شدة حال الناس ، كان الرجل يفعله ليلا ، فنهى عنه ثم رخص فى ذلك (١) .

فليس للذين قالوا بعدم جواز الذبح فى الليل دليل صحيح صريح يشير إشارة قوية إلى منع الأضحية فى الليل .

أما القول بالكراهية فهو لمصلحة الفقراء والمساكين . كما قاله ابن قدامة : أن الليل تتعذر فيه تفرقة اللحم ، فلا يفرق طريا فيفوت بعض المقصود . وليس عليه دليل شرعي (٢) والله أعلم بالصواب .

- حكمها إذا فات وقتها :-

عند فقهاء الحنفية من لم يضح حتى مضت أيام النحر وكان غنيا وجب عليه أن يتصدق بالقيمة ، سواء كان اشترى أو لم يشتر لأنها واجبة فى ذمته فلا يخرج عن العهد قالا بالأداء .

وإن ذبح شاة يتصدق بجميع لحمها على الفقراء والمساكين ، ولا يجوز له الأكل منها ، لا انتقال الواجب من الإلحاق إلى التصديق . وإن كان فقيرا وكان قد اشترى الأضحية أو أوجب على نفسه بالنذر وجب عليه أن يتصدق بذلك الذى أوجبه

(١) انظر : السنن الكبرى : ٢٩٠ / ٩ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

أو اشتراه لأنها تعينت بالشراء بنية الأضحية أو بالنذر فلا يجزئه غيرها ، إلا إذا كان قدر قيمتها ، وإن ذبحها يتصدق بجميع لحمها ولا يجوز له الأكل منها (١) .

- مذهب المالكية :

عند فقهاء المالكية لمواشيت الأضحية ونوى بها ، ثم أحر الذبح حتى انقضت أيام الذبح ، أثم .
لأن التأميم أو الاستغفار ليس خاصاً بالوجوب بل يطلق التأميم كثيراً على ترك السنن .

وقال بعض فقهاء المالكية : لو أنه أوجبها ولم يضح حتى مضت أيام النحر ، فهو آثم ، لأن الإثم من خصائص الوجوب . (٢)
- مذهب الشافعية والحنابلة :

وعند فقهاء الشافعية والحنابلة : من لم يضح حتى مضت أيام النحر فإن كان ما يضحى به تطوعاً ، لم يضح ، لأنه ليس وقت لسنة الأضحية ، فإن ذبحها وفرق لحمها كانت القرية بذلك ، وليست أضحية ، وإن كان نذراً لزمه ذبحها قضاءً ، ولم يسقط بفوات الوقت ويفرق لحمها .

وإذا وجبت الأضحية بإيجابه لها فضلت أو سُرقت بغير تفريط منه فلا ضمان عليه لأنها أمانة في يده فإن عادت إليه ذبحها سواء كان في زمن الذبح أو بعده (٣) .

-
- (١) انظر : بدائع الصنائع : ٦٨/٥ ، تبیین الحقائق : ٥/٦ .
(٢) انظر : مواهب الجليل : ٢٥٤/٣ ، ٢٥٥ ، حاشية الدسوقي : ١٢٥/٢ .
(٣) انظر : المجموع : ٣٠١/٨ ، ٣٠٣ ، المغني مع الشرح الكبير : ١١٥/١١ .

المبحث الثالث

فيما يجزىء من الأضحية وما لا يجزىء منها

وقد رتبته على النحو التالي :

- أنواع الحيوان الذى يجزىء عن الأضحية ، وبيان الأفضل منها .
- سن الأضحية .
- بيان العيوب التى لا تصح معها الأضحية والعيوب التى تكره معها الأضحية .
- حكم الإشتراك فى الأضحية .
- حكم لحم الأضحية وجلدها ، ولبنها ، وصوفها ، وغير ذلك من الأجزاء .

أنواع الحيوان الذى يجزىء فى الأضحية :

اتفق جمهور الفقهاء على أن الأضحية لا تجزىء إلا من الأنعام ، وهى الإبل والبقر (ومنها الجاموس) والغنم (ومنها المعز) بسائر أنواعها فيشمل الذكر والأنثى ، والخصي والفحل ، فلا يجزىء غير الأنعام ، من بقر الوحش وغيره ، والظباء وغيرها (١) .

واستدل الجمهور على تخصيص الأنعام بالأضحية بقوله تعالى :

" ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام " (٢) .

قال القرطبي : والأنعام : الإبل ، والبقر ، والغنم ، وبهيمة الأنعام ، هى الأنعام .

وكذلك قوله تعالى : " وأحل لكم الأنعام " أن تأكلوها ، وهى الإبل والبقر ، والضفادع ، فبين ما يحل ذبحه وأكل لحمه (٣) .

وقوله تعالى : " ولكل أمة جعلنا منسكاً ليدذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام " (٤) .

أى ولكل جماعة مؤمنة جعلنا منسكاً ، والمنسك الذبح وإراقة الدم .

وذكر بعده " من بهيمة الأنعام " وهى الإبل والبقر والغنم .

فالأيات تدل على أن الأضحية لا تجزىء إلا من الأنعام وهى الإبل والبقر

والغنم ، فلا تجزىء غيرها من الحيوان والطيور التى يجوز أكلها .

(١) انظر بدائع الصنائع ٦٩/٥ ، مواهب الجليل ٢٣٩/٣ ، المجموع : ٣٠٧/٨ ، المغنى مع الشرح الكبير : ٩٩/١١ .

(٢) سورة الحج : آية ٢٩ .

(٣) انظر : احكام القرآن للقرطبي : ٤٤/١٢ ، ٤٥ .

ملحوظة/ وحكى عن الحسن بن صالح أن بقرة الوحش تجزىء عن سبعة ، والطبي عن واحد . انظر : المغنى مع الشرح الكبير : ٩٩/١١ . وقال ابن حزم من الظاهرية : تجوز الأضحية بكل حيوان يؤكل لحمه من ذى أربع أو طائر كالغرس ، والإبل ، وبقر الوحش والديك وسائر الطير والحيوان الحلال كله . انظر : المحلى : ٣٧٠/٧ .

(٤) سورة الحج : آية ٣٤ .

ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه التضحية بغيرها ،
ثم إن الأضحية عبادة تتعلق بالحيوان ، فتختص بالنعم كالزكاة (١) .

- حكم المتولد :

يجوز المتولد بين جنسين من النعم في الأضحية ، مثلا بين الضأن والماعز
وغير ذلك .

واختلف الفقهاء فيما تولد بين الأهلى والوحشى ، هل يجوز أم لا ؟
عند فقهاء الحنفية والمالكية إذا كانت الأم أهلية يجوز . كما إذا كان
المتولد بين البقرة الأهلية والثور الوحشى ، لأن الأصل فى الولد الأم لأنه ينفصل
عن الأم ، وهو حيوان متقوم تتعلق به الأحكام ، وليس ينفصل من الأب إلا ما مهين
لا يضره ، ولا يتعلق به حكم ، ولهذا يتبع الولد الأم فى الرق والحرية ، إلا أنه
يضاف إلى الأب فى بنى آدم تشريفا للولد وصيانة له عن الضياع ، وإلا فالأصل
أن يكون مضافا إلى الأم .

واشترطوا أن يكون المتولد على صورة الأم ، مثلا إذا نزا ظبي على شاة
أهلية فإن ولدت شاة تجوز التضحية ، وإن ولدت ظبيا لا تجوز .
وأن يكون الأب ما يؤكل لحمه ، وإن كان ما لا يؤكل لحمه لا يجوز مطلقا (٢)

وعند فقهاء الشافعية والحنابلة لا يجزئ المتولد بين الأهلى والوحشى
مطلقا .

-
- (١) انظر : بدائع الصنائع : ٦٩/٥ ، تكملة شرح فتح القدير : ٥١٦/٩ .
مواهب الجليل : ٢٣٩/٣ ، قوانين الأحكام الشرعية : ٢٠٩ .
المجموع : ٣٠٧/٨ ، مغنى المحتسج : ٢٨٤/٤ .
المغنى مع الشرح الكبير : ٩٩/١١ ، كشاف القناع : ٥٣٠/٢ .
(٢) انظر بدائع الصنائع : ٦٩/٥ ، قوانين الأحكام الشرعية : ٢٠٩ .

وقال الشافعية : المتولد بين جنسين من النعم مثلاً بين الضأن والمعز
يعتبراً على الأبوين سناً ، فلا بد من بلوغه سنتين (١) .

ولم تجز الأضحية بظبية وحشية ، أو ببقرة وحشية ، ألفت ، لأنها
وحشية في الأصل . والجوهر ، فلا يبطل حكم الأصل بعارض نادر (٢) .

بيان الأفضل من أنواع الحيوان :

اختلف الفقهاء فيما هو الأفضل في الأضحية من الإبل ، والبقر ، والغنم ،
على رأيين :

الرأى الأول : وإليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية والحنابلة ،
وبعض المالكية ، أن الأفضل في الأضحية الإبل ثم البقر ، ثم الغنم (٣) .

واستدل أصحاب هذا الرأى على أفضلية الإبل ، ثم البقر ، ثم الغنم بما
روى عن أبي هريرة رضي الله عنه في فضل الجمعة ، أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : " من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم راح فكأنما قرب بدنة ،
ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة ، فكأنما قرب
كبشاً أقرن ... الخ " واللفظ لمسلم (٤) .

وفي رواية عند البخاري : " ومثل المهر كمثل الذي يهدي بدنة ، ثم
كالذي يهدي بقرة ، ثم كبشاً " الخ (٥) .

(١) انظر : المجموع : ٣٠٨ / ٨ ، مغنى المحتاج : ٢٨٤ / ٤ ، انظر :

المغنى مع الشرح الكبير : ٩٩ / ١١ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٦٩ / ٥ .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين : ٣٢٢ / ٦ ، بداية المجتهد : ٥٢٧ / ١ ،

المجموع : ٣١٠ / ٨ ، المغنى مع الشرح الكبير : ٩٨ / ١١ .

(٤ و ٥) صحيح البخاري : ٢١٢ / ١ ، (كتاب الجمعة) صحيح مسلم :

٥٨٢ / ١ (٨٥٠) .

وفي الفتح : أن التقرب بالإبل أفضل من التقرب بالبقر وهو بالتفاسق
 في الهدى ، وعند الجمهور كذلك في الضحايا (١) .
 وجه الاستدلال : أن هذا الحديث ورد لبيان جميع القرب بالحيوان
 فيكون الأفضل في الضحايا على ترتيب بيان الحديث .
 وكذلك ما روى عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما أخبره قال : كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلى (٢) .
 وجه الاستدلال بهذا الحديث أن النحر مخصوص بالإبل ، فالمراد منه
 أنه كان يضحي بالإبل أحيانا وبالكباش أحيانا .
 وأما القياس ، فإن الأفضل في الهدايا الإبل ، ثم البقر ، ثم الغنم ، وهذا
 متفق عليه بين الفقهاء ، فقام الجمهور الأضحية على الهدايا .
 والجواب عن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم " ضحى بكبشين " .
 أنه لبيان الجواز ، أولاً أنه لم يتيسر حيثئذ بدنة ولا بقرة (٣) .
 والرأى الثانى : وإليه ذهب فقهاء المالكية ، أن الأفضل في الضحايا :
 الكباش ، ثم البقر ، ثم الإبل ، بعكس الأمر عندهم في الهدايا (٤) .
 واستدل فقهاء المالكية على أفضلية الكباش بقوله تعالى : " وفديناه
 بذبح عظيم " فقال أهل التفسير إنه فدي بكبش (٥) . وما روى عن أنس رضى
 الله عنه قال : " ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين . الخ " (٦) .
 ثم إن الأحاديث وردت كلها أنه صلى الله عليه وسلم ضحى بالكباش
 وأنه لا يواظب إلا على ما هو الأفضل .
 فكان ذلك دليلاً على أن الكباش في الضحايا أفضل .

-
- (١) انظر فتح البارى : ١٩/٣ .
 (٢) صحيح البخارى : ٢٣٦/٦ .
 (٣) انظر : المجموع : ٣١٤/٨ .
 (٤) انظر : بداية المجتهد : ٢٧/١ هـ وما بعده .
 (٥) انظر احكام القرآن للقرطبي : ١٠٢/١٥ .
 (٦) صحيح البخارى : ٢٣٧/٦ .

ثم إن هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضحايا فكان العمل به أولى .
وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه في فضل الجمعة
فمحمول على الهدايا ، لئلا يعارض الفعل القول ،

وهناك سبب آخر لا يختلفهم وهو هل الذبح العظيم الذي فُدي به إبراهيم
عليه السلام سنة باقية إلى اليوم ، وأنها الأضحية ، أو كانت مقصورة على ذلك
الزمان ؟

فمن قال إنها سنة باقية واحتج بالآية : " وتركنا عليه في الآخرين " (١)
قال الكباش أفضل .

ومن رأى أن ذلك ليست سنة باقية لهذا اليوم لم يكن عنده دليل على
أن الكباش أفضل ، بل قال : الإبل ، ثم البقر ، ثم الغنم (٢) .

عند فقهاء الحنفية : الأنتى من الإبل والبقر أفضل ، لأن لحمها
أطيب . وعلى هذا فالذكر الخصى أفضل ، وإلا فالأنتى والأبيض الأقرن أفضل من
غيره (٣) .

وعند فقهاء المالكية : أن الضأن أفضل من المعز وذكر كل صنف أفضل من
إناثه والفحل أفضل من الخصى ، وقيل إن الخصى السمين أفضل
من الفحل الضعيف . والبقر أفضل من الإبل ، لطيب اللحم ، والأبيض أفضل
من الأسود (٤) .

وعند فقهاء الشافعية ، والحنابلة ، البدنة أفضل من البقرة ، والبقرة
أفضل من الشاة ، لكثرة اللحم (٥) .

-
- (١) سورة الصافات : آية ١٠٨
(٢) انظر : بداية المجتهد : ٥٢٨ / ١
(٣) انظر : حاشية ابن عابدين : ٣٢٢ / ٦
(٤) انظر : قوانين الأحكام الشرعية : ٢٠٩
(٥) انظر : المجموع : ٣١١ / ٨ ، ٣١٢ ، المغنى مع الشرح تركيب : ٩٨ / ١١

والضأن أفضل من المعز ، فجذعة الضأن أفضل من ثنية المعز لأنه يروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : نِعِمُّ أَوْ نِعِمَّتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ (١) ،
والأبيض أفضل من الأسود . وكثرة اللحم أفضل من كثرة الشحم .

وأما في فضيلة الذكر والأنثى قولان :

القول الأول : أن الذكر أفضل من الأنثى .

والقول الثاني : أن الأنثى التي لم تلد أفضل من الذكر .

- الترجيح -

والذى يظهر لى من آراء الفقهاء وأدلتهم أن رأى جمهور الفقهاء
هو الأفضل وأولى في ترتيب أفضلية الحيوان الضحايا لوجوه مختلفة :

- أولا : أنهم أخذوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم بما رواه أبو هريرة
رضي الله عنه في فضل الجمعة .

ولا شك أن رجلاً واحداً إذا ضحى عن نفسه بدون اشتراك بدنة أو بقرة
فأولى وأفضل من الكبش ، لأن الكبش لا يجزى إلا عن واحد بالاتفاق . والبدنة
أو البقرة تجزى عن سبعة ، إذا ضحى بها الواحد كان أفضل مما يجزى عن الواحد (٢)
ولأن الإبل والبقر ، أكثر قيمة ولحماً .

وقال الإمام الشافعى رحمه الله : استكثار القيمة في الأضحية أفضل من
استكثار العدد (٣) .

وجمهور الفقهاء يقولون بأفضلية الإبل ، ثم البقر ، إذا كان يضحي به
رجل واحد بدون الاشتراك ، أما إذا كان بالاشتراك فالغنم أفضل كما هو الظاهر
من كلام الفقهاء .

(١) سنن الترمذى : ٨٧/٤ ، وقال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن غريب .

(٢) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ١١٨/١٣ .

(٣) المجموع : ٣١١/٨ .

وقال الحنفية : الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا في القيمة واللحم .

والأصل في هذا إذا استويا في اللحم والقيمة ، فأطيبهما لحماً أفضل .
وإذا ضحى بقرة يقع سبعها فرضاً والباقي تطوعاً (١) .

وقال الشافعية : التضحية بشاة أفضل من المشاركة بسبع بدنة أو بسبع بقرة بالاتفاق . وسبع من الغنم أفضل من بدنة أو بقرة على أصح الوجهين لكثرة إراقة الدم (٢) .

وقال صاحب المغنى : وأنا التضحية بالكبش لأنه أفضل أجناس الغنم وكذلك حصول الفداء به أفضل والشاة أفضل من شوك في بدنة ، لأن إراقة الدم مقصودة بالاضحية والمنفرد يتقرب بإراقة كله ، والكبش أفضل الغنم لأنه أضحية النبي صلى الله عليه وسلم وهو أطيب لحماً (٣) .

فالجمهور متفق على أفضلية الإبل إذا كان يضحي عن رجل واحد بدون الاشتراك ، وإلا فالغنم أفضل .

...

(١) انظر : الدر المختار مع حاشية ابن عابدين : ٣٢٢/٦ .

(٢) انظر : المجموع : ٣١١/٨ .

(٣) انظر : المسقى مع الشرح الكبير : ٩٨/١١ .

سن الأضحية :

اتفق الفقهاء على جواز التضحية بالثني (١) فما فوقه من الإبل والبقر والغنم ، ولا يجزى فيها الجذعة إلا من الضأن (٢) .

واستدل الفقهاء على تخصيص الثنية من الإبل والبقر والغنم بما روى عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن " (٣) .

قال النووي : قال العلماء المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر ، والغنم فما فوقها وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع من غير الضأن (٤) ، فسي حال من الأحوال وهذا مجمع عليه (٥) .

اتفق جمهور الفقهاء (٦) من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة على تحديد سن الإبل ، والبقر ، والغنم ، فقالوا : إن الثني من الإبل ما أتم خمس سنوات ودخل في السادسة وبه قال فقهاء المالكية (٧) .

أما الثنية من البقر ، والجاموس ، فهو ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة .

-
- (١) الثني : يقال لولد الشاة في السنة الثانية ، ولولد البقر والحافر في السنة الثالثة وللإبل ، ومن ذوات الخف في السنة السادسة والثني الذي يلقي ثنيته . انظر المصباح المنير : ٩٤/١ .
والجذع قبل الثني : المسنة : هي الكبيرة .
- (٢) انظر بدائع الصنائع ٧٠/٥ ، بداية المجتهد : ٥٣١/١ ، المجموع : ٣٠٧/٨ .
المغني مع الشرح الكبير ٩٩/١١ ، كشاف القناع : ٥٣١/٢ .
- (٣) (٥) صحيح مسلم : ١٥٥٥/٢ (١٩٦٣) . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١١٧/١٣ ، عون المعبود : ٤٩٨/٧ .
- (٤) الضأن من ذوات الصوف من الغنم والمعز اسم جنس لا واحد له من لفظه هي ذوات الشعر من الغنم : الواحد شاة وهي مؤنثة . والغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمعز . المصباح المنير : ١٢/٢ .
- (٦) انظر : بدائع الصنائع : ٧٠/٥ ، تكملة شرح فتح القدير : ٥١٧/٩ ، المجموع : ٣٠٩/٨ .
المغني مع الشرح الكبير : ١٠٠/١١ .
- (٧) انظر مواهب الجليل : ٢٣٩/٣ .

والثني من الشاة والمعز ماتم له سنة ودخل في الثانية .

وفي رواية عن الشافعية ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة .

وعند فقهاء المالكية (١) الثانية من البقر والجاموس ابن ثلاثة سنين

ودخل في الرابعة مجرد الدخول .

والثنية من المعز ابن سنة كاملة . ودخل في الثانية دخولا بينا كشهـر،

وتقدر هذه الأسنان لمنع النقصان لا لمنع الزيادة حتى لو ضحى بأقل من ذلك

سنا لا يجوز ولو ضحى بأكبر من ذلك سنا يجوز ويكون أفضل .

واختلف الفقهاء في الجذع من الضأن أولا في جوازه وعدمه .

ثانيا في سنه .

اتفق جمهور الفقهاء على أن الجذع من الضأن يجوز في الأضحية .

وقال ابن عروضة الله عنهما ، والزهري : لا تجزى الجذعة من الضأن مع

وجود غيره وعدمه .

وقال عطاء والأوزاعي : تجزى الجذع من جميع الأجناس من الإبل والبقر

والمعز والضأن (٢) .

- سبب الخلاف : الأحاديث الواردة في ذلك :

استدل جمهور الفقهاء على جواز الجذع من الضأن بما رواه مسلم عن جابر

رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تذبحوا إلا مسنة

إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن " (٣) .

فقال النووي : يجزى الجذع^{من} الضأن سواء وجد غيره أم لا ، وهذا الحديث

محمول على الاستحباب والأفضل ، وتقديره : يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٧٠ / ٥ ، بداية المجتهد : ٥٣١ / ١ ، المجموع :

٣٠٨ / ٨ ، المغني مع الشرح الكبير : ٩٩ / ١١ .

(٣) صحيح مسلم : ١٥٥٥ / ٢ (١٩٦٣) .

فإن عجزتم فجذعة ضأن ، وليس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن ، أنها لا تجزى بحال وقد أجمعت الأمة أنه ليس على ظاهره ^(١) . واستدل الجمهور على عدم جواز الجذعة من الإبل والبقر والمعز ، بما روى عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : ضحى خال لى يقال له أبوبردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة لحم ؟ فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن عندى داجنا جذعة من المعز ، قال : اذبحها ولا تصلح لفيرك ^(٢) .

ففى هذا الحديث تخصيص أبى بردة بإجزاء الجذع من المعز فى الأضحية .

وفى رواية عند البخارى " ثم لا تجزى " عن أحد بعدك ^(٣) .

لا تصلح لفيرك ، ورد لدفع شبهة التشريع العام . ومعناه أنه لا يجوز لأحد أن يضحى بها من غير أن يأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أذن لأبى بردة .

وكذلك أذن النبو صلى الله عليه وسلم لعقبة بن عامر أن يضحى بجذعة عند سؤاله عنه صلى الله عليه وسلم كما روى عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه غنما يقسمها على أصحابه ضحايا فبقى عتود ^(٤) فذكره لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ضح به أنت . وفى رواية عند مسلم : عن عقبة بن عامر الجهنى قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فىنا ضحايا فأصابنى بجذع فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه أصابنى جذع فقال ضح به ^(٥) .

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١١٢ / ٣ .

(٢) صحيح البخارى : ٢٣٦ / ٦ ، صحيح مسلم : ٤ / ٢ .

(٣) صحيح البخارى : ٢٣٧ / ٦ .

(٤) العتود : من أولاد المعز : مارعى وقوى وأتى عليه حول .

(٥) صحيح البخارى : ٢٣٤ / ٦ ، صحيح مسلم : ١٥٥٦ / ٢ (١٩٦٥) .

وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم غنما أقسمها ضحايا بين أصحابي فبقي عتود منها قال ضح بها أنت ولا أرخصه لأحد فيها بعد .

فقال البيهقي : فهذه الزيادة إذا كانت محفوظة كانت رخصة له . كما رخص لأبي بردة بن نيار (١) .

وقال الحافظ في الفتح : يحتمل أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم تقـرر الشرع بأن الجذع من المعز لا يجزى ، واختص أبوبردة وعقبة بالرخصة في ذلك .

ثم إن الحديث يظهر منه أن الجذع من المعز لا يجوز ، ولهذا سأل عقبة ابن عامر النبي صلى الله عليه وسلم واستأذنه (٢)

وأما ابن عمر رضي الله عنهما والزهرى ، أخذ هذه الأحاديث وقالوا : إن الجذع لا يجوز مطلقا من المعز والضأن ، وقالوا : إن الحديث الأول " لا تذبحوا إلا سننة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن " وهى عام وحديث أبي بردة خصه بعدم جواز الجذع مطلقا (٣) .

ودليل عطاء ، والأوزاعي على جواز الجذع من جميع الأجناس : ما رواه أبوداود : عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، قال : كنا مع رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له مجاشع من بنى سليم ، فعزت الغنم فأمر مناديا فنادى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول " إن الجذع يوفى مما يوفى منه الشئ " (٤) .

-
- (١) انظر السنن الكبرى للبيهقي : ٢٢٠ / ٩ .
- (٢) انظر فتح الباري : ١٥ / ١٠ ، (مطبوعة دار المعرفة - لبنان) .
- (٣) انظر المغنى مع الشرح الكبير : ٩٩ / ١١ .
- (٤) أبوداود : ٢٣٣ / ٣ (٢٧٩٩) سنن ابن ماجه : ١٠٤٩ / ٢ سنن النسائي : ٢١٩ / ٧ .
- قال المنذرى : عاصم بن كليب : قال ابن المدينى لا يحتج به إذا انفرد وقال الامام احمد لا بأس بحديثه وقال ابو حاتم الرازى : صالح واخرج له مسلم . انظر عون المعبود : ٥٠٣ / ٧ .

وأما الجمهور فقالوا إن المراد به الجذع من الضأن .

الترجيح :

والذى يظهر لى - والله أعلم بالصواب - أن مذهب جمهور الفقهاء أقوى دليلاً وهو أن الجذع من الضأن يجرى فى الأضحية ولا يجرى غيره من الجذع (١) .

- أولاً : أن الأحاديث الصحيحة وردت بجوازه كما رواه الترمذى : عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " نعم أو نعت الأضحية الجذع من الضأن " (٢) .

ورواه ابن ماجه عن أم بلال بنت هلال عن أبيها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " يجوز الجذع من الضأن أضحية " (٣) .

ورواه البيهقى عن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال : ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجذع من الضأن " (٤) .

وعن سعيد بن المسيب أن بعض أزواج النبی صلى الله عليه وسلم كانت تقول : لأن أضحى بجذع من الضأن أحب إلي من أضحى بسنة من المعز . وفى رواية عن أم سلمة زوج النبی صلى الله عليه وسلم (٥) .

(١) انظر : عون المعبود : ٥٠١ / ١ .

(٢) سنن الترمذى : ٨٧ / ٤ (٤٩٩) .

(٣) سنن ابن ماجه : ٤٩ / ٢ .

(٤) انظر السنن الكبرى للبيهقى : ٢٧٠ / ٩ وما بعدها .

(٥) المصدر نفسه .

وعن علي رضي الله عنه قال : " لا يجوز في الضحايا إلا الشئ من المعسر
والجذعة من الضأن (١) .

ثانيا : أن العلماء نقلوا الإجماع على أنه يجزىء الجذع من الضأن (٢) .

سن الجذع من الضأن :

اختلف الفقهاء في سن الجذع من الضأن على قولين :

القول الأول : وبه قال الحنفية والحنابلة وبعض المالكية أنه ابن ستة
أشهر ودخل في السابعة .

وقيل ابن ثمانية أشهر وتسعة أشهر .

وقال وكيع : الجذع من الضأن يكون ابن سبعة أو ستة أشهر .

واشترطوا أن يكون عظيما أو سمينا حتى إذا خلط بالثنايا يشته عنه

الناظر من بعيد فلا يمكن تمييزه مما له سنة .

والفرق بين جذع الضأن والمعز أن جذع الضأن ينزو ، فيلقح ، بخلاف

الجذع من المعز ، ويعرفا كونه قد أجذع بنمو الصوف على ظهره (٣) .

والقول الثاني : وبه قال الشافعية والراجح عند المالكية ،

أنه ابن سنة كاملة ، ودخل في الثانية (٤) .

فلو أجذع قبل تمام السنة أي سقطت أسنانه أجزأ في الأضحية .

(١) السنن الكبرى للبيهقي : ٢٧٠ / ٩ وما بعدها .

(٢) انظر المجموع : ٣٠٩ / ٨ ، المغنى مع الشرح الكبير : ٩٩ / ١١ ، كشف
القناع : ٥٣١ / ٢ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع : ٧٠ / ٥ ، تكملة شرح فتح القدير : ٥١٧ / ٩ ،

قوانين الأحكام الشرعية : ٢٠٩ ، المغنى مع الشرح الكبير : ٩٩ / ١١ ،
كشف القناع : ٥٣١ / ٢ .

(٤) انظر الخرشي : ٣٣ / ٢ ، مواهب الجليل : ٢٣٩ / ٣ ، المجموع : ٣٠٨ / ٨ ،

مغنى المحتاج : ٢٨٤ / ٤ .

كما لو تمت السنة قبل أن يذبح ، ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو لا احتلام فإنه يكفي فيه أسبقهما ، يعنى الجذع ما استكملت سنة أو أجذعت قبلها (١) .

والوجه الثانى عند الشافعية : ما استكمل ستة أشهر والثالث ثمانية أشهر . والرابع : إن كان متولداً بين شاهين فسته أشهر ، وإلا فثمانية (٢) .

- الترجيح - :

والأحوط - والله أعلم بالصواب - وهو أن يكون ابن سنة كاملة ، لأن الفقهاء تعددت أقوالهم فى تعيين سنه ، وأما سنه بالسنة فمتفق عليه ، ويكون أفضل ، وليس فيه شبهة الخطأ .

...

(٢١٠) انظر : الخرشى : ٢ / ٣٣ ، مواهب الجليل : ٣ / ٢٣٩ ، المجموع : ٨ / ٣٠٨ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٢٨٤ .

صفة الأضحية وعيوبها المانعة والمكروهة :

ويشترط في الحيوان المضحي أن يكون سالما من كل عيب .
لأن الأضحية قربة لله سبحانه وتعالى . فلا يجوز أن تكون القربى
ذات عيب أو نقص وأن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا ، كالزكاة ، والصدقة
لا تستخرج إلا من طيب المال ، وأنفسه ، ولا يمكن أن يكون الحيوان المضحي به
مريئا من كل العيوب . ولهذا بين الشارع عليه الصلاة والسلام العيوب الفاحشة
التي لا تجزى بها الأضحية مطلقا ، وهي أربعة متفق عليها بين العلماء ، ثابتة
بالنص الصريح وصا ذكره قريبا .

ولكن العيوب التي سكت عنها الحديث ولم يذكرها فهي على ثلاثة

أقسام :

أولا : العيوب التي أشد من هذه العيوب المنصوصة عليها أو مساوية لها .

ثانيا : العيوب التي أقل منها .

ثالثا : العيوب التي لا يمكن اجتنابها وهي يسيرة .

العيوب الأربعة المانعة الإجزاء :

اتفق الفقهاء على أن العيوب الأربعة المانعة الإجزاء مطلقا ولا تجزى

الأضحية بها هي : العور البين ، والمرض البين ، والعرج البين ضلعها

والعجب التي لا تنقى (١) . (أى الهزال) .

واستدل الفقهاء على ذلك ، بما روى عن البراء بن عازب قال : قام فينا

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصابني أقصر من أصابعه ، وأنا ملى أقصر من

(١) انظر بدائع الصنائع : ٥٧/٥ ، بداية المجتهد : ٥٢٨/١ ، المجموع : ٣٦٤/٨ ،

المغنى مع الشرح الكبير : ١١/١٠٠ .

أنامله فقال : أربع لا تجوز في الأضحية : " العورا " بين عورها ، والمريضة بين مرضها والعرجاء بين ظلعها والكسير التي لا تنقى الخ (١) (أي لا مخ لها) .

واتفقوا أن هذه العيوب أو ما هي أشد منها ، فهي من باب أولى أن تمنع من الأضحية بها ، كالعمى وقطع الرجل ويكون الحديث من باب الخاص الذي أريد به العموم ، وكذلك إذا كان العيب خفيفا فلا يؤثر ذلك في الإجزاء ، لأن الحديث جاء فيه " بين مرضها " . فالقليل منه غير بين ، فكان معفو عنه .

أما إذا كان العيب مساويا للعيوب التي ذكرها الحديث فللفقهاء فيه أقوال مختلفة :

الأول : أنها تمنع من الأضحية كمنع المنصوص عليها وهذا هو مذهب جمهور الفقهاء . (٢)

الثاني : أنها لا تمنع الإجزاء وإن كان يستحب اجتنابها وبه قال بعض أصحاب الإمام أحمد رحمه الله (٣) .

وقال جمهور الفقهاء : إن حديث البراء بن عازب تنبيه على أن هذه العيوب الأربعة أو أشد منها أو المساوية لها يمنع الإجزاء .

واستدل عليه بما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن وأن لا نضحى بعوراء ولا مقابلة ولا مدابرة ولا شرقاء ولا خرقاء " (٤) .

(١) انظر ابوداود : ٢٣٥/٣ (٢٨٠٢) ، سنن الترمذي : ٨٦/٤ وقال هذا حديث حسن .

(٢ و ٣) انظر : بدائع الصنائع : ٧٥/٥ ، المجموع : ٣١٤/٨ ، بداية المجتهد : ٥٢٨/١ ، المغني مع الشرح الكبير : ١٠٠/١١ .

(٤) انظر سنن الترمذي : ٨٦/٤ ، قال ابوعيسى هذا حديث حسن صحيح .

(٣٤٧)

وجه الاستدلال : إن هذه العيوب المذكورة في حديث علي رضي الله عنه غير العيوب الأربعة . ولهذا لا تتحد العيوب بالأربعة .
وقاس الفقهاء العيوب غير المذكورة في الحديث على هذه العيوب الأربعة فما كان أشد منها أو مساو لها لم تجز .
ثم اختلفوا في عيوب غير هذه الأربعة .
فمنها متفق عليها ومختلف فيها :

١- أما العيوب التي اتفق عليها بين جمهور الفقهاء فهي كالتالي :

١- مقطوع الأذن والذنب :

اتفق جمهور الفقهاء (١) أن مقطوعة الأذن والذنب لا تجوز في الأضحية إذا كان كثيرا ، وكذلك لا تجزى التي لم يخلق لها أذن أو ذنب . أما صغيرة الأذن والذنب خلقة فتجوز في الأضحية .

٢- أما مقطوع الإلية والضرع : فلا تجزى لأنها فات عنها جزء مأكول .

قال صاحب المغنى " ولا تجزى ما قطع عنها عضو كالإلية والأطباء ، لأن ابن عباس رضي الله عنه قال : " لا تجوز العجفاء ولا الجداء " وهي التي قد يبس ضرعها ولأن ذلك أبلغ في الإخلال بالمقصود من ذهاب شحمة العين " .

وعند الشافعية : تجزى المخلوقة بلا ضرع وبلا إلية وذنب .

٣- الهتاء : وهي التي لا أسنان لها ، فإن ذهبت كلها أو أكثرها لا تجوز ، لأن عدم الأسنان يؤثر في الاعتلاف وينقص اللحم .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٧٥/٥ ، تبين الحقائق : ٦٠٥/٥ ، الشرح الصغير : ١٤٣/١ ، ١٤٤ ، المجموع : ٣١٥/٨ ، روضة الطالبين : ١٩٤/٣ ، المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٠/١١ .

أما العيوب المختلفة فيها بين الفقهاء فهي كالتالي :

- المجنونة : عند جمهور الفقهاء إذا كان الجنون بينا لا تجوز ، ويعرفه الجنون البين^(١) بأن لا ترعى إلا قليلا وتستدير في الرعى ، لأنه يفضى إلى هلاكهم فكان عيبا فاحشا .

وعند الحنفية والمالكية لو كان الجنون قليلا تجوز .

- الجربا :

اتفق جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ، والحنابلة ، أن الجرب يمنع الإجزاء كثيرة وقليله لأنه يفسد اللحم والودك^(٢) وقال الحنفية إذا كانت سمينة تجوز ، وإن كانت مهزولة لا تجوز^(٣) .

- الجماء ومكسورة القرن :

عند الحنفية والشافعية ، تجزى التي لا قرن لها ، أو مكسورة القرن إلا إذا كان الكسر إلى المخ ، ويؤثر ألم الانكسار في اللحم فلا تجوز . وعند فقهاء المالكية والحنابلة تجزى الجماء التي لم يخلق لها قرن . أما مكسورة القرن فعند المالكية إذا كان قرنها يدس ، أى لم يبرأ ، لم تجزى وإن برى أجزاء .

وعند الحنابلة لو كسر القرن أكثر من النصف لم تجز وإن كان النصف أو أقل جازت^(٤) .

-
- (١) انظر : بدائع الصنائع : ٥/٧٥ ، ٧٦ ، تبیین الحقائق : ٦/٦ ، الشرح الصغير : ٣/١٤٤ ، مواهب الجليل : ٣/٢٤١ ، بدایة المجتهد : ١/٥٣٠ ، المغنی مع الشرح الكبير : ١/١٠٢ .
- (٢) المراجع السابقة .
- (٣) المراجع السابقة .
- (٤) المراجع السابقة .

عند فقهاء الحنفية لا تجوز التضحية بالجدعاء ، وهي مقطوعة الأنف ،
والهمصرة حلقات الضرع ، التي عولجت حتى انقطع لبنها ، والخنثى لأن لحمها
لا ينضج ، والجلالة وهي التي تأكل العذرة ، (أى الفائط) ، ولا تأكل
غيرها

أما مقطوعة اللسان ، فتجوز الغنم ، ولا تجوز البقرة وغيرها ، لأن الغنم
تأخذ العلف بالسن ، ولكن البقرة وغيرها تأخذ العلف باللسان .
وقيل : إن انقطع من اللسان " أكثر من الثلث لا تجوز (١) .

وعند فقهاء المالكية لا تجوز البكماء وهي فاقدة الصوت من غير أمر عادي
كالناقة بعد أشهر من الحمل ، والصماء ، وهي التي لا تسمع ، والبخراء وهي
متغيبة ورائحة الغنم ، لأنه نقص جمال ، ولأنه يغير اللحم أو بعضه إلا ما كان
أصليا كبعض الإبل . والصمعا : وهي صغيرة الأذنين جدا كأنها خلقت
بلا أذن (٢) .

وعند الحنفية والشافعية والحنابلة ، تجوز البكماء والصماء والبخراء (٣)
وعند فقهاء الشافعية لا تجزى التضحية بما فيه عيب ينقص اللحم .
أما المريضة فإن كان مرضها يسيرا لم يمنع الإجزاء وإن كان بينا يظهر بسببه
الهزال وفساد اللحم لم يجز .

ولا تجزى ما فيها هذه الأمراض :

- الهيام : وهو من أمراض الماشية وهو يشتد عطشها فلا تروى من الماء . وعند
أهل اللغة هو داء يأخذها فتهم في الأرض لا ترعى .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٥ / ٧٥ ، ٧٦ ، حاشية ابن عابد : — :
٣٢٤ / ٦ ، ٣٢٥ .

(٢) انظر الخرشى : ٣ / ٣٥ وما بعدها .

(٣) المراجع السابقة .

ولا يضر قطع فلقة يسيرة من عضو كبير بخلافه الكبيرة بالإضافة إلى
العضو فلا تجزى لنقصان اللحم .

ويجزى الخنثى في الأضحية لأنه ذكر وأُنثى ، وكلاهما يجزى وليس
فيه ما ينقص اللحم .

ولا تجزى المشيمة وهي المتأخرة عن الغنم ، فإن ذلك للهزال أو علة
منع لأنها عجفاء وإن كان عادة وكسلا لا يمنع (١) .

الحامل :

ولا تجوز التضحية بالحامل لأن الحمل يهزلها (٢) .

ورواية ثانية عند الإمام أحمد أن الحمل لا يمنع الإجزاء (٣) .

والأحوط في الحامل : إذا كان الحمل ظاهرا أو المضحى يعرفه فلا تجزى
التضحية بها .

أما إذا لم يعرف المضحى ولم يكن ظاهرا وضحي بها فلا حرج .

فالمعيوب عند الفقهاء على ثلاثة أقسام : عيوب متفق على كونها مانعة للإجزاء
وعيوب خلقية غير مانعة ، وعيوب مختلفة فيها ، فإن كان كثيرا لا يجوز وإن كان
قليلًا يجوز كمقطوعة بعض الأذن أو الذنب أو غيرها .

ثم اختلف الفقهاء في مقدار القليل على ثلاثة أقوال :

القول الأول : وإليه ذهب فقهاء الحنفية والمالكية ، أن الثلث أو ما هو

أقل منه قليل وما زاد على الثلث فهو كثير ، وهي رواية عن الإمام أحمد

رحمه الله ، وعند أبي يوسف رحمه الله من الحنفية ، إذا كان الذاهب أكثر

من الثلث أو قل من النصف أي إذا كان الباقي أكثر من النصف يجوز .

(١) انظر : المجموع ٨ / ٣٢٥ - ٣١٨ ، روضة الطالبين ، ٣ / ١٩٤ - ١٩٦ ،

مغني المحتاج : ٤ / ٢٨٥ - ٢٨٧ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) انظر : الانصاف : ٤ / ٨٢ .

واستدل الحنفية على مقدار الثلث بأن الشرع جواز الوصية بالثلث وليس
يجوز بما زاد (١) .

القول الثاني : وبه قال فقهاء الشافعية ليس للكثير والقليل حد معين
ولهذا قال النووي "وأقرب ضبط بين الكثير واليسير أنه إن لاج النقص من البعد
كثير ، وإلا فقليل"
والمرجع في كون الكثير والقليل هو العرف الذي تعارف عليه الناس
ويشترط أن لا ينقص اللحم بها (٢) .

والقول الثالث : وبه قال فقهاء الحنابلة (٣) إن ما دون النصف فهو
قليل ، وأما النصف وما زاد عليه فهو كثير ، وهو قول لأبي يوسف من الحنفية (٤) .
واستدلوا عليه بما روى عن علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعصب القرن والأذن ، قال قتادة فذكرت ذلك
لسعيد بن المسيب فقال العصب ما بلغ النصف فما فوق ذلك (٥) .

الترجيح :

والذي يظهر لي بين هذه الأقوال الثلاثة : أن القول الأول وهو
أن الثلث وما دونها قليل ، وما زاد على الثلث فهو كثير فلا تجوز التضييق بها ، لأن
الحبيب اليسير ما لا يمكن التحرز عنه إن الحيوان لا يخلو عنه عادة . فلو اعتبر مانعاً
لضاق الأمر على الناس ووقعوا في الحرج . والأفضل ما كان كامل الخلقة ، دون أي
عيب أو نقص فيه . والله أعلم بالصواب .

- (١) انظر بدائع الصنائع : ٧٥/٥ ، الفتاوى الهندية : ٣٥٢/٣ ، الشرح
الصغير : ١٤٤/٢ ، الانصاف : ٧٩/٤ .
(٢) انظر المجموع : ٣١٢/٨ ، روضة الطالبين : ١٩٦/٣ ،
(٣ و ٤) انظر : المفتي مع الشرح الكبير : ١٠١/١١ ، الانصاف : ٨٠/٤ ،
بدائع الصنائع : ٧٥/٥ .
(٥) سنن الترمذي : ٩٠/٤ ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

العيوب المكروهة :

اتفق جمهور الفقهاء على أن الشرقا والخرقا والمدابرة والمقابلة
تكره في الأضحية كراهة تنزيه (١) .

واستدلوا على كراهيتها بما روى عن علي رضي الله عنه قال :

"أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن نيين ،
ولا نضحى بعورها ، ولا مقابلة ، ولا مدابرة ، ولا خرقا ، ولا شرقا ، قال زهير :
قلت لأبي إسحاق : أذكر عضا ؟ قال : لا . قلت : فما المقابلة ؟ قال :
يقطع طرف الأذن . قلت : فما المدابرة ؟ قال : يقطع من مؤخر الأذن . قلت :
فما الشرقا ؟ قال : تشق الأذن . قلت : فما الخرقا . قال : تخرق أذنها
للسمة . رواه أبو داود والترمذي وصححه . (٢)

قوله : نستشرف العين والأذن : معناه الصحة والعظم .

قال أبو عبيد : قال الأصمعي : الشرقا من الغنم المشقوقة الأذنين ،
والخرقا : أن يكون في الأذن ثقب يستدير .

والمقابلة : أن يقطع من مقدم أذنها شيء ثم يترك معلقا كأنه فرنسة ،
والمدابرة : أن يفعل ذلك بمؤخر الأذن من الشاة (٣) .

وعند الحنفية تكره الحولا وهي باقى عينها حول ، والمجزوزة التي جز
صوفها قبل الذبح لينتفع به . أما الخرقا أى مشقوبة الأذن فيه خلافا بين القليل
والكثير إذا كان أقل من الثلث فتجوز ، وإلا فلا (٤) .

-
- (١) انظر بدائع الصنائع : ٧٦/٥ ، الشرح الصغير : ١٤٤/٢ ، المجموع :
٣١٤/٨ ، مغنى المحتاج : ٢٨٧/٤ ، المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٢/١١ .
(٢) انظر أبو داود : ٢٣٧/٣ (٢٨٠٤) سنن الترمذي : ٨٦/٤ ، وقال
هذا حديث حسن صحيح .
(٣) انظر معالم السنن مع أبو داود : ٢٣٧/٣ . انظر عون المعبود : ٥٠٨/٧ .
(٤) انظر : حاشية ابن عابد بن : ٣٢٥/٦ .

وعند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ، والحنابلة ، تتركه التضحية ،
بالقصاء ، وهي التي انكسر غلافها قرننها وبالعضباء ، وهي التي انكسر قرننها
لما روى في حديث علي رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
أن يضحى بـعضباء الأذن والقرن (١) لأن كل ذلك يشينها (٢) .
أما غيرها من العيوب المكروهة غير المذكورة في الفقه الإسلامي ، فمرجعها
عرفه العام أو ذات المضحى ، كما روى عن البراء بن عازب في آخر الحديث :
قال : قلت فإنني أكره أن يكون في السن نقص ، قال : ما كرهت فده ولا تحرمه علي
أحد " (٣) .

وقال الإمام مالك رحمه الله : إن النقص المكروه هو ما تنأذى به البهيمة
وينقص من ثمنها أو من شحمها (٤) .

حكم ما حدث من العيب في الأضحية :

ولو اشترى شخص شاة سليمة من العيوب ، ليضحى بها في أيام النحر ،
ثم حدث بها عيب يمنع الإجزاء كأن كسرت رجلها أو اجتثت أذنها من أصلها ،
أو عميت أو مرضت وهزلت ، فهل تجزى في الأضحية أم لا ؟
للفقهاء في ذلك ثلاثة آراء :

الرأي الأول : وبه قال فقهاء الحنفية (٥) ، إن كان المضحى غنيا لا يجزى
عنه لأن الأضحية واجبة على الفنى بالشرع ابتداء لا بالشراء فعلى الفنى أن يضحى
بسليمة من العيوب .

- (١) أبوداود : ٢٣٨ / ٣ .
- (٢) انظر : قوانين الأحكام الشرعية : ٢١٠ ، المجموع : ٣١٤ / ٨ ، المغني
مع الشرح الكبير : ١٠٢ / ١١ .
- (٣) أبوداود : ٢٣٦ / ٣ (٢٨٠٢) .
- (٤) انظر شرح الموطأ للزرقاني : ٣٧٩ / ٣ .
- (٥) انظر : بدائع الصنائع : ٧٦ / ٥ ، تبين الحقائق : ٦ / ٦ ، ٧٠ .

وإن كان المضحى فقيرا يجزى عنه ، لأن الفقير ليس عليه الأضحية واجبة شرعا فتعينت بشرائه بنية الأضحية ولا يجب عليه ضمان نقصانها ، لأنها غير مضمونة عليه .

أما حديث أبي سعيد قال : " اشتريت كبشا أضحي به فعدا الذئب فأخذ الإلية قال فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ضح به " (١) .
أولا يحمل على أن المضحى كان فقيرا لأن الغني لا يجزئه لوجوبها فسي ذمته ،

ثانيا : في إسناده جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف جدا (٢) ولهذا لا يحتاج بحديثه ولو أوجب الفقير أضحية على نفسه بغير عينها فاشترى أضحية صحيحة ثم تعيبت عنده فضحى بها لا يسقط عنه الواجب لأنه وجب عليه أضحية كاملة بالنية من غير تعيين .

ولو كانت معيبة وقت الشراء ونوى بها الأضحية جاز ذبحها ولو ماتت المشتراة للتضحية أو ضلت أو سرت ليس على الفقير شيء .

ولو قد أم أضحية ليذبحها فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه فانكسرت رجلها أو انقلبتمنه الشفرة فأصابت عينها فذهبت لا يجوز قياها ويجوز استحسانا .
وجه القياس : إن هذا عيب دخلها قبل تعيين القرية فيها فصار كما لو كان قبل الذبح . وجه الاستحسان : أن هذا ما لا يمكن الاحتراز عنه لأن الشاة تضطرب فيلحقها العيوب من اضطرابها . وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : لو عالج أضحية ليذبحها فكسرت أو اعورت فذبحها ذلك اليوم أو من الغد فإنها تجزى لأن ذلك النقصان لما لم يعتد به في الحال لو ذبحها فكذا الثاني كالنقصان اليسير (٣) .

-
- (١) الفتح الرباني : ٨٠/١٣ ، السنن الكبرى للبيهقي : ٢٨٩/٩ ، نيل الأوطار : ١٣٤/٥ .
(٢) انظر سنن ابن ماجه : ١٠٥١/٢ .
(٣) المراجع السابقة الحنفية .

والرأى الثانى : وبه قال فقهاء المالكية (١) من اشترى أضحية

ثم حدث بها عيب ففسد فعليه إبدالها .

ولو انكسرت أضحية فجبرها فصحت أجزأته .

والرأى الثالث : وبه قال فقهاء الشافعية ، والحنابلة ، إذا أوجب

أضحية صحيحة سليمة من العيوب ثم حدث بها عيب يمنع الإجزاء فذبحها
أجزأته ، وكذا روى هذا عن عطاء الحسن والنخعي ، والزهرى (٢) ، واستدل عليه
بما روى عن أبى سعيد الخدرى قال : ابتعنا كبشا نضحى به فأصاب الذئب
من إلمته وأذنه ، فسألنا النبى صلى الله عليه وسلم فأمرنا أن نضحى به (٣) .

فالعيب المانع إذاً هو القديم لا الطارئ .

وإن تعينت بفعل المضى فعليه بدلها لأنه اعتداء منه عليها فوجب

عليه الضمان .

ولو أضعفها ليضحى بها وهى سليمة فاضطربت وانكسرت رجلها

أو عرجت تحت السكين لم تجزه لأنها عرجاء عند الذبح فاشتبه ماله وانكسرت رجل
شاه فبادر إلى التضحية بها فإنها لا تجزى .

وإن نذر أضحية فى ذمته ثم عينها فى شاة تعينت فإن عابت تلك الشاة

قبل ذبحها لم تجز لأن ذمته لا تبرأ إلا بذبح شاة سليمة .

(١) انظر بداية المجتهد : ٥٣١/١ ، قوانين الاخكام الشرعية : ٢١٠ .

(٢) انظر : المجموع : ٣١٤/٨ ، نهاية المحتاج : ١٣٥/٨ ، المغنى

مع الشرح الكبير : ١٠٣/١١ ، الانصاف : ٩٨/٤ .

(٣) انظر سنن ابن ماجه : ١٠٥١/٢ ، قال البوصيرى فى الزوائد : هذا

إسناد ضعيف ، فيه جابر بن يزيد الجعفى وقد اتهم .

وإن نذر أن يضحى بحيوان فيه عيب يمنع الإجزاء كالجرب وجب عليه ذبحه ولا يجزئه عن الأضحية ، وإن زال العيب قبل أن يذبح لم يجزه عن الأضحية ، لأن زوال الملك فيها بالنذر وهي لا تجزى فلم يتغير الحكم بما يحدث فيها .

فإذا أُلغى الأضحية الواجبة فعليه قيمتها لأنها من المتقومات ، تعتبر القيمة يوم أُلغىها ، فإن غلت أسعار الغنم وصار مثلها خيراً منها فيلزمه مثلها لأنّه أكثر الأمرين ولأنّه تعلق بها حق الله تعالى في ذبحها فوجب عليه مثلها . وإن رخصت الغنم فزادت قيمتها على مثلها فعليه أن يشتري مثلها وما زاد من النقود عنده يشتري بها لحماً ويتصدق به أو يوزعه صدقة (١) .

- حكم الاشتراك في الأضحية :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الشاة لا تجزى إلا عن واحد . وأن البدنة والبقرة تنجزى عن سبعة أشخاص على وجه الشركة (٢) .

واستدل جمهور الفقهاء على ذلك بما روى عن جابر بن عبد الله قال " نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة " . وفي رواية " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك فسي الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة " .

وفي رواية أخرى : " فنحرنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة " (٣) .

(١) انظر المراجع السابقة ص ٣٥٥ ما شئ (مرد)

(٢) انظر بدائع الصنائع : ٧٠ / ٥ ، ٧١ ، المجموع : ٣١٢ / ٨ ، ٣١٤ ، بداية المجتهد : ٥٣٢ / ١ ، المغنى مع الشرح الكبير : ٩٦ / ١ ، ١١٨ ، الانصاف : ٧٦ ، ٧٥ / ٤ .

(٣) صحيح مسلم : ٩٥٥ / ١ ، كتاب الحج " (١٣١٨) ابوداود : ٢٣٩ / ٣ ، (٢٨٠٩ - ٢٨٠٧) ، سنن الترمذي : ٨٩ / ٤ (١٥٠٢) انظر : الموطأ مع شرح الزرقاني : ٣٨٨ / ٣ .

ثم الفقهاء اختلفوا في شروط الشركة .

واشترط فقهاء الحنفية للشركة شرطين :

الأول : ألا يزيد الشركاء على سبعة أشخاص ولو كانوا من بيت واحد

أو متفرقين .

والثاني : أن تكون الشركة بينهم على وجه التقرب ، سواء اتفقت جهات

القربى أو اختلفت ، كالأضحية ودم القران والتمتع وغير ذلك .

فإن كان واحد من الشركاء يريد اللحم لا تقع القرية عن الباقيين ، لأن القرية

في إراقة الدم وأنها لا تتجزأ لأنها ذبح واحد (١) .

واستدل على هذين الشرطين بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

أولاً : * أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يشتركوا سبعة فـ

الإبل والبقر لا غير . ولم يشترط فيه أن يكون من أهل بيت واحد .

ثانياً : أن الشركة كانت بينهم على وجه التقرب ، وليس العراد منه شركة

محضة بدون التقرب ولهذا لا تجوز الشركة في الأضحية والهدي وغيرهما من القربات

إلا على وجه التقرب . ولا تجزئ الشاة إلا عن واحد . أما ما روى عن النبي صلى

الله عليه وسلم أضحية عنه وعن آلِه كبشاً والثاني عن جميع أمته ، أن ذلك للشوا^{أنه}ب

لا للإجزاء (٢) .

وعند فقهاء المالكية يشترط للشركة ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون قريباً له : أي رب البيت * بأي وجه من أوجه القرابة . وله

أن لا يقدم بعيد القرابة على قريبها .

والثاني : وينفق عليه وإن كان ممن يلزمه نفقته كالأب والابن الفقيرين ،

(١) انظر المراجع السابقة ص ٣٥٦ هامشي رقم ٢

(٢) انظر أعلاه السنن : ٢١١ / ١٢ وما بعدها .

أو من لا تلزمه نفقته وينفق عليه تبرعا كالأخ الفقير ويلحق به الزوجة .

والثالث : ويسكن معه بدار واحدة.

وبهذه الشروط الثلاثة يجوز له أن يذبح الكبش أو البدنة ، والبقرة مضحيا عن نفسه وعن أهل بيته ولو زادوا عن سبعة ، إذا كان الاشتراك فسي الثواب قبل الذبح (١) .

واستدلوا عليه بما روى عن عطاء بن يسار يقول سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس فصارت كما ترى . (٢) .

وبما روى البخاري عن عائشة رضى الله عنها قالت : " فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر ، فقلت ما هذا ؟ قالوا : ضحى النبي صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقر (٣) .

وفى الفتح : أن الذبح المذكور كان على سبيل الأضحية .

ونقل ابن حجر عن القرطبي قال : لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كل واحدة من نسائه بأضحية ، مع تكرار سنن الضحايا ومجتهدهن والسعادة تقتضى نقل ذلك لو وقع كما نقل غير ذلك من الجزئيات (٤) .

وروي الإمام مالك عن ابن شهاب أنه قال : مانع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته إلا بدنة واحدة أو بقرة واحدة (٥) .

(١) انظر : الخرشى : ٣٤ / ٢ ، مواهب الجليل : ٢٤٠ / ٣ ، بداية المجتهد : ٥٣٢ / ١ ، ٥٣٣ .

(٢) سنن الترمذى : ٩١ / ٤ ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

(٣) (٤) انظر فتح البارى : ١٠١ / ١٢ .

(٥) انظر الموطأ بشرح الزرقانى : ٣٨٨ / ٣ .

أما حديث جابر رضي الله عنه مارواه مسلم : " قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة " (١) .
 إنما كان حين صد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن البيت فالحديث المذكور في هدي المحصر وهدي المحصر تطوع . يجوز الاشتراك فيه علي أن لا يزيد عن سبعة . ولا تقاس الأضحية على هذا الحديث . ولكن على القول بأن الضحايا غير واجبة فقد يمكن قياسها على هذا الهدي .
 وكانت هذه الشركة في الثواب والأجر وليس بشركة في ملك اللحم .
 وتسقط عن الشركاء سنة الأضحية (٢) .

وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى إذا كان يقدر فأحب إلي أن يذبح عن كل نفس شاة (٣) .

وعند فقهاء الشافعية والحنابلة لا يشترط للاشتراك أي شرط بل قالوا يجوز أن يشترك سبعة في بدنة أو بقرة للتضحية ، سواء كانوا كلهم أهل بيت واحد أو متفرقين ، أو بعضهم يريد اللحم فيجزى عن المتقرب ، وسواء كان أضحية مندورة أو تطوعا (٤) .

أما الشاة فتجزى عن الواحد ولكن إذا ضحى بها واحد عنه وعن أهل بيته وعياله فإنها تجوز (٥) .

واستدلوا عليه بما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها في حديث طويل حتى قالت : " وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه ثم قال : باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به " (٦) .

(١) سبق تخريجه . ٣٥٦

(٢) المراجع السابقة ص ٣٥٨ هامش رقم ١

(٣) انظر المدونة الكبرى : ٣ / ٢ .

(٤) و (٥) انظر المجموع : ٢٩٨ / ٨ ، ٣١٢ ، مغني المحتاج ٢٨٥ / ٤ .

كشف القناع : ٥٣٢ / ٢ ، الانصاف : ٧٥ / ٤ ، زاد المعاد :

٢٩٧ / ١ .

(٦) انظر صحيح مسلم : ١٥٥٧ / ٢ ، (١٩٦٧) .

وبما رواه الترمذى عن عطاء بن يسار يقول : سألت أبا أيوب الأنصارى
كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال كان الرجل
يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس قصارت
كما ترى" (١) .

وبما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يضحى اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين
أملحين موجوءين فذبح أحدهما عن أمته ، لمن شهد بالتوحيد وشهد له بالبلاغ
وذبح الآخر عن محمد ، وآل محمد صلى الله عليه وسلم (٢) .

الترجيح :

والذى يظهر لى - والله أعلم بالصواب - من هذه المذاهب الفقهيّة
فى الاشتراك فى الإبل والبقر ، أن مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية
والحنابلة هو الراجح وهو أنه يجوز الاشتراك بين أهل بيت واحد أو متفرقين ،
ولا يزيد الشركاء على سبعة أشخاص ، لأن قول النبی صلى الله عليه وسلم هو
الأولى بالعمل ، من قول الصحابى ، أما ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت :
" فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر ، فقلت ما هذا ؟ قالوا : ضحى النبی صلى الله
عليه وسلم عن أزواجه بالبقر ، فليس فيه صراحة أنه ذبح بقرة واحدة عن كلهن
أو عن عائشة رضي الله عنها كما رواه مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال " ذبح رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر " .

وفى رواية " نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه " وفى حديث

(١) سبق تخريجه . ص ٣٥٨

(٢) سنن ابن ماجه : ١٠٤٤ / ٢ ، (٣٦٢٢) .

أبى بكر عن عائشة بقرة في حجة (١) .

وقال الحافظ ابن حجر: " تبين أنه هدى التمتع فليس فيه حجة على مالك رحمه الله في قوله لأضحايا على أهل منى . وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية " (٢) .

أما ما ذهب إليه فقهاء الشافعية والحنابلة أن الشركة تجوز بين مريد المتقرب ومريد اللحم حتى أن قال صاحب كشف القناع: " ولو كان بعضهم أي الشركاء " زنيا في قياس قوله " أي الإمام " (٣) .

فأجيب عنه أن الأضحية تقرب إلى الله سبحانه وتعالى وعبادة مالهية ، فلا يجوز أن يشترك فيها غير مسلم أو من لا يريد القرية لأن أراقة الدم واحد لا تتجزأ ولكن الشارع عليه الصلاة والسلام أجاز الشركة . وفي فقه السنة: " وتجزئ البقرة أو الجمل عن سبعة أشخاص إذا كانوا قاصدين الأضحية والتقرب إلى الله " (٤) .

ثم إن حديث جابر رضي الله عنه جاء في الشركة على وجه التقرب فلا يفهم منه جواز الشركة بدون التقرب .

أما تقسيم اللحم وغيره ليس من مقاصد الأضحية ، لأن الأضحية ليس المقصود منها اللحم كما قال الله تعالى " لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم " (٥) .

(١) صحيح مسلم : ٥٦/١ (كتاب الحج) (١٣١٩) .

(٢) انظر فتح الباري : ٢٩٩/٤ .

(٣) انظر كشف القناع : ٥٣٣/٢ .

(٤) انظر فقه السنة : ٣٢٤/٣ .

(٥) سورة الحج : آية ٣٧ .

قال ابن عباس : لن يقبل لحومها ولا دماؤها ولكن يصل إليه التقوى منكم .
أي ما أريد به وجهه ، فذلك الذي يقبله ويرفع إليه ويسمعه ويشيب عليه . ومنه الحديث
« إنما الأعمال بالنيات (١) » .

وأما ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ،
تجزئ شاة واحدة أو كبش واحد عن أهل البيت . واستدل عليه بما صح عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه ذبح كبشاً عنه وعن آله .
وهذا قول صحيح يجوز العمل به . كما هو الثابت عن الصحابة رضوان
الله عليهم أجمعين .

قال الحنفية : إن هذا ليست شركة في الأضحية بل هي شركة في الثواب
فقط ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن جميع أمته ، وفي رواية : عن لم يضح
من أمته . ولكن ما قال به أحد حيث خصوا الإجزاء بأهل البيت فقط .

فالحنفية يقولون بعدم وقوع شاة عن اثنين فصاعداً ، ولا يقولون بعدم
جواز ثوابها لأكثر من واحد .

ثم إن الأضحية واجبة على الموسر واليسار يكون لقيم البيت ، ولا يكون
لأهل البيت إلا قيم واحد أو اثنان . وروى عن أبي سريحة قال : حطى أهلي
على الجفاء بعد ما علمت من السنة كان أهل البيت يضعون بالشاة والشاتين ،
والآن ييخلنا جيراننا (٢) .

وأن الأضحية ليست واجبة عن الزوجة وعن الأولاد الصغار بل يجب
على الموسر عن نفسه ، وهذا هو المراد في حديث أبي أيوب الأنصاري وأبي سريحة .

(١) انظر أحكام القرآن للقرطبي : ٦٥ / ١٢ .

(٢) انظر سنن ابن ماجه : ١٠٥٢ / ٢ ، (٣١٤٨) .

ويظهر من شروط فقهاء المالكية أن الساكنين في بيت واحد الذي ينفق عليهم هم هم المعسرين لأن الأقرباء الأغنياء لا ينفق عليهم أحد ولا يسكنون هم معه (١) .
فالأحناف مع الجمهور في شركة الثواب بشاة واحدة عن أهل البيت .

حكم لحم الأضحية :

اتفق الفقهاء (٢) على أن ذبح الأضحية والتصدق بلحمها أفضل ممن التصدق بقيمتها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ضحوا كما وردت أحاديث الصحيحة المشهورة في فضل الأضحية .

ولو كانت الصدقة أفضل لعدلوا إليها ولأن الأضحية شعار ، ومختلف في وجوبها بخلاف صدقة التطوع . قال ابن عمر: ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده وجرت به السنة .

وكذلك اتفق الفقهاء على أن المضحى يجوز له أن يأكل من أضحيته ويتصدق على الفقراء والمساكين ويهدى إلى الأقرباء والأحباء .

واستدلوا عليه بقوله تعالى : " فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير " (٣)

والبائس صفة الفقير . وهو الذي ناله البؤس وشدة الفقر . يقال : بئس

بيأس بأساً إذا افتقر فهو بائس ، وقد يستعمل فيمن نزلت به نازلة دهر وإن لم يكن فقيراً (٤) .

وبقوله تعالى : " فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر " (٥) .

(١) انظر إطلاء السنن : ١٧ / ٢١٤٤٢١١ .

(٢) انظر : المغنى مع الشرح الكبير : ١١ / ٩٥ ، ١٠٩ ، تبين الحقائق : ٨ / ٨ ،

بداية المجتهد : ١ / ٥٣٧ ، المجموع : ٨ / ٣٤١ .

(٣) سورة الحج : آية ٢٨ .

(٤) انظر : القرطبي : أحكام القرآن : ١٢ / ٤٤ ، ٤٩٠ .

(٥) سورة الحج : آية ٣٦ .

القانع : الذي تعفف واستغنى ببلغته ولم يسأل . والقناعة وهي الرضا والتعفف وترك المسألة .

والمعتر : هو الذي يطيف بك ليطلب ما عندك سائلا كان أو ساكتا .

قال الحسن : القانع الذي يسألك . والمعتر : الذي يتعرض لك ولا يسألك .

وقال مجاهد : القانع الجالس في بيته . والمعتر الذي يسألك (١) .
واستدل من السنة بما رواه البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما
قال : كنا نزود لحوم الأضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة
وقال غير مرة لحوم الهدى (٢) .

وبما رواه مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل
لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد كلوا وتزودوا ، وادخروا (٣) .
وفي رواية " إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت فكلوا ، وادخروا ،
وتصدقوا (٤) .

فالأيات والأحاديث تدل على جواز أكل لحوم الأضحية وتصدقها
وادخارها .

ثم الفقهاء اختلفوا في أن الأمر بالأكل والتصدق في الأيات والأحاديث
للويجاب أو للاستحباب ؟

ذهب الأئمة الأربعة إلى أن الأمر بالأكل والتصدق للاستحباب . وقال
بعض العلماء للوجوب .

(١) انظر : القرطبي : أحكام القرآن ٦٤/١٢ ، المجموع : ٣٢٩/٨ .

(٢) صحيح البخاري : ٢٣٩/٦ . صحيح مسلم : ١٥٦٢/٢ .

(٣ و ٤) صحيح مسلم : ١٥٦١/٢ ، (١٩٧١) .

وإذا كان الأمر للاستحباب . فهل يجوز للمضحي أن يأكل دون أن يتصدق
أو أن يتصدق دون أن يأكل . للفقهاء فيه ثلاثة آراء :
عند فقهاء الحنفية والشافعية : يجوز له أن يأكل الكل ولا يتصدق ، أو
أن يتصدق بالكل ولا يأكل . هذا إذا كانت الأضحية تطوعاً أو واجباً على الغني
عند الحنفية (١) .

أما الأضحية المنذورة فلا يجوز الأكل منها للمضحي عند الفقهاء
الأربعة .

واستدل على جواز أكل الكل بدون التصدق بما رواه مسلم عن ثوبان
قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحيته ثم قال يا ثوبان أصلح لحم هذه
فلم أزل أظعمه منها حتى قدم المدينة (٢) .

واستدل على جواز التصدق بالكل دون الأكل بما روى عن عبد الله بن
قرط عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن أعظم الأيام عند الله تبارك
وتعالى يوم النحر ، ثم يوم القر ، وقال : وقرب لرسول الله صلى الله عليه
وسلم بدنت خمس أو ست فطفقن يزدلفن إليه بأيتهن بيداً ، فلما وجبت جنوبها
قال ، فتكلم بكلمة خفية لم أفهمها فقلت : ما قال ؟ قال : من شاء اقتطع " (٣) .

قد أذن النبي صلى الله عليه وسلم في انتهابها ولم يأكل منها ولو أكمل
لنقل على ما تقتضيه العادة ، ولأنها ذبيحة يتقرب بها إلى الله تعالى فلم يجب
الأكل منها كالهدى ونحوه (٤) .

-
- (١) انظر بدائع الصنائع : ٨١ / ٥ ، المغنى والشرح الكبير : ١٠٩ / ١١ ،
المجموع : ٣٢٩ / ٨ ، مغنى المحتاج : ٢٩١ / ٤ .
(٢) صحيح مسلم : سبق تخريجه . ص ٣١١ .
(٣) ابوداود : ٣٧٠ / ٣ ، كتاب الحج (١٧٦٥) ، الفتح الرباني : ١١٠ / ١٣ .
قال أحمد البنا : حديث غريب .
(٤) انظر : إعلام السنن : ٢٦٥ / ١٧ .

وعند فقهاء المالكية يكره أن يأكل الكل دون أن يتصدق ، أو أن يتصدق دون أن يأكل (١) .

واستدلوا عليه بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من ضحى فليأكل من أضحيته " (٢) .

وبما روى عن عائشة رضى الله عنها فى حديث طويل قالت فيه :

" فكلوا وادخروا وتصدقوا " .

وفى رواية عبن سلمة بن الأكوع قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم " كلوا وأطعموا وادخروا " (٣) .

وعند فقهاء الحنابلة ووجه عند الشافعية إن أكلها كلها إلا أوقية أى جزءا يسيرا منها تصدق به جاز . فإن أكل الكل ضمن أقل ما يطلق عليه اسم اللحم كالأوقية فإن تصدق كلها ولم يأكل منها جاز . (٤) .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر خسرأوست بدنا ولم يأكل منهم شيئا . وقال " من شاء فليقتطع " .

ولأنها ذبيحة يتقرب إلى الله تعالى بها فلم يجب الأكل منها والأمر للاستحباب أو الإباحة (٥) .

وذهب ابن حزم والشوكانى إلى أن الأكل والتصدق من لحم الأضحية واجب ، لو كان قليلا أو كثيرا ، لأن الآيات والأحاديث تدل عليه وأن الأمر للوجوب (٦) .

(١) انظر : القرطبي أحكام القرآن : ٤٤ / ١٢ ، ٤٦ ، بداية المجتهد :

٥٣٨ / ١ . قوانين الأحكام الشرعية : ٢١٢ .

(٢) الفتح الربانى : ١٠١ / ١٣ ، (٩٤) .

(٣) صحيح البخارى : ٢٣٩ / ٦ . صحيح مسلم : ١٥٦١ / ٢ ، ١٥٦٣ .

(٤) انظر المغنى مع الشرح الكبير ١٠٩ / ١١ . روضة الطالبين ٢٢٢ / ٣ ، ٢٢٣ .

مغنى المحتاج : ٢٩١ / ٤ .

(٥) المراجع السابقة .

(٦) انظر : المحلى : ٣٨٣ / ٢ ، نيل الأوطار : ١٤٥ / ٥ .

الترجيح :

والراجح عندى "والله أعلم بالصواب" . وهو جواز الأكل وتصدق البعض لأن الأصل فى الأضحية إراقة الدمهنية القربة . ولأن الأمر للاستحباب أو الإباحة لا سيما وقد ورد بعد الحظر . والأمر الوارد بعد الحظر يقتضى الإباحة عند الجمهور (١) .

والتصدق ببعض اللحم ولو جزءاً يسيراً على الفقراء المسلمين أفضل . وإن تصدق أكثر فأولى . لأنه أقرب إلى التقوى وأبعد من حظ النفس .

- نسبة التوزيع :

استحب فقهاء الحنفية والحنابلة وفى قول جديد من الشافعية ، أن تكون نسبة التوزيع أثلاثاً ، فياًكل ثلث أضحيته ويهدى ثلثها لأقاربه وأصدقائه ، ولو كانوا أغنياء ويتصدق بثلثها على الفقراء والمساكين (٢) .

واستدل على هذا التوزيع بما روى عن ابن عباس رضى الله عنه فى صفة أضحية النبی صلى الله عليه وسلم قال : " يطعم أهل بيته الثلث ويطعم فقراً جيرانه الثلث ويتصدق على السّؤال بالثلث " (٣) .

وقال صاحب المغنى : " هذا قول ابن سعد وابن عمر ولم نعرف لهما مخالفاً فى الصحابة فكان إجماعاً " (٤) .

(١) انظر القرطبي : أحكام القرآن : ٤٤/١٢ ، بدائع الصنائع : ٨١/٥ ، قوانين الأحكام الشرعية : ٢١٢ . مغنى المحتاج : ٢٩١/٤ المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٩/١١ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٨١/٥ ، تبیین الحقائق : ٨/٦ ، المجموع : ٢٢٩/٨ المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٨/١١-١٠٩ .

(٣ و ٤) رواء الحافظ أبو موسى الأصفهاني فى الوظائف وقال : حدیث حسن انظر المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٨/١١ وما بعده .

ثم جهات التوزيع ثلاثة في الآيات والأحاديث . قال الله تعالى :
 " فكلوا منها " وأطعموا القانعوالمعتز " وقال : فكلوا منها وأطعموا البائس
 الفقير " .

وجاء في الأحاديث " فكلوا وادخروا وتصدقوا " .
 وعند فقهاء المالكية ليس للتوزيع نسبة خاصة وإنما مطلقة حسب حال
 المضى . لأن الأحاديث ورد فيها " فكلوا وادخروا وتصدقوا " أو " كلوا ،
 وأطعموا وادخروا " (١) . وعند فقهاء الشافعية في قول قديم يأكل نصفها ،
 ويتصدق بالنصف الآخر .

واستدل عليه بقوله تعالى : " فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير " .
 فجعلها بين اثنين فدل على أنها بينهما نصفين (٢) .
 ويشترط في اللحم أن يكون نيئاً ليتصرف فيه من يأخذه بما شاء . فلا يكفي
 جعله طعاماً للفقراء لأن حقهم في تملكه لا في أكله ولا تملكهم له مطبوخاً ،
 ولا تملكهم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال فقط .

الترجيح :

والراجح في توزيع اللحم أن تكون نسبته أثلاثاً كما هو رأى الجمهور
 وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنه .

ثم إن بهذا التقسيم يخرج عن الخلاف بوجوب الأكل والتصدق وعدمه .
 بل يكون العمل على الأكل والتصدق والهدية . والله أعلم بالصواب .

...

(١) انظر القرطبي : أحكام القرآن : ٤٧/١٢ . قوانين الأحكام الشرعية :

٢/٢ ، بداية المجتهد : ٥٣٨/١ .

(٢) انظر : المجموع : ٣٢٩/٨ ، مغنى المحتاج : ٢٩٠/٤ .

- حكم ادخار لحم الأضحية فوق ثلاثة أيام :

اختلف العلماء في ادخار لحم الأضحية فوق ثلاثة أيام على ثلاثة أقوال :
القول الأول وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية
والحنابلة ، يجوز ادخار لحم الأضحية ، فوق ثلاثة أيام إلى أى وقت شاء (١) .

والقول الثانى : روى عن على رضى الله عنه وابن عمر رضى الله عنهما
لا يدخر من لحم الأضحية بعد ثلاثة أيام . (٢) .

والقول الثالث وبه قال ابن حزم وبعض العلماء أن النهي عن ادخار
لحم الأضحية كان لعلة وهى قوله عليه السلام " إنما نهيتكم من أجل الدافة التى
دفت ولما ارتفعت العلة ارتفع المنع (٣) .

وجه الخلاف : الأحاديث الواردة فى جواز الأكل بعد ثلاثة أيام ونهيه ،
استدل أصحاب القول الأول وهم الأئمة الأربعة : على جواز أكل لحوم
الأضحية بعد ثلاثة أيام : أن النهي منسوخ كما هو مذكور فى الأحاديث صراحة
وهذا من نسخ السنة بالسنة .

كما روى عن سلمة بن الأكوع قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم :
" من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة ويقى فى بيته منه شئ " ، فلما كان العام
المقبل قالوا : يا رسول الله : نفعل كما فعلنا فى العام الماضى ؟ قال : كلوا
وأطعموا ، وادخروا . فإن ذلك العام كان بالناس جهد فأردت أن تعينوا
فيها (٤) .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٨١ / ٥ ، بداية المجتهد : ٥٣٨ / ١ ، المجموع :

٣٤٤ / ٨ ، المغنى مع الشرح الكبير : ١١٠ / ١١ .

(٢) انظر : القرطبى : أحكام القرآن ٤٧ / ١٢ ، صحيح مسلم بشرح النووى :

١٢٨ / ١٣ ، ١٢٩ .

(٣) انظر : المحلى : ٣٣٨ / ٧ ، الرسالة : للإمام الشافعى بتحقيق أحمد

محمد شاكر : ص ٢٣٩ وما بعدها .

(٤) انظر : صحيح البخارى : ٢٣٩ / ٦ .

وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث . ثم قال بعد : كلوا وتزودوا ، وادخروا (١) .

وعن ثوبان قال : ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحيته ثم قال : " يا ثوبان أصلح لحم هذه فلم أزل أطعمه منها حتى قدم المدينة " (٢) .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت فكلوا وادخروا وتصدقوا " (٣) . وفي الأحاديث تصريح بجواز ادخار لحم الأضحية فوق ثلاثة أيام ، وجواز التزود منه وأن النهي منسوخ مطلقا .

أما القول الثاني : فاستدل بما روى عن علي رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهما عن أبي عبيد مولى ابن أزهرة أنه شهد العيد مع عمر بن الخطاب قال ثم صليت مع علي بن أبي طالب قال فصلى لنا قبل الخطبة ثم خطب الناس فقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاثة ليال فلا تأكلوا " (٤) . واللفظ لمسلم .

وفي رواية : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأكل من لحوم نسكنا بعد ثلاث . وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلوا من الأضاحي ثلاثا " (٥) واللفظ للبخاري .

وفي رواية عند مسلم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث وقال سالم فكان ابن عمر لا يأكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث (٦) .

(١ و ٢) صحيح مسلم : ١٥٦١ / ٢ و ١٥٦٣ وانظر : فتح الباري : ١٢٠ / ١٢ -

١٢٥ .

(٣ و ٤) صحيح البخاري : ٢٤٠ / ٦ ، صحيح مسلم : ١٥٦٠ / ٢ (١٩٦٩) .

فنقل على رضى الله عنه وابن عمر رضى الله عنهما النهى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما القول الثالث : وهو أن النهى عن الادخار كان لعله ولهذا لو وجدت العلة عاد الحكم . والفرق بين رفع الحكم بالنسخ ورفع لا ارتفاع علقته هو أن المرفوع بالنسخ لا يحكم به أبداً والمرفوع لا ارتفاع علقته يعود الحكم لعود العلة . فلو قد على أهل بلدة ناس محتاجون فى زمان الأضاحى ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة ليسدون بها فاقتهم إلا الضحايا لتعين عليهم ألا يدخروها فسوق ثلاث كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

واستدل أصحاب هذا القول بما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما نهيتكم من أجل الدافعة التى دفت ، كلوا ، وادخروا وتصدقوا " (٢) . وفى رواية عن سلمة بن الأكوع : " فإن ذلك العام كان بالناس جهـد فأردت أن تعينوا فيها " (٣) .

ففى الروايتين : أن النبي صلى الله عليه وسلم بين علة المنع عن ادخار لحوم الاضحية .

قال الإمام الشافعى رحمه الله : " فإذا دفت الدافعة ثبت النهى عن إساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وإذا لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة " (٤) .

وقال شارح الرسالة : " هكذا تردد الشافعى فى قوله فى هذا كما ترى ، فمرة يذهب إلى النسخ ومرة يذهب إلى أن النهى اختيار لا فرض ومرة يذهب إلى

(١) انظر القسوطبى : أحكام القرآن : ٤٨/١٢ .

(٢) سبق تخريجه . ص ٣٧ .

(٤) انظر الرسالة الإمام الشافعى ، ٢٣٩/١ ، ٢٤١ .

أن النهي لمعنى ، فإذا وجد ثبت النهي . والذي أراه راجحاً عندى : أن النهي عن الإدخار بعد ثلاث إنما كان من النبي صلى الله عليه وسلم لمعنى دفع الدافسة وأنه تصرف منه صلى الله عليه وسلم على سبيل تصرف الإمام والحاكم فيما ينظر فيه لمصلحة الناس وليس على سبيل التشريع فى الأمر العام . بل يؤخذ منه أن للحاكم أن يأمر وينهى فى مثل هذا . ودليل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أخبروه عما ناهىهم من المشقة فى هذا سألهم : " وما ذاك " فلما أخبروه عن نهيه أبان لهم عن علته وسببه . فلو كان هذا النهي تشريعاً عاماً لذكر لهم أنه كان ثم نسخ . أما وقد أبان لهم عن العلة فى النهي فإنه قصد إلى تعليمهم أن مثل هذا يدور مع المصلحة التى يراها الإمام (١) .

واستدل ابن حزم على هذا القول بما روى عن على رضى الله عنه وابن عمر رضى الله عنهما وقال : " حديث أبى عبيد مولى ابن ازهر كان عام حصر عثمان رضى الله عنه ، وكان أهل البوادر قد الجأتهم الفتنة إلى المدينة وأصابهم جهد فأمر لذلك بمثل ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهد الناس ودفت الدافعة . (٢)

- الترجيح -

والذى يظهر لى من هذه الأقوال الثلاثة أن أقول الأول هو ماناسب إليه إلفقهاء الأربعة وعلماء الأمة وهو الأقوى والأولى بالعمل . لأن الأحاديث الواردة فى هذا الباب بالمنع والإباحة صحاح ثابتة ، وجاء المنع والإباحة معاً كما هو منصوص فى حديث عائشة وسلمة بن الأكوع وجابر ابن عبد الله وأبى سعيد الخدرى .

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) انظر المحلى : ٣٨٥ / ٧ . فتح البارى ج ١٢ / ١٢٤ .

(٣٧٣)

فالأحاديث تدل على أن المنع كان في الأول ثم أباح النبي صلى الله عليه وسلم أن خاراه فوق ثلاثة أيام ، والنبي صلى الله عليه وسلم أكله بعد هذه الأيام كما هو مذكور في حديث ثوبان .

وأما حديث علي بن أبي طالب وابن عمر رضي الله عنهما فصحيح وثابت رواه البخاري ومسلم . وروي عنهما المنع عن أن خار لحوم الأضاحي ولكن ليس فيه تضاد بين الأحاديث الأخرى لموجهين :

أولاً : أن المذكور فيه النهي فقال الإمام الشافعي رحمه الله " لعل علياً لم يبلغه النسخ " (١) .

ثانياً : أن علياً رضي الله عنه خطب وعثمان رضي الله عنه محصور كما أخرجه الطحاوي ، فكان الناس في شدة ولهذا منع عن أن خاراه على رضي الله عنه كما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روت السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : إنما فعل ذلك في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الغني الفقير " (٢) .

وبما رواه أبو داود عن نبيشه : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنا كنا نهيناكم عن لحومها أن تأكلوها فوق ثلاث لئلا تسعكم فقد جاء الله بالسعة فكلوا وأخروا واتجروا ألا وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل " (٣) .

وإن علياً رضي الله عنه يعرف الرخصة ، كما روى عن يزيد بن أبي يزيد الأنصاري عن امرأته أنها سألت عائشة رضي الله عنها عن لحوم الأضاحي فقالت : قدم علياً علي بن أبي طالب من سفر فقد منا إليه منه فأبى أن يأكل حتى يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال " كلوا من ذى الحجة إلى ذى الحجة " (٤) .

(١) انظر الرسالة : ٢٣٨ / ١ .

(٢) انظر : شرح معاني الآثار : ١٨٤ / ٤ ، ١٨٧ ، فتح الباري : ١٢٣ / ١٢ .

(٣) أبو داود : ٢٤٣ / ٣ (٢٨١٣) .

(٤) انظر الفتح الرباني : ١٠٣ / ٣٣ .

وقال الإمام الشافعي رحمه الله : من قال بالنهي عن الادخار بعد ثلاث لم يسمع الرخصة . ومن قال بالرخصة مطلقا لم يسمع النهي عن الادخار . ومن قال بالنهي والرخصة سمعها جميعا فعمل بمقتضاها (١) .

ففي زمن الرخاء والفراقة يجوز الادخار . أما إذا كانت الشدة والناس في حاجة إلى لحمها فلا يجوز ادخاره فوق ثلاثة أيام . والله أعلم .

...

حكم جلد الأضحية وغيرها من الأجزاء :

عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة : لا يجوز بيع جلد الأضحية وشحمها ولحمها وأطرافها وصوفها ، وشعرها ، ووبرها ، ولبنها الذي يحلبه بعد ذبحها وأجبا كانت الأضحية أو تطوعا . ويتصدق به المضحى (٢) . واستدلوا عليه بما روى عن علي رضي الله عنه قال : " أئرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه وأن أتصدق بلحمها وجلودها ، وأجلتها ، وأن لا أعطي الجزار منها " (٣) .

إذا كانت الأضحية تطوعا ، يجوز للمضحى أن ينتفع بجلدها وغيرها من الأجزاء باستعماله في البيت كجراب وسقاء ، وفرو ، وغربال ، ونحوه .

واستدلوا عليه بما روى عن عائشة رضي الله عنها في حديث طويل قالت فيه " فلما كان بعد ذلك قالوا يا رسول الله إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم

-
- (١) انظر : القوطي : أحكام القرآن : ٤٨ / ١٢ .
- (٢) انظر بدائع الصنائع : ٨١ / ٥ ، تبیین الحقائق : ٨ / ٦ ، بداية المجتهد : ٥٣٨ / ١ ، المجموع : ٣٣٦ / ٨ ، روضة الطالبين : ٢٢٥ / ٣ ، المغني مع الشرح الكبير : ١١١ / ١ ، كشاف القناع : ١٣ / ٣ .
- (٣) صحيح مسلم : ٩٥٤ / ١ (كتاب الحج) .

ويجعلون منها الودك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وماذا لك ، قالوا : نهيت
أن نؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال : إنما نهيتكم من أجل الدافعة التي دفعت
فكلوا ، وادخروا ، وتصدقوا " (١) .

ثم الفقهاء اختلفوا هل يجوز أن يتبادل الجلد بعروض غير استهلاكية
أم لا ؟

عند فقهاء الحنفية يجوز مبادلته بالعروض الذي يمكن الانتفاع به مع
بقاء عينه ، لأن للبديل حكم المبدل ، والمعاوضة بالعروض من باب الانتفاع
ولا يجوز أن يشتري به شيئاً استهلاكياً كالدرهم والدنانير والمأكولات والمشروبات (٢) .
وعند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، لا يجوز تبادله
بالعروض ، لأن المبادلة بالعروض مثل البيع ولا يجوز بيعه .
وإن باع جلد أضحية أو غيره من الأجزاء يتصدق بشئها لأن القرية ذهبت
عنه ، فيتصدق به ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من باع جلد
أضحيته فلا أضحية له " (٣) . والتصدق بالجلد أفضل .
ولا يجوز الانتفاع بجلد الأضحية المنذورة لحمها .
ولا يجوز إعطاء أجره الجزار أو الذابح من لحم الأضحية أو جلد ها وغير
ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : وأن لا أعطى الجزار منها " .
فإن أعطاه لجزارته لم يجزه وإن أعطاه أجرته ثم أعطاه اللحم لكونه فقيراً
جاز كما يدفع إلى غيره من الفقراء (٤) .
- حكم إهداء اللحم لغير المسلم :

يجوز عند فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة إهداء لحم الأضحية التي
فقراء أهل الذمة .

- (١) سبق تخريجه ٣٧٤/٥
(٢) انظر بدائع الصنائع : ٨١/٥ ، تبين الحقائق : ٨/٦ .
(٣) انظر : نصب الراية : ٢١٨/٤ .
(٤) انظر : المجموع ٣٣٧/٨ ، المغنى مع الشرح الكبير : ١١٠/١١ ، الشرح
الصغير : ١٤٧/٢ .

وعند المالكية يكره إهداء لحم الأضحية إلى كافر .
أما المندورة فلا يجوز أن يهدي منها شيئاً اتفاقاً (١) .

- حكم نقل لحم الأضحية -

أما نقل لحم الأضحية إلى بلد آخر ففيه اختلاف كنقل الزكاة . ولكن الفقهاء اتفقوا على جواز نقل لحم الأضحية إذا كان أهل بلد آخر أشد حاجة من أهل محل الوجوب فيجوز نقل اللحم لهم أو كان لحم الأضحية زائداً عن فقراء البلد (٢) .

- حكم ولد الأضحية -

واختلف الفقهاء فيما إذا ولدت الأضحية :
عند فقهاء الحنفية يذبح ولدها مع الأم وإن باعه تصدق بشئ . لأن الأم تعينت للأضحية والولد يحدث على وصف الأم في الصفات الشرعية .
وإن أمسك الولد حتى مضت أيام النحر تصدق به حياً لأنه فات ذبحه ويكره له وكوب الأضحية واستعمالها والحمل عليها وإيجارها فإن أجر يتصدق بالكراء (٣) .

وعند فقهاء الشافعية والحنابلة أن حكم الولد حكم الأضحية سواء كان حياً حين عيّنها أو حدث بعده ويكون حكم لحمه حكم لحم أمه ، ولا يجوز ذبحه قبل يوم النحر أو تأخيره عن أيامه (٤) .

(١) المرجع السابق الشرح الصغير : ١٤٧/٢ .

(٢) انظر : مغني المحتاج : ٢٩١/٤ .

(٣) انظر بدائع الصنائع ٥/٧٨ ، حاشية ابن عابدين : ٣٢٣/٦ .

(٤) انظر مغني المحتاج : ٣٩١/٤ ، ٢٩٢ ، روضة الطالبين : ٢٢٥/٣ ،

المغني مع الشرح الكبير : ١٠٥/١١ ، كشف القناع : ١٢/٣ .

حكم الصوف والشعر:

وأما الصوف والشعر يكره أن يجزع عنها ، وإن كان جزءه أنفع لها مشـل
أن يكون في زمن الربيع تخف بجزه وتسمن جاز جزه ويتصدق به ، وإن كان لا يضر
بها لقرب مدة الذبح أو كان يقاؤها أنفع لها لكونه يقيها الحر والبرد لم يجزله
أخذه كما أنه ليس له أخذ بعض أجزائها (١) .

...

(١) انظر بدائع الصنائع : ٧٨/٥ ، الشرح الصغير ج٢/ ١٤٣ ، روضة
الطالبين : ٢٢٥/٣ ، المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٦/١١ .

المبحث الرابع

فى السنن والمستحبات

ذكرت السنن والمستحبات فى اثنا عشر بحث أحكام الأضحية ، وسأذكر ما بقى
فى هذا المبحث إن شاء الله تعالى :

" ما زاد على المضحى فى عشر ذى الحجة ؟ "

يستحب عند جمهور الفقهاء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وفى
وجه عند الحنابلة : إذا أهل هلال ذى الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى
يذبح الأضحية ،

ويكره له كراهة تنزيه أن يأخذ شيئاً منه (١) .

والمعتمد عند الحنابلة وهى رواية عن سعيد بن المسيب وربيعة ،
واسحاق بن راهويه وداود وهو قول لابن حزم يحرم عليه أن يأخذ شيئاً من " أظفاره
وشعره " (٢) .

وجه الخلاف الأحاديث الواردة فيه :

استدل جمهور الفقهاء على استحبابه بما روى عن أم سلمة رضى الله
عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كان له ذبح يذبحه فإن أهل
هلال ذى الحجة فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي " (٣) .

(١) انظر : بذل المجهود شرح ابوداود : ١٣ / ١٣ ، إغلاغ السنن : ٢٦٩ / ١٧ ،

الخرشى : ٣٩ / ٣ ، قوانين الأحكام الشرعية : ٢١١ ، المجموع : ٣٠٦ / ٨ ،
مفنى المحتاج : ٢٨٣ / ٤ .

(٢) انظر : المفنى مع الشرح الكبير : ٩٥ / ١١ ، كشف القناع : ٢٣ / ٣ ،

الانصاف : ١٠٩ / ٤ ، منتهى الإرادات : ٢٩٩ / ١ ، المحلى : ٣٥٦ / ٧ .

(٣) صحيح مسلم : ١٥٦٥ / ٢ ، (١٩٧٧) ابوداود : ٢٢٨ / ٣ (٢٧٩١) ،

سنن ابن ماجه : ١٠٥٢ / ٢ .

وفى رواية عند مسلم : إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم —
أن يضحى فليمسك عن شعره وأظفاره (١) .

والمراد بالنهي عن أخذ الأظفار والشعر النهي عن إزالة الظفر بتقليم —
أو كسر أو غيره والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو نتفخ أو إحراق أو أخذه
وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور بدنه بل أجزائه
البدن كلها فى حكم الشعر والظفر ، دليله الرواية . . . فلا يمس من شعره وبشره
شيئا .

والنهي فى الحديث يدل على كراهة التنزيه (٢) .

ولا يحرم على المضحى شيئا لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت :
" لقد كنت أقتل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبيع —
هديه إلى الكعبة فما يحرم عليه ما حل للرجال من أهله حتى يرجع الناس " (٣) .
وفى رواية : " فتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي
ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديه ثم بعث بها مع أبى ، فلم يحرم
على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله حتى نحر الهدى " (٤) .
قال الإمام الشافعى رحمه الله : البعث بالهدى أكثر من إرادة التضحية
فدل على أنه لا يحرم ذلك .

وقاس الفقهاء على عدم تحريم الوطء واللباس والطيب إذا لم
يحرم عليه هذا فلا يحرم خلق الشعر وتقليم الأظفار (٥) .
واستدل فقهاء الحنابلة وغيرهم على تحريم قص الشعر وأظفاره —
أراد أن يضحى بما روى عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : أن النبى صلى الله

(١) المرجع السابق ص ٣٧٩ هامش رقم (٢)

(٢) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ١٣ / ١٣٨ ، المجموع : ٨ / ٣٠٦ .

(٣) صحيح البخارى : ٢ / ١٨٣ ، (كتاب الحج) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر : الأم : ٢ / ٢٢١ .

عليه وسلم قال : " إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ،
وبشره شيئا " (١) .

وقالوا إن الأمر في الحديث للوجوب . ولهذا يحرم على المضحي أخذ
الشعر والأظفار .

وقد أجاب ابن القيم رحمه الله تعالى عن حديث عائشة رضي الله
عنها الذي استدل به جمهور الفقهاء وقالوا: إن حديث أم سلمة رضي الله عنها
يدل على كراهية تنزيه ولا يدل على التحريم .

فقال في شرح سنن أبي داود (٢) : وأسعد من قال بظاهر
حديث أم سلمة لصحته وعدم ما يعارضه .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فهو إنما يدل على أن من بعث بهديه
وأقام في أهله فإنه يقيم حلالا ولا يكون محرما بإرسال الهدي ردا على من قال
من السلف يكون بذلك محرما ولهذا روت عائشة كما حكى لها هذا الحديث .
وحديث أم سلمة يدل على أن من أراد أن يضحي أمسك في العشر
عن أخذ شعره وظفره خاصة فأى منافاة بينهما ؟

ولهذا كان الإمام أحمد رحمه الله وغيره يعمل بكلا الحديثين :
هذا في موضعه وهذا في موضعه . ولو قدر بطريق الفرض تعارضهما لكان
حديث أم سلمة خاصا وحديث عائشة عاما . ويجب تنزيل العام على ما عدا مدلول
الخصاص توفيقا بين الأدلة . فيجب حمل حديث عائشة على ما عدا ما دل عليه
حديث أم سلمة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليفعل ما نهى عنه وإن كان
مكروها .

(١) سبق تخريجه .

(٢) انظر : شرح سنن أبي داود لابن القيم مع عون المعبود : ٤٩١ / ٧ -
٤٩٣ ، المفنى مع الشرح الكبير : ٩٥ / ١١ - ٩٦ .

وأَيْضاً فعائشة إنما تعلم ظاهر ما يباشرها به أو يفعله من اللباس
وأما ما يفعله نادراً كقص الشعر وتقليم الظفر مما لا يفعل في الأيام العديدة
إلا مرة واحدة فهي لم تخبر بوقوعه منه صلى الله عليه وسلم في عشر ذي الحجة
وإنما قالت لم يحرم عليه شيء* .

وهذا غايته أن يكون شهادة على نفي فلا يعارض حديث أم سلمة .
والظاهر أنها لم ترد ذلك بحد يثها ومن كان كذلك فاحتمال تخصيصه
قريب فيكفي فيه أدنى دليل .

وخبر أم سلمة صريح في النهي فلا يجوز تعطيله أيضاً . فأم سلمة
تخبر عن قوله وشروعه لأُمته ، فيجب امتثاله ، وعائشة رضي الله عنها تخبر عن نفي
مستند إلى رؤيتها ، وهي إنما رأت أنه لا يصير بذلك محرماً يحرم عليه ما يحرم
ولم تخبر عن قوله : إنه لا يحرم على أحدكم بذلك شيء* ، وهذا لا يعارض صريح
لفظه .

وأما رد الحديث بالقياس ، فلو لم يكن فيه إلا أنه قياس قاسد مصادم
لسنن لكفى ذلك في رد القياس ، ومعلوم أن رد القياس بصريح السنة أولى من
رد السنة بالقياس .

كيفه وأن تحريم النساء والطيب واللباس أمر يختص بالإحرام لا يتعلق
بالأضحية . وأما تقليم الظفر وأخذ الشعر فإنه من تمام التعبد بالأضحية
كما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
أمرت بيوم الأضحية عيدا جعله الله لهذه الأمة . قال الرجل : أرايت إن لم
أجد إلا منيحة أفأضحي بها ؟ قال لا . ولكن تأخذ من شعرك وأظفرك
وتقص شاربك وتحلق عانتك فتلك تمام أضحيتك عند الله* (١) .

فأحب النبي صلى الله عليه وسلم توفير الشعر والظفر في العشر ليأخذه

مع الضحية فيكون ذلك من تمامها عند الله .

(١) أبوداود : ٢٢٧/٣ (٢٧٨٩) .

وقد شهد لذلك أيضا أنه صلى الله عليه وسلم شرع لهم إذا ذبحوا
عن الغلام عقيقة أن يحلقوا رأسه . فدل على أن حلق الرأس مع الذبح أفضل
وأولى . وبالله التوفيق (١) .

فإن قيل كيف يكون الأخذ من الشعر والأظفار محرما ، مع أن الأضحية

سنة ؟

فأجاب ابن حزم : أنه لا مانع من ذلك أبدا فهناك مماثلات لهذه
السألة مثلا : إذا أراد شخص أن يصلي نفلا فليس عليه واجب ولكن إذا شرع
في صلاة النفل وجب عليه أن يتوضأ وأن يستقبل القبلة ويركع ويسجد ومثل
ذلك ، إذا أراد أن يصوم تطوعا فإنه يجب عليه أن يجتنب ما يجتنبه الصائم
وهذا كله تطوعا وكذلك الأضحية ، إن أداها كما أمر والإفهام
وليست أضحية (٢) .

ولو أخذ شيئا من شعره أو ظفره أو بشرته تاب إلى الله تعالى .
وهذا إذا كان لغير ضرورة وإلا فلا إثم ولا فدية عليه إجماعا سواء
فعله عمدا أو سهوا .

ويستحب حلقه بعد الذبح كما فعل ابن عمر رضي الله عنهما تعظيما
لذلك اليوم (٣) .

الترجيح :

والذي يظهر لي أن الكراهية متفق عليها بين الفقهاء ، والحرمة
مختلفة فيها حتى عند الحنابلة ، كما هو الظاهر من أقوالهم .

(١) انظر المرجع السابق ص ٣٨١ هامش (قرر)

(٢) انظر : المحلى : ٣٥٦/٢ .

(٣) انظر : المجموع : ٣٠٧/٨ .

والأخذ بالقول المتفق عليه أحسن وأولى وأحوط .

والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار .

— ويستحب للمضحي (١) أن يذبح بنفسه ، إن قدر عليه ولا يوكسل

غيره إلا لعذر لأنه قرينة فباشرتها بنفسه أفضل لما روى عن أنس قال : ضحى

رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين قال ورأيت يدهم

بيده ورأيت واضعا قدمه على صفاهما قال وستى وكبر (٢) .

ويجوز أن يستعين في الذبح بالغير لما روى عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال للرجل : " أعنى على ضحيتي فأعانه " (٣)

فإن لم يكن المضحي يحسن الذبح ، أناب عنه غيره ، مسلما ، لأن الأضحية

قرينة وإن استناب كتابيا في ذبحها جاز مع الكراهية لأنه أهل للذكاة .

ويكره توكيل المرأة والصبي .

أما المجوسي فيحرم ذبحه لأنه ليس من أهله .

وعند المالكية لا يجوز توكيل أهل الكتاب في ذبح الأضحية .

والأفضل أن يوكل مسلما فقيها يعرف الذبح ويستحب للمضحي

إذا وُكل أن يحضر ذبحها .

لما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال لفاطمة : يا فاطمة قومي فاشهدي أضحيته أما إن لك بأول قطرة

تقطر من دمها مغفرة لكل ذنب ، أما إنه يجاء بها يوم القيامة بلحومها ودمائها

سبعين ضعفا حتى توضع في ميزانك . فقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه

يا رسول الله : أهذه لآل محمد خاصة فهم أهل لما خصوا به من خير أولاد محمد

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٧٩/٥ ، بداية المجتهد : ٥٣٧/١ ، المجموع

٣٢٠/٨ ، المفنى مع الشرح الكبير : ١١٦/١١ .

(٢) صحيح البخاري : ٢٣٧/٦ ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢٠/١٣ .

(٣) انظر : الفتح الرباني : ٦٨-٦٥/١٣ ، قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح

نفس المرجع .

والناس عامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هي لآل محمد والناس عامة (١) .

— ويستحب أن يوجه الذبيحة إلى القبلة لما روت عائشة رضي الله عنها —
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "ضحوا وطيبوا أنفسكم فإنه آمن مسلم
يستقبل بذبيحته القبلة إلا كان دمها وفرثها وصوفها حسنات في ميزانه يوم
القيامة" (٢) .

وكذلك الذابح يتوجه عند الذبح إلى القبلة كما فعل النبي صلى الله عليه
عليه وسلم في ذبح أضحيته .

— ويستحب أن ينحر البعير قائما على ثلاثة قوائم معقول التركبونة
وإلا فباركا . ويستحب أن يضجع البقرة والشاة على جنبها الأيسر ويشد قوائمها
الثلاث ويتروك رجلها اليمنى (٣) .

— ويستحب حد السكين وإراحة الذبيحة —
— ويستحب أن يقول الذابح بعد التسمية : "بسم الله الله أكبر —
اللهم هذا منك وإليك" (٤) لما روى عن جابر بن عبد الله قال : "ذبح النبي
صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجئين فلما وجههما
قال : "وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ، على ملة إبراهيم حنيفا ،
وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين . لا شريك
له وبذلك أمت وأنا من المسلمين . اللهم منك ولك وعن محمد وأمتي —

(١) انظر السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٣/٩ قال البيهقي : عمرو بن خالد
ضعيف . انظر نصب الراية ٢١٩/٤ .

(٢) نفس المرجع ٢٨٥/٩ قال البيهقي اسناده ضعيف .

(٣) انظر بلوغ الأمان من اسرار الفتح الرباني : ٦٨/١٣ .

(٤) انظر بدائع الصنائع ٧٨/٥ ، ٧٩ ، المجموع : ٢٤/٨ ، ٢٢٦/٢٤
المفني مع الشرح الكبير : ١١٢/١١ .

باسم الله والله أكبر * ثم ذبح (١) .

وإن اقتصر على التسمية فقد ترك الأفضل .

وليس على الوكيل أن يقول ^{وكله} عن لأن النية تجزئ وإن ذكر من يضحي عنه فحسن . لأن النبي صلى الله عليه وسلم حينما ضحى قال : اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة محمد ثم ضحى . وقال الحسن " يقول " بسم الله الله أكبر هذا منك ولك تقبل من فلان " .

ويكره عند الحنفية والمالكية أن يذكر الذابح اسم غير الله عند الذبح لقوله تعالى : (وما أهل لغير الله به *) .

ويستحب أن يفرق لحم الأضحية بنفسه . ويجوز التوكيل . والمستحب في الأضحية أن تكون أسمنها وأحسنها وأعظمها . لقوله تعالى : " ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب " . (٢)

وقال ابن عباس تعظيمها استسمانها واستعظامها واستحسانها ولأن ذلك أعظم أجرها * .

— أجمع العلماء على استحباب السمين في الأضحية ولكن اختلفوا في استحباب تسمينها فذهب جمهور الفقهاء استحبابه وقال بعض المالكية يكسره تسمينها لثلاث يتشبه باليهود (٣)

وقال النووي : هذا قول باطل لما روى عن أبي امامة بن سهل قال : كنا نسمن الأضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون * .

وعند الحنفية يستحب للمضحى أن يربط الأضحية قبل أيام النحر بأيام ، لما فيه من الاستعداد للقربة وإظهار الرغبة فيها ، فيكون له فيه أجر وثواب ،

(١) ابوداود : ٢٣١/٣ (٢٧٩٥) الفتح الرباني : ٦٢/١٣ (٤٨) .

(٢) سورة الحج : آية ٣٢ .

(٣) بدائع الصنائع : ٥/ ٢٨٠ ، الخرش : ٣/ ٣٨ ، الشرح الصغير : ٢/

١٤٥ ، ١٤٦ ، المجموع : ٨/ ٣١١ ، المغني مع الشرح الكبير :

٩٨/١١ ، فتح الباري : ١٠٥/١٢ .

وأن يقلدها ويجللها كالهدى ليشعر بتعظيمها لقوله تعالى : (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب) وأن يسوقها إلى المنسك سوقا جميلا لا عنيفا ولا يجرب رجلها .

والأفضل في الأضحية أن يكون كبشا أملح " أقرن " أي العظيم القرن " .
موجوء أي خصيا ، لأن هذه أوصاف ضحية النبي صلى الله عليه وسلم (١) كما رواه أصحاب السنن عن عبد الله بن جابر قال : ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين ، موجهين الخ اللفظ لأبي داود (٢) .

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بكبشين وأنا أضحي بكبشين (٣) .

وروى الإمام أحمد رحمه الله عن أبي هريرة أن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ضحي اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موجهين الخ (٤) .

وفي هذا دليل على أن الخصى في الضحايا غير مكروه ويكرهه بعض العلماء لنقص العضو وهذا نقص ليس بعيب لأن الخصاء يفيد اللحم طيبا وينفي الزهومة وسوء الرائحة . (٥) .

وفي رواية عن أبي سعيد الخدري قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش أقرن فحيل يأكل في سواد ويمشي في سواد وينظر في سواد (٦) .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٨٠ ، ٧٨ / ٥ ، بداية المجتهد : ٥٢٧ / ١ ،

المغنى مع الشرح الكبير : ٩٨ / ١١ .

(٢ و ٣) انظر : ابوداود : ٢٣١ / ٣ (٢٧٩٥) الفتح الرباني (٨٣ / ١٣)

(٧٣) انظر : فتح الباري ١٠٥ / ١٢ .

(٥) انظر : المجموع : ٣١٧ / ٨ المغنى مع الشرح الكبير : ١٠٢ / ١١ .

(٦) سنن الترمذي ٤ / ٢٨٥ ، (١٤٩٦) وقال هذا حديث حسن صحيح غريب .

وقال العلماء يحتمل أن يكون ذلك وقع في وقتين .

والأفضل في الأضحية ما كان في لونها البياض لما روى عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : " دم غفراء أحب إلى من دم سوداوين " (١) .

ثم الصغراء ، ثم الغبراء ، وهي التي لا يصفو بياضها ، ثم البلقاء وهي التي

بعضها أبيض وبعضها أسود ، ثم السوداء وما كان أحسن لونا فهو أفضل (٢) .

— وعند فقهاء المالكية يسن للإمام أن يفرج أضحيته إلى المصلي ويذبحها

بالمصلي بعد الصلاة (٣) لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلي " (٤) .

وإنما يفعل ذلك لثلا يذبح أحد قبله وليذبحوا بعد ، على اليقين ،

وليتعلموا منه صفة الذبح ، ويكره له عدم إبرازها .

أما غير الإمام فيندب له إبرازها وذبحها بالمصلي لأجل إظهار

الشعيرة .

وقد روي أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يذبح أضحيته بالمصلي وذكر

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها ، وأن يكون برأى الفقراء فيصيبون من

لحم الأضحية (٤) .

وقال النووي الأفضل لغير الإمام أن يضحي في داره بمشهد أهله .

وقال الشافعية : من ضحي بعدد من الماشية استحب أن يفرقه

على أيام الذبح (٥) . لأنه أرفق بالمساكين ، ولكن هذا ضعيف ومخالف للسنة

(١) انظر الفتح الرباني : ١٣ / ٨١ (٧٢) وقال أحمد البنا حديث غريب .

(٢) انظر المجموع : ٣١٢ / ٨ ، المغني مع الشرح الكبير : ٩٨ / ١١ ، ٩٩ .

(٣) انظر الشرح الصغير : ١٤٥ / ٢ ، مواهب الجليل : ٢٤٢ / ٣ ، ٢٤٤ .

(٤) انظر فتح الباري : ١٠٤ / ١٢ .

(٥) انظر : المجموع : ٣٤٠ / ٨ ، ٣٤١ .

الصحيحة ، فقد ثبت في الاحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم
نحر " مائة بدنة أهداها في يوم واحد " وهو يوم النحر ، فنحر بيده بضعا وستين
وامر عليا رضي الله عنه بنحر تمام المائة . فالسنة التعجيل والمسارة السسي
الخيرات والمبادرة بالصالحات الا ما ثبت خلافه (١) .

والافضل من أيام النحر يوم الاول كله الى غرويه ، من اليومين ثم اليوم
الثاني من اليوم الثالث . وجه الفضيلة ان فيه مسارة الى أداء القرية (٢) .
ولانه سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه ضحى في اليوم الأول .

هذا واني أدعو الله سبحانه وتعالى أن ينفعني بهذا البحث
وأن يجعله في ميزان حسناتي ، انه سميع قريب مجيب
الدعوات .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم .

...

(١) المرجع السابق / المجموع ٨١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) انظر : الهداية متكلمة فتح القدير : ١٣ / ٩ ، الخرشي على سيدي

خليل : ٣٩ / ٣ ، ٤٠٠ .

فهرست الآيات القرآنية

سورة البقرة

- * ولتكبروا الله على ما هداكم * ١٦٠ ، ١٥٦ ، ٢٣
* فمن تطوع خيراً فهو خيراً له * ٢٥٥
* واذكروا الله في أيام معدودات * ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨
* فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى * ٢٧٧ ، ٢٧٨

سورة النساء

- * أطيعوا الله وأطيعوا الرسول * ٢٣٧

سورة المائدة

- * ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً * ٢
* اليوم أكملت لكم دينكم * ١٣

سورة الأعراف

- * وكلوا واشربوا ولا تسرفوا * ٨
* ادعوا ربكم تضرعاً وخفية انه لا يحب المعتدين * ١٦١

سورة التوبة

- * خذ من أموالهم صدقة * ٧١
* إنما الصدقات للفقراء والمساكين * ٧١ ، ٢٤٣
* يوم الحج الأكبر * ٢٨١

سورة هود

- * تمتعوا في داركم ثلاثة أيام * ٣٢٦

سورة الحج

- * وما جعل عليكم في الدين من حرج * ٥٨
- * وليوفوا نذورهم * ١٦٥ ، ٣٠٥
- * ويذكروا اسم الله في ايام معدودات * ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣١
- * ولكل أمة جعلنا منسكا * ٢٨٨ ، ٣٣١
- * لن ينال الله لحومها ولا دماءها * ٢٩١ ، ٣٦١
- * فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير * ٣٦٣
- * فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر * ٣٦٣
- * ذلك ومن يعظم شعائر الله * ٣٨٦

سورة الاحزاب

- * ان الله وملائكته يصلون على النبي * ٢١
- * وقرن في بيوتكن ولا تخرجن تبرج الجاهلية الاولى * ١٠٣

سورة الصافات

- * وفديناه بذبح عظيم * ٢٩١ ، ٣٣٤
- * وتركنا عليه في الآخرين * ٣٣٥

سورة الشورى

- * أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله * ١٣

سورة الفتح

- * ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج * ٥٨

سورة الطور

- * والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان * ٣٠٣

سورة النجم

* وان ليس للانسان إلا ما سعى * ٣٠٢

سورة الجمعة

* اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة * ٦٣ ٦٩٠

سورة الحاقة

* سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما * ٣٢٧

سورة الاعلى

* قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى * ٢٥ ٢٧٠ ١٧٤٠

سورة الكوثر

* فصل لربك وانحر * ٢٥ ٢٧٠ ٢٨٨٠ ٢٩٣٠

فهرست الأحاديث والآثار

- ٥ (ان يوم الجمعة يوم عيد)
- ٢٧٦٠ ٢٦٩٠ ٢٦١٠ ٧ (أيام التشريق أيام أكل وشرب)
- ١٣ (انه من يعيش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً)
- (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد
- اليهود صياماً) ٢٠٠ ١٦
- (أكثروا علي من الصلاة فيه) ٢١
- (ان اول ما نبدأ من يومنا هذا) ٣١٦٠ ٢٨٩٠ ٢٦
- (ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
- يسأله عن الاسلام) ٣١٠ ٢٩
- (أمرنا أن نخرج العواتق وذات الخدور) ١١٠٠ ١٠٠٠ ٣٣
- (ان لا آذان للصلاة يوم الفطر) ٤٢٠ ٤١
- (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العيد بلا آذان
- ولا اقامة) ٤١
- (الاثنان وما فوقها جماعة) ٥٠
- (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً يوم الجمعة) ٥١
- (أنه كان اذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة) ٥٢
- (ان اول جمعة جمعت) ٦٣
- (انه كتب الى عمر رضي الله عنه يسأله عن الجمعة) ٦٤
- (اعلّموا ان الله قد افترض عليكم الجمعة) ٦٧
- (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيد بين
- الاضحى والفطر) ٨٠

- (أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر ، كبروا في العيدين
والاستسقاء سبعا وخمسا) ٨٢ ، ٨٣
- (أنه كان يرفع يديه في التكبيرات) ٨٧
- (أن بين كل تكبيرتين قدر كلمة) ٨٨
- (إنما جعل الامام ليؤتم به) ٩٤
- (إذا شهدت احداكن المسجد فلا تمس طيبا) ١٠٥
- (أكره اليوم الخروج للنساء في العيدين) ١٠٦
- (أصابنا مطر في يوم عيد) ١١١
- (ان عمر بن الخطاب صلى بالناس في يوم مطير) ١١١
- (استخلف ابا مسعود الانصارى ليصلى بضعفة الناس في المسجد) ١١١
- (اذا فاته العيد صلى ركعتين) ١١٩
- (أن ركبا جاءوا الى النبي صلى الله عليه وسلم يشهدون أنهم
رأوا الهلال بالأمس) ١٢١
- (أغشى علينا هلال شوال) ١٢٢
- (اجتمعوا عيدان على عهد ابن الزبير) ١٢٥
- (أخذ عمر رضي الله عنه جبة من استبرق تباع في السوق) ١٣٢
- (اذا كان يوم عيد خالف الطريق) ١٣٧
- (أن النبي صلى الله عليه وسلم قام يوم الفطر فصلى ، فبدأ بالصلاة
قبل الخطبة) ١٤٠
- (انا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس) ١٤٦
- (أنه خرج في يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها) ١٤٨
- (ان عجل الفدو الى الاضحية وأخر الفطر ، وذكر الناس) ١٥٤ ، ٢٥٤
- (انه كان يخرج للعيد من المسجد فيكبر) ١٥٦
- (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر يوم الفطر) ١٥٦

- (انه كان اذا غدا يوم الاضحى ويوم الفطر يجهر بالتكبير) ١٦٠
- (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس الى الصلاة) ١٦٢ ، ١٨٦
- (أغضوهم عن الطلب في هذا اليوم) ١٦٢ ، ١٨٢
- (إن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم) ١٧٢
- (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تنزل الزكاة) ١٧٩
- (أي الصدقة أفضل قال : جهد المقل) ١٩٤
- (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عيّن الصغير - ممن تمونون) ١٩٨
- (انه كان يعطي صدقة الفطر عن جميع اهله) ١٩٩
- (أنت ومالك لابيک) ٢٠٤
- (ان صاعنا اصغر الصيعان ومدنا اصغر الامداد) ٢٢٢
- (ان اصحابي سلکوا به طريقا فأنا احب ان اسلكه) ٢٣٤
- (ان الناس تماروا عندها يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه وسلم) ٢٥٣
- (انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب) ٢٧٦
- (أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشرة سنين يضحي) ٢٩٥
- (إذا رأيتم هلال ذى الحجة واران احدكم ان يضحي) ٢٩٦ ، ٢٨١
- (انه كان يضحي بكبشين احدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والاخر عن نفسه) ٢٩٩/
- (أخذ الكبش فاضجعه ثم ذبحه ثم قال : باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد وامة محمد) ٣٠٠ ، ٣٥٩

- (ان ابا بكر وعمر كانا لا يضحيان اذا كانا مسافرين) ٣٠٩
- (انما الاعمال بالنيات) ٣١٣ ، ٣٦٢
- (ان ابا بردة بن ديار ذبح ضحيته قبل ان يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحى) ٣١٩
- (الاضحى ثلاثة أيام بعد يوم النحر) ٣٢٤
- (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما يقسمها على اصحابه ضحايا) ٣٤٠ ، ٣٤١
- (ان الجذع يوفي ما يوفي منه الشئ) ٣٤١
- (أربع لاتجوز في الاضاحي ، العورا ، بين عورها) ٣٤٦
- (أمرنا ان نستشرف العين والأذن) ٣٤٦ ، ٣٥٢
- (اشتريت كبشا اضحي به فعدا الذئب فأخذ الإلية) ٣٥٤ ، ٣٥٥
- (أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث) ٣٦٤ ، ٣٧٠
- (انما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت) ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠
- ٣٧٥
- (ان أعظم الأيام عند الله تبارك وتعالى يوم النحر ثم يوم القر) ٣٦٥
- (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهاكم ان تأكلوا لحوم نسلككم فوق ثلاثة) ٣٧٠
- (انا كنا نهيناكم عن لحومها ان تأكلوها فوق ثلاث) ٣٧٣
- (أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنة وأن أتصدق بلحمها وجلودها) ٣٧٤
- (اني اشتريت هذه البقرة لأضحى بها وانها وضعت هذا العجل) ٣٧٧
- (أمرت بيوم الاضحى عيداً جعله الله لهذه الامة) ٣٨٢

- (أنص على ضحيتي فأعانه) ٣٨٤
- (بينما نحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم) ٥٠
- (بعث منادياً في فجاج مكة ألا صدقة الفطر واجبة) ١٧٦ ، ٢٠٧
- (تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس) ٢٠
- (التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الاخرة) ٨٠
- (تبدأ بتكبيرة تفتتح بها الصلاة) ٨٨
- (تقبل الله منا ومنك) ١٣٩
- (تصدقوا على أهل الأديان كلها) ٢٤٥
- (التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة) ٢٥٩
- (ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع ، النحر ،
والوتر ، وركعتا الضحى) ٢٩٧
- (جاء حبش يزفنون في يوم عيد في المسجد) ٩
- (الجمعة حق واجب على كل مسلم) ٦٣
- (حقّ على كل ذات نطاق الخروج إلى المصلى) ١٠٢
- (حقّ على المسلمين إذا نظروا هلال شوال
ان يكبروا الله) ١٥٦
- (حلت العمرة في السنة كلها إلا في أربعة أيام) ٢٨
- (حملني أهلي على الجفاء بعدما علمت من السنة) ٣٦٢
- (خرج عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله
عليه وسلم مع الناس في يوم عيد فطر) ٣٩
- (خرج يوم الاضحى أو فطر ، فصلى ركعتين) ٧٣ ، ١٤٨
- (خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو اضحى) ١٠٠ ، ١٦٣
- (خير مساجد النساء قعر بيوتهن) ١٠٧
- (خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم أضحى فصلى
ركعتين ثم أقبل بوجهه وقال : ان اول نسكنا في يومنا
هذا ان نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر) ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٤٢

- (خير ثيابكم البياض) ١٣٤
- (خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاضحى بعد الصلاة) ١٤٠ ، ٢٥٦
- (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو اضحى فخطب قائماً) ١٤٦
- (خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول) ١٩١ ، ٢٠٣
- (خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة فقال : اخرجوا صدقة صومكم) ٢١٤
- (دخل عليّ ابو بكر وعندي جاريستان من جوارى الانصار) ٣ ، ٨ ، ١١٩ .
- (دم عفراء أحب اليّ من دم سوداوين) ٢٨٨
- (ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحيته ثم قال يا ثوبان اصلح لحم هذه) ٣١١ ، ٣٦٥
- (ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر) ٣٦٠
- (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب على ناقه) ١٤٥
- (رجل نذر أن يصوم يوماً ، قال : اُظنه قال الاثنين) ١٦٢
- (زينوا أعيادكم بالتكبير) ٢٥٠ ، ١٦٠
- (سئل عن صوم يوم الاثنين ؟ قال : ذاك يوم ولدت فيه) ١٥ ، ١٩
- (سبق درهم مائة الف) ١٩٤
- (سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة بعرفات) ٢٥٤
- (سنة ابيكم ابراهيم - بكل شعرة حسنة) ٢٩٠
- (شهدت صلاة الفطر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر) ٢٦ ، ٢٨ ، ١٤١

- (شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيدين بالبصرة
تسع تكبيرات) ٧٨ ، ٨٦ .
- (شهدت الفطر والاضحى مع ابي هريرة فكبر في الركعة
الاولى سبع تكبيرات) ٨٣
- (أشهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم ؟
قال نعم) ١٠٠ ، ١٠٩ .
- (أشهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدين
اجتمعا في يوم) ١٢٤
- (شهدت العيد مع عمر بن الخطاب ، فصلى ثم انصرف
فخطب الناس فقال ان هذين يومان نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن صيامهما) ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٧٥ .
- (شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأضحى
بالمصلى فلما قضى خطبته أتى بكبش فذبحه) ٢٩٧
- (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيدين) ٤١
- (صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها) ١١٧ ، ٧٣
- (صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الاضحى ركعتان
وصلاة الفطر ركعتان) ٧٣
- (صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد ،
فكبر اربعا وأربعا) ٧٩
- (صليت خلف عثمان رضي الله عنه العيد فكبر سبعا
وخمسا) ٨٣
- (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها) ١٠٧

- (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه
 الا المسجد الحرام) ١١٣
- (الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون) ١٨٤
- (صاع من براو قمح على كل اثنين صغيرا أو كبيرا) ١٩٣ ، ٢٠٨
- (صدقة الفطر على كل صغير وكبير يهودي أو نصراني) ٢٠١
- (صيام يوم عرفة أحتسب على الله ان يكفر السنة التي
 قبله والسنة التي بعده) ٢٥٢
- (الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة) ٢٧٩ ، ٢٨٠
- (صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بالمدينة
 فتقدم رجال فنحروا) ٣١٨
- (ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين اطحين
 اقرنين) ٢٨٩ ، ٣٣٤ و ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧
- (ضحى خال لي يقال له ابو بردة قبل الصلاة) ٣٤٠
- (العواتق وذوات الخدور ويعتزلن الحيض المصلى) ١٠١
- (فعدل الناس به نصف صاع من برة) ٢٠٦ ، ٢٠٧
- (فيعت مناديا * الصلاة جامعة *) ٤٣
- (فأرفع يدي كرفعي في تكبيرة الصلاة) ٨٧
- (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صائما
 صاعا من تمر) ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢١٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٧
- (فلما كان عمر الحنطة جعل عمر نصف صاع
 حنطة مكان صاع) ٢٠٨
- (فلما كنا بمنى اتيت بلحم بقر) ٣١٠ ، ٣٥٨

- (قدّم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان) ٨٠
- (قد اجتمع في يومكم هذا عيدان) ١٢٣ ، ١٢٥
- (قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا ضحايا)
- (فأصابني بجذع) ٣٤٠
- (كان يوم عيد يلعب السودان بالدرق والحراب) ٩
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب)
- (احمرت عيناه) ١٢
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر) ٢٦ ، ٢٨ ، ١٠٨ ، ١٣٨
- (والأضحى) ١٤١ ، ١٦٣
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا يوم)
- (الفطر والشمس على قيد رمحين) ٣٧
- (كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر في العيدين)
- (المؤمن) ٤٣
- (كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)
- (نودي ان الصلاة جامعة) ٤٣
- (كل مدينة أو قرية فيها جماعة وعليهم أمير أمروا بالجمعة) ٦٤
- (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر)
- (في الاضحى والفطر ؟) ٧٦
- (كان يكبر في الفطر والاضحى في الاولى سبع تكبيرات)
- (وفي الثانية خمساً) ٨٠
- (كبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة) ٨١ ، ٨٦
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين) ٩٢
- (كنا نمنع جوارينا ان يخرجن يوم العيد فجاءت امرأة) ١٠١

- (كان يخرج الأبقار والعواتق) ١٠١
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغدو الى المصلى والعنزة بين يديه تحمل) ١٠٩
- (كان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم الفطر ، ويوم النحر) ١٢٩ ، ١٣٠
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس يوم العيد بردة حمراء) ١٣٣ ، ١٣٤
- (كنا جلوساً في المصلى يوم الاضحى) ١٠٩
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى العيد ماشياً) ١٣٦
- (كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر بين أضعاف الخطبة ويكثر التكبير في خطبة العيدين) ١٤٤
- (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئاً) ١٤٩ ، ١٥٠
- (كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح في أخمس قدسه) ١٥١
- (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات) ١٥٤
- (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم) ١٥٥ ، ٢٥٥
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح من غداة عرفة) ١٥٨ ، ٢٦٥ ، ٢٧١
- (كما قال النبي صلى الله عليه وسلم على الصفا لا إله الا الله وحده أنجز وعده) ١٥٩ ، ٢٧١

- (كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢٦
 ٢١١)
- (كانوا يعطون قبل الفطريوم او يومين) ١٨٩
- (كانت زكاة الفطر عن كل حر وعبد - فقير وغني) ١٩٣
- (كان طعامنا الشعير ، والزبيب ، والآقط ، والتمر) ٢١٠
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل الصاع
 من الجنابة ، ويوضؤه المد) ٢١٦
- (كان يتوضأ برطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال) ٢١٧
- (كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية أرطال
 ومده رطلين) ٢١٨
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة) ٢٥٢
- (كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من
 خدرها) ٢٥٩
- (كان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان الى السوق فسي
 ايام العشر يكبران) ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٧٠
- (كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا
 ينكر عليه) ٢٦٤
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في صلاة
 الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر) ٢٦٦
- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بافطارها
 وينهانا عن صيامها) ٢٧٦

- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلى) ٢٨٩ ، ٣٣٤ ، ٣٨٨
- (كل أيام التشريق ذبح) ٣٢٤
- (كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان الرجل يضحي بالشاة عنه) ٣٥٨ ، ٣٦٠
- (كان اذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين سمينين أقرنين أملحين) ٣٦٠ ، ٣٨٢
- (كنا نزود لحوم الأضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة) ٣٦٤
- (كلوا وأطعموا وادخروا) ٣٦٦ ، ٣٦٩
- (كلوا من ذى الحجة الى ذى الحجة) ٣٧٣
- (كنا نسمن الأضحية بالمدينة) ٣٨٦
- (كنا نسمن الأضحية بالمدينة) ٣٨٦
- (كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحي بكبشين) ٣٨٢
- (لتلبسها صاحبها من جلبابها) ٣٢
- (لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحية) ٤١
- (لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع) ٥٩ ، ٦٠ ، ٢٥٨
- (لا جماعة يوم الجمعة الا مع الامام) ٦٨
- (لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن) ٨٢
- (لما قدم المدينة جمع نساء الانصار) ١٠٢
- (لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء) ١٠٣
- (لاتنعموا أماء الله مساجد الله) ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧

- (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة) ١٣٠
- (لا تذر في معصية الله) ١٦٥
- (ليس فيما د ون خمسة أوسق صدقة) ١٧١
- (لا صدقة الا عن ظهر غنى) ١٩١
- (لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر ، والزبيب) ٢١٠
- (لم تخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا صاعا من تمر أو صاعا من شعير) ٢٣٣
- (لا بأس أن تعطى الدراهم في صدقة الفطر) ٢٣٩
- (لم يرخص في أيام التشريق ان يصن الا لمن لم يجد الهدى) ٢٧٩
- (لصاحبها بكل شعرة حسنة) ٢٩٠
- (ليس على المسافر جمعة ولا أضحية) ٣٠٩
- (لا تذبحوا الا مسنة) ٣٣٨ ، ٣٣٩
- (لأن أضحي بجذع من الضأن أحب اليّ من أن اضحي بمسنة من المعز) ٣٤٢
- (لا يجوز في الضحايا الا التني من المعز والجذعة من الضأن) ٣٤٣
- (لا يدخر من لحم الاضحية بعد ثلاثة أيام) ٣٦٩
- (لا يحلبها الا تيسير ولد ها) ٣٧٧
- (لقد كنت أقتل قلائد هدى) ٣٨٠
- (من تشبه بقوم فهو منهم) ١٠
- (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ١٢

- (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) ١٢
- (من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً) ٢١
- (من سمع المنادى فلم يمنع من اتباعه عذر) ٥٨
- (من ترك تكبيرة العيد سجد سجدتي السهو) ٧٥
- (ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفطر) ٩٣
- (المرأة عورة ، وأقرب ما تكون إلى الله في قصر بيتها) ١٠٧
- (من فاتته صلاة العيد صلى أربعاً) ١١٩ ، ١٢٠
- (من أحياء ليلة الفطر وليلة الأضحية) ١٢٩
- (من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً) ١٣٦
- (ما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد ولا جنازة قط) ١٣٦
- (من أدّاها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة) ١٦٢ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٥
- ٢٤٥
- (المكيال ، مكيال أهل المدينة ، والميزان ميزان أهل مكة) ٢١٨
- (ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر) ٢٥٠ ، ٢٥٩
- (ما من أيام أعظم عند الله) ٢٥١ ، ٢٦١
- (ما من أيام أحب إلى الله) ٢٥١
- (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً) ٢٥٢
- (ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار) ٢٥٣
- (من يوم عرفه) ٢٥٣

- (من ذبح قبل الصلاة فليعد) ٣١٧، ٢٩٤، ٢٩٠، ٢٥٦
- (من ذبح بعد الصلاة ثم نسكه وأصاب سنة المسلمين) ٣١٧، ٢٩٠
- (ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحب إلى الله عز وجل) ٢٩٠
- (من هراقه دم) ٢٩٠
- (من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا) ٣٠٨، ٢٩٤، ٢٩١
- (من نذر أن يطيع الله فليطعه) ٣٠٥
- (من صلى صلاتنا ووجه قبلتنا ونسك نسكنا فلا يذبح حتى يصلي) ٣٢٠
- (من ضحى منكم فلا يصبحن بعد الثالثة وفي بيته شيء) ٣٦٩، ٣٢٣
- (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح كأنما) ٣٢٣
- (قرب بدنة) ٣٢٣
- (ما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهله) ٣٥٨
- (إلا بدنة واحدة) ٣٥٨
- (من ضحى فليأكل من أضحيته) ٣٦٦
- (من باع جلد أضحية فلا أضحية له) ٣٧٥
- (من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة) ٣٨٠، ٣٧٩
- (فله يأخذ من شعره) ٣٨٠، ٣٧٩
- (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج بالسلاح) ١٥٢
- (يوم العيد) ١٥٢
- (نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر) ٢٧٥، ١٦٤
- (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم) ٢٥٣
- (عرفة بعرفات) ٢٥٣
- (نهى أن يضحي ليلاً) ٣٢٧
- (نهى عن جدار الليل وحصاد الليل والأضحي بالليل) ٣٢٨

- (نعم أو نعت الأضحية الجذع من الضأن) ٣٢٦ ، ٣٤٣
- (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب القرن والأذن) ٣٥١ ، ٣٥٣
- (نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البندنة عن سبعة والبقرة عن سبعة) ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩
- (وبيوتهن خير لهن) ٣٣
- (وجب الخروج على كل ذات نطاق) ١٠٢
- (هل عليّ غيرها ، قال ، لا ، إلا أن تطوع) ١٧٩
- (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا) ٢٧٦ ، ٤ ، ٣
- (يكبر أربعاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر فيركع) ٧٨
- (يحمد الله ويشني عليه) ٨٨ ، ٨٩
- (يامعشر المسلمين ، إن هذا يوم جعله الله تعالى لكم عيداً فاغتسلوا) ١٣٠ ، ١٣٤
- (يصلون العيد قبل الخطبة) ١٤١
- (يأكلهن وتراً) ١٥٤
- (يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم انكم ليس تدعون أصم ، ولا غائباً) ١٦١
- (يؤخذ من أهل الديوان من أعطياتهم عن كل انسان نصف درهم) ٢٣٩
- (ينهى عن صيامين وبيعتين) ٢٧٥
- (يطعم أهل بيته الثلث ويطعم فقراء جيرانه الثلث) ٣٦٧
- (يا فاطمة قومي فاشهدي أضحيتك) ٣٨٤

فهرست الاعلام

٢٠٩	احمد بن محمد بن سلامة الطحاوى	—
٢٣٩	ابو بكر بن مسعود الكاساني	—
٢٦٢	احمد بن اسماعيل التمرتاشي	—
٨٩	احمد بن الحسين بن علي البيهقي	—
٥٣	احمد بن علي بن حجر العسقلاني	—
١٣	احمد بن عبد الحلیم ابن تيمية شيخ الاسلام	—
٣٠	الحسن بن احمد ابو سعيد الاصطخرى	—
١٨٧	الحسن بن زياد اللؤلؤوى	—
٢١٨	حجاج بن يوسف الثقفي	—
٢٢٠	حنبل بن اسحاق بن حنبل	—
١٨٩	خلف بن ايوب	—
٤٧	زفر بن الهذيل بن قيس الامام	—
	عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي	—
١٧	عمر بن علي بن سالم الفاكهاني	—
٥٤	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	—
٦٠	عبد الله بن يوسف الزيلعي	—
٧٦	عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان	—
١٥٠	علي بن احمد بن حزم	—
١٧١	علي بن محمد بن حبيب الماوردي	—
٢٠٠	عبد الملك بن عبد الله امام الحرمين	—

٢٤٣	عثمان بن عمر بن الحاجب	—
٢٦٢	عبيد الله بن الحسين الكرخي	—
٣١٩	عمر بن الحسين الخرقى	—
٧٩	القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي	—
٢١٢	القاسم بن سلام ابو عبيد	—
٣	محمد بن احمد ابى بكر القرطبي	—
٣٨	محمد بن علي بن محمد الشوكاني	—
٥٠	محمد بن الحسن الشيباني	—
١٣٣	محمود بن احمد العيني	—
١٣٣	محمد بن ابى بكر بن قيم الجوزية	—
١٧٣	محمد امين بن عمر بن عابد بن	—
١٤٢	مروان بن الحكم	—
١٧٨	محمد بن عبد الواحد بن الهمام	—
٢٠٩	محمد بن ابراهيم بن الحنذر	—
٢٢٠	محمد بن عبد الواحد ابو الفرج الدارمي	—
٢٢٤	محمد بن علي القفال الشاشي	—
٣٥	يحيى بن شرف النووي	—
٥٠	يعقوب بن ابراهيم ابو يوسف	—
٢١٧	يحيى بن آدم	—

فَاعْمَلْ لِرَبِّكَ

المراجع والمصادر

كتب التفسير

- ١ - أحكام القرآن
الجصاص ، أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي (٥٣٧٠هـ)
دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة المصورة
عن الطبعة الاولى .
- ٢ - تفسير القرآن العظيم
ابن كثير ، الحافظ عماد الدين ، أبو الفداء
اسماعيل بن كثير القرشي ، الدمشقي (٧٧٤هـ)
- دار احياء التراث العربي
- دار المعرفة بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٣ - التفسير الكبير
الرازي ، الامام فخر الدين (٦٠٤ هـ)
دار الكتب العلمية
- ٤ - الدر المنثور في التفسير المأثور
السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابن
أبي بكر (٩١١ هـ) .
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الاولى ،
١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م
- ٥ - الجامع لأحكام القرآن .
القرطبي ، أبي عبد الله محمد بن أحمد
الانصاري (٦٦٨ هـ) .
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة
مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٨٧ هـ -
١٩٦٧ م

- ٦ - جامع البيان في تفسير القرآن : الطبري ، أبي جعفر محمد بن جرير ، (٣١٠ هـ)
دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ،
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

كتب الحديث وعلومه

- ٧ - أحكام العيدين : الغريابي ، الحافظ أبي بكر بن محمد (٣٠١ هـ)
ومعه كتاب سواطع القمرين في تخريج أحاديث
أحكام العيدين ، تأليف أبي عبد الرحمن
مسعود بن سليمان .
مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ، الطبعة
الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٨ - إرغلاء السنن : العشاني ، الشيخ ظفر احمد (١٣٩٤ هـ)
ادارة القرآن والعلوم الاسلامية ، كراتشي ،
باكستان .
- ٩ - أرواء الغليل في تخريج
أحاديث منار السبيل ،
الألباني ، محمد ناصر الدين
المكتب الاسلامي ، بيروت ، الطبعة الاولى
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ١٠ - بذل المجهود في حل
أبي داود :
السهارنفوري ، الشيخ خليل احمد (١٣٤٦ هـ)
مطبع ندوة العلماء ، لكنو ، الهند ،
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م
- ١١ - تخريج الأحاديث النبوية
الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس . مطبوعة ، مركز البحث العلمي و احياء التراث
الاسلامي جامعة ام القرى ، الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ

- ١٢ - تقريب التهذيب :
العسقلاني ، احمد بن علي بن حجر ابو الفضل
شهاب الدين ، (٨٥٢ هـ)
- ١٣ - تلخيص الحبير :
العسقلاني ، احمد بن علي بن حجر ، ابو الفضل
شهاب الدين (٨٥٢ هـ) دار النشر - باكستان
في تخريج احاديث الرافعي
الكبير (٦٢٣ هـ)
- ١٤ - تهذيب التهذيب :
العسقلاني ، احمد بن علي بن حجر ابو الفضل
شهاب الدين (٨٥٢ هـ)
توزيع رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء ،
والدعوة ، والارشاد .
- ١٥ - الجامع الصحيح :
البخاري ، الامام ابو عبد الله محمد بن اسماعيل
(٢٥٦ هـ) ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار الدعوة ، تركيا .
- ١٥ - الجامع الصحيح :
الترمذي ، ابو عيسى ، محمد بن عيسى بن سورة
(٢٧٩ هـ)
تحقيق : احمد محمد شاكر ، محمد فؤاد عبد الباقي
دار الدعوة تركيا .
- ١٦ - سنن ابن ماجه
ابن ماجه ، ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني
(٢٧٣ هـ)
تخريج وترقيم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الدعوة
تركيا .

١٧ - سنن أبي داود :

السجستاني ، ابو داود سليمان بن الأشعث

الأزدى (٢٧٥ هـ) .

ومعه معالم السنن للخطابي (٣٨٨ هـ)

تحقيق وتعليق وترقيم ، محمد فؤاد عبد الباقي

دار الدعوة ، تركيا .

١٨ - سنن الدارقطني :

الدارقطني ، علي بن عمر (٣٨٥ هـ) ،

تصحیح عبد الله هاشم يماني ،

العظيم آبادي ، أبي الطيب محمد شمس الحق

دار المحاسن للطباعة ، مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

البيهقي ، احمد بن الحسين بن علي (٤٥٨ هـ)

مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند

الطبعة الاولى ١٣٥٥ هـ

ابن التركماني ، علي بن عثمان (٧٤٥ هـ) .

النسائي ، ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب

(٣٠٣ هـ) .

بشرح جلال الدين السيوطي ، وحاشية الامام

السندی ، دار الدعوة ، تركيا .

الطحاوي ، احمد بن محمد بن سلامة (٣٢١ هـ)

تحقيق محمد زهري النجار ، دار الكتب

العلمية ، لبنان ، الطبعة الاولى

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

وبذيله التعليق المغني :

وبذيله التعليق المغني :

١٩ - السنن الكبرى :

وبذيله الجواهر النقي :

٢٠ - سنن النسائي :

٢١ - شرح معاني الآثار :

- ٢٢ - شرح صحيح مسلم :
النووي ، محيي الدين ابو زكريا يحيى بن
شرف (٦٢٦ هـ) .
المطبعة المصرية ومكتبتها .
- ٢٣ - شرح موطأ الامام مالك :
الزرقاني ، ابي عبد الله محمد بن عبد الباقي
ابن يوسف (١١٢٢ هـ) .
تحقيق ابراهيم عطوة عوض ، مكتبة مصطفى الباوي
الحلبي - مصر .
- ٢٤ - صحيح ابن خزيمة :
ابن خزيمة ، ابي بكر محمد بن اسحاق السلمي
النيسابوري (٣١١ هـ) .
تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي .
شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض .
الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٥ - صحيح مسلم :
النيسابوري ، الامام ابو الحسين مسلم بن الحجاج
القشيري (٢٦١ هـ)
تخريج وترقيم ، محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار الدعوة ، تركيا .
- ٢٦ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري : العيني ، العلامة بدر الدين ابي محمد محمود
بن احمد (٨٥٥ هـ) .
الناشر : محمد امين دمج ، بيروت .
- ٢٧ - عون المعبود ، شرح سنن
أبي داود :
العظيم آبادي ، علامة ابي الطيب محمد شمس الحق
ومعه شرح الحافظ ابن اقيم الجوزية .
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . مكتبة السلفية
المدينة المنورة - الطبعة الثانية ٢٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

- ٢٨ - العلل المتناهية في الأحاديث ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن عيسى الواهية : (٥٩٧ هـ) .
- ٢٩ - تحقيق الأستاذ : رشاد الحق الأثرى . باكستان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٩ - فتح الباري ، شرح صحيح البخاري : ابن علي بن حجر (٨٥٢ هـ) . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ودار المعرفة ، بيروت .
- ٣٠ - الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني مع شرحه بلوغ الأمانسي . البنا ، أحمد عبد الرحمن دار الشهاب ، القاهرة .
- ٣١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر (٨٠٢ هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٣٢ - مسند الإمام أحمد بن حنبل : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١ هـ) دار الدعوة ، تركيا .
- ٣٣ - المستدرك على الصحيحين : الحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (٤٠٥ هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٣٤ - المصنف في الأحاديث والآثار : (وبذيله التلخيص لحافظ الذهبي) (٨٤٨ هـ) ابن أبي شيبه ، الإمام أبو بكر عبد الله بن محمد (٢٣٥ هـ) مطبعة مجلس علمي ، حيدرآباد دكن . الهند .

- ٣٥ - المصنف لحافظ عبد الرزاق : الصنعاني ، ابو بكر عبد الرزاق بن همام (٢١١ هـ)
مجلس علمي ، الهند ، الطبعة الاولى ١٣٩٠ هـ
- ٣٦ - معارف السنن ، شرح سنن الترمذى : البنوري ، الشيخ الاستاذ محمد يوسف (١٩٧٨ م)
مطبوعة جامعة العلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان .
- ٣٧ - معالم السنن ، بهامش سنن ابي داود : الخطابي ، احمد بن محمد بن ابراهيم (٣٨٨ هـ)
دار الدعوة ، تركيا .
- ٣٨ - الموطأ : الإمام مالك بن أنس (١٧٩ هـ)
دار الدعوة ، تركيا .
- ٣٩ - نصب الراية لأحاديث الهداية الزيلعي ، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف (٧٦٢ هـ)
المجلس العلمي ، الهند ، الطبعة الثانية
- ٤٠ - نيل الاوطار : الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠ هـ)
مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الاخيرة .

كتب الفقه

الفقه الحنفي :

- ٤١ - بدائع الصنائع : الكاساني ، علاء الدين ابو بكر بن مسعود (٥٨٧ هـ)
دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م .
- ٤٢ - البناية : العيني ، بدر الدين أبي محمد محمود بن احمد (٨٥٥ هـ)
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- شرح الهداية

- ٤٣ - تبیین الحقائق :
الزليعي ، فخر الدين عثمان بن علي (٧٤٣ هـ)
دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية .
- ٤٤ - تكملة شرح فتح القدير :
قاضي زاده ، شمس الدين احمد بن قود .
مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، مصر ، الطبعة
الاولى : ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م
- ٤٥ - حاشية ابن عابدين :
ابن عابدين ، محمد امين بن عمر بن عبد العزيز
(١٢٥٢ هـ)
مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، مصر
الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
- ٤٦ - شرح العناية على الهداية : هـ
الهابرتي ، أكمل الدين محمد بن محمود (٧٨٦ هـ)
مكتبة مصطفى الباي الحلبي .
- ٤٧ - الفتاوى الهندية :
تأليف جماعة من علماء الهند ، كان رئيسهم
الشيخ نظام ، وذلك بأمر السلطان أبي المظفر
محيي الدين اورنگ زيب عالمكير .
دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ،
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣٤ م .
- ٤٨ - فتح القدير :
ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد
(٨٦١ هـ)
مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، مصر ، الطبعة
الاولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٤٩ - المسوط :
السرخسي ، شمس الأئمة أبو بكر محمد بن
أبي سهل (٤٩٠ هـ) .
دار الدعوة ، تركيا .

- ٥٠ - مختصر الطحاوى : الطحاوى ، احمد بن محمد بن سلامة (٣٢١ هـ)
دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٧٠ م
- ٥١ - الهداية ، شرح بداية المبتدى : المرفيناني ، ابو الحسن علي بن أبي بكر (٥٩٣ هـ)
مكتبة مصطفى الباي الحلبي - مصر .

الفقه المالكي :

- ٥٢ - بداية المجتهد ونهاية المقصد ابن رشد ، محمد بن احمد بن محمد القرطبي
(٥٩٥ هـ)
دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٥ هـ .
- ٥٣ - بلغة السالك لأقرب المسالك : الصاوى ، احمد بن محمد (١٢٤١ هـ)
مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، مصر ، الطبعة
الاخيرة ، ١٣٧٢ هـ .
- ٥٤ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير
الدسوقي ، محمد بن احمد بن عرفه (١٢٣٠ هـ)
دار الفكر ، بيروت .
- ٥٥ - حاشية العدوى ، على كفاية الطالب الرباني ،
العدوى ، الشيخ علي الصعیدی
مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، مصر ،
١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .
- ٥٦ - الشرح الكبير على مختصر خليل : الدردير ، الشيخ احمد بن محمد (١٢٠١ هـ)
مطبوعة على هامش حاشية الدسوقي .
- ٥٧ - الشرح الصغير الى اقرب المسالك :
الدردير ، ابي البركات احمد بن محمد (١٢٠١ هـ)
وعليه حاشية الشيخ احمد بن محمد الصاوى المالكي
دار المعارف ، مصر .

٥٨ - شرح الخرشي ، على مختصر خليل : الخرشي ، ابو عبد الله محمد الخرشي (١٠١١ هـ)
دار صادر ، بيروت .

٥٩ - قوانين الأحكام الشرعية : ابن جزى ، محمد بن أحمد (٧٤١ هـ)
دار العلم للملايين ، بيروت .

٦٠ - المدونة الكبرى : الإمام مالك بن أنس (١٧٩ هـ)

دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .

٦١ - مقدمات ابن رشد : ابن رشد ، محمد بن أحمد بن محمد القرطبي
(٥٩٥ هـ)

مطبعة السعادة ، مصر .

٦٢ - مواهب الجليل ، شرح مختصر
خليل : الخطاب ، ابو عبد الله محمد بن محمد بن
عبد الرحمن (٩٥٤ هـ) .

(شرح الخطاب)
مكتبة النجاح ، ليبيا .

٦٣ - المدخل : لابن الحاج .

دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

الفقه الشافعي :

٦٤ - الأم : الشافعي ، الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس

دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية :

١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م

٦٥ - الأحكام السلطانية : الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب

(٤٥٠ هـ)

مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ،

الطبعة الاولى ١٣٨٠ هـ .

- ٦٦ - حاشية الباجوري :
الباجوري ، الشيخ ابراهيم (١٢٧٦ هـ)
دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٤ م
- ٦٧ - روضة الطالبين :
النووي ، محيي الدين ابو زكريا يحيى بن شرف
(٦٧٦ هـ) . المكتب الاسلامي ، بيروت ،
الطبعة الثانية : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
السيوطي ، جمال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ)
دار الفكر - بيروت .
- ٦٨ - كفاية الاخيار ،
الحسيني ، تقي الدين أبي بكر بن محمد
دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي مصر
الشربيني ، شمس الدين محمد بن احمد الخطيب
(٩٧٧ هـ)
نشر : المكتبة الاسلامية ، دار الفكر ، بيروت
- ٧٠ - المجموع ، شرح المذهب :
النووي ، محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف
(٦٧٦ هـ) مطبعة الامام ، مصر
- ٧١ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
الرملي ، شمس الدين محمد بن أبي العباس
(١٠٠٤ هـ)
مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة
١٣٨٦ هـ .

الفقه الحنبلي :

- ٧٢ - الإنصاف :
المرداوي ، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان
في معرفة الراجح من الخلاف . (٨٨٥ هـ)
تحقيق محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة
المحمدية ، القاهرة ، الطبعة الاولى
١٣٨٤ هـ - ١٩٥٥ م .

- ٧٣ - زاد المعاد : ابن قيم ، شمس الدين أبي عبد الله محمد
 ابن بكر الجوزية (٧٥١ هـ) .
 مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٣٩٠ هـ
 ١٩٧٠ م .
- ٧٤ - الشرح الكبير مع المغني : أبو الفرج ، شمس الدين عبد الرحمن بن
 أبي محمد المقدسي (٦٨٢ هـ)
 دار الكتاب العربي ، بيروت : ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
 البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس (١٠٥١ هـ)
 المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ٧٥ - شرح منتهى الإرادات : ابن تيمية ، شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس
 أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني
 (٧٢٨ هـ) .
 تحقيق محمد حامد الفقي ، إدارة ترجمان
 السنة ، لاهور باكستان ، الطبعة الثانية :
 ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٧٦ - القواعد النورانية الغفوية : ابن قدامة ، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن
 أحمد المقدسي (٦٢٠ هـ)
 تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي دمشق ،
 الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٧٧ - الكافي : المقدسي ، شمس الدين محمد بن مفلح (٧٦٣ هـ)
 دار مصر للطباعة ، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ
 ١٩٦١ م .
- ٧٨ - كتاب الفروع :

- ٧٩ - كشف القناع :
عن متن الاقناع :
اليهودي ، منصور بن يونس بن ادريس (١٠٥١ هـ)
تعليق الشيخ هلال مصلي مصطفى هلال
مكتبة النصر الحديثة ، الرياض .
- ٨٠ - المغني على مختصر الخرقى
مع الشرح الكبير
ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن احمد
المقدسي (٦٢٠ هـ) .
دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
ابن تيمية ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن
عبد الحليم الحراني (٧٢٨ هـ)
مطبوعة تحت اشراف ، الرئاسة العامة لشئون
الحرمين الشريفين .
- ٨١ - مجموع فتاوى :
شيخ الاسلام ابن تيمية
- ٨٢ - مطالب اولي النهي :
في شرح غاية المنتهى .
ابن النجار ، تقي الدين محمد بن احمد
الفتوحى (٩٢٧ هـ)
تحقيق عبد الغنى عبد الخالق ، مكتبة
دار العروبة ، القاهرة .
- ٨٣ - منتهى الارادات
- كتب اصول الفقه :
- ٨٤ - الرسالة :
الإمام الشافعي ، محمد بن ادريس (٢٠٤ هـ)
تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار التراث مصر ،
الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ) .
- ٨٥ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي
الفساد .
العلائي ، حافظ صلاح الدين خليل بن كميكلدى
تحقيق ابراهيم محمد السلقيني ، مطبعة زبد
ابن ثابت ، مصر ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٠ م

كتب مختلفة

- ٨٦ - كتاب الأموال :
 ابن سلام ، أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ)
 تحقيق محمد خليل هراس ، مكتبة الكليات
 الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ٨٧ - مقتضا الصراط المستقيم :
 ابن تيمية ، شيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم
 الحراني ، (٧٢٨ هـ)
 تحقيق محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٨٨ - أنيس الفقهاء :
 القونوي ، الشيخ قاسم (٩٧٨ هـ)
 تحقيق الدكتور أحمد عبد الرزاق الكبيسي
 دار الوفاء للنشر والتوزيع ، السعودية الطبعة
 الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ٨٩ - الإحتفال بمولد خير الرسل :
 الأنصاري ، الشيخ اسماعيل بن محمد
 طبع ونشر ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث والافتاء
 والدعوة ، الرياض .
- ٩٠ - البدعة ،
 الدكتور عزت علي عطية
 دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة
 الثانية ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ٩١ - حجة الله البالغة :
 الدهلوي : الشيخ أحمد المعروف شاه
 ولي الله بن عبد الرحيم (١١٧٦ هـ)
 دار التراث ، القاهرة .
- ٩٢ - كتاب الخراج :
 القرشي ، يحيى بن آدم (٢٠٣ هـ)
 تصحيح أحمد محمد شاكر ، الطبعة السلفية ،
 الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ .

- ٩٣ - الخراج والنظم المالية :
الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس
دار الانصار ، الطبعة الرابعة ١٩٧٧ م
- ٩٤ - الذبائح في الشريعة الإسلامية :
العبادي ، الدكتور عبد الله عبد الرحيم
المكتبة العصرية ، بيروت .
- ٩٥ - فقه السنة
الشيخ الاستاذ سيد سابق
دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٩٦ - الفقه الاسلامي وأدلته :
الدكتور وهبة الزحيلي
دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الاولى ،
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٩٧ - فقه الزكاة :
الدكتور يوسف القرضاوي
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السابعة
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٩٨ - المحلى :
ابن حزم ، ابي محمد علي بن احمد (٤٥٦ هـ)
تحقيق الشيخ احمد محمد شاكر ، المكتب
التجاري ، بيروت .

كتب اللغة

- ٩٩ - القاموس المحيط :
الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب بن محمد (٨١٧ هـ)
دار الجيل ، بيروت .
- ١٠٠ - لسان العرب :
ابن منظور ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن
مكرم الأفرقي المصري (٧١١ هـ) .
دار صادر ، بيروت .

- ١٠١ - المصباح المنير :
المقري ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي
(٧٢٠ هـ)
في غريب الشرح الكبير
للرافعي (٦٢٣ هـ)
مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، مصر .

كتسب التراجم

- ١٠٢ - الأعلام :
الزركلي ، خير الدين (١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦ م)
دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة
السادسة ١٩٨٤ م
١٠٣ - الجواهر المضية
القرشي ، أبو محمد عبد القادر بن محمد
(٧٢٥ هـ)
في طبقات الحنفية
تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو
مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه ،
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
١٠٤ - طبقات الشافعية الكبرى :
السيكي ، تاج الدين أبونصر عبد الوهاب بن علي
(٧٢١ هـ)
تحقيق محمود محمد الطناحي ، عبد الفتاح محمد
الحلو . الطبعة الاولى ، مطبعة عيسى
الباي الحلبي .
١٠٥ - الفوائد البهية
اللكنوي ، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي
(١٣٠٤ هـ) دار المعرفة ، بيروت .
١٠٦ - معجم المؤلفين
كحالة ، عمرضا .
دار احياء التراث العربي ، بيروت .

فكر في هذا

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	— شكر وتقدير
٩	— المقدمة
٢	— المبحث الأول
٤	مشروعية العيدين
٧	حكم الإحتفال بهما
١٠	— المبحث الثاني
١٠	حكم الأعياد قبل الاسلام
١١	حكم إحداث أعياد جديدة في الاسلام
	<u>الفصل الأول :</u>
٢٣	الأحكام المشتركة في صلاة العيدين
٢٤	المبحث الأول : في صلاة العيدين
٢٥	مشروعية صلاة العيدين
٢٧	حكم صلاة العيدين
٣٧	وقت صلاة العيدين
٤١	حكم الأذان والإقامة للعيدين
٤٤	— المبحث الثاني :
٤٥	شروط صلاة العيدين
٧١	حكم تعدد إقامة الجمع والأعياد في بلد واحد
٧٢	المبحث الثالث :
٧٣	كيفية صلاة العيدين
٧٤	حكم التكبيرات الزائدة

الصفحة	الموضوع
٧٦	عدد التكبيرات الزائدة
٨٦	محل التكبيرات الزائدة
٨٧	صفة التكبيرات الزائدة
٩٢	القراءة في صلاة العيدين
٩٤	مسائل متفرقة في صفة التكبيرات الزائدة
٩٦	مسائل متفرقة للمسبوق
١٠٠	من يخرج لها
١٠٨	مكان أداء صلاة العيدين
١١٦	<u>المبحث الرابع : </u>
١١٧	حكم الجماعة في صلاة العيدين
١١٨	حكم قضاء المنفرد
١٢١	حكم قضاء صلاة العيدين إذا فات وقتها على الأمة
١٢٣	حكم صلاة الجمعة والعيد إذا اجتمعا معا
١٢٧	<u>المبحث الخامس : </u>
١٢٨	سنن العيدين ومستحباتهما
١٤٠	خطبة صلاة العيدين
١٤٣	كيفية الخطبة
١٤٨	مكروهات صلاة العيدين
١٥٣	<u>— الفصل الثاني : </u>
١٥٤	المبحث الأول : فيما يتعلق بعيد الفطر من السنن والمستحبات
١٥٤	استحباب الأكل قبل الصلاة

الصفحة	الموضوع
١٥٦	مشروعية التكبير
١٥٨	صيغة التكبير
١٦٠	صفة التكبير
١٦٢	اداء صدقة الفطر قبل الصلاة
٢٦٤	<u>المبحث الثاني :</u>
١٦٥	حكم النذر بصوم يوم العيد
١٦٦	حكم نذر صوم يوم معين
١٦٩	<u>الفصل الثالث : " أحكام صدقة الفطر "</u>
١٧٠	<u>المبحث الأول :</u>
١٧١	معنى صدقة الفطر أو زكاة الفطر
١٧٤	مشروعية صدقة الفطر
١٧٧	حكم صدقة الفطر
١٨٣	<u>المبحث الثاني :</u>
١٨٣	وقت الوجوب
١٨٨	حكم تعجيل صدقة الفطر قبل يوم العيد
١٩٠	على من تجب صدقة الفطر
٢٠٥	<u>المبحث الثالث :</u>
٢٠٦	مقدار الوجوب
٢١٥	مقدار الصاع
٢٢٦	الأجناس التي تخرج منها صدقة الفطر

الموضوع	الصفحة
إخراج الدقيق أو السويق	٢٣٣
حكم اداء القيمة بدل الأجناس في صدقة الفطر	٢٣٧
<u>المبحث الرابعع :</u>	٢٤٢
مصرف صدقة الفطر	٢٤٣
<u>الفصل الرابعع :</u>	٢٤٨
فيما يخص عيد الأضحى من أحكام	٢٤٨
<u>المبحث الأول :</u>	٢٤٩
في بيان سنن عيد الاضحى ومندوباته	٢٤٩
فضيلة أيام عشر ذى الحجة	٢٥٠
استحباب عدم الأكل قبل صلاة عيد الأضحى	٢٥٥
<u>المبحث الثاني :</u>	٢٥٧
في بيان أيام التشريق وحكم التكبير فيها	٢٥٧
وقت التكبير	٢٦٤
صفة التكبير وصيغته	٢٦٩
محل التكبير	٢٧٢
التكبير بعد صلاة عيد الأضحى	٢٧٣
من يطلب التكبير	٢٧٤
<u>المبحث الثالث :</u>	٢٧٥
حكم صوم يوم عيد الأضحى	٢٧٥
حكم الصوم في أيام التشريق	٢٧٦

الموضوع	الصفحة
<u>المبحث الرابع :</u>	٢٨١
حكم عمرة الحاج في أيام التشريق	٢٨١
<u>الفصل الخامس :</u>	٢٨٥
أحكام الأضحية وما يتعلق بها	٢٨٥
<u>المبحث الأول :</u>	٢٨٦
تعريف الأضحية	٢٨٧
حكم الأضحية	٢٩٣
حكم التضحية عن الميت	٢٩٩
حكم النذر بالأضحية	٣٠٤
<u>المبحث الثاني :</u>	٣٠٧
شروط الوجوب والأداء	٣٠٧
حكمها للمسافر	٣٠٩
حكم الأضحية للصغير	٣١١
وقت الأضحية	٣١٦
حكم الذبح في الليل	٣٢٦
حكمها إذا فات وقتها	٣٢٨
<u>المبحث الثالث :</u>	٣٣٠
فيما يجزى* من الأضحية وما لا يجزى منها	٣٣٠
انواع الحيوان الذي يجزى* في الأضحية	٣٣١

الموضوع	الصفحة
بيان الأفضل من أنواع الحيوان	٣٣٣
سنن الأضحية	٣٣٨
صفة الأضحية وعيوبها المانعة والمكروهة	٣٤٥
حكم ما حدث من العيب في الأضحية	٣٥٣
حكم الاشتراك في الأضحية	٣٥٦
حكم لحم الأضحية	٣٦٣
حكم إخراج لحم الأضحية فوق ثلاثة أيام	٣٦٩
حكم جلد الأضحية وغيرها من الأجزاء	٣٧٤
حكم إهداء اللحم لغير المسلم	٣٧٥
حكم نقل لحم الأضحية	٣٧٦
حكم لبن الأضحية قبل الذبح	٣٧٧
حكم الصوف والشعر	٣٧٨
<u>المبحث الرابع : </u>	٣٧٩
في السنن والمستحبات	٣٧٩
فهرست الآيات	٣٩٠
فهرست الأحاديث والآثار	٣٩٣
فهرست الأعلام	٤٠٩
فهرست المراجع	٤١١
فهرست الموضوعات	٤٢٧